التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

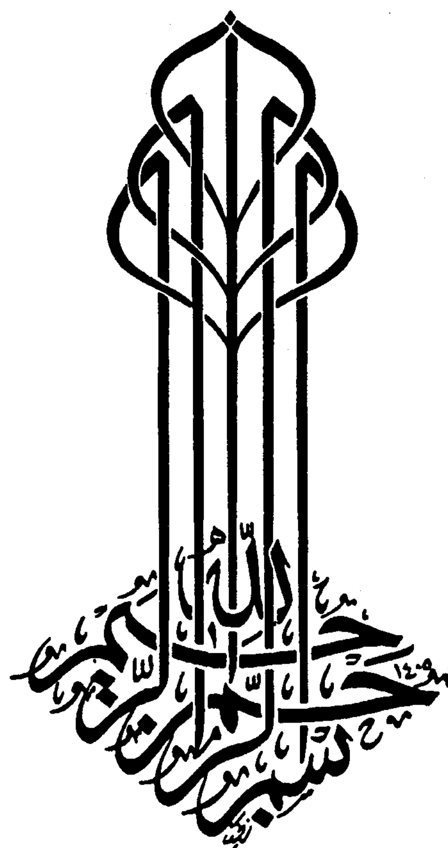
أبو حيان الأندلسي
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء الحادي عشر

دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

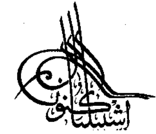
كتاب التسهيل

١١

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأندلسي؛ أبوحيان
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/(الجزء الحادي عشر)
أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي - الرياض ١٤٣٣هـ
٤٢٤ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٨-٢٠-٨١٢٤-٦٠٣-٩٧٨
١. اللغة العربية - النحو   ٢. اللغة العربية الصرف
أ. هنداوي، حسن محمود (محقق)   ب. العنوان
ديوي ٤١٥,١   ١٤٣٣/٩٩٣١هـ

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٩٩٣١
ردمك: ٨-٢٠-٨١٢٤-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي الملاقيةُ فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلةً للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط، وموازنتُها للمضارع قليلةٌ إن كانت من ثلاثيّ، ولازمةٌ إن كانت من غيره، ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطّرادُ إضافتها إلى الفاعل معنًى.

ش: **الملاقيةُ فعلاً** جنس يشمل الصفة وغيرها من اسم الفاعل اللازم وغير اللازم. وقال المصنف في الشرح[(١)]: «احترز به من نحو قُرَشيّ وبَتَّات[(٢)]». يعني: فإنهما لا يلاقيان فعلاً، فلا يكون من باب الصفة المشبهة، وسيذكر هو في آخر الباب[(٣)] أنه قد يكون المنسوب من باب الصفة المشبهة.

واحترز بقوله **لازمًا** من الصفة المتعدية الملاقية فعلاً متعديًا، وسيذكر هو في آخر الباب[(٤)] صوغ هذه الصفة من فعل متعدّ، ونستوفي الكلام فيه[(٥)].

واحترز بقوله **ثابتًا معناها تحقيقًا** من نحو قائم وقاعد. وقال أصحابنا[(٦)]: اسم الفاعل الذي لا يتعدى كقائم وجالس ونائم يدخل في هذا الباب. وكذلك اسم المفعول كمضروب. وكذلك ما زاد على الثلاثة، نحو: منطلق الأب، ومنقطع القرابة، ومتكسِّر الثنايا. وفي «البسيط»: «معنى الثبوت أنه خلاف الحدوث».

---

(١) ٣: ٨٩.

(٢) البتّات: الذي يبيع البتّ، أي: الثياب.

(٣) التسهيل ص ١٤١ والشرح ٣: ١٠٥.

(٤) التسهيل ص ١٤١.

(٥) انظر ق ٥٨/ب - ٥٩/أ في هذا الجزء.

(٦) الملخص ١: ٣١٠ - ٣١١.

وعنى بقوله **أو تقديرًا** مقدَّر الثبوت وإن لم يكن ثابتًا، نحو متقلِّب، فإنه يكون صفة مشبهة.

قال المصنف في الشرح[(١)]: «واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أبٍ وأخٍ». يعني أنهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جريا عليه. ولا ينبغي أن يحترز منهما لأنهما لم يدخلا في قوله «الملاقيةُ فعلاً»؛ ألا ترى أنهما لم يلاقيا فعلاً بمعناهما، فلم يدخلا فيما قبل ذلك فيحترز منهما. وأيضًا فقد أخذ في الحدّ «ثابتًا معناها»، وما كان ثابتًا معناه لا يكون قابلاً للملابسة والتجرد، لو قلت مررتُ بزيدٍ الطويلِ الأنفِ لم يقبل هذا الوصف الملابسة والتجرد بالنسبة إلى زيد؛ لأنه وصف ثابت المعنى له.

قال المصنف في الشرح[(١)]: «واحترز بقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل». ولا ينبغي أن يحترز منه؛ لأنه لم يدخل فيما قبله؛ ألا ترى أنه قد قال «هي الملاقيةُ فعلاً لازمًا» وهي لا تلاقي فعلاً لا لازمًا ولا متعديًا؛ لأنه لم يوجد فعل يدلُّ على معنى التفضيل حتى تكون أَفْعَلُ تلاقيه، ولا مصدرًا بمعناه، وإنما هو مشتقّ من مصدر ليس بمعناه كما اشتق اسم الفاعل واسم المفعول[(٢)] ونحوهما.

[٥: ٤٨/أ] ومعنى قوله **بلا شرط** أنَّ أفعل التفضيل /يقبل التعريف والتنكير بشرط، وهو[(٣)] إذا كان بـ«مِنْ» منكَّر، وإذا كان بأل معرَّف، وإذا كان مضافًا فإمَّا إلى نكرة فنكرة، أو إلى معرفة فمعرفة، وذلك على ما أُحكم في بابه[(٤)].

وقوله **وموازنتُها للمضارع قليلةٌ إن كانت من ثلاثيّ** مثاله: ضامِرُ الكشحِ، وساهِمُ الوجهِ، وخامِلُ الذِّكرِ، وحائلُ اللونِ، وظاهِرُ الفاقةِ، وطاهِرُ العِرضِ.

---

(١) ٣: ٨٩.

(٢) هنا بداية سقط في ق مقداره ورقة.

(٣) هو: سقط من ك، ق.

(٤) انظر الجزء العاشر ص ٢٦٥ - ٢٨٤.

وزعم الزمخشريُّ[1] أنَّ الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها، نحو حَسَن وشديد، وهو ظاهر كلام أبي علي في «الإيضاح»[2]. وهذا خَلْفٌ؛ ألا تراهم متفقين على أنَّ قوله[3]:

مِـــن صَــديقٍ أو أَخـــي ثِقـــةٍ ... أو عَـــــدُوٍّ شـــــاحِطٍ دارا

على أنَّ شاحِط صفة مشبهة، وقال الشاعر[4]:

.... وإنِّي إليكَ تائبُ النفسِ باخِعُ

وفي قول المصنف **قليلةٌ** دليل على أنَّ الكثير ألاَّ تكون جارية على المضارع، نحو ضَخْم ولَيِّن وجَميل وخَشِن وحَسَن ويَقْظان.

وقوله **ولازمةٌ إن كانت من غيره** نحو: مُنطَلِق اللسانِ، ومُطمَئِنّ القلبِ، ومُغْدَودِن الشَّعرِ، ومُستَسلِم النَّفس، وقال الشاعر[5]:

أَهوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ ... رِيشَ القَوادِمِ ، لم تُنْصَبْ له الشَّرَكُ

وقال رجل من طَيِّئ[6]:

ومَن يَكُ مُنْحَلَّ العَزائمِ تابِعًا ... هَواهُ فإنَّ الرُّشْدَ منهُ بَعيدُ

---

(١) المفصل ص ٢٢٥.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٥١.

(٣) هو عديّ بن زيد. الديوان ص ١٠١ والكتاب ١: ١٩٨. الشاحط: البعيد.

(٤) صدر البيت: «تَبارَكتَ إنِّي مِن عَذابِكَ خائفٌ». وهو لعبد الله بن رواحة - ﷺ - في شرح المصنف ٣: ٩١، وأنشده الشارح كاملاً منسوبًا في ص ٥٠. وقد أخلَّ به الديوان.

(٥) هو زهير. الديوان ص ١٣٢ والكتاب ١: ١٩٥، وآخره فيه: الشَّبَكُ، وبها أنشده أبو حيان في هذا الجزء ق ٥٢/ب. يصف صقرًا. أهوى: انقضَّ. لها: أي للقطاة. أسفع: أسود تعلوه حمرة. ومطَّرق: متراكب. والقوادم: العشر المتقدمات. والشَّرَك: حبائل الصيد، واحدها شَرَكة، ولم تُنصب له الشرك: لم يؤخذ ولم يذلَّل. والشبك: جمع شبكة، وهي شركة الصائد يصيد بها في البر والماء.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٠٤.

وقوله **ويُمَيِّزُها من اسمِ فاعل** إلى آخره[1] قال في الشرح[2]: «يَخرج بهذا اسم الفاعل الذي لا يتعدى، ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى، كماشٍ وجالِس ومُنطَلِق إلى كذا ومُستَكِين ومُبَسْمِل ومُتَجاهِل» انتهى. وقد تقدم[3] لنا أنَّ أصحابنا يجعلون اسم الفاعل اللازم من باب الصفة المشبهة، نحو: قائم وجالِس ونائم.

وقوله **اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعلِ معنًى** ظاهر كلامه يدل على أنَّ الإضافة من رفع، وكذا ذكر في أرجوزته، قال[4]:

صَفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعنًى بِها المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ

وهذه مسألة خلاف:

فمن النحاة من زعم أنَّ الإضافة مِن نصب لا مِن رفع، فإذا قلت مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فأصله: حسن الوجهَ، بالنصب؛ لشبه الوصف اللازم بالوصف المتعدي، فنُصب، ثم جُرَّ المنصوب كما جُرَّ منصوب اسم الفاعل المتعدي إذ كان قد استكنَّ في الصفة المشبهة ضمير، وبقي الوجه فَضلة، فانتصب، فجاز جرّه. وإلى هذا ذهب أبو محمد بن السِّيد والأستاذ أبو علي[5] وأكثر أصحابه[6]، فالخفض عندهم ناشئ عن النصب، والنصب ناشئ عن الرفع.

[٥: ٤٨/ب] /وذهب أبو زيد السهيلي إلى أنَّ الإضافة من رفع، والنصب من خفض، فالخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض.

---

(١) هو قوله: «ويُمَيِّزُها مِن اسمِ فاعلِ الفعلِ اللازمِ اطِّرادُ إضافتِها إلى الفاعل معنًى».

(٢) ٣: ٨٩.

(٣) تقدم في ص ٥.

(٤) منهج السالك ص ٣٥٢.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٥.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٧.

وذهب الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الأنصاري - شُهر بالدَّبَّاج - وأبو عبد الله بن هشام الخضراوي إلى أنه يمكن أن تكون الإضافة من رفع؛ ويمكن أن تكون من نصب. قال الدَّبَّاج: لما قلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُه، بالرفع - وهو الأصل - أردت أن تنقل الضمير إلى حَسَنٍ مبالغة في الوصف، فبقي الوجه دون إعراب؛ إذ إعرابه قد انتقل إلى الضمير في حَسَن، فإما أن تنصبه على التشبيه ثم تخفضه بعد ذلك، وإما أن تخفضه مِن أوَّل وَهلة.

وقد رُدَّ كونه يكون الخفض من رفع بأنه يلزم في ذلك إضافة الشيء إلى نفسه.

وأجاب الدبَّاج عن هذا بأنه إنما يلزم ذلك لو قلت: حَسَن وجهِه، من غير نقل للضمير، أمَّا بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير لا الوجه، فخفض الوجه بالإضافة على ما يجب في الأسماء من إضافة بعضها إلى بعض.

ورَدَّ أيضًا هذا المذهبَ ابن عصفور[1]، واستدلَّ على أنَّ الخفض من نصب بأنَّ الجر[2] إنما جاء على كونه من نصب لا من رفع بقولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهَها، فإلحاق التاء في حسنةٍ مع الخفض دليل على أنَّ الخفض من النصب، ولو كان من الرفع لكان بغير تاء.

وقال بعض أصحابنا المتأخرين: ليس دخول التاء مع النصب بأولى من دخولها مع الخفض، وليس استحقاق دخولها مع الخفض لأجل ما كان الخفض منه، بل مقتضي دخولها حالة النصب والخفض هو كون الصفة مفرَّغة للأول مستكنًّا فيها ضميره؛ وفي حالة الرفع الوصف مفرَّغ للمرفوع، فيجري على حكمه من التذكير أو التأنيث، فإذا كان دخول التاء إنما كان مع الوصف غير المفرَّغ لِما بعده

---

(١) شرح الجمل له ١: ٥٧٣.

(٢) هنا نهاية السقط الواقع في ق.

لم يكن في ذلك دليل على أنَّ الخفض من نصب ولا رفع[1]، وإنما كان يظهر الفرق بين الحالتين لو كان الخفض من الرفع والخفض من النصب متباينين، فكان يؤدي أحد الخفضين إلى معنًى يُلحظ فيه معنَى المفعولية، كهو في اسم الفاعل، وكان الخفض الآخر يؤدي إلى معنًى كما يؤدي الرفع، ولكنَّ العربي إنما يتكلم بالخفض، ولا يتضح من كلامه فرق بين أن يكون الخفض من رفع أو نصب.

وقد اختلف الناس في قول س[2]: «وقد يجوز أن تقول في هذا: هو الحسنُ الوجهِ، على: هو الضاربُ الرجلِ، فالجر في هذا الباب على وجهين»: فخرَّجه الدَّبَّاج على أنه جرٌّ من رفع، وجرٌّ من نصب. وخرَّجه الأستاذ أبو علي على أنَّ خفض الصفة للوجه قد يكون بإضافة أولية بحكم الأصل، كقولك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، وقبضتُ كلَّ الدراهمِ، لأنَّ إضافة حَسَنٍ من جهة المعنى لما ثَبت واستقرَّ، فهي صحيحة من هذه الجهة، وإضافة ضارِب بمعنى الحال والاستقبال غير صحيحة لأنها غير ثابتة، ولَمّا لم يُتَصَوَّر ذلك في الضارب الرجل جُعل مشبهًا، وعلى هذا قد يضاف الحسنُ الوجهَ المشبَّه بالضارب الرجلَ كإضافة الضارب الرجلِ، /فيكون [٥: ٤٩/أ] محمولاً على الحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة بعد الإضافة. قال: وهذا معنى قول س. فقول س «على هو الضاربُ الرجلِ» أي: على حكمه، على أن تجعل الحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة قبل الإضافة مشبَّهًا بالحسن الوجهِ الذي الألف واللام فيه داخلة بعد الإضافة عوضًا من التعريف الذي مُنع.

وقد أجاز المازني أن يكون النصب في الضارب الرجلَ بوجهين: حكم الأصل الداخل عليه الخفض ، وبالتشبيه بالحسن الوجهَ ، ينصبونه نصبه كما خفضوه خفضه.

---

(١) من نصب ولا رفع ... من الرفع والخفض: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ٢٠١.

ص: وهي إمَّا صالحةٌ للمذكر والمؤنث معنًى ولفظًا، أو معنًى لا لفظًا، أو لفظًا لا معنًى، أو خاصةٌ بأحدهما معنًى ولفظًا، فالأُولى تجري على مِثلها وضدها، والبواقي تجري على مثلها لا ضدها، خلافًا للكسائيّ والأخفش.

ش: الأولى كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث، وقد بنت العرب من اسمها لفظًا للمذكر والمؤنث، وذلك نحو الحُسن والقُبح والكَرَم والبُخل.

والثانية كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث، واختُصَّ كل واحد منهما بلفظ، وذلك نحو كِبَر الأَلْية، فهذا معنًى مشترك فيه، لكن خُصَّ المذكر بلفظِ آلَى، والمؤنث بلفظ عَجْزاء.

والثالثة كل صفة معناها خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث، واللفظ من حيث الوزن صالح للمذكر والمؤنث، وذلك نحو الحَيض والخِصاء، فمعنى الحيض مختصٌّ بالمؤنث، والصفة منه حائض على وزن فاعِل، والخِصاء معنًى مختصٌّ بالمذكر، والصفة منه خَصِيّ على وزن فَعِيل، وهذان الوزنان صالحان للمذكر والمؤنث.

والرابعة كل صفة معناها ولفظها خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث، وذلك نحو الأُدْرة والكَمَرة[1]، معناها خاصٌّ بالمذكر، واللفظ خاصٌّ به، تقول منهما في الوصف: آدَرُ وأَكْمَرُ. ونحو الرَّتَق والعَفَل[2]، معناها خاصٌّ بالمؤنث، واللفظ خاصٌّ به، تقول في الوصف: رَتْقاءُ وعَفْلاءُ.

وقوله **فالأُولى تجري على مِثلها وضدِّها** يعني أنها يجري مذكرُها على المذكر وعلى المؤنث، ومؤنثُها على المؤنث والمذكر[3]، وهو الذي يعبِّر عنه النحويون بأنه

---

(١) الأدرة: الخصية المنتفخة. والكمرة: رأس الذكر. رجل آدر: منتفخ الخصية، ورجل أكمر: عظيم الكمرة.

(٢) الرتق: التصاق ختان المرأة، فهي لا يستطاع جماعها. والعفل: صلابة في الرحم مانعة من الجماع.

(٣) سواء أكان ما أضيف إليه كل من المذكر والمؤنث مذكرًا أم مؤنثًا.

يُشبّه عمومًا، تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الأبِ، وبرجلٍ حسنِ الأمِّ، وبامرأةٍ حسنةِ الأمِّ، وبامرأةٍ حسنةِ الأبِ.

وقوله **والبواقي تجري على مِثلها** تقول: مررتُ برجلٍ آلَى الابنِ، وبامرأةٍ عجزاءِ البنتِ، وبرجلٍ خَصِيٍّ الابنِ، وبامرأةٍ حائضِ البنتِ، ومررتُ برجلٍ آدَرِ الابنِ، وبامرأةٍ رَتْقاءِ البنتِ، وهذا يعبِّر عنه النحويون أنه يُشبّه خصوصًا.

وقوله **لا ضدِّها، خلافًا للكسائي والأخفش** يعني: فإنهما يجيزان جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة، فتقول: مررتُ برجلٍ عجزاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آلَى ابنُها، وبرجل حائضٍ بنتُه، وبامرأةٍ خَصِيٌّ ابنُها، وبرجلٍ رَتْقاءَ بنتُه، وبامرأةٍ آدَرَ ابنُها.

[٥: ٤٩/ب] وما ذكره المصنف من أنَّ الخلاف في ثلاثة الأقسام /غير موافق عليه، أمَّا ما لفظُه ومعناه خاصٌّ بالمذكر أو بالمؤنث نحو آدَر وعَذراء، أو ما معناه خاصٌّ بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما - فنقل بعض أصحابنا اتفاق النحويين على أنه لا يُشَبَّه إلا خصوصًا، فيجري المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث، وأنَّ الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة من جهة المعنى واللفظُ مختصٌّ بالمذكر أو المؤنث نحو آلَى وعَجْزاء.

وأمَّا ما ذكره من أنَّ الكسائيَّ أجاز ما ذكر فقد خالفه أبو جعفر النحاس في بعض الصور، قال أبو جعفر: «أجاز الأخفش: مررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، ومحصَّصِ الدارِ، وبامرأةٍ خَصِيٍّ الزوجِ، ولا يجيز ذلك الكسائيُّ ولا الفراء ولا أحد من البصريين غيره» انتهى. وهذا موافق لنقل أصحابنا عن الأخفش ونصٌّ عن الكسائي أنه لا يجيز ذلك، وهو خلاف لِما نَقل المصنف.

وقال الجرمي في «الفرخ»: «واعلم أنه محال أن تقول: مررتُ بامرأةٍ خَصِيَّةِ البَعلِ، ومررتُ برجلٍ حائضِ المرأةِ، لا يكون من الخِصاء تأنيث، ولا من الحيض تذكير. وكذلك إذا كان الوصف مجموعًا والموصوف مفرد، وبالعكس، نحو:

مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤه، لا تقول: مررتُ برجلٍ كرامِ الآباءِ، وكذلك برجالٍ كريمٍ أعمامُهم، لا تقول: برجالٍ كريمِ الأعمامِ» انتهى.

ومن الناس من أجاز هذا كله اعتمادًا على أنَّ المعنى للسببي، وحملوا عليه قول الشاعر[1]:

فهل تُسْلِيَنَّ الهَمَّ عنكَ شِمِلَّةٌ ... مُداخَلةٌ ، صُمُّ العِظامِ ، أَصُوصُ

جعلوا «صُمّ العظام» نعتًا لـ«شِمِلَّة»، وهي مفردة، وصُمّ جمع أَصَمّ.

وقد نوزع في هذا التخريج، فقيل: صُمّ بدل من الضمير في مُداخَلة. وقيل: مرفوع بمُداخَلة على حذف العائد. ويقوي هذا رواية النصب في صُمّ على التشبيه. قيل: وأمَّا الرفع على النعت فبعيد جدًّا. انتهى.

ومثّل المصنف هذا الفصل كله في الشرح[2] برفع ما بعد الصفة، فقال: مررتُ برجلٍ حسنٍ بشرُه، وبامرأةٍ حسنٍ بشرُها، وبامرأةٍ حسنةٍ صورتُها، وبرجلٍ حسنةٍ صورتُه، ومررت بامرأةٍ عَجزاءَ أَمَتُها، أَتُومٍ[3] جارتُها، عَفلاءَ كَنَّتُها، فدلَّ ذلك كله على أنه أدرج في الصفة المشبهة صورة رفع ما بعدها.

وهذه مسألة خلاف: من النحويين من ذهب[4] إلى أنَّ الصفة إذا رَفعت هي صفة مشبَّهة كحالها إذا نَصبت أو خَفضت؛ وهو اختيار الأستاذ أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني. فعملها الرفع إنما هو بالحمل على اسم الفاعل لا على الفعل؛ لأنها ليست بجارية على الفعل، ولا يعمل عندهم الاسم رفعًا ولا نصبًا ولا خفضًا

---

(١) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٧٨. شملّة: خفيفة سريعة. ومداخلة: أي مداخلة الخلق. والأصوص: الناقة الحائل السمينة.
(٢) ٣: ٩٠.
(٣) الأتوم من النساء: التي التقى مسلكاها عند الافتضاض. والصغيرة الفرج.
(٤) الجمل ص ٩٤ والإيضاح العضدي ص ١٥١ - ١٥٢ والملخص ١: ٣٠٩ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٧٣ - ١٠٨٢.

بالحمل على الفعل حتى يكون جاريًا عليه، ولهذا لم يُجز من ذهب إلى هذا إعمال اسم الفاعل بمعنى المضيّ لا في مرفوع ولا منصوب ولا مخفوض؛ فلم يجيزوا: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا أمسِ، ولا: قائمٍ أبوه أمسِ. وإذا كانت كذلك تبين أنَّ هذه الصفات /إنما رَفعت بالحمل على اسم الفاعل؛ لأنها غير جارية على الفعل. [٥: ٥٠/أ]

ومن النحويين من ذهب إلى أنها لا تكون صفة مشبَّهة إلا حالة النصب والجر، وهو اختيار ابن عصفور[1]. فإذا رَفعت هذه الصفة فبالحمل على الفعل، ولا يشترطون في الصفة إذا رَفعت الجريان على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ وإنما يشترطون ذلك فيها إذا عملت نصبًا أو خفضًا، ويجيزون أن يقال: مررتُ برجلٍ قاعدٍ أبوه أمسِ. وقد تقدم لنا ذكر الخلاف في إعمال اسم الفاعل الماضي في المرفوع في «باب اسم الفاعل»[2].

ولم يتعرض المصنف لزمان هذه الصفة، وذكر ذلك في أرجوزته، فقال[3]:

وصَوغُها مِن لازمٍ لحاضرِ ... كطاهِرِ القَلبِ جَميلِ الظاهِرِ

وهي مسألة خلاف:

ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررتُ برجلٍ حاضرِ الابنِ غدًا، فتكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافيُّ إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي. وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعلَ.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٦٧.

(٢) انظر الجزء العاشر ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٤.

وذهب ابن السراج[1] والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، قال[2]: «وسواء أرفعت أم نصبت، لأنك إذا قلت مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فحسن الوجه ثابت في الحال، لا تريد مضيًّا ولا استقبالاً؛ لأنها لَمّا شُبِّهت باسم الفاعل لم تَقوَ قُوَّته في عملها في الزمانين».

وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي[3] بقوله (إنها للماضي) أنَّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار. ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي «البسيط»: قال بعضهم: والصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً. وتقدم أنَّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنَّ وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان، ولا يشترط إلا الحاضر لأنه المناسب. انتهى.

* * *

(١) الأصول ١: ١٣٣.

(٢) التوطئة ص ٢٦٥ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٥، وهذا القول ملفق من الكتابين.

(٣) وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافي: سقط من ك.

ص: فصل

معمولُ الصفةِ المشبهةِ ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ، أو سببيٌّ موصولٌ أو موصوفٌ يُشبهه، أو مضافٌ إلى أحدِهما، أو مقرونٌ بأل، أو مجردٌ، أو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ أو إلى مضافٍ إلى ضميرِه لفظًا أو تقديرًا، أو إلى ضميرٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف.

ش: ذكر أنَّ معمول هذه الصفة يكون أحدَ عشرَ قسمًا:

الأول: مثاله: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه، فمعمول جميله ضمير بارز متصل، وقال الشاعر[1]:

[٥: ٥٠/ب] /حَسَنُ الوَجهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلْـ ـمِ، وفي الحربِ كالحٌ مُكْفَهِرٌّ

الثاني: مثاله: رأيتُ رجلاً جميلَ ما اشتملَ عليه من الصفات. وأصحابنا عند ما عدُّوا معمول هذه الصفة لم يعدُّوا فيها الموصول. وذكر بعض شيوخنا أنَّ من النحويين مَن أجاز أن يكون مَنْ وما الموصولتين. وذكر بعض أصحابنا عن بعض النحويين أن يكون السببيّ مَن الموصولة. واستدلَّ على ذلك بقوله[2]:

ومَهْمَهٍ هالكِ مَنْ تَعَرَّجا

يريد: مَن تَعَرَّجَ عليه. قال: ولا حجة فيه؛ لأنَّ هالكًا واقع موقع مُهلك، فليس بصفة مشبهة، بل مَن مفعول به، وفاعِلٌ قد يقع موقع مُفْعِل، نحو وارِس ويافِع، من أَوْرَسَ وأَيْفَعَ[3].

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٩١. كالح: قَلَصت شفته عن أسنانه. ومكفهرّ: عبوس.

(٢) العجاج. الديوان ٢: ٤٣. المهمه: الأرض القفر المستوية. وتعرَّج على القوم: عطف عليهم.

(٣) أورس الشجر: أورقَ، وأورسَ الرِّمثُ: اصفرَّ ورقه بعد الإدراك، فصار عليه مثل الملاء الصفر. والرمث: شجر يشبه الغضى لا يطول. وأيفعَ الغلامُ: شَبَّ.

وهذا تخريج لا ينبغي؛ لأنَّ «فاعِل» بمعنى «مُفْعِل» إنما أُورد مَورِد الشذوذ، فلا ينبغي أن يخرَّج عليه، وقالت العرب: وَرَسَ ويَفَعَ، فجاء وارِس ويافِع على هذا الثلاثي، واستُغني به عن اسم فاعِل من الرباعي لأنه بمعناه. وإنما يُخَرَّج على أنه اسم فاعِل من هَلَكَ المتعدية، فإنه سُمع متعديًا ولازمًا.

والصحيح أنَّ الموصول يكون معمولاً لهذه الصفة ، وورد به السماع ، قال عمر بن أبي ربيعة[1]:

أَسيلاتُ أبدانٍ ، دِقاقٌ خُصُورُها وَثيراتُ ما الْتَفَّتْ عليه المَلاحِفُ

وقال آخر[2]:

إن رُمْتَ أَمْنًا وعِزَّةً وغِنًى فاقْصِدْ يَزيدَ العَزيزَ مَنْ قَصَدَهْ

الثالث: مثاله: رأيتُ رجلاً طويلاً رمحٌ يطعُن به. ولم أر أحدًا من أصحابنا ذكر في معمول هذه الصفة أن يكون موصوفًا غير صاحب كتاب «التمهيد»[3]. والصحيح جواز ذلك، وقال الشاعر[4]:

أَزُورُ امْرأً جَمًّا نَوالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

ومعنى قول المصنف «يشبهه» أن يكون موصوفًا بما يوصل به الموصول من جملة أو شبهها.

الرابع: مثاله: رأيتُ رجلاً غَنِيَّ غُلامِ مَن صَحِبَه، وقال الشاعر[5]:

فَعُجْتُها قِبَلَ الأخيارِ مَنْزِلةً والطَّيِّبي كُلِّ ما الْتاثَتْ به الأُزُرُ

---

(١) الديوان ص ٤٦٤. أسيلات أبدان: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأَسَل، وهو عيدان تنبت طوالاً دقاقًا مستوية بلا ورق. وامرأة وثيرة: ضخمة العجيزة.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٩٤.

(٣) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣: ٩١.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٢٢١. عجتها: عطفتها. والتاثت: اختلطت.

الخامس: مثاله: رأيتُ رجلاً حديدَ سنانِ رُمحٍ يَطعُن به.

السادس: مثاله: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[1].

السابع: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهٍ.

الثامن: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهِه.

التاسع: مثاله: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ خَدِّه، هذا مضاف إلى مضاف إلى الضمير لفظًا.

العاشر: [مثاله][2]: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ الخدِّ، قال[3]:

خَفيضةُ أَعلَى الصَّوتِ، ليستْ بِسَلْفَعٍ ولا نَمَّةٍ خَرّاجةٍ حينَ تُظْهِرُ

[٥: ٥١/أ] /فهذه مضافة إلى الضمير تقديرًا، يريد: أعلى صوتها.

الحادي عشر: مثاله: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِ جاريتِها جميلةِ أنفِه، فـ«أنفه» هو المعمول لجميلة، وهو مضاف إلى ضمير هو عائد على وجه، ووجه مضاف إلى جارية، وجارية مضافة إلى ضمير يعود على المرأة. وكذلك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ شامةِ خَدِّه شَديدِ حُلْكَتِها. ويحتاج إلى إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب.

وبقي تركيب آخر، قد ذكره المصنف في أثناء كلامه في الشرح[4]، وهو أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنةِ جميلِ خالِها، وهو تركيب نادر، قال الشاعر[5]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٢.

(٢) مثاله: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأوسي. شعره ص ٧٢، يصف امرأة بالعقل. خفيضة الصوت: خفيّته ليّنته. والسلفع: الجريئة السليطة. والنَّمَّة: الكثيرة النميمة. والخرّاجة: التي تُكثر الخروج. وتُظهر: تدخل في الظهيرة، وهي شدّة الحر.

(٤) ٣: ٩٥.

(٥) شرح المصنف ٣: ٩٥. بضة: رقيقة الجلد ناعمة. والكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخَلْف.

سَبَتْني الفتاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ ــلَّطيفةُ كَشحِه، وما خلتُ أن أُسبَى

ص: وعملُها في الضمير جرٌّ بالإضافة إنْ باشَرَتْه وخَلَتْ من «أل»، ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إنْ فُصلَت أو قُرِنَت بـ«أل»، ويجوز النصبُ مع المباشرة والخلوِّ من «أل» وفاقًا للكسائي. وعملُها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقًا، وجرٌّ إنْ خلَتْ من «أل» وقُصدت الإضافةُ. وإنْ وَلِيَها سببيٌّ غيرُ ذلك عملتْ فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، إلا أنَّ مجرورَ المقرونةِ بـ«أل» مقرونٌ[1]، أو مضافٌ إلى المقرون بها، أو إلى ضميرِ المقرونِ بها. ويَقِلُّ نحوُ: حسنِ وجهِه، وحسنٍ وجهَه، وحسنٍ وجهٌ، ولا يمتنع، خلافًا لقوم.

ش: إذا كان المعمول ضميرًا فإما أن يكون مرفوعًا أو غير مرفوع، فإن كان مرفوعًا استتر في الصفة، وارتفع بها، مثاله: مررتُ برجلٍ مُؤَشَّرِ الثغرِ صافٍ[2]، تريد: صافٍ هو، أي: الثَّغرُ. وإن كان غير مرفوع، وباشرتْه الصفة، وخَلَتْ من أل - فالضمير مجرور بالإضافة، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِه.

وأجاز الفراء التنوين والنصب، فيقول: جميلٍ إياه. وهو فاسد؛ إذ لا يُفصل الضمير ما قُدِرَ على اتصاله.

وقوله **ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فُصِلَتْ** مثاله: قُريشٌ نُجَباءُ الناسِ ذريَّةً وكِرامُهُمُوها. ولا خلاف في نصبه إذا كانت الصفة منفصلة منه بضمير، وروى الكسائي[3] عن العرب: هم أحسنُ الناسِ وُجوهًا وأَنْضَرُهُمُوها.

وقوله **أو قُرِنَتْ بأل** مثاله: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الجَميلِه، ففي هذا الضمير خلاف - وهذا إذا كانت الصفة منصرفة في الأصل - فمن النحويين من قال: الضمير في موضع نصب. ومنهم من قال: في موضع جرّ. واعتبر بعضهم ذلك

---

(١) التسهيل وشرح المصنف: مقرون بأل.

(٢) الأَشَر: حدّة ورقّة في أطراف الأسنان.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩٤.

بوضع الظاهر موضع الضمير، فما جاز فيه جاز في الضمير، فإذا قلت: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهًا الجميلِه، فهذ الضمير في موضع نصب؛ لأنك لو قلت الجميلِ وجهٍ، وجررت - لم يجز، وإذا قلت: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه الجميلِه - جاز في الضمير النصب /والجر؛ لأنك لو جعلت مكانه الوجه جاز فيه الجر والنصب، وهذا إذا كانت الصفة منصرفة في الأصل. [٥: ٥١/ب]

وإن كانت الصفة غير منصرفة في الأصل، وقُرنت بأل، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الأَحمَرِه، فالضمير في موضع نصب عند س[١]، ويظهر من كلام الفراء ترجيح الجر على النصب، وعن المبرد الجر، ثم رجع إلى النصب.

وقوله **ويجوز النصبُ معَ المباشرةِ والخلوِّ من أل وفاقًا للكسائي** قال المصنف في الشرح[٢]: «إذا جردت الصفة المتصل بها ضمير بارز فقد تقصد إضافتها إليه، وقد لا تقصد، فإن قصدت حُكم بالجر، وإن لم تقصد حُكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما يُمكن القصدان والمعمولُ ضمير إذا كانت الصفة غير منصرفة، نحو: رأيتُ غلامًا حسنَ الوجهِ أحمرَه، فالجر بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائي، والجر عند غيره متعين. ومذهب الكسائي هو الصحيح؛ لأنه روى[٣] عن بعض العرب: لا عهدَ لي بألأمَ منه قفًا ولا أوضعَه، بفتح العين، وبمثل هذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة وغيرها، وعلى هذا يقال إذا قصدت الإضافة: مررتُ برجلٍ أحمرِ الوجهِ لا أصفرِه، وإذا لم تقصد الإضافة قيل: مررتُ برجلٍ أحمرَ الوجهَ لا أصفرَه، إلا أنّ هذا الوجه لم يجزه من القدماء غير الكسائي» انتهى. وذكر ابن عصفور[٣] في هذه المسألة الوجهين، ولم يعزُ جواز النصب للكسائي.

---

(١) الصفة المشبهة في هذه المسألة محمولة على اسم الفاعل، والأمثلة التي مُثّل بها هي أمثلة اسم الفاعل. شرح المصنف ٣: ٩٣. وانظر تفصيل ذلك في ١٠: ٣٤٦.

(٢) ٣: ٩٣.

(٣) المقرب ١: ١٤١.

وقوله **وعملُها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقًا** يعني بقوله **مطلقًا** أنه يستوي الرفع والنصب سواء أكانت الصفة مقرونة بأل، نحو: رأيتُ الرجلَ الجميلَ ما اشتملتْ عليه ثيابُه، وقول الشاعر[1]:

.... فاقْصِدْ يَزيدَ العَزيزَ مَنْ قَصَدَهْ

فيجوز الحكم على مَن بالرفع وبالنصب، ونحو: رأيتُ الرجلَ الطويلَ رمحٌ يطعُن به. أم غير مقرونة، نحو: رأيتُ رجلاً جميلاً ما التفَّتْ عليه ثيابُه، وقول الشاعر[2]:

عُذْ بامرئٍ بطلٍ مَن كان مُعتَصِمًا به ، ولو أنه مِن أَضعَفِ البَشَرِ

فيجوز في مَن الرفع والنصب، هكذا أنشده المصنف في الشرح شاهدًا على ما ذكرناه. ويجوز في مَن أن تكون شرطية، وحُذف الجواب لفهم المعنى، وتقديره: نجا وسَلِمَ. وكذلك الموصوف، نحو: رأيتُ رجلاً طويلاً رمحٌ يطعُن به، وطويلاً رُمحًا يطعُن به.

وقوله **وجرٌّ إن خَلَتْ من أل وقُصدت الإضافة** أي: إن خَلَت الصفة من أل، فتقول: رأيتُ رجلاً جميلَ ما اشتملَتْ عليه ثيابُه، ورأيتُ رجلاً طويلَ رُمحٍ يطعُن به.

وقوله وإن **وَلِيَها سببِيٌّ غيرُ ذلك عملتْ فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا** أي: غير الضمير والموصول والموصوف، وذلك ثمانية أنواع، وقد تقدم لنا تمثيلها. ويعني بقوله «مطلقًا» أكان في الصفة أل أو لم تكن وفي المعمول أل، أو كان مجردًا أو مضافًا، فالرفع على الفاعلية، والنصب إن كان نكرة، قال المصنف /في الشرح[3]: «على التمييز»، وقال غيره: على التمييز، ويجوز على التشبيه بالمفعول به. وإن كان [٥: ٥٢/أ]

---

(١) تقدم البيت في ص ١٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٩٤.

(٣) ٣: ٩٤.

معرفة بالإضافة فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وسيأتي الخلاف فيه. أو بأل فعلى التشبيه أيضًا، وأجاز بعضهم أن يكون نصبه على التمييز.

وقوله **إلا أنَّ مجرور المقرونة بأل مقرونٌ، أو مضافٌ إلى المقرون أو إلى ضمير المقرون بها** مثاله: رأيتُ الرجلَ الحسنَ الوجهِ، أو الحسنَ أنفِ الوجه، أو الكريمَ الآباءِ الغامرَ جُودِهم، وهذا الأخير نادر، وقد تقدم الاستدلال عليه[1].

وقوله **ويَقِلُّ نحوُ: حسنِ وجهِه، وحسنٍ وجهَه، وحسنٍ وجهٌ، ولا يمتنع، خلافًا لقوم** أمَّا الجر فمن شواهده ما روي في الحديث من قوله (أَعْوَرُ عينه اليُمنى)[2]، وفي حديث أم زَرْع (وصِفْرُ وِشاحِها، ومِلْءُ رِدائها) أو (مِلْءُ كسائها)[3]، وفي وصف رسول الله - ﷺ - : (وشَثْن أصابعه)[4]، وفيه أيضًا (شَثْنَ الكَفَّينِ والقَدَمَينِ طَويل أَصابِعِهما)[5]، وأَنشد س للشماخ[6]:

---

(١) تقدم في ص ١٩ - ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤: ١٤١، كتاب الأنبياء: الباب ٤٨. يصف الدجال.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح: باب حسن المعاشرة مع الأهل ٦: ١٤٦، ومسلم في صحيحه ٤: ١٩٠٠. ولفظهما: (ملء كسائها)، وليس فيهما (صفر وشاحها)، وفي مسلم ٤: ١٩٠٢: (وصفر ردائها). و(وصفر وشاحها) في شرح المصنف ٣: ٩٥. وفي الروض الأنف ٣: ٨٧: (صِفْرُ ردائها ومِلْءُ كسائها). الصِّفر: الخالي، وهذه عبارة عن دقَّة الخصر. وملء الرداء: عبارة عن السِّمن وكبر الأرداف.

(٤) هذه الرواية أخذها أبو حيان من شرح المصنف ٣: ٩٥، وليست في حديث صفة النبي الذي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب اللباس: باب الجعد ٧: ٥٧. ولم أقف عليها في مصادري من كتب الحديث. الشثن: الخشن الغليظ.

(٥) هذا اللفظ في الأمالي ٢: ٦٩، لكن فيه (أصابعها)، وعنه في شرح المصنف ٣: ٩٥: (طويل أصابعه)، وقوله (طويل أصابعهما) ليس في الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه: كتاب اللباس: باب الجعد ٧: ٥٧ - ٥٩. ولم أقف عليها في مصادري من كتب الحديث.

(٦) الديوان ص ٣٠٧ - ٣٠٨ والكتاب ١: ١٩٩، وتقدم الثاني في ٢: ٧٩. عرَّج الركب: عطفوا رواحلهم في الموضع ووقفوا فيه. الدِّمنة: ما بقي من آثار الديار. وحقل الرخامى موضع، والرخامى: شجر. وعفا: درس وتغير. والطلل: ما شخص من علامات الدار وأشرف.

أَمِنْ دِمْنَتَينِ ، عَرَّجَ الرَّكبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامَى ، قد عَفا طَلَلاهما
أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا كُمَيْتا الأَعالِي ، جَوْنَتا مُصْطَلاهما

وقال الأعشى[1]:

فقلـــتُ لـــه : هـــذه هاتِهـــا إلينـــا بِأَدْمـــاءِ مُقْتادِهـــا

وقال أبو حيَّة النُّمَيريّ[2]:

على أنَّنِي مَطْرُوفُ عَينَيهِ ، كُلَّما تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسانِ قَبيلُ

وقال[3]:

تَمَنَّى لِقائي الجَونُ مَغرُورَ نَفسِه فلَمّا رآنِي ارْتاعَ ، ثُمَّتَ عَرَّدَا

ولم يُجز س[4] الجر إلا في الشعر، ومنعه المبرد[5] مطلقًا، وأجازه الكوفيون[6] مطلقًا. والصحيح جوازه على قلّة كما ذهب إليه المصنف.

وأما النصب فمن شواهده ما أنشده الكسائي وأبو عمر الزاهد[6]:

---

(١) الديوان ص ١١٩. وروايته: بأدماء في حبل مقتادها.

(٢) ليس في شعره، وأنشده الشارح في منهج السالك ص ٣٦٤، وهو في شرح ناظر الجيش ٦: ٢٨٠١. وآخره في ق: قتيل.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٠٥. عرَّد: هرب.

(٤) الكتاب ١: ١٩٩.

(٥) شرح المصنف ٣: ٩٦.

(٦) الرجز لعمر بن لجأ التيمي. شعره ص ١٥٣ - ١٥٥. والأول والثاني مطلع أرجوزة له في الأصمعيات ص ٣٤ [٧]، وبينهما شطر. والرجز بلا نسبة في البصريات ص ٣٥١ حيث ذكر أنَّ الفراء أنشده عن الكسائي، والخزانة ٨: ٢٢١ - ٢٢٦ [٦١١]. أنعتها: يعني الإبل. نُعَّات: جمع ناعت. ومدارة: مدوَّرة. وخف مجمر: صلب شديد مجتمع. والغُلب: جمع غَلباء، وهي الغليظة. والذفارَى: جمع الذِّفرَى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن، وأراد بالذفرى العنق على سبيل المجاز. وعفرنيات: جمع عَفَرناة، وناقة عفرناة: قويَّة. والذرى: جمع ذِروة، وهي أعلى السنام، وكوم: جمع كَوماء، وهي الناقة العظيمة السَّنام. وادقة: دانية من الأرض. سُرَّات: جمع سُرَّة، وهي موضع ما تقطعه القابلة من الولد.

أَنْعَتُهـــا ، إنِّــيَ مِـــن نُعّاتِهـــا   مُـــدارةَ الأَخْفـــافِ مُجْمَراتِهـــا
غُلْـــبَ الـــذَّفارى وعَفَرْنَياتِهـــا   كُـــومَ الـــذُّرا ، وادِقـــةً سُـــرَّاتِها

وقال آخر[(١)]:

لو صُنْتَ طَرفَك لم تُرَعْ بصفاتها   لَمَّا بدتْ مَجْلُوَّةً وَجَناتِها

وقال المصنف في الشرح[(٢)]: «وأمَّا رأيتُ رجلاً حسنًا وجهَه فهو مثل قراءة بعض السلف ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبَهُۥ﴾[(٣)] بالنصب» انتهى. ولا يتعين ذلك؛ إذ يجوز أن يكون انتصاب /(قلبَه) على أنه بدل من اسم إنَّ. [٥: ٥٢/ب]

وأمَّا مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ فأجازه الكوفيون، ومنعه أكثر البصريين[(٤)]، والمنع اختيار ابن خروف[(٥)]. ومما استشهد به على جواز الرفع ما أنشده الفراء عن بعض العرب[(٦)]:

بِثَـــوبٍ ودينـــارٍ وشـــاةٍ ودِرهَـــمٍ   فهل أنتَ مرفوعٌ بِمـــا هاهنـــا رأسُ

وقال الراجز[(٧)]:

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٠٥.
(٢) ٣: ٩٦.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٣. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ٩: ٢٥٦. وزد على ما فيه: قال الفراء: «وأجاز قوم (قلبَه) بالنصب»، معاني القرآن ١: ١٨٨. وفي إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٠ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١: ١٤٦ أنَّ الذي أجازه هو أبو حاتم.
(٤) شرح المصنف ٣: ٩٦ وفيه مذهب الكوفيين أيضًا. ونسب إلى الزجاج جوازه. البسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٧٨ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٣٧.
(٥) شرح الجمل له ١: ٥٦٣.
(٦) تقدم البيت في ٢: ٢٧٠. وزد على ما فيه: معاني القرآن للفراء ١: ٥٢، ٢: ٢١٢ وتفسير الطبري ٢: ٣١٣ (دار المعارف) وشرح المصنف ٣: ٩٦، ١٠٥، وقبله بيتان.
(٧) الرجز في شرح المصنف ٣: ٩٦. بهمة: بطل. ومنيت: ابتُليت. والمنجَّذ: المحكم الأمور. والكهام: السيف المفلول. ك: سهم قلب.

بِبُهْمَــــةٍ مُنِيــــتَ شَــــهْمٍ قَلْــبُ   مُنَجَّــــذٍ ، لا ذي كَهــــامٍ يَنْبُــــو

وقول ابن هشام في نحو هذا «لا يجوز الرفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب ولا ما يسدّ مسدّه» - ليس بصحيح؛ إذ جوازه محكي عن الكوفيين وبعض البصريين.

وقد انقضى شرح كلام المصنف في هذا الفصل، وكنا قد تكلمنا على معمول هذه الصفة في كتاب «منهج السالك»[1] من تأليفنا، ونحن نلخّص من ذلك شيئًا، فنقول:

المعمول إمَّا أن يكون مضمرًا أو ظاهرًا، إن كان مضمرًا فقد أمعنّا الكلام عليه في أول الفصل المفروغ من شرحه آنفًا.

وإن كان ظاهرًا فإن كان مقرونًا بأل أو مضافًا إليه[2] فالصفة إما مقرونة بأل أو غير مقرونة، إن كانت غير مقرونة بأل، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وبرجلٍ حَسَنِ وجهِ الأخِ - فالأجود الخفض، ثم النصب، ثم الرفع، على الخلاف الذي سيأتي، وقال الشاعر في الخفض[3]:

خَفيضةُ أَعلَى الصَّوتِ، ليستْ بِسَلْفَعٍ   ولا نَمَّةٍ خَرّاجةٍ حينَ تُظْهِرُ

وقال آخر في النصب[4]:

أَهوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّينِ مُطَّرِقٌ   رِيشَ القَوادِمِ ، لم تُنْصَبْ له الشَّبَكُ

وقال آخر في الرفع[5]:

---

(١) منهج السالك ص ٣٥٢ - ٣٦٨.

(٢) كتب بين السطرين في ك: أي إلى المقرون بأل.

(٣) تقدم البيت في ق ٥٠/ب من هذا الملف.

(٤) تقدم البيت في ص ٧، وآخره ثم: الشَّرَكُ.

(٥) هو النابغة. الديوان ص ١٠٦ والكتاب ١: ١٩٦ والخزانة ٩: ٣٦٣ - ٣٧٠ [٧٥٦]. الذناب: الذَّنَب. وأجبّ الظهر: لا سنام له لشدة هزاله.

وَنَأْخُـــذْ بَعــدَه بــذِنابِ عَــيشٍ أَجَبَّ الظَّهــرُ ، لــيسَ لــه سَـنامُ

وإن كانت مقرونة مثنَّاة أو مجموعة جمع سلامة في المذكر وتثبت النون فالنصب؛ نحو: مررتُ بالرجلينِ الحسَنينِ الوجوهَ، وبالرجالِ الحسنينَ الوجوهَ، وبالرجلَينِ الأَشَمَّينِ أُنوفَ الوجوهِ، وبالرجالِ الطَّويلينَ أُنوفَ الوجوهِ. أو تحذف النون فالجر والنصب، نحو: مررتُ بالرجلَينِ الحَسَني الوجوهِ، وبالرجلَينِ الأشَمَّي أُنوفَ الوجوهِ، ومررتُ بالرجالِ الحَسَني الوجوهَ، وبالرجالِ الطويلي أُنوفَ الوجوهِ[1].

وذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذف النون من الصفة ونصب المعمول، قال: ومن أجاز ذلك فهو مخطئ؛ لأنه لم يُسمع منهم، ولا يقبله قياس؛ ألا ترى أنَّ الذي سوَّغ ذلك في قولك (الضاربو زيد)[2] مفقود هنا؛ لأنها ليست في معنى (الذي) فيُخفَّف بحذف نونه للطول. وإنما لم يكن هنا بمعنى (الذي فَعَلَ) لأنَّ الفعل نفسه لا يشبَّه. وظاهر /كلام س[3] جواز حذف النون والنصب. [٥: ٥٣/أ]

أو غيرهما، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، والحسنِ وجهَ الأخِ، فالأجود النصب على التشبيه، وأجازه بعض البصريين[4] على التمييز، وهي نزعة كوفية[5]، ثم الجرّ، ثم الرفع على الفاعلية، والضمير محذوف، أي: الحسن الوجهُ منه. هذا

---

(١) ومررتُ بالرجالِ الحسنِي الوجوهَ، وبالرجالِ الطويلِي أُنوفَ الوجوهَ: سقط من ك.

(٢) انظر الجزء العاشر ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٢.

(٤) هو أبو علي الفارسي كما في شرح المفصل ٦: ٨٥. وممن وافقه هارون بن موسى. شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٠.

(٥) هم يجيزون تعريف التمييز.

مذهب س والبصريين[1]. و«أل» عوض من الضمير مذهب الكوفيين، ونسبه صاحب[2] كتاب «ردّ الشارد» إلى س والبصريين.

وزعم أبو بكر بن طاهر أنَّ الكوفيين حكوا: مررتُ برجلٍ ظريفٍ الأبُ، بالرفع، وتنوين الصفة، وكريمٍ الأخُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، وكريمٍ الأبُ.

وذهب أبو علي في «الإيضاح»[3] إلى أنَّ ارتفاعه على البدل من الضمير المستكنّ في الصفة على زعمه، وجوّز في «البغداديات»[4] الوجهين.

ويُبطل مذهب الكوفيين جواز المجيء بالضمير مع أل، قال الشاعر[5]:

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ منها ، رَفيقــةٌ بِجَسِّ النَّـدامَى ، بَـضَّةُ المُتَجَـرَّدِ

وأيضًا لو كانت «أل» عوضًا من الضمير هنا لاطَّرد، فقلت: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، تريد: غلامُه، ولا يجوز، فكذلك هنا.

ويُبطل مذهب أبي علي ما حكاه الفراء[6] من قولهم: مررتُ بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ، وحكى الكوفيون: بامرأةٍ قويمٍ الأنفُ، برفع الوجه والأنف؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن ينوى في حَسَنٍ ضمير المرأة والوجه بدلٌ منه؛ لأنه لو كان كذلك لكانت

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٣٧ والجمل ص ٩٧.

(٢) صرح في منهج السالك ص ٣٦٢ أنه ابن الطراوة، وأنَّ اسم الكتاب: «ردّ الشارد إلى عقال الناشد».

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٥٤.

(٤) المسائل البغداديات ص ١٤٣.

(٥) طرفة يصف قينة. ديوانه ص ٣٠ وشرح القصائد السبع ص ١٨٩ والسيرافي ٤: ١٠٨.
الرحيب : الواسع . وقطاب الجيب : مجتمعه ، وجيب القميص : طوقه. والجسّ : اللمس بالأيدي. والبضّة: البيضاء الرقيقة الجلد الناعمة. والمتجرَّد: ما سترته الثياب من الجسد.

(٦) الذي في معاني القرآن له ٢: ٤٠٨: مررتُ على رجلٍ حَسَنةٍ العينُ قبيحِ الأنفُ.

الصفة مؤنثة لتأنيث الضمير. وكذلك: مررتُ برجلٍ مضروبِ الأبُ، لا يجوز رفعه على البدل؛ لأنه ليس بدل شيء من شيء، ولا بدل بعض من كل؛ إذ ليس إياه ولا بعضه.

وإن كان المعمول مجردًا أو مضافًا إليه والصفة بأل مقرونة مثنَّاة أو مجموعة جمع سلامة في المذكر فالحكم حكمه إذا كان المعمول مقرونًا بأل أو مضافًا إليه؛ والخلاف في حذف النون والنصب هنا مثله هناك[(١)].

وإن كانت غير المثنَّاة والمجموعة ذلك الجمع وثَمَّ رابطٌ مذكورٌ، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٌ منه، أو الحسنِ خالُ وَجنةٍ منه - فالرفع، ويجوز النصب ضرورة، ولا يجوز الخفض[(٢)]، فلا تقول: بالرجلِ الحسنِ وجهٍ منه، كما لا تقول[(٣)] الحسنِ وجهِه. أو محذوفٌ فلا يجوز الخفض، لا تقول: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، ولا الرفع، لخلوِّ الصفة من عائد مذكور، بل يجب النصب، فتقول: بالرجلِ الحسنِ وجهًا، أو وجهَ أخٍ.

أو غير مقرونة بأل وصرَّحتَ بالرابط فالرفع، ويجوز النصب والجر ضرورة، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ منه، أو حسنٍ وجهُ أخٍ له. ويجوز في الشعر: وجهًا منه، ووجه منه. أو لم تصرِّح فالاختيار الخفض، نحو: برجلٍ حسنِ وجهٍ، قال حُمَيد الأَرقَّط[(٤)]:

---

(١) إذا أثبتت النون فالنصب لمعمول فقط، نحو: مررتُ بالرجلينِ الحسنَينِ وجوهًا، وبالرجالِ الحسنِينَ وجوهًا، وبالرجلَينِ الأَشَمَّينِ أُنوفَ وجوه، وبالرجالِ الطَّويلِينَ أُنوفَ وجوه. وإذا حذفت النون فالجر والنصب، نحو: مررتُ بالرجُلَينِ الحَسَنَي وجوه، والحسنَي وجوهًا، وبالرجلَينِ الأشَمَّي أُنوفِ وجوه، وأنوفَ وجوه، ومررتُ بالرجالِ الحَسَني وجوهٍ، والحسني وجوهًا، وبالرجالِ الطويلِي أُنوفِ وجوه، والطويلِي أنوفَ وجوه.

(٢) لأنَّ فيه إضافة ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام، ولم يُحذف شيء للإضافة.

(٣) بالرجل الحسنِ وجهٍ منه كما لا تقول: سقط من ك.

(٤) يصف حمار وحش. الثاني له في الكتاب ١: ١٩٧ والأول في الأمالي ٢: ٢٥٤ والسمط ص ٨٨٦. الأحقب: الذي في خاصرته بياض. وشحّاج: مصوِّت. ومِشَلّ: كثير الطرد. وعُون: جمع عانة، وهي جماعة الحُمُر. واللاحق: الضامر. والقَرا: الظهر.

أَحْقَبَ شَحّاجٍ مِشَلٍّ عُونِ لاحِقِ بَطنٍ بِقَرًا سَمينِ

/وقال آخر[1]: [٥: ٥٣/ب]

أَلِكْني إلى قومي السلامَ تحيةً بآيةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا

ولا سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تلبَّسوا إلى حاجة يومًا مُخَيَّسةً بُزْلا

ويجوز النصب، نحو: حسنٍ وجهًا، قال[2]:

هَيفاءُ مُقْبِلةً ، عَجْزاءُ مُدْبِرةً مَحطُوطةٌ ، جُدِلَتْ ، شَنْباءُ أنْيابا

ولا يجوز الرفع لخلوِّ الصفة من ضميرٍ مذكور يعود على الموصوف، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجازه الكوفيون[3]، وتقدَّم الاحتجاج[4] بالسماع عليه.

وإن كان المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف، والصفة مقرونة بأل مثنَّاة أو مجموعة بالواو والنون، وأثبتَّ النون، نحو: [مررتُ][5] بالرجلَين الحسنَين وجوهَهما، وبالرجال الحَسَنينَ وجوهَهم - فالرفع على لغة «أكلوني البراغيثُ»، والنصب في الشعر، ولا يجوز الجرّ. أو حذفتَها فالرفع على تلك اللغة، والنصب والجرّ في الضرورة.

أو غير مثنَّاة ولا مجموعة بالواو والنون، نحو: [مررتُ][5] بالرجلِ الحسنِ وجهُه - فالرفع، ويجوز النصب ضرورة، ويمتنع الجرّ. أو غير مقرونة بأل، نحو:

---

(١) هو عمرو بن شأس. الكتاب ١: ١٩٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨١ - ٢٨٤ [٦٦١]. العُزل: الذين لا سلاح معهم، جمع أعزَل. وتلبَّسوا: ركبوا. والمخيَّسة: المذلَّلة بالركوب، يعني الإبل. والبُزْل: جمع بازل، وهو المسنّ. والشاهد في قوله: ولا سَيِّئي زيٍّ.

(٢) هو أبو زُبيد الطائي. الديوان ص ٥٨٨ [ضمن شعراء إسلاميون] وشرح أبيات سيبويه ١: ٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ١: ١٩٨. الهيفاء: الضامرة الخصر. والعجزاء: العظيمة العجيزة. والمحطوطة: الملساء الظهر. وجُدلت: أُحكم خلقها. والشنباء: من الشَّنَب، وهو برد في الأسنان وعذوبة في الريق. والشاهد في قوله: شنباء أنيابًا.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩٦، وفيه مذهب أكثر البصريين.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) مررت: تتمة يلتئم بها السياق.

حَسَنٍ وجهُه - فالرفع، ويجوز النصب والجرّ ضرورة. وتقدَّم ذكر الخلاف[1] عن الكوفيين والمبرد.

وإن كان المعمول مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف[2] فحكمه حكم ما قبله، وتقدَّمت شواهده[3]، وقال الشاعر[4]:

تَـــراهُنَّ مِـــن بَعــدِ إسْــآدِها وشَـــدٌ النَّهـــارِ وتَـــدآبِها
طِوالَ الأَخــادِعِ خُــوصَ العُيُــون خِماصًـــا مَواضِـــعُ أَحْقابِهـــا

وإن كان المعمول مضافًا إلى ضميرِ اسمٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف، أو مضافًا إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أُخرى، أو موصوفًا أو مضافًا إليه، أو موصولاً أو مضافًا إليه فقد تقدَّم الكلامُ[5] عليها مستوفًى.

ولم يذكر س إلا أنها تعمل فيما كان من سببها معرفًا بأل أو نكرة، وأهمل المضاف إلى ذي أل لأنه في رتبة ما فيه أل، والمضاف لضمير ما فيه أل لأنه محكوم له بحكم ما فيه أل، ولم يذكر المضاف إلى ضمير لأنه لا يجيزه إلا في الشعر.

وقَسَّم ابنُ المصنف الشيخُ بدر الدين محمد في شرحه أرجوزة أبيه[6] مسائل هذا الباب إلى:

ممتنع، وهو: الحسنُ وجهِه ، أو وجهِ أبيه، أو وجهٍ، أو وجهِ أبٍ.

وإلى قبيح، وهو: حسنٌ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ، والحسنُ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ.

---

(١) تقدم في ص ٢٢ - ٢٣.
(٢) نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ شامةِ خَدِّه.
(٣) تقدمت في ص ١٨ - ١٩.
(٤) هو الأعشى يذكر الإبل. الديوان ص ٢٢٣. الإسآد: سير الليل كله. والأخادع: جمع أخدع، وهو عرق في العنق، وهما أخدعان، عرقان في صفحتي العنق. والخوص: الغائرة. والخماص: الضامرة. والأحقاب: جمع حَقَب، وهو حبل يُشدّ به الرحل في بطن البعير.
(٥) تقدم ذلك في ص ١٨.
(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٨ - ٤٥٤.

وإلى ضعيف، وهو: حسنٌ الوجهَ، أو وجهَ الأبِ، وحسنٌ وجهَه، أو وجهَ أبيه، وحسنُ وجهِه، أو وجهِ أبيه.

وإلى حَسَنٍ، وهو: [حسنٌ الوجهُ، أو وجهُ الأبِ، وحسنٌ وجهُه، أو وجهُ أبيه، وحسنٌ وجهًا، وحسنٌ وجهَ أبٍ، وحسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ، وحسنُ وجهٍ، أو وجهِ أبٍ، والحسنُ الوجهُ، /أو وجهُ الأبِ، والحسنُ وجهُه، أو وجهُ أبيه، [٥: ٥٤/أ] والحسنُ الوجهَ، أو وجهَ الأبِ، والحسنُ وجهَه، أو وجهَ أبيه، والحسنُ وجهًا، أو وجهَ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ]، انتهى ملخصًا.

وتلقَّفنا عن شيوخنا أنَّ ما تكرَّر فيه الضمير من المسائل أو عَرِيَ منه فهو ضعيف، وما وُجد فيه ضمير واحد فهو قويّ إلا ما وقع الاتفاق على منعه، وهو: الحسنُ وجهٍ، والحسنُ وجهِه. وقد نظمتُ هذا الذي تلقَّفناه في أرجوزتي المسماة بـ«نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»، ولم يكمل نظمها، فقلت مشيرًا إلى الصفة والمعمول:

عَرِّفْهُما، أو نَكِّرَنْ، أو عَرِّفَنْ ... الوصفَ أو مَعمُولَه، ولْتُعْرِبَنْ
مَعمُولَهُ بِضَمَّةٍ وكَسْرَهْ ... وفتحةٍ تَبْلُغْ ثَمانِ عَشْرَهْ
يَقْبُحُ ما منه حَذَفتَ المُضْمَرا ... أو كانَ فيه مُضْمَرٌ تَكَرَّرا
ونحوُ «داجي شَعرِه» قد وَرَدا ... في الشِّعر، فاقْبَلْ، ودَعِ المبرِّدا
ونَصبُ «شِعرِه» دَليلُ الجَرِّ ... والنَّصبُ في النَّثرِ أَتى والشِّعرِ
ويُمنعُ اثنان، كـ«هِمْ بالحَسَنِ ... عِذارِه»، لا بـ«القَبيحِ ذَقَنِ»

وقال الفراء: القياس يقتضي جوازه. يعني جواز: الحسن وجهٍ؛ لأنَّ الإضافة لَمَّا لم يكن لها تأثير في لحاق التعريف فالإضافة إلى النكرة لا يكون لها تأثير في لحاق التعريف أيضًا.

وقال السيرافي[1]: «لا تَبعُد إضافة المعرَّف إلى المنكَّر، نحو قولنا: يا حسنَ وجهٍ، وحَسَنٌ معرَّف بالنداء». قيل: وهذا غلط؛ لأنَّ المنادى هو المجموع من المضاف والمضاف إليه بمنْزلة عبد الله اسمًا.

وأنشدَ النحاة في شواهد هذا الباب مما لم يتقدَّم لنا ذكرُه قولَ الأغلَب العِجليّ[2]:

ليستْ بِكَرْواءَ ولا بِدَحْدَحِ ... ولا مِنَ السُّودِ القِصارِ الرُّمَّحِ

قَبَّاءُ، غَرْثَى مَوضِعِ المُوَشَّحِ

وقولَ الآخر[3]:

ومَنْهَلٍ أَعْوَرِ إحدى العَيَنَيْنْ ... بَصيرِ أُخْرى، وأَصَمِّ الأُذْنَيْنْ

وقولَ الخِرْنِق[4]:

لا يَبْعَدَنْ قَومي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

وقولَ الفرزدق[5]:

---

(١) شرح الكتاب ٤: ١١٢.

(٢) ليس في شعره الذي جمعه الدكتور نوري القيسي في كتاب شعراء أمويون. والرجز له في شرح المصنف ٣: ٩٧. الكرواء: الدقيقة الساقين. والدحدح: القصيرة الغليظة البطن. والرُّمَّح: جمع رامح ورامحة، يقال: رمحه، أي: ضربه برجله. والقبَّاء: الضامرة. وغرثى موضع الموشَّح: هيفاء.

(٣) الرجز في الحيوان ٤: ٣٨٧ ومجالس ثعلب ص ٣١٣ والخزانة ٧: ٥٥٠ (عرضًا). أعور إحدى العينين: فيه بئران غاضت إحداهما. وبصير أخرى: أي البئر الأخرى فيها ماء. وأصمّ الأذنين: ليس فيه جبلٌ يجيب الصَّدى.

(٤) الكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٨، ٦٢ والتنبيه لابن جني ص ٥١١، وفيه تخريج البيتين. الجُزْر: جمع جَزور، وهي الناقة تُجزر. والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب. وعجز البيت الثاني كناية عن العفَّة وأنها لا تُحَلُّ لفاحشة.

(٥) تقدم البيت في ٢: ٨٤.

أَأَطْعَمْتَ العِراقَ ورافِدَيْهِ فَزارِيًّا أَحَذَّ يَدِ القَميصِ

وقولَ عُروةَ بنِ الوَرد[1]:

/وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرَّةٍ طَويلُ نِجادِ السَّيفِ عاري الأَشاجِعِ [٥: ٥٤/ب]

وقولَ الآخر[2]:

لقد عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيةَ الكَرَى تَزَجُّجَها مِن حالِكٍ واكْتِحالَها

وقولَ الآخر[3]:

فما قَومي بِثَعْلَبةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

وقولَ الراجز[4]:

الحَزْنُ بابًا والعَقُورُ كَلْبًا

ومِن أحكام هذا الباب أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، كقوله تعالى ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[5]، قال معناه في

---

(١) شعره ص ٧٥. الأوتار: جمع وِتر، وهو الحقد والعداوة والثأر. ونجاد السيف: حمائله. والأشاجع: رؤوس الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف، وقيل: هي عروق ظاهر الكف، جمع أشجع.

(٢) نسب العيني البيت في المقاصد النحوية ٣: ٦١٢ للكميت، وعنه في ديوانه ص ٢٦٦ [ط. دار صادر]. وهو في سر صناعة الإعراب ص ٣٨، وفيه تخريجه. الأخفية: الأغطية. والكرى: النوم، وأراد بأخفية الكرى الأعين. وتزججها: في معنى تزجيجها، أي: تدقيقها وتطويلها. والحالك: الشديد السواد.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٢٥٦.

(٤) هو رؤبة يصف رجلاً بشدَّة الحجاب ومنع الضيف. وقبله: «فذاك وَخْمٌ لا يُبالي السَّبَّا». الديوان ص ١٥ والكتاب ١: ٢٠٠ والخزانة ٨: ٢٢٧ [٦١٢]. الوخم: الثقيل. والحَزن: ضدّ السهل.

(٥) سورة ص: الآية ٥٠.

«البسيط». وفي «شرح الخفاف»[1]: لم يفصلوا بين الصفة المشبَّهة ومعمولها فيقولوا: كريمٌ فيها حسبَ الآباءِ، إلا في الضرورة، كما قال[2]:

.... والطَّيِّبُونَ ، إذا ما يُنْسَبُونَ ، أَبَا

وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمع من كلامهم، هكذا زعم الزَّجَّاج، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلِ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجَّال (أَعْوَرُ عَينِه اليُمنَى)[3]، فاليمنى صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن يُنظر في ذلك.

وعلَّل منعَ ذلك بعضُ شيوخنا بأنَّ معمول الصفة محال أبدًا على الأول، فأشبه المضمر؛ لأنه قد عُلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجه. وحكى لي هذا التعليل أيضًا الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي - رحمه الله - عن عبد المنعم الإسكندراني[4] من تلاميذ ابن بَرِّي، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا، وهو أنَّ الصفة هي في الحقيقة للوجه وإن أُسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبين الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين.

قلت له: الصفة قد تكون لغير التبيين، كالمدح والذم وغيرهما، فهلاَّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟

---

(١) يريد شرح الخفاف على كتاب سيبويه.

(٢) هو الحطيئة. وصدر البيت: «سِيري أُمامَ فإنَّ الأكثرينَ حَصًى». الديوان ص ١٦ [دار صادر] والخزانة ٣: ٢٨٦ - ٢٩٥ [٢١٤]. وفي هذه المصادر: «والأكرمين» في موضع «والطيبون»، وخبر إنَّ في مطلع البيت الذي بعده. الحصى: العدد.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٢.

(٤) عبد المنعم بن صالح بن أحمد أبو محمد القرشي التيمي المكي الإسكندراني النحوي [٥٤٧ - ٦٣٣هـ]. لازم ابن بَرِّيّ في النحو مدة حتى أحكم الفنّ، وسمع من حمّاد الحرّانيّ، له «النوادر والغرائب». نزل مصر واستوطنها. بغية الوعاة ٢: ١١٥ - ١١٦.

فقال: أصل الصفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لِما ذكرت هو بحقِّ الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: «امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل؛ لأنها عملت تشبيهًا باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلم تَقْوَ أن تعمل في الموصوف والصفة معًا» انتهى.

ويضعف هذا بعملها في المؤكَّد والتوكيد، إلا إن فُرق بينهما بأنَّ المؤكَّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأنَّ التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكَّد، بخلاف الصفة.

فإذا أتبعتَ المعمول وهو مرفوع رَفعت، أو منصوب نَصبت، أو /مجرور جَررت، ولا يجوز أن يُتبع المجرور على الموضع من نصب أو جرّ. [٥: ٥٥/أ]

وأجاز الفراء أن يُتبع المجرورُ على موضعه من الرفع، فأجاز: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نفسُه، وهذا قويُّ اليدِ والرِّجْلُ، برفع نفسه والرِّجْل مع جرّ المعمول، كأنك قلت: الحسنِ وجهُه نفسُه، وقويٌّ يدُه ورِجلُه. وقد صرّح س بمنع ذلك، وأنه لم يُسمع منهم في هذا الباب.

وأمَّا أن يُعطف على معمولها المجرور نصبًا فنصُّوا على أنه لا يجوز، لا تقول: هذا حسنُ الوجهِ والبدنَ، وذلك بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز وإن اختلف التأويل فيه، فبعضهم يقول: هو عطفٌ على الموضع، وبعضهم يقول: هو على إضمار فعل، وهو الصحيح. وأمَّا هنا فلا يجوز لا على الموضع ولا على إضمار الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يشبَّه، إنما يشبَّه الوصف لا فِعله. ولا يجوز إضمار صفة تَنصب؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تعمل مضمرة، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل مضمرًا، تقول: أنا زيدًا ضاربُه، فتقديره: أنا ضاربٌ زيدًا ضاربُه. فهذا من الفوارق التي بين الوصف المشبَّه واسم الفاعل المشبَّه به.

وأجاز البغداديون الخفض في المعطوف على المنصوب، فتقول: هذا حسنٌ وجهًا ويدٍ؛ لأنَّ الإضافة قد كثُرت، فكأنها ملفوظ بها.

ومنها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، ولا الفصل بينهما[1]، وأنه لا يكون إلا سببيًّا، وأنه يَقبُح أن يُضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره، وأنها إذا كانت ومعمولها داخلاً عليهما أل كان الأحسن الجرّ، وذلك إذا قدَّرْنا أل دخلتْ بعد الإضافة. وأمَّا اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه بشرطه المذكور في بابه، والفصل بينهما، فتقول: زيدٌ ضاربٌ - في الحرب - الأبطالَ. ومعموله يكون سببيًّا وأجنبيًّا، ولا يَقبُح أن يُضمر فيه الموصوف، ويضاف معموله إلى ضميره. والأحسن في نحو «الضارب الغلام» النصب كما يكون أحسن في معمول الصفة المشبهة إذا قدَّرت دخول أل فيهما قبل الإضافة.

* * *

(١) ولا الفصل بينهما: ليس في ق.

ص: فصل

إذا كان معنى الصفة لسابقها رَفَعَتْ ضميرَه، وطابقَتْه في إفراد وتذكير وفروعهما ما لم يَمنع من المطابقة مانع، وكذلك إن كان معناها لغيره ولم ترفعه، فإن رفعَتْه جَرَتْ في المطابقة مجرى الفعل المسنَد إليه، وإن أمكن تكسيرُها حينئذٍ مسندةً إلى جمع فهو أولَى من إفرادها، وتُثنَّى وتُجمَع جمع المذكر السالم على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ»، وقد تُعامَل غيرُ الرافعة ما هي له إن قُرن بأل معاملتَها إذا رفعَتْه.

ش: الصفة إذا كان معناها للموصوف حقيقة أو مجازًا رفعَتْ ضميرَ الموصوف، وطابقَت الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، وبرجلَين عاقلَين، وبرجالٍ عاقلِين أو عقَلاءَ، /وبامرأةٍ عاقلةٍ، وبامرأتينِ عاقلتينِ، وبنساءٍ عاقلاتٍ أو عَواقِلَ. [٥: ٥٥/ب]

وقوله **ما لم يَمنع من المطابقة مانع** يعني أنَّ من الصفات ما لا يقبل ذلك، فيكون على حسب السماع في تلك الصفات، وعلى حسب الاشتراك في ذلك الوصف أو الاختصاص، إمَّا من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، وتقدَّم أولاً ذكر شيء من هذا. ومنها ما لا يقبل التذكير كـ«رَبْعة»، ومنها ما لا يقبل التأنيث كـ«جريح»، ومنها ما لا يقبل التثنية ولا الجمع ولا التأنيث كـ«أَفْعَلَ مِن»، وكالمصدر إذا وُصف به في أفصح اللغتين.

وقوله **وكذلك إن كان معناها لغيره ولم ترفعه** هذا الذي ذكرنا إنما يكون للموصوف مجازًا، ويعني أنه تطابق الصفة الموصوف قبلها إن كانت مما يقبل المطابقة، وإلا فعلى حسب السماع، فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الغلامِ، وبرجلَينِ حَسَنَيِ الغِلمانِ، وبرجالٍ حَسَنِي الغلمانِ، وبامرأةٍ حسنةِ الغلامِ، وبنساءٍ حِسانِ الغلمانِ.

وقوله **فإن رفعَتْه جرَتْ في المطابقة مجرى الفعل المسنَد إليه** أي: إن رفعَت السببِيَّ جرَتَ مجرى الفعل. قال المصنف في الشرح[1]: «فيقال مررتُ برجلَين حَسَنٍ غلاماهما، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم[2]، وبامرأةٍ حَسَنٍ غلامُها، وبرجلٍ حسنةٍ جاريتُه، وبنساءٍ حسنٍ غلمانُهنَّ، كما يقال: حَسُنَ غلاماهما، وحَسُنَ غلمانُهم، وحَسُنَ غلامُها، وحَسُنَتْ جاريتُه، وحَسُنَ غلمانُهنَّ» انتهى تمثيل المصنف.

وقوله **وإن أمكنَ تكسيرُها حينئذٍ** - أي: حين أن ترفع السببِيَّ - **مُسنَدةً إلى جمعٍ فهو أَولَى من إفرادها** من الصفات ما لا يمكن تكسيره، فيكون الإفراد فيه أحسن[3]، نحو فَعَّال، فتقول: مررتُ برجلٍ شَرَّابٍ آباؤه. ومثال ما يمكن تكسيره كَريم وحَسَن، فتقول: مررتُ برجالٍ حِسانٍ غلمانُهم. وظاهر كلام المصنف أنه إذا كان السببِيُّ جمعًا وأَمكنَ تكسير الصفة كان التكسير أحسن من الإفراد، وسواء أكان ما قبل الصفة مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا، نحو: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه، وبرجلَين حِسانٍ غلمانُهما، وبرجالٍ حِسانٍ غلمانُهم، فهذا عنده أَولَى من أن تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ غلمانُه، وبرجلَين حَسَنٍ غلمانُهما، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم، فتفرد الصفة.

وجماع القول في الصفة إذا رفعَت السببِيَّ أن تقول: إن كان السببِيُّ مفردًا أُفرد الوصف، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو مثنًّى أُفرد أيضًا في الفصيح، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجلٍ أَعْوَرَ أبواه، وتجوز التثنية على لغة قوله[4]:

أُلْفِيَتَــا عَيْنَــاك عنــدَ القَفَــا ....

فتقول: مررتُ برجلٍ قائمَينِ أبواه، وبرجلٍ أَعْوَرَينِ أبواه.

---

(١) ٣: ١٠٠.

(٢) وبرجال حَسَنٍ غلمانُهم ... كما يقال حَسُنَ غلاماهما: سقط من ك.

(٣) فيه أحسن: سقط من ق.

(٤) تقدم في ٦: ٢٠٤.

وفصَّل الكوفيون، فقالوا: إن كانت الصفة مما لا يُجمع بالواو والنون وجب تثنيتها، نحو: مررتُ برجلٍ أعورينِ أبَواه، وإن كانت مما يُجمع بهما أُفردت. وإن كان السببيُّ جمعًا والصفة تُجمع الجمعين أو تُجمع جمع تكسير فقط فالأحسن التكسير؛ نحو: مررتُ برجلٍ كرامٍ أعمامُه، وبرجلٍ صُبُرٍ آباؤه، ويجوز الإفراد، فتقول: برجلٍ كريمٍ أعمامُه، وبرجلٍ صَبُورٍ آباؤه، ويَضعف فيما جُمع الجمعين: برجلٍ كريمينَ أعمامُه. أو لا تكسَّر فالإفراد، نحو: مررتُ /برجلٍ ضَرَّابٍ آباؤه، [٥: ٥٦/أ] ويجوز: ضَرَّابينَ آباؤه، على لغة «أكلوني البراغيث». والسببيُّ غيرُ العاقل كالعاقل، التكسير فيه الأحسن، تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ أثوابُه، ويجوز الإفراد، فتقول: حَسَنٍ أثوابُه.

وأوجبَ الكوفيون الجمعَ فيما لا يُجمع جمع سلامة وهو لعاقل، وفيما هو لغير عاقل، فلا يجيزون إلا: مررتُ برجلٍ عُورٍ آباؤه، وحِسانٍ أثوابُه، ولا يجوز عندهم: أَعْوَرَ آباؤه، ولا: حَسَنٍ أثوابُه.

وهم محجوجون بالسماع من العرب، قال الشاعر(١):

ورِجــــالٍ حَــــسَنٍ أَوْجُهُهُــــمْ مِنْ إيــادِ بْــنِ نِــزارِ بْــنِ مَعَــدْ

وقال الآخر(٢):

وكُنَّا وَرِثْنــاهُ علــى عَهــدِ تُبَّــعٍ طَويلاً سَواريهِ ، شَــديدًا دَعائمُــهْ

وقال آخر(٣):

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي. شعره ص ٣٠٥ والسيرة النبوية ١: ٧٤ وإيضاح الشعر ص ٣٩٨ واللسان (خشع). ابن معد:سقط من ك.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٥٢.

(٣) هو الفرزدق. الديوان ص ٢٠٥ والكتاب ٢: ٤٤. القرنبى: دويبَّة تشبه الخنفساء طويلة الأرجل. والمقرف: اللئيم الأب. والقعدد: القريب النسب من الجد الأكبر، فهو قصير النسب.

قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لَئِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدِ

وقال س[1]: «وتقول: مررتُ برجلٍ أَعْوَرَ آباؤه، وأحسنُ من هذا: أعورٌ قومُك؟ ومررتُ برجلٍ صُمٍّ قومُه» انتهى. وقال الله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[2]، وقرئ ﴿خاشِعًا أبصارهُم﴾، وخُشَّع أكثر في كلام العرب.

وذهب بعض شيوخنا إلى أنَّ الإفراد أحسن من التكسير، قال: «لأنَّ العلة في ذلك أنه قد تنَزّل منْزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يُثنَّى ولا يُجمع، فانبغى أن تكون الصفة مفردة، نَعَمْ، التكسير أجود من جمع السلامة؛ إذ لا تلحقه علامة جمع، فهو كالمفرد؛ لأنه معرب بالحركات مثله، بخلاف جمع السلامة، وإلا فالفعل لا يُجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير، فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد» انتهى. وما ذكره هو القياس، لكنه ذَهَلَ عن نقل س في ذلك.

وقال بعض من عاصرناه من أصحابنا ما نصُّه: «جمع التكسير عند النحويين دون المفرد. ومذهب أبي العباس أنَّ التكسير أَولى من المفرد. وكلام س في ذلك محتمل، وغايته أن جعل المكسَّر بمثابة المفرد ومباينًا للمسلَّم، من غير أن ينصَّ على ترجيح المكسَّر، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه[3]: (واعلم أنَّ ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو حَسَنٍ وحِسان - فإنَّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه. وما كان يجمع بالواو والنون، نحو مُنطلِق ومنطلقين - فإنَّ الأجود فيه أن يجعل بمنْزلة الفعل المقدّم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه). وذكر السيرافيُّ[4] أنَّ هذا الفصل ليس من كلام س. وقال الأستاذ أبو علي[5]: الإفراد أَولى من التكسير».

---

(١) الكتاب ٢: ٤٢، وفيه اختصار.

(٢) سورة القمر: الآية٧. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿خاشعًا﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿خُشَّعًا﴾. السبعة ص ٦١٧ - ٦١٨.

(٣) الكتاب ٢: ٤٣.

(٤) شرح الكتاب ٦: ١٢٥.

(٥) التوطئة ص ٢٦٧.

قال هذا المعاصر: «وهذا كله من غير أن يعرضوا للموصوف وينظروا هل يكون جمعًا أو غير جمع، فربما إذا كان جمعًا حسُن الجمع المكسَّر بعض حُسن، فيكون لذلك أولى من الإفراد للمشاكلة لِما قبله ولِما بعده، نحو: مررتُ /برجالٍ حسانٍ قومُهم، وكان ذلك أولى من: مررتُ برجالٍ حَسَنٍ قومُهم. وإن كان مفردًا كان الإفراد أحسن من التكسير؛ لأنه تكلُّف جمعٍ في موضع لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل، وطريق الجمع في الفعل مكروه، فينبغي أن يُكرَه ذلك في الاسم» انتهى. [٥: ٥٦/ب]

وتلخص لنا من هذا أنَّ في الصفة إذا كانت مما يُجمع الجمعين وكان المعمول جمعًا ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يكون التكسير أَولى من الإفراد، وهو نصُّ س في بعض نسخ كتابه[1]، ومذهبُ المبرد[2]، واختيارُ أبي موسى[3]، وصاحبِ «التمهيد»، وهذا المصنف.

والثاني: العكس، وهو مذهب الجمهور، واختيار الأستاذ أبي علي[4]، وشيخنا أبي الحسن الأُبَّذي[5].

والثالث: أنَّ الصفة إن كانت تابعة لجمع كان التكسير أَولى من الإفراد، وإن كانت تابعة لمفرد أو مثنًّى كان الإفراد أحسن من التكسير.

---

(١) الكتاب ٢: ٤٣.
(٢) نقل السيرافي في شرح الكتاب ٦: ١٢٥ أنَّ المبرد قال: «وأما ما كُسِّر فإني أختار فيه أن أُجريه مجرى باب خير منه، فأقول: مررتُ برجلٍ عُورٌ قومُه، بالابتداء والخبر، وكذلك حسانٌ وكرامٌ». وقال الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٨٨٨: «هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد».
(٣) المقدمة الجزولية ص ١٥٢.
(٤) التوطئة ص ٢٦٧.
(٥) شرح الجزولية له ٢: ٦٢ [مخطوط].

وفي «البسيط»: وخالف المبرد، فقال: إنَّ الأولى أن يعمل المسلَّم لأنه كالفعل من حيث إنه تلحقه الزيادة التي تلحق الفعل؛ ويسلم بناؤه معها، والجمع المكسَّر يتغير، ولا يكون في الفعل مثله، فلذلك كان المسلَّم أولى[1].

وهذا فاسد من جهة السماع والنظر: أمَّا السماع فقوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[2]، وهي قراءة الجماعة حاشا أبا عمرو، والأبيات التي أنشدها س، كقوله[3]:

بِمُطَّرِدٍ، لَدْنٍ، صِحاحٍ كُعوبُه وذي رَونقٍ، عَضْبٍ، يقُدُّ القوانسا

وأمَّا النظر فلأنَّ الجمع المسلَّم إن كان كالفعل فهو يمنع من الشبه في العمل، ويظهر من مذهب الكوفيين مثله.

وقوله **وقد تُعامل** إلى آخر المسألة[4] قال المصنف في الشرح[5]: «قد يقال: مررتُ برجلٍ حسنةٍ العينَ، كما يقال: حَسَنةٍ عينُه، حكى ذلك الفراء في معاني سورة ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[6]، قال[7]: (والعربُ تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العينَ قبيحِ الأنفَ، فالمعنى: حسنةٍ عينُه، قبيحٍ أنفُه).

---

(١) فقولك: مررتُ برجلٍ حَسَنِينَ غلمانُهُ - أولى من: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه.
(٢) سورة القمر: الآية ٧، وقد تقدم تخريج القراءات فيها في ص ٤٠.
(٣) البيت لحُسَيْل بن سُجَيْح الضبي. الحماسة ١: ٢٩٣ [١٨٧] وشرح المرزوقي ٢: ٥٦٩ [١٨٤] وشرح الأعلم ١: ٤٣٠ [٢٣٦]، وليس في كتاب سيبويه. المطَّرِد: رمح تَطَّرِد كعوبه عند الهزّ. ولَدْن: لَيِّن المَهَزَّة. والكعوب: رؤوس أنابيبه. وصحتها: صلابتها وامِّلاسها. والرَّونق: ماء السيف وفِرِنده. والعضب: الماضي. والقَدّ: القطع طولاً. والقوانس: أعلى البَيض، واحدها قَوْنَس. ومن أول هذا البيت إلى آخر قوله «وقال ذو الرمة»: سقط من د.
(٤) هو قوله: «وقد تُعامَل غيرُ الرافعة ما هي له إن قُرن بأل معاملتَها إذا رفعَتْه».
(٥) ٣: ١٠١ - ١٠٢.
(٦) سورة ص: الآية ١. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾.
(٧) معاني القرآن ٢: ٤٠٨.

قلت: فعلى هذا يقال: مررتُ برجلٍ حِسانِ الغلمانَ، وبرجلٍ كريمةِ الأمَّ، وبامرأةٍ كرامِ الآباءَ، وكريمِ الأبَ، كما يقال: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه، وبرجلٍ كريمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ كرامٍ آباؤُها، وكريمٍ أبوها، ومنه قول الشاعر[١]:

أيا ليلةً ، خُرْسَ الدجاجِ ، سَهِرتُها ببغدادَ ، ما كادتْ عن الصُّبحِ تَنجَلي

فقال: خُرسَ الدجاجِ، كما يقال: خُرسًا دجاجُها. ومثلُه قول الآخر[٢]:

فماحَتْ به غُرَّ الثَّنايا ، مُفَلَّجًا وَسيمًا ، جَلا عنه الطِّلالَ ، مُوَشَّما

أراد: فَمًا غُرَّ الثَّنايا، فجمعَ مع الألف واللام كالجمع مع الضمير إذا قيل: فماحَتْ به فَمًا غُرًّا ثَناياه. ومثلُه قول الآخر في وصف عُقاب[٣]:

يأوي إلى قُنَّةٍ خَلْقاءَ راسيةٍ حُجْنُ المَخالبِ ، لا يَغتالُه الشِّبَعُ

/فقال: حُجْنُ المَخالبِ، كما كان يقول: حُجْنٌ مخالبُها» انتهى. [٥: ٥٧/أ]

وذكر المصنف[٤] من وقوع أل خَلَفًا من الضمير قولَه ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥]، و﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٦]، وقولَ الأعشى القيسي[٧]:

---

(١) البيت في شرح السبع ص ٢٤٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٧٦، ٦٨٦ والزاهر ٢: ٣٩٩ والبصريات ص ٥٦٣ والتنبيه ص ٤٨٨. خرس الدجاج: لا يُسمع فيها صوت.

(٢) البيت لحميد بن ثور في منتهى الطلب ٧: ٣٦٩ [تحقيق د. طريفي]. وهو في ديوانه ص ٢٦، لكن عجزه فيه هو: «جَلَتْ بِنَضيرِ الخُوط دُرًّا مُنَظَّما». ماحت به: سوَّكتْ به أسنانها ونقَّتها. والمفلَّج: المتباعد ما بين ثناياه. والطِّلال: جمع الطَّلّ، وهو النَّدى..

(٣) كذا! وهو في وصف صقر. والبيت لزهير: ديوانه ص ١٧٤. القُنَّة: الأَكَمة الململمة الرأس. والخلقاء: الملساء. والراسية: الثابتة. وحجن: جمع أحجَن، وهو الذي فيه اعوجاج. والشارح قد ذكَّر العقاب في البيت، وأنَّثه في الشرح في قوله: حجن مخالبها، والعقاب يذكَّر ويؤنث.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٠٢.

(٥) سورة النازعات: الآية ٣٩.

(٦) سورة النازعات: الآية ٤١.

(٧) البيت له في السمط ص ١١٧، ٩٥٠، وليس في الديوان. والذي في المخطوطات: من الروع، صوابه في شرح المصنف والسمط. الحُمّ: جمع الأَحَمّ، وهو الأسود من كل شيء.

وأمَّـــا إذا رَكِبُـــوا فـــالوُجو ... هُ في الرَّوعِ مِن صَدَأِ البَـيْضِ حُــمْ

أي: مأواه، وفَوُجُوهُهم. وقال الآخر[1]:

ولكن نَــرى أقــدامَنا في نِعــالِكُمْ ... وآنُفَنا بــينَ اللِّحَــى والحَواجــبِ

أي: بين لِحاكم. وقال ذو الرمّة[2]:

تَخَلَّلْــنَ أَبــوابَ الخُــدُورِ بِــأَعْيُنٍ ... غَرابيبَ ، والألوانُ بِــيضٌ نَواصِــعُ

أي: وألوانُهن.

قال المصنف[3]: «وقد سوَّى س[4] بين: ضُرِبَ زيدٌ ظَهرُه وبَطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبَطنُ، وبين: مُطِرْنا سَهلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرْنا السَّهلُ والجَبَلُ. فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير (منه)؛ إذ لو كان كذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا في مثل: البُرُّ الكُرُّ بستِّين[5]، فكان يجوز أن يقال: ضُرِبَ زيدٌ ظَهرٌ وبَطنٌ، ومُطِرْنا سَهلٌ وجبلٌ، كما جاز أن يقال: البُرُّ كُرٌّ بِستِّين، والتَّمرُ مَنَوانِ بدرهم؛ لأنَّ البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام كما هي مفهومة مع وجودها.

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[6]، أي: مُفَتَّحةً لهم أبوابُها» انتهى.

---

(١) هو بَغْثَر بن لقيط كما في البرصان والعرجان ص ٢٣٤. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٨ والزاهر ٢: ١٨٥. وهو لبعض بني عبس في الحماسة ١: ١٩٦ [١١٢] والمرزوقي ص ٣٢٩ [١١٠] والأعلم ص ١٥٢ [٣٢] ومعنى البيت: خَلقنا كخَلقهم.

(٢) الديوان ٢: ١٢٩٠. غرابيب: سود. وآخره في ق: مواضع. وأوله في ك: تخلفنا.

(٣) ٣: ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) الكتاب ١: ١٥٨.

(٥) الكرّ: كيل معروف، وهو ستون قَفيزًا. والقفيز: ثمانية مكاكيك. والمكوك: صاع ونصف.

(٦) سورة ص: الآية ٥٠.

وهذه نزعة كوفية في أنّ أل تخلف الضمير[1]، وأنشدوا على كون أل تعاقب الضمير[2]:

لهم شِيمةٌ ، لم يُعْطِهـا اللهُ غَيرَهُـمْ مِنَ الناسِ ، والأَحْلامُ غيرُ عَـوازِبِ

أي: وأحلامُهم. وتقول على هذا: زيدٌ أمَّا المالُ فكثيرٌ، وأمَّا الوجهُ فحَسَنٌ. وتقدَّم الردّ على هذا المذهب.

وأمَّا تجويز المصنف: برجلٍ كريمةٍ الأُمَّ، وبامرأةٍ كِرامٍ الآباءَ، بالنصب أو بالجر - فهي مسألة خلاف، منعَ بعض النحويين أن تقول: مررتُ برجلٍ كِرامِ الآباءِ، وبرجالٍ كريمِ الأعمامِ، وعليه أصحابنا المتأخرون، لا يجيزون إذا رَفَعَتِ الصفةُ الضميرَ وانتصبَ المعمولُ أو انجرَّ[3] إلا مطابقةَ الصفة للموصوف.

وقد تأول الفارسي[4] قوله «خُرْسَ الدَّجاجِ» على أنَّ الليلة لطولها كالجمع، فكأنَّ كل جزء منها ليلة، كقولهم: ثوبٌ أَخْلاقٌ[5]، وبُردٌ أسمالٌ[6]، وبُرمةٌ أَعْشارٌ[7].

وحكى يعقوب[8] عن الأصمعي أنَّ العرب تقول: ليلة خُرُس - على وزن عُنُق - إذا لم يُسمَع فيها صوت، والعرب تخفف فُعُلاً، فيكون خُرْس في البيت مما

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٨ وشرح القصائد السبع ص ٧٠، ٣٥١.

(٢) البيت للنابغة. الديوان ص ٤٦. الشيمة: الطبيعة. وغير عوازب: حاضرة غير مفارقة لهم.

(٣) أو انجر: سقط من ك.

(٤) نسب هذا التخريج له في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٨. وفي المسائل البصريات ص ٥٦٧ ما نصه: «وإنما قال خُرْسَ فجمع لأنَّ خَرَسَها خَرَسُهنَّ، فلذلك جاز».

(٥) ثوب أخلاق: بالٍ، وواحد أخلاق: خَلَق.

(٦) برد أسمال: خَلَق، وواحد أسمال: سَمَل.

(٧) البرمة: قدر من الحجارة، يقال: برمة أعشار: متكسرة، وواحد أعشار: عِشْر، والعِشْر: قطعة تنكسر منها.

(٨) الحكاية في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٨.

وُصف به المفرد وهو مفرد، فلا يحتاج إلى تأويل الفارسي، وتقدَّم منع الجرميّ[1] ذلك.

ومثلُ «خُرْسَ الدَّجاجِ» قولُه[2]:

وإنَّ التي هامَ الفؤادُ بِذِكرِها رَقُودٌ عَنِ الفَحْشاءِ ، خُرْسُ الجَبائرِ

[٥: ٥٧/ب] لأنها امرأة واحدة. وقال لبيد يصف السَّهم[3]:/

مُرْطُ القِذاذِ ، فليس فيه مَصْنَعٌ لا الرِّيشُ يَنفَعُه ولا التَّعقيبُ

سكّن الراء، وهو جمع أَمْرَط، فأجراه على الواحد لقوله «فليس فيه».

ومن النحويين من أجاز هذا كله اعتمادًا على أنَّ المعنى للسببِي، يجعل الوصف إذا انتصب المعمول أو انجرَّ كهو إذا رَفع السببِي. ويَعضُد هذا المذهبَ ظاهرُ قول الشاعر[4]:

فهل تُسْلِيَنَّ الهَمَّ عنكَ شِمِلَّةٌ مُداخَلَةٌ ، صُمُّ العِظامِ ، أَصُوصُ

فقال: صُمُّ العِظامِ، ولم يقل: صَمَّاءُ العظامِ، وكأنه قال: صُمٌّ عظامُها، وتقدَّم تأويل هذا البيت.

وقولُه في البيتين: «غُرَّ الثنايا»، و«حُجْنُ المخالبِ»، ولم يقل: أَغَرَّ الثنايا، ولا: حَجْناءُ المخالبِ - أجرى المعمول المجرور مجرى المرفوع.

---

(١) انظر ص ١٢.

(٢) البيت في العباب الزاخر واللسان والتاج (مرط). والعجز في مجمع الأمثال ٢: ١٦٥. الجبائر: جمع جبارة وجبيرة، وهي السوار هاهنا.

(٣) كذا! وليس في ديوانه. وهو لنافع بن لَقيط الأسدي أو لنُوَيفع بن نُفَيع الفقعسي. إصلاح المنطق ص ٦٩ وأمالي الزجاجي ص ١٢٦ - ١٢٩ واللسان والتاج (مرط). المرط: الذي لا ريش عليه. والقذاذ: جمع القُذَّة، وهي ريشة السهم. وليس فيه مصنع: ما فيه ما يستملح. والتعقيب: أن ينكسر فيشده بالعَقَب، وهو العصب الذي تعمل منه الأوتار.

(٤) تقدم البيت في ص ١٣. وآخره في ك، ن: نُحوصُ. وفي ق، د، ظ: نحوص. وقول الشارح بعده: «وتقدم تأويل هذا البيت» يدل على أنَّ المقصود هو البيت المتقدم الذكر.

وقول المصنف[1] «وقد تُعامَل» يدلُّ على قلَّة ذلك، وينبغي ألا يُمنَع، لكنْ في القياس على ما سُمع منه نظرٌ.

وأبعَدُ من هذا قولُه[2]:

ولـــولا خَيلُـــه لَنَزَلْـــتُ أَرضًـــا   عِـــذابَ المـــاءِ ، طَيِّبـــةً ثَراهـــا

جمع صفة أَرض، وأتى بعدها بمفرد، فقال: عِذابَ الماءِ، ولو رفعَ الماء لم يجز، فينبغي ألاَّ يجوز إذا نصب أو جرَّ، وهذا نظير قولك: مررتُ بامرأةٍ حِسان الخُلُق، فلو نصبتَ الخُلُق أو جَرَرتَ لم يجز. وينبغي أن يُجعل الماء هنا اسم جنس حتى يفيد معنى الجمع، وقد قالوا: ماءةٌ، فيكون الماء اسم جنس بينه وبين مفرده تاء التأنيث، ودلَّ على معنى الجمع[3]، فيشبه «حُجْنُ المخالبِ»، و«صُمُّ العظامِ».

ص: وإذا قُصد استقبالُ المصوغةِ من ثلاثيٍّ على غير فاعِل رُدَّت إليه ما لم يُقَدَّر الوقوع. وإن قُصد ثبوتُ معنَى اسم الفاعل عُوملَ معاملةَ الصفة المشبَّهة ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبسُ وِفاقًا للفارسيّ. والأَصَحُّ أن يُجعل اسمُ مفعولِ المتعدِّي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا، وقد يُفعَل ذلك بجامدٍ لتأوُّله بمُشْتَقٍّ[4].

ش: يعني أنه إذا كان اسم الفاعل من الثلاثي على غير فاعِل، نحو: شَرُفَ فهو شَريف، وشَجُعَ فهو شُجاع، وحَسُنَ فهو حَسَن، وشَبِعَ فهو شَبْعان، وسَمِنَ فهو سَمين، وما أشبهها من الأوزان التي للثلاثيِّ على الإطلاق، سواء أكان على وزن فَعَلَ أم فَعِلَ أم فَعُلَ - فإذا قَصدتَ الاستقبال في اسم الفاعل بَنيتَ تلك الأوزان على وزن فاعِل، فتقول شارِف وشاجِع وحاسِن وشابِع وثاقِل. وظاهرُ

---

(١) الذي في المخطوطات: وفي قول المصنف.

(٢) لم أقف عليه في مصادري.

(٣) ك: ودلَّ على جمع.

(٤) زيد هنا في التسهيل ص ١٤١ وشرح ناظر الجيش ما نصه: «ولا تَعمل الصفة المشبَّهة في أجنبيٍّ مَحض، ولا تؤخَّر عن منصوبها».

كلام المصنف في الفَصِّ والشرح أنَّ هذا الصوغ إلى فاعِل مخصوص بقصد الاستقبال، ووقفَ في ذلك مع ظاهر قول الفراء، قال الفراء[1]: «العرب تقول لمن لم يَمت: إنك مائت عن قليل، ولا تقول لمن قد مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال. وكذا يقال: هذا سيِّد قومه، فإذا أخبرت أنه سيسُودهم قلت: هو سائدٌ قومه عن قليل. وكذا الشَّريف والطَّمِع وأشباههما، إذا قُصد بها[2] الاستقبال /صيغت على فاعِل» انتهى. [٥: ٥٨/أ]

وكذا قال بعض أصحابنا: إن ذُهب به مذهب الزمان كان على فاعِل، نحو حَسُنَ يَحْسُنُ فهو حاسِنٌ غدًا، فقيَّد بناء فاعِل بالظرف المستقبل، وكان ينبغي أن يحرِّر العبارة فيقول: إن ذُهب به مذهب الزمان المستقبل، وإلا فقوله يدلُّ على أنه إذا ذُهب به مذهب الزمان مطلقًا، وسواء أكان الزمان ماضيًا أم حالاً أم مستقبلاً.

ومن هذا الرَّدِّ[3] قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾[4]، ومن كلامهم: أَحْسِنْ إن كنتَ حاسِنًا، وقال الشاعر[5]:

وما أنا من رُزءٍ وإنْ جَلَّ جازعٌ ... ولا بِسُرورٍ بعدَ مَوتِكَ فارِحُ

وقال الآخر، وهو الحَكَم بن صَخْر[6]:

أَرَى الناسَ مِثلَ السَّفْرِ، والموتُ مَنْهَلٌ ... لَهُ كُلَّ يومٍ وارِدٌ ثُمَّ وارِدُ

إلى حيث يُشْقي اللهُ مَنْ كان شاقيًا ... ويُسعِدُ مَن في عِلمِه هو ساعِدُ

وقال قيس بن العَيزارة[7]:

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٣٢، وانظر ٧٢ وشرح المصنف ٣: ١٠٣.

(٢) ك، د، ظ: بهما.

(٣) يعني ردّ غير فاعِل إلى فاعِل.

(٤) سورة هود: الآية ١٢.

(٥) هو أشجع بن عمرو السُّلَميّ. الحماسة ١: ٤١٤ [٢٨٣]

(٦) البيتان له في شرح المصنف ٣: ١٠٣.

(٧) شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٩٠ وشرح المصنف ٣: ١٠٣. رغيب: كثير.

فقلتُ لهم : شاءٌ رَغيبٌ وجامِلٌ فكُلُّكُمُ مِن ذلكَ المالِ شابِعُ

وقال آخر[1]:

لقد ألِّـفَ الحـدَّادُ بـين عِـصابةٍ تَساءَلُ في الأسْجانِ : ماذا ذُنُوبُهـا

بِمنْزلـةٍ : أمَّـا اللئـيمُ فـسامِنٌ بها ، وكِرامُ القـومِ بـادٍ شُحوبُها

وقال آخر[2]:

حَسِبْتُ التُّقَى والحَمدَ خَيرَ تِجارةٍ رَباحًا إذا ما المَرءُ أَصبَحَ ثاقِلا

وقرأ بعض السلف ﴿إِنَّكَ مائتٌ وَإِنَّهُم مائتونَ﴾[3]. وأمَّا على قراءة الجمهور فالمعنى: إنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى، وإلى قراءة الجماعة ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ أشار المصنف بقوله «ما لم يُقدَّر الوقوع»، فإنه يبقى على صوغه الأول، ولا يُرَدُّ إلى فاعِل، كقراءة الجمهور.

وقوله **وإنْ قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبَّهة** قد تقدَّم له هذا المعنى في أول هذا الباب[4] في قوله «ثابتًا معناها»، إلا أنه كرَّر هذا لقوله «وإن كان من مُتَعَدٍّ إن أُمن اللبسُ وفاقًا للفارسي».

وفي «الإفصاح»: وقد جاء في المتعدي، قالوا: ضَريبُ قِداحٍ، مبالغة في ضارِب، وهذا عَريفُ القومِ، أي: كثير المعرفة بهم. وهذا نادر لا يقاس. وذِكره عَريف القوم وَهْمٌ؛ لأنه ليس مضافًا للفاعل.

---

(١) هو السمهري بن بشر العكلي اللص أبو الديل يذم قومه كما في الأغاني ٢١: ١٧٠ [دار صادر]. الحدّاد: السَّجَّان. والأسجان: جمع سِجن. وسامِن: محوَّل من سَمين.

(٢) تقدم البيت في ٦: ٣٦. وأوله في ق: فنبئت. وفي ك: ونبئت.

(٣) سورة الزمر: الآية ٣٠. قرأ بها ابن الزبير والحسن وابن محيصن وعيسى وابن أبي إسحاق واليماني وابن أبي غوث وابن أبي عبلة. إعراب القرآن للنحاس ٤: ١١ ومختصر في شواذ القرآن ص ١٣١ والبحر المحيط ٧: ٤٠٨ والإتحاف ٢: ٤٢٩.

(٤) تقدم في ص ٥.

وقال المصنف في الشرح[1]: «يقال: زيدٌ ظالمُ العبيدِ خاذِلُهم، راحمُ الأبناءِ ناصِرُهم، إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون.

[٥: ٥٨/ب] قال أبو علي في (التذكرة): من قال زيدٌ الحسنُ عينين فلا بأس / أن يقول: زيدٌ الضاربُ أبوين ، والضاربُ الأبوين ، والضاربُ الأبوان ، والأبوان فاعل[2] على قولك : الحسنُ الوجهُ . ومثلُه الضاربُ الرَّجلُ إذا أردت الضاربُ رجلُه.

ولم يقيِّد أبو علي بأمن اللَّبس، والصحيح أنَّ جواز ذلك متوقف على أمن اللَّبس، ويكثر أمنُ اللَّبس في اسمِ فاعِلِ غير المتعدي، فلذلك سهُل فيه الاستعمال المذكور، ومنه قول ابن رَواحة[3]:

تَبارَكْتَ إنِّي مِن عَذابِكَ خائفٌ ... وإنِّي إليكَ تائبُ النَّفسِ باخِعُ

ومنه قول رجل من طَيِّئ[3]:

ومن يَكُ مُنْحَلَّ العزائمِ تابعًا ... هَواهُ فإنَّ الرُّشْدَ مِنهُ بَعيدُ

ومن وروده في المصوغ من مُتعدّ قول الشاعر[4]:

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإنْ ظُلِما ... ولا الكَريمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِما»

انتهى.

وما قاله المصنف من أنه إذا كان الوصف متعديًا وأُمن اللَّبس جاز أن يكون من باب الصفة المشبهة يدلُّ ظاهره وإطلاقه على أنه يجوز ذلك من كل متعدّ، سواء أتعدَّى بحرفِ جرٍّ أم بنفسه، لواحد أم اثنين أم ثلاثة.

---

(١) ٣: ١٠٤.

(٢) الذي في المخطوطات: فاعلان. صوابه في الارتشاف ٥: ٢٣٥٩.

(٣) تقدم البيت في ص ٧.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

ونقول: إن كان متعديًا إلى أكثر من واحد، كأن يتعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة - فلا خلاف أنه لا يجوز تشبيهه، فإذا قلت مررتُ برجلٍ مُعطًى أبوه درهمًا، أو مُعْلَمٍ أبوه زيدًا قائمًا، فلا يجوز: مُعطًى الأبُ درهمًا، ولا مُعْلَمٍ الأبُ زيدًا قائمًا.

وإن تعدَّى لواحد بحرف جر فذهب الأخفش إلى جواز ذلك، وصححه ابن عصفور، فتقول: مررت برجل مارٍّ الأبَ بزيدٍ[1]، بنصب الأب أو بجرِّه . ويستدل بقولهم[2]: «هو حديثُ عهدٍ بالوَجَعِ»، فقوله بالوجع متعلق بحديث، وهو صفة مشبهة.

وذهب الجمهور إلى المنع، وتأوَّلوا ذلك على أنَّ «بالوجع» متعلق بـ«عهد» لا بالصفة، فإن جاء من كلامهم مررتُ برجلٍ غضبانَ الأبَ على زيدٍ علَّقوا «على زيد» بفعل محذوف تدلُّ عليه الصفة، أي: غضبَ على زيدٍ.

وإن تعدَّى لواحد بنفسه فحكى الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين، يقولون في: هذا ضاربٌ أبوه زيدًا: هذا ضاربٌ الأبَ زيدًا.

وذهب كثير من النحويين إلى المنع.

وفصَّل آخرون، فقالوا: إن لم يُحذف المفعول اقتصارًا لم يجز، وإن حذف جاز، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع. وهذا تفصيل حسن؛ لأنه إن لم يُحذف المفعول أو حُذف اختصارًا فهو كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه، وهو واحد، وذلك لا يجوز.

وبيان ذلك أنه من حيث نصبُ السببِي أو جرُّه يكون مشبَّهًا باسم الفاعل المتعدي؛ ومن حيث نصبُ المفعول به يكون اسمَ فاعل متعديًا مشبَّهًا بالمضارع، فاختلفت جهة تعدِّيه وتشبيهه من حيث صار شبيهًا بأصلٍ في العمل شبيهًا بفرع في العمل؛ فصار فرعًا لأصل وفرعًا لفرع، ولا /يكون الشيء الواحد فرعًا لشيئين، [٥: ٥٩/أ]

---

(١) بزيد بنصب الأب: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٩٧.

ثم إنه إنما سُمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حُذف المفعول اقتصارًا، نحو قوله:

ما الراحِمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإنْ ظُلِما ....

مع أنَّ هذا البيت يحتمل التأويل. والأحوط ألاَّ يُقدَم على جواز ذلك حتى يَكثر فيه السماع، فيقاس على الكثير؛ لأنَّ القليل يقبل الشذوذ.

وفي كتاب الصفَّار وقد أنشد[1]:

الحَـــزْنُ بابًـــا والعَقُـــورُ كَلْبـــا

من عقَر الرجلُ غيرَه، وعقَر كلبُه غيرَه، فتكون الصفة متعدية، وحذف مفعولها رأسًا، ولم يُرد ثم شبهت، ولا خلاف في تشبيه هذا، وإنما الخلاف فيما يتعدى عند ذكر مفعوله.

وقوله **والأصحُّ أن يُجعَل اسمُ مفعولِ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا** يعني في رفع السببِيّ ونصبه وجره على ما تقرر في غير اسم المفعول، وما يمتنع من ذلك، وما يجوز، وما يَقبُح ويَقِلّ، وقد تقدَّم[2] إنشادنا الأبيات التي فيها دليل على ذلك، نحو قوله«مَغرورَ نفسِه» و«ومجلوَّةً وَجَناتِها» و«مرفوعٌ بما هاهنا رأسُ».

وقوله **والأصحُّ** يدلُّ على خلاف في المسألة، ولا نعلم أحد منعَها.

وقوله **وقد يُفعَل ذلك بجامد لتأوُّله بِمُشتَقّ** مثاله: وردْنا مَنهلاً عسلاً ماؤه، وعسَلَ الماءِ، أي: حلوًا، ومررنا بقومٍ أَسَدٍ أنصارُهم، وأسدِ الأنصارِ، أي:شُجعان، ومررت بحيٍّ أقمارِ النساءِ، أو أقمارٍ نساؤهم، أي: حِسان، وقال الشاعر[3]:

---

(١) تقدم في ص ٣٣. وأوله في المخطوطات: بالحزن.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٣ - ٢٥.

(٣) هي عُفيرة بنت طُرامة في الوحشيات ص ٨. وعميرة بنت حسان الكلبية في الأغاني ٩: ١٥٢ [دار الثقافة] ، وانظر ٢٣: ١٩٠ ومعجم الشعراء ص ٢٧٠. ونسب في المقاصد النحوية ٣: ١٤٠ إلى منذر بن حسان. غربال الإهاب: مخرَّق الإهاب.

فلـــــولا اللهُ والُمهْــــرُ المُفَـــدَّى   لأُبْتَ وأنـــتَ غِربـــالُ الإرهـــابِ

وقال الآخر[1]:

مِئْبَـرةُ العُرقُـوبِ إشْـفَى المِرْفَـقِ

وقال الآخر[2]:

فَراشةُ الحِلمِ ، فِرعَونُ العَذابِ ، وإنْ   يُطلَبْ نَداه فكَلْبٌ دونه كَلِبُ

أي: مثَقَّب، وحديدة، وطائش، ومُهْلِك.

ومن ذلك النسب، تقول: مررتُ برجلٍ هاشميٌّ أبوه تميميةٌ أمُّه، وتضيف فتقول: هاشميٍّ الأبِ تميميٍّ الأمِّ؛ لأنه مقدَّر بمنتسب إلى هاشم، ومنتسبة إلى تميم.

وفي «الغُرَّة»: مررتُ برجلٍ أسدٍ، إذا شبَّهته به، لا يرفع ظاهرًا، لا تقول: برجلٍ أسدٍ أبوه، فأمّا قول الشاعر[3]:

سَلِ المرءَ عبدَ اللهِ إذْ فَرَّ هل رأى   كَتيبَتَنا في الحربِ كيفَ قِراعُها

ولو قام لم يَلْقَ الأحِبَّةَ بعدَها   ولاقَى أُسُودًا هَصْرُها ومِصاعُها

فقال قوم: هَصرُها ومِصاعُها بدل من: قِراعها. وقيل: هما مرفوعان بأُسُود.

مسألة: مَشْيُوخاء ومَعْلُوجاء[4] وصفان، واختلف في جواز الرفع بهما، فذهب الفارسي إلى جواز ذلك، ثم اعترض على نفسه بعدم الجريان، وانفصل بأنه قد يعمل /غير الجاري، نحو: مررتُ بأعْوَرَ أبوه. ورُدَّ هذا بأن أَعْوَرَ وبابه - وإن [٥: ٥٩/ب]

---

(١) المسائل الشيرازيات ص ١٢٧، وفيه تخريجه. الإشفى في الأصل: مخرز الإسكاف، ووصف به وهو اسم لِما فيه من معنى الحدّة. وإشفى المرفق: دقيقة المرفق. والمئبرة: الإبرة. يهجو بذلك امرأة.

(٢) هو الضحاك بن سعد الهَمْداني كما في الحيوان ١: ٢٥٧. وقيل: هو سعيد بن العاص، أو رجل من ولده. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٠٥.

(٣) هو قيس بن الخطيم. الديوان ص ١٤٢. الهصر: الغمز والجذب. والمصاع: القتال والمجالدة.

(٤) قوم مشيوخاء وقوم معلوجاء بمنزلة شيوخ وعُلوج. الكتاب ٢: ٣٥.

كان غير جارٍ - مُشْبِهٌ للجاري؛ ألا ترى أنه يثنَّى ويجمع، وله مؤنث، ومَشْيُوخاء لا يشبه الجاري؛ ألا ترى أنه لا يثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث.

فإن قلتَ: ينبغي أن يرفع كما يرفع عُور، فإنه أيضًا لا يشبه الجاري.

قلتُ: هو وإن لم يشبه الجاري هو جمع لِما يشبه الجاري، فكيف ما كان يعمل، وأمَّا هذا فلا يشبه الجاري، ولا هو جمع للجاري ولا للمشبه للجاري، ومَشْيُوخاء يوصف به لأنه من لفظ الشَّيخ، والشيخُ صفة، فأمرُ الوصف به بَيِّن، وأمَّا مَعْلُوجاء فمن لفظ العِلْج، والعِلْجُ في الأصل هو الغليظ، لكن قد جرى مجرى الأسماء، فالوصف به على تَوَهُّم أصله.

مسألة نختم بها الباب: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شُبِّهَ وصفُه باسم الفاعل المتعدي؛ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحْمَ، أصله: تَفقَّأَ شَحمُه، فأضمرتَ في تَفَقَّأَ، ونصبتَ الشحم تشبيهًا بالمفعول به. واستدلَّ بما روي في الحديث: (كانت امرأةٌ تُهَراقُ الدماءَ)[1].

ومَنع من ذلك الأستاذ أبو علي[2]، وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد تأوَّلوا الأثر على أنه على إسقاط حرف الجر أو على إضمار فعل، أي: بالدماء، أو: يُهرِيق اللهُ الدماءَ منها. وهذا هو الصحيح إذ لم يَثبت ذلك من لسان العرب.

* * *

---

(١) الأثر بهذه الرواية في الموطأ: كتاب الطهارة: باب المستحاضة ١: ٦٢ [الحديث ١٠٥].

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨٤. وانظر الملخص ١: ٣١١.

ص: باب إعمال المصدر

يَعمل المصدرُ مُظْهَرًا، مكبَّرًا، غيرَ محدودٍ، ولا منعوتٍ قبلَ تمامه، عَمَلَ فعلِه. والغالبُ إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديرُه به بعدَ «أنْ» المخفَّفة أو المصدريَّةِ أو «ما» أختِها. ولا يلزم ذِكرُ مرفوعه. ومعمولُه كصلةٍ في منعِ تقدُّمه وفَصلِه. ويُضمَر عاملٌ فيما أَوهَم خلافَ ذلك، أو يُعَدُّ نادرًا.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «عَمِلَ المصدرُ عَمَلَ الفعل لأنه أصل، والفعل فرعه، فلم يتقيّد عمله بزمان دون زمان، بل عَمِلَ عَمَلَ الماضي والحاضر والمستقبل لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل، فإنه عَمِلَ للتشبيه، فتقيّد عمله بما هو شبيهه، وهو المضارع» انتهى.

والذي قال غيره في كونه لا يتقدَّر عمله بزمان وأنه لا يُشترط في عمله أن يَعتمد على ما يَعتمد عليه اسم الفاعل أنه إنما يعمل بالنيابة عن الفعل؛ والفعل لا يُشترط فيه ذلك. والتحرير أنه لم يَنُب مناب الفعل وحده بل مناب حرف مصدريّ والفعل.

وحُكي لي عن أبي عبد الله بن أبي العافية أنه مَنع من إعماله ماضيًا. ولعلَّ الذي مَنع ذلك غيرُه. وغرَّ مانعَ ذلك قولُ س[2]: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه». وإنما خَصَّ س الفعل المضارع لأنه ذَكر قبل هذا الباب اسم الفاعل، وهو إنما يعمل /عمل المضارع، فأجرى هذا عليه. ثم إنَّ س [٥: ٦٠/أ]

---

(١) ٣: ١٠٦.

(٢) الكتاب ١: ١٨٩.

نَصَّ آخر الباب على أنه يعمل ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، فقال[1]: «وتقول: عجبتُ له مِن ضربِ أخيه، يكون المصدر مضافًا فَعَلَ أو لم يَفعل، ويكون منوَّنًا» انتهى.

وقد تأوَّل بعض أصحابنا قول س «الفعل المضارع»، وقال: «لا يريد بالمضارع المصطلح على تسميته مضارعًا، وإنما المضارع هنا على إطلاقه لغة، وكأنه قال: جرى مجرى المشابه له، فإن كان ماضيًا جرى مجراه، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً».

وقوله **مُظْهَرًا** احتراز من ضميره، فإنه لا يعمل، قال المصنف في الشرح[2]: «لَمّا ترتَّب عمل المصدر على الأصالة اشتُرط في كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتُق منها الفعل؛ فلزِم من ذلك ألاَّ يعمل إذا غُيِّر لفظه بإضمار، ولا بتصغير، ولا بردِّه إلى فَعْلَة قصدًا للتوحيد، ولا بنعت قبل تمام مطلوبه» انتهى.

وفي إعماله مضمرًا خلاف: ذهب الكوفيون[3] إلى جواز إعماله، فأجازوا: مروري بزيدٍ قبيحٌ وهو بعمرٍو حسنٌ، فيعلقون «بعمرٍو» بقوله و«هو»، أي: مروري بعمرٍو. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[4]:

وما الحربُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقْتُمُ   وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديثُ عنها.

وذهب البصريون إلى منع إعمال ضمير المصدر، وتأوَّلوا هذا البيت على أنَّ «عنها» متعلق بمحذوف، تقديره: أعني عنها، أو على أنه متعلق بالمرجَّم على سبيل الضرورة، أو على أن يكون التقدير: وما هو مرجَّمًا عنها، وحُذف لدلالة الثاني عليه.

---

(١) الكتاب ١: ١٩٤.

(٢) ٣: ١٠٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧ - ٢٨ وفيه تأويل البصريين لبيت زهير التالي.

(٤) هو زهير. الديوان ص ٢٦ وشرح القصائد السبع ص ٢٦٧. المرجَّم: المظنون.

وحكى عاصم بن أيوب عن الفارسي أنه أجاز أن يعمل المكنِيُّ في المجرور، وذكر ابن ملكون أنه وقف على إجازة ذلك من كلام أبي علي. وأجاز ذلك الرماني وابن جِنِّيْ في «خصائصه»[1].

ومنعَ ابن جِنِّيْ[2] عمله في المفعول الصريح، نحو: ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ.

وقياس عمله في المجرور يوجب عمله في الظرف؛ إذ لا فرق بينهما، وقد أجازه جماعة.

وتأوله المصنف في الشرح[3] على أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها. فيتعلق «عنها» بـ«الحديث»، والحديث بدل من هو، ثم حُذف البدل، وتُرك المتعلق به دالاًّ عليه. وأشار المصنف إلى تكلف هذا التأويل؛ لأنَّ البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يُذكَر متبوعه غالبًا إلا توطئة له، فلا يناسب أن يُحذف، ولأنه يلزم من ذلك حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله، وهو لا يجوز إلا في الضرورة.

والذي يقطع بالكوفيين أنه لا يُحفظ من كلام العرب: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا وهو بكرًا، أي: وضربُه بكرًا. ثم العجب منهم أنه يُحكى عنهم أنهم لا يُعملون صريح المصدر على اختلاف في النقل سيأتي، وأنَّ ما ظهرَ بعده من العمل إنما هو بفعل مضمر يدلُّ عليه المصدر، ثم يُعملون /ضمير المصدر، هذا غريب. [٥: ٦٠/ب]

وقوله **مُكَبَّرًا** احتراز من أن يكون مصغَّرًا، فلا يقال: عرفتُ ضُرَيْبَك زيدًا، قال المصنف في الشرح[4]: «لأنَّ التصغير يُزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل

---

(١) الخصائص ٢: ١٩ - ٢٠.

(٢) الخصائص ٢: ٢٠.

(٣) ٣: ١٠٦.

(٤) ٣: ١٠٦ - ١٠٧.

الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى؛ بخلاف الجمع، فإنَّ صيغته - وإن زال معها الصيغة الأصلية - فإنَّ المعنى معها باقٍ ومتضاعِف بالجمعية؛ لأنَّ جمع الشيء بمنْزلة ذِكره متكررًا بعطف، فلذلك مَنع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، و لم يَمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل» انتهى.

أمَّا المصدر إذا كان مجموعًا ففي إعماله خلاف: ذهب قوم[1] إلى جواز ذلك كما ذهب إليه المصنف، وهو اختيار ابن عصفور[2]. وذهب قوم إلى منع إعماله مجموعًا، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن بن سِيدَه.

ومما استدلَّ به مَن أجاز ذلك قولُ العرب: «تركتُه بِمَلاحِسِ البقرِ أولادَها»[3]، فمَلاحِس جمع مَلْحَس بمعنى لَحْس، وقولُ الشاعر[4]:

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِدًا ، لو وَفَتْ بـهِ   مَواعِـدَ عُرْقُـوبٍ أخـاهُ بِيَتْـرَبِ

فمواعد جمع مَوْعِد. وقولُ أعشى قيس يمدح هَوْذَةَ بن علي الحنفي[5]:

قد حَمَّلوه فَتِيَّ السِّنِّ مـا حملـتْ   ساداتُهم ، فأطاق الحِملَ ، واضْطَلَعا

وجرَّبـوه ، فمـا زادت تجـارِبُهم   أبـا قُدامـةَ إلا الحَـزمَ والفَنَعـا

فتجارِبُهم جمع تَجرِبة، ونَصب به أبا قدامة. وقولُ ابن الزَّبير الأسدي[6]:

كأنَّكَ لم تُنبَأْ ، ولم تَـكُ شـاهدًا   بَلائي وكَرَّاتِـي الـصَّنيعَ بِبَيْطَـرا

---

(١) التنبيه ص ١٠٧.

(٢) المقرب ١: ١٣١.

(٣) الخصائص ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨ والتنبيه ص ١٠٨، ٢٨٦ ومجمع الأمثال ١: ١٣٥. ومعناه: تركته بمكان قفر.

(٤) البيت بهذه الرواية من قصيدة لعلقمة الفحل، وهو في الديوان ص ٨٢ وشرح المصنف ٣: ١٠٧. وانظر بيتًا يوافقه في العجز تقدَّم في ٧: ٢٠٢. وروي آخره: بيثرب.

(٥) الديوان ص ١٥٩ وشرح المصنف ٣: ١٠٧. والثاني في التنبيه ص ١٠٧. الفنع: الفضل الكثير.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٠٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٤. بيطر: اسم موضع.

فكرَّاتي جمع كرَّة، ونصبَ به الصَّنيعَ، وهو اسم فرسه. وقول أعشى قيس أيضًا[1]:

إنَّ عِـــــداتكَ إيانـــــا لآتيـــــةٌ حَقًّا ، وطَيِّبةٌ مــا نفــسُ مَوعــودِ

فعِداتك جمع عِدَة، وقد أعمله ، فنصب به الضمير.

ومَن منعَ إعمال المصدر مجموعًا تأوَّل هذا السماع على أنَّ المنصوب في ذلك ينتصب بإضمار فعل، تقديره: لَحِسَتْ أولادَها، ووعدَ أخاه، وجرَّبوا أبا قتادة، وكَرَرتُ الصَّنيعَ، وإيَّانا تَعِد.

وأمَّا قوله «فما زادتْ تجارِبُهم أبا قُدامة» فلا يتعين أن يكون «أبا قدامة» منصوبًا بتجارِهم؛ إذ يحتمل أن يكون أبا قدامة منصوبًا بزادت، ويكون من وضع المظهر مكان المضمر على سبيل التفخيم لذكر الممدوح بكنيته. ويحتمل أن يكون أبا قدامة بدلاً من مفعول زادت المحذوف لدلالة الكلام عليه، أي: فما زادته تجارِبهم أبا قدامة إلا كذا، كما حُذف في: ضربتُ الذي ضربتَ زيدًا، تريد: ضربتَه زيدًا.

وفي «البسيط»: «وقد يخرج إلى ترك العمل بالتثنية والجمع، وكذلك إذا تُوُسِّعَ فيه أو وُصف، فأمَّا عمله في التمييزات فقد يكون مجموعًا لدلالته على الفعل؛ لأنَّ التمييز قابلٌ لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف، فتقول: عجبتُ من تَصَبُّباته/ عَرَقًا؛ لأنه في معنى: مِنْ أنْ تَصَبَّبَ عَرَقًا. وكذلك في الخبر. [٥: ٦١/أ]

ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام (ألا أُخبِرُكم بِأَحَبِّكُم إليَّ وأَقْرَبِكُم مني مَجالِسَ، مَحاسِنُكُم أخْلاقًا)[2]، فإنَّ الْمَحاسِنَ جمع مَحْسَن، لم يُتَكَلَّم له

---

(١) الديوان ص ٣٢١ وشرح المصنف ٣: ١٠٧.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٤: ١٩٣ [الحديث ١٧٧٦٧]، ١٩٤ [الحديث ١٧٧٧٨] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر. وهو في إعراب الحديث ص ١٥٢ - ١٥٣.

بواحد كمَذاكير، وهو عامل في التمييز. وإذا كانت الصفة عاملة في التمييز جمعًا فهنا أحرى.

وبالجملة فشرَطَه بعضهم في العمل - أعني الإفراد - وربما جاء مجموعًا مُعمَلاً، كقولهم: أَتَيتُه بِمَلاحِسِ البَقَرِ أولادَها، وقولهم: مَواعيد عُرقوبٍ، وقول أَشْجَعُ السُّلَمِيّ"[1]:

وما كنتُ أَدري ما فَواضِلُ كَفِّهِ على الناسِ حتى غَيَّبَتْهُ الصَّفائحُ»

انتهى.

والقياس يقتضي أنه إذا جُمع لا يعمل؛ لأنَّ عمله إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرف مصدريّ والفعل، والفعل الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مطلق المصدر، لا دلالة له على خصوصيات، وإذا جمعته زال ذلك الإطلاق، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعل، فلا يعمل، وأمَّا أَشْجَعُ فمولَّد لا يُحتجُّ بشعره.

وقوله **غيرَ مَحدود** لا يقال: عَجِبتُ من ضَرَبَتِك زيدًا، فإن سُمع من موثوق بعربيته حُكم بشذوذه، فمن ذلك ما أنشده أبو علي في «التذكرة»[2]:

يُحايي بها الجلدُ الذي هو حازِمٌ بضَرْبةِ كَفَّيه المَلا نَفسَ راكبِ

وقال كُثَيِّر[3]:

وأُجْمِعُ هِجْرانًا لأَسْماءَ إنْ دَنَتْ بها الدارُ ، لا مِن زَهْدةٍ في وِصالِها

---

(١) الحماسة ١: ٤١٣ [٢٨٣] والمرزوقي ٢: ٨٥٦ [٢٨٠] والحماسة البصرية ٢: ٦١٦ [٤٦١]. فواضل: جمع فاضلة، وهو مصدر بمعنى فَضل أو إفضال، فيكون كالعافية. والصفائح: أحجار عِراض سُقِّف بها قبره.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠١٥. يصف مسافرًا كان عنده ماء للوضوء، فوجد رجلاً كاد يموت عطشًا، فأعطاه الماء وتيمَّم. يحايي: يُحْيي. وبها: بالداوية المذكورة في البيت الذي قبله. والجلد: القوي. والملا: الصحراء، يريد: تراب الصحراء.

(٣) الديوان ص ٣٠٢ [دار الجيل] والشعر والشعراء ص ٥١٣ وشرح المصنف ٣: ١٠٨.

أنشده المصنف شاهدًا على ذلك. والذي يظهر أن زَهْدة في البيت لا يريد به المرة الواحدة، بل يظهر أنه مرادف لزُهْد. وفي بيت ابن الزَّبير في قوله «وكَرَّاتي الصَّنيعَ» شاهد على إعمال المصدر المحدود؛ لأنَّ كَرَّاتي جمع كَرَّة، وهي موضوعة للوَحدة.

وقوله **ولا منعوتٍ قبلَ تَمامه** أي: قبل استيفائه ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغير ذلك؛ وذلك أنَّ هذا المصدر منحلٌّ بحرف مصدري والفعل، ومتعلقاتُه تتنزَّل منْزلة متعلقات الفعل الموصول، فكما لا يُفصل بين الفعل الموصول ومتعلقاته فكذلك لا يُفصل بين المصدر ومتعلقاته.

وفي قول المصنف «ولا منعوتٍ» قصور، وكان ينبغي أن يقول «ولا متبوعٍ بتابع» ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل، فلا يجوز: عجبتُ من ضربِك الكثيرِ زيدًا، ولا: عجبتُ من شربِك وأكلِك اللَّبنَ، ولا: عجبتُ من ضربِك نفسه زيدًا، ولا عجبتُ من إتيانِك مَشيك إلى زيد، فلو أخّرت هذه التوابع عن متعلقات المصدر جاز، قال[1]:

إنَّ وَجدي بكَ الشديدَ أَراني ... عاذِرًا مَنْ عَهِدتُ فيكَ عَذُولا

/وقال[2]: [٥: ٦١/ب]

فلو كانَ حُبِّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كلُّهُ ... لأُهْلِكَ مالاً ، لم تَسَعْهُ المَسارِحُ

فـ«الشَّديد» نعت لـ«وَجْدي»، و«كلُّه» توكيد لـ«حُبِّي»، وكلٌّ منهما قد أخذَ معموله. فإنْ وردَ ما يُوهم خلاف ذلك تُؤُوِّلَ على أن يجعل متعلقًا بفعل يفسره المصدر، كما قال الحطيئة[3]:

---

(١) شرح التسهيل ٣: ١٠٩.

(٢) البيت لابن مقبل. الديوان ص ٥٠. وهو بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٢٣٩. المسارح: جمع المسرح، وهو المرعى حيث تسرح الماشية.

(٣) ديوانه ص ١٠٧ [دار صادر] والكامل ٢: ٧٢٠ وأبيات المغني ٧: ٢٣٦ - ٢٤١ [٨٢٤].

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِن نَوالِكُمْ ... ولن يُرَى طارِدًا لِلحُرِّ كالياسِ

تقديره: يَئِسْتُ مِن نَوالِكم. وقول الآخر[1]:

وإنِّي زَعِيمٌ إن رَجَعْتُ مُمَلَّكًا ... بِسَيرٍ، تَرى منه الفُرانِقَ أَزْوَرَا

على لاحِبٍ، لا يُهتَدَى بِمَنارِهِ ... إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطِيُّ جَرْجَرَا

أي: أسير على لاحِب. وقول الآخر[2]:

ولا تَحْسَبَنَّ القَتلَ - مَحْضًا شَرِبتَه - ... نِزارًا، ألا إنَّ النُّفوسَ إسْعافُ

أي: قتلتَ نِزارًا؛ لأنه فصل بالمفعول الثاني بين القتل ونزار، فاحتيج إلى التأويل. وقال الآخر[3]:

بِضَرِبٍ يُزيلُ الهامَ شِدَّةُ وَقعِهِ ... بِكُلِّ حُسامٍ ذي صَبِيٍّ ورَوْنَقِ

تقديره: كائنٍ بِكُلِّ حُسامٍ، ولا يجوز أن يتعلق بـ«ضَرْب»؛ لأنه قد وُصف بقوله: يُزيل الهامَ، ولذلك ردَّ أبو علي الفارسي على أبي سعيد السيرافي ما أجازه في قوله[4]:

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُورُ ... أنتَ، فانظرْ لأيِّ ذاك تَصيرُ

مِن أنَّ «أنت» مرفوع على الفاعلية بالمصدر، قال: لأنَّ المصدر المنحلَّ لـ«أنْ» والفعل لا يوصَف؛ لأنه كان عند النحويين بمنزلة المضمر، فكما أنَّ المضمر لا يوصَف فكذلك هذا.

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ٦٦. الزعيم: الكفيل الضمين. والفُرانق: سبُع يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناس به. والأزور: المائل الذي يسير في جانب من شدة السير. واللاحب: الطريق. ولا يهتدى بمناره: لا منار له فيهتدى بذلك المنار. وسافه: شَمَّه. والعَود: البعير المسنّ. والنَّباطيّ: المنسوب إلى النَّبَط، أشد الإبل وأصبرها. وجرجرَ: صَوَّتَ.

(٢) لم أقف عليه بهذه القافية، وأنشده ابن جني في الخصائص ٢: ٤٠٣، برواية تخالف رواية أبي حيان في آخره، وعجزه فيه: «نزارًا ولا أنَّ النفوسَ استَقَرَّت».

(٣) مُلَيح بن الحَكَم. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٠٥. رونق السيف: ماؤه. وصَبِيّه: حدّه.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧. وقد تقدم البيت في ٤: ١٠٦، ٦: ٣٥١.

وزاد الأستاذ أبو علي أن قال: إذا ارتفع أنت على الفاعلية بقي المبتدأ الذي هو المصدر بلا خبر.

وأقول: هذا لا يلزم؛ إذ هو نظير: أقائمٌ الزيدان؟ فالفاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ: يمتنع أن يكون أنت مرفوعًا على الفاعلية بالمصدر؛ لأنك لا تقول: ضربًا أنت، فيكون فاعلاً، فكذلك لا تقول: أضَربٌ أنت؟ من حيث إنَّ الفاعل شديد الاتصال، والضمير يمكنك اتصاله، فتقول: ضربي زيدًا حسنٌ، فيلزم اتصاله لا فصله، كما فعلت العرب في الفعل في: ضربتُ زيدًا؛ لأنَّ التنوين يقطع الاسم عما بعده، فيجب امتناعه.

وقد خُرِّج رفع «أنت» على وجوه: أحدها أنه فاعلٌ بفعل محذوف يفسره قوله «فانظر». أو مبتدًأ محذوف الخبر، أي: أنت الهالك. أو خبرٌ محذوف المبتدأ، أي: الهالك أنت. وهذه الأوجه لـ«س»[1].

وأجاز السيرافي[2] والأعلم[3] أن يكون أنت مبتدأ، وخبره رَواح، إمَّا على المبالغة، /نحو: زيدٌ رِضًا، أو على الحذف، أي: أنت ذو رَواح. [٥: ٦٢/أ]

وقوله **عَمَلَ فِعلِه** فإن كان الفعل قاصرًا كان المصدر قاصرًا، وإن كان متعديًا بحرف تعدى به، أو إلى واحد أو شبيه بما عُدِّي إلى واحد، نحو كان، أو اثنين أو ثلاثة - فكذلك مصدره، وتمثيل ذلك سهل، وقد مثَّل ذلك المصنف في الشرح[4]، فذكر أنَّ المصدر يرفع النائب عن الفاعل، نحو: سَرَّني إعطاءُ الدينارِ الفقيرُ، وهذه مسألة خلاف، سيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب ١: ١٤١.

(٢) شرح الكتاب ٤: ١٧.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٢٦٧.

(٤) ٣: ١٠٩.

وقوله **والغالبُ** إلى آخر المسألة[1] قال المصنف في الشرح[2]: «وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك. ومِن وقوعه غير مقدَّر بأحدها قولُ العرب: سَمعُ أُذُني زيدًا يقول ذلك[3]، وقولُ أعرابي: (اللهم إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلُؤمٌ، وإنَّ تَركي الاستغفارَ مع عِلمي بسعةِ عفوِك لَغَيٌّ)[4]، وقولُ الشاعر[5]:

عَهدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهم ... قَبلَ التَّفَرُّقِ مَيسِرٌ ونِدامُ

وقولُ الراجز[6]:

ورَأْيُ عَينَيَّ الفَتَى أخاكا ... يُعطي الجَزيلَ ، فَعَلَيكَ ذاكا

وقولُ الآخر[7]:

لا رغبةٌ عَمَّا رَغِبْتِ فيهِ ... مِنِّيَ ، فانْقُصيهِ ، أو زِيدِيْهِ

ومِن أمثلة س[8]: متى ظَنُّك زيدًا أميرًا؟ وذكر س في (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع)[9]: عَجِبتُ مِن ضَرب زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، ثم قال: (كأنه قال: عَجِبتُ مِن أنه يَضرِبُ زيدٌ عمرًا)، ولم يُقَدّر في الباب بغير أنَّ

---

(١) يعني قوله: والغالبُ إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله تقديرُه به بعد «أن» المخفَّفة أو المصدريَّة أو «ما» أختها. ولا يلزم ذِكرُ مرفوعه. ومعمولُه كصلةٍ في منعِ تقدُّمه وفَصلِه. ويُضمَر عاملٌ فيما أوهَم خلافَ ذلك، أو يُعَدُّ نادرًا.

(٢) ٣: ١١١ - ١١٢.

(٣) الكتاب ١: ١٩١.

(٤) العقد الفريد ٣: ٤٢٢ [لجنة التأليف والترجمة والنشر]، وآخره فيه: بسعة رحمتك لعجز.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٣٠٦، ٩: ١٧٥.

(٦) تقدم الرجز في ٣: ٣٠٦.

(٧) لم أقف عليه في مصادري.

(٨) الكتاب ١: ١٢٥.

(٩) الكتاب ١: ١٨٩.

الثقيلة. وإذا ثبت أنَّ عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدري أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو: له صوتٌ صوتَ حمارٍ» انتهى.

والذي تقرر عند أصحابنا أنَّ شرط عَمَلِ هذا المصدر أن يُقَدَّر بحرف مصدري والفعل، فقدَّر الحرف س بـ«أنَّ» الثقيلة المسندة إلى ضمير الشأن؛ لأنه يَعُمُّ أن تكون الصلة ماضية وحالاً ومستقبلة، فتقدّر في الماضي: مِن أنه ضربَ زيدٌ عمرًا، وفي المضارع: من أنه يَضرب؛ لأنه يصلح للحال والاستقبال.

وقدَّره بعضهم بـ«أنِ» الناصبة للفعل؛ لأنَّ صلتها تكون بالماضي، نحو: عجبتُ من أنْ قام زيد، وبالمضارع فتخلصه للاستقبال، نحو: عجبتُ من أنْ يقوم زيد. وبـ«ما»؛ لأنها تصلح للحال، وتُوصَل به، نحو: عجبتُ مما تضربُ زيدًا.

وأمَّا مَا زعم أنه لا يتقدَّر بحرف مصدري فليس كما زعم، بل كلها تتقدَّر بحرف مصدري والفعل؛ لأنَّ قوله: سَمعُ أُذُني زيدًا يقول ذلك، و«عَهدي بها الحيَّ الجميعَ»، و«رأيُ عَيْنَيَّ الفتى» - من باب: ضَربِي زيدًا قائمًا، وهو يتقدَّر بحرف مصدري والفعل كما يتقدر: ضَربِي زيدًا قائمًا. وكذلك «إنَّ استغفاري» و«لا رَغبةٌ» /أي: إنَّ أنْ أستغفرَك، ولا أنْ أرغبَ. وكذلك: متى ظَنُّك؟ أي: متى أنْ تظنَّ. [٥: ٦٢/أ]

وفي البسيط: «اختلفوا في تقدير الفعل: هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أو ليس من شرطه ذلك؟ فمنهم مَن يقدِّر نفس الفعل. ومنهم من يُقدِّره بأنْ. ومَن لم يقدره قال: إنما نقدِّره حيث يكون المصدر مطلوبًا لشيء متقدم؛ لأنه حينئذ إذا نزل منْزلة الفعل - والفعل لا يكون معمولاً للأول - يكون مقدَّرًا بأنْ، وأمَّا إذ ابتُدئ فلا يحتاج إليه. قيل: وهذا أصحُّ للقياس والسماع:

أمَّا القياس فمن حيث إنَّ الفعل إذا قُدِّر بـ«أنْ» كان معناه المصدر، فلم يقع المصدر موقع الفعل، وإنما وقع موقع نفسه.

وأمَّا السماع فإنا نجوِّز: ضَرَبي زيدًا قائمًا، ولو قلت أنْ أضربَ زيدًا قائمًا لم يكن كلامًا إلا بخبر، وإنما كان الحال خبرًا مع ظهور المصدر لصحة كون الحال كالزمان، والزمان يكون خبرًا عن المصادر، فلما خرج عن لفظه لم يكن ذلك» انتهى.

ولا يلزم من تقدير الشيء كونه يُنطق به في الكلام، فكم من مقدَّر لا يُنطق به، وكثيرًا ما في كتاب س من تقدير، ويقول[1]: «فهذا تمثيل ولا يتكلم به».

وقوله **إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله** سيأتي حكم المصدر الذي هو كذلك.

وقوله **تقديرُه به بعد أنِ المخففة أو المصدرية أو ما** قال المصنف في الشرح[2]: «احترز من المصدر المؤكِّد والمبين النوعَ والهيئة، فالمخفَّفة بعد علمٍ - وهو مخصوص بالمخفَّفة - غير صالح للمصدرية، فيجوز مُضِيُّه وحضوره واستقباله، فمُضِيُّه قولُ الشاعر[3]:

عَلِمتُ بَسْطَكَ بالمعروفِ خيرَ يدٍ ... فلا أَرى فيك إلا باسِطًا أَمَلا

وحضورُه قولُ الراجز[4]:

لو عَلِمَتْ إيثاريَ الذي هَوَتْ ... ما كنتُ منها مُشْفِيًا على القَلَتْ

واستقبالُه قولُ الشاعر[5]:

لو عَلِمْنا إخلافَكم عِدَةَ السِّلْـ ... ـمِ عَدِمتُم على النَّجاة مُعِينا

---

(١) انظر على سبيل المثال الكتاب ١: ٨٣، ٣١٢، ٢: ٩٢، ١١٨، ٣: ٢٨.

(٢) ٣: ١٠٩ - ١١١.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٤) لم أقف عليه في مصادري. المشفي: المشرف. والقلت: الهلاك.

(٥) لم أقف عليه.

وكذا المقدَّر بـ«ما» المصدرية، فمضيُّه ﴿كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

وعَذَّبَــهُ الهَــوى حــتى بَــراهُ ... كبَرْيِ القَــيْنِ بالــسَّفَنِ القِــداحا

وقولُ الآخر[3]:

مُدْمِنُ الخَمرِ ســوف يأخُــذُه بــا ... ريــه أَخْــذَهُ ثَمُــودَ وعــادا

وحضورُه ﴿تَخَافُونَهُمۡ كَخِيفَتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾[4]، وقولُ الفرزدق[5]:

وَدِدتُ - على حُبِّي الحياةَ - لو انَّها ... يُزاد لها في عُمرِها مِن حَياتِيا

واستقبالُه قولُ الشاعر[6]:/ [٥: ٦٣/أ]

ومَن يَمُتْ وهْو لم يُؤمِنْ يُصَلَّ غدًا ... شُواظَ نارٍ دوامَ النارِ في سَقَرَا

والمقدرُ بـ«أنِ» المصدرية ما وقع بعد لولا أو فعلِ إرادة أو كراهة أو خوف أو رجاء أو طمع أو شبه ذلك، ولا يكون المقدَّر بهذه إلا ماضيَ المعنى، كقوله[7]:

أَمِنْ بعدَ رَمْيِ الغانياتِ فؤادَهُ ... بِأَسْهُمِ أَلحاظٍ يُلامُ على الوَجْدِ

أو مستقبلَه، كقول الفرزدق[8]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

(٢) هو المجنون. الأمالي ١: ١٦٢ والسمط ص ٤٢٤. ونسب في الحماسة المغربية ٢: ٩٢٤ لقيس بن ذريح. القين: الحدّاد. السَّفَن: المِبرَد. والقِداح: جمع قِدْح، وهو السهم قبل أن يُراش ويُنْصَل.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٤) سورة الروم: الآية ٢٨.

(٥) كذا! والبيت لابن الدمينة أو لجميل أو للمجنون. الحماسة البصرية ٣: ١١٧٨ [١٠٦٩]، وفيه تخريجه.

(٦) هو بجير بن زهير كما في العيني ٣: ٤٨٩.

(٧) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٨) الديوان ١: ١٢٨.

فَرُمْ بِيَـدَيكَ هـل تَـسطِيعُ نَقـلاً ‏ جِبـالاً مِـن تِهامـةَ راسـياتِ»

انتهى ملخصًا.

وجعلُه المصدرية قسيمة للمخففة ليس بجيد؛ لأنَّ أنِ المخففةَ مصدرية أيضًا؛ لأنها مخففة من الثقيلة، والثقيلة مصدرية، والحروف المصدرية هي: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، فلا اختصاص لـ«أن» الموضوعة على حرفين بالمصدرية؛ إذ هو قدر مشترك بين جميع هذه الحروف.

وقوله **أختِها** يعني أخت أن المصدرية، لأنَّ «ما» لها أقسام كثيرة، فمِن أقسامها أنها تكون حرفًا مصدريًّا، فهي كـ«أن».

وإنما تَعاقَبَ المصدرُ والفعل مقرونًا بحرف مصدري لقوة النسبة بينهما؛ إذ في الفعل دلالة على المصدر، والمصدر أيضًا دالٌّ على المعنى الذي عمل به الفعل، فانتسبا إلى أصل واحد وإن كان بينهما رتبة بتقدم وتأخر من جهة الاشتقاق؛ وتلك الرتبة أورثته أن لم يحلّ محلَّ المصدر إلا باقتران حرف معه، و لم يَحتَج المصدر في تلبُّسه بأثَرةِ الفعل إلى اقتران حرف به. ولمَّا كان هذا المصدر استعملته العرب في مواضع من الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، فصار كالأسماء المتمكنة غير المصادر، ووجدناه مع ذلك يَنصب كما ينصب الفعل، فنظرنا هل تلك المواضع يحلُّها الفعل حتى يكون عمل المصدر بنيابته عنه، فلم يَحُلّها إلا مقرونًا بحرف مصدري، فعلمنا أنَّ النصب بعد المصدر إنما هو بمعنى ذلك الفعل المقرون به الحرف المصدري، وذلك التعاقب هو الذي سوَّغ أن تردَّ كل عبارة إلى أختها، فتقول مثلا: الفعل مع أنْ في تأويل المصدر، وتقول: هذا المصدر يتقدَّر بأنْ والفعل.

وظاهر كلام المصنف في «ألفيَّته»[(١)] أنه إذا لم يَحُلّ المصدر محلَّ أنْ أو ما والفعل لم يَعمل، وأنَّ ذلك شرط في إعماله، نحو: يُعجبني العدلُ وأَكْرَهُ الجَورَ، وله

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦.

ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فهذه مصادر قُصد بها حقائق مدلولاتها من غير اعتبار علاج، فجَرَت مجرى الأسماء التي لا يَصِحُّ لها عمل، والمصدر العامل إنما عمل بالنيابة مناب الفعل المقدَّر بحرف مصدري، ولا تكون النيابة إلا مع العلاج، ولذا قالوا: إذا قلت سَرَّني ضربُ زيدٍ فيحتمل وجوهًا، منها أن يكون زيد معرفًا[1] للضرب، لا يقصد به دلالة المخاطب على أنه /ضارب ولا مضروب. [٥: ٦٣/ب]

وقوله **ولا يَلزم ذِكرُ مرفوعه** وذلك بخلاف الفعل، فإنه لا بدَّ له من مرفوع، فقد يستغني عن المرفوع وغيره من معمولاته، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[2]، وقد يستغني عنه فقط، ويبقى المعمول، نحو ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾[3]. وخصَّ المرفوع لأنَّ الاستغناء عن غيره جائز مع كل عامل غير ناسخ. وعمَّ بالمرفوع الفاعل والنائب واسم كان وأخواتها.

ويدلُّ قوله «ولا يَلزم ذِكرُ مرفوعه» على أنه ليس كالفعل وما أشبهه مما يعمل؛ لأنه لا يستغني عن مرفوع ظاهر أو مضمر، وأنه يجوز أن يُذكر مرفوعه، فيُرفع الفاعل بالمصدر المنوَّن، ويُنصب المفعول أو المفعولان أو الثلاثة على حسب تعدي الفعل الذي هذا مصدره، وإن كان لازمًا رفعَ الفاعل، وتعدَّى إلى غير المفعول به كتعدِّي فعله، فيجوز أن تقول: عجبتُ من قيامٍ زيدٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، ومن إعطاءٍ زيدٌ عمرًا درهمًا، ومن ظنٍّ زيدٌ عمرًا قائمًا، ومن إعلامٍ زيدٌ عمرًا بكرًا قائمًا. هذا مذهب البصريين.

وأجاز جمهورهم[4] أن يُنوى في المصدر أنه منحلٌّ لحرف مصدري والفعل الذي لم يُسَمّ فاعله؛ فيرتفع ما بعده على أنه مفعول لم يُسَمّ فاعله، فأجازوا أن

---

(١) ك: معترفًا. ن: معروفًا.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧.

(٣) سورة البلد: الآية ١٤.

(٤) انظر الأقوال في هذه المسألة في الكافي في الإفصاح ص ١٠٧١ - ١٠٧٦.

تقول: عجبتُ من جنونٍ بالعلمِ زيدٌ، ومن أكلٍ الطعامُ، أي: من أنْ جُنَّ بالعلمِ زيدٌ، ومن أنْ أُكِلَ الطعامُ. وجوَّزوا في عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ أن يكون فاعلاً بالمصدر أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه لا يجوز أن يُنوى في المصدر انحلاله لحرف مصدري والفعل الذي لم يُسَمّ فاعله؛ فإذا قلت عجبتُ من ضربٍ زيدٌ فهذا عنده مرتفع على الفاعل لا على أنه مفعول لم يُسَمّ فاعله.

وذكر شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[1] أنَّ مذهب أكثر النحويين أنَّ المفعول به لا يكون مع المصدر المنوَّن إلا منصوبًا؛ وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب.

واستدلَّ من أجاز رفعه على المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله بعد المصدر بقول الشاعر[2]:

إنَّ قَهْـــرًا ذَوُو الـــضَّلالةِ والبـــا　　　طِـــلِ عِـــزٌّ لكـــلِّ عبـــدٍ مُحِـــقٍّ

تقديره: أن يُقهَر ذوو الضلالة.

وذهب الكسائي إلى أنه لا يجوز ذلك إلا حيث لا يُلبس.

وعلى ما تقرَّر من مذهب البصريين في جواز إعمال المصدر فيجوز عندهم أن تقدم فيه المفعول على الفاعل؛ فتقول: عجبتُ من ضربٍ زيدًا عمرٌو. ويجوز عندهم ألاَّ تذكر الفاعل، فتقول: عجبتُ من ضربٍ زيدًا، قال تعالى ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

---

(١) الملخص ١: ٢٩٤، ٣١٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٧٤.

(٢) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ١٨٤.

(٣) سورة البلد: الآية ١٤- ١٥.

(٤) الكتاب ١: ١٨٩ والأعلم ص ١٥٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٠ - ١٧١ [٢٨]، وفيه تخريجه. الموارد: الطرق إلى الماء.

فلولا رجاءُ النَّصرِ منكَ ورَهبةٌ عِقابَكَ قد كانوا لنا كالمَوارِدِ

وقال آخر[1]:/ [٥: ٦٤/أ]

بـضربٍ بالـسُّيوف رُؤوسَ قـومٍ أَزَلْنـا هـامَهُنَّ عـن المَقيـلِ

وقال الفرزدق[2]:

فَرُمْ بِيَـدَيكَ هـل تَـسطيعُ نَقـلاً جِبـالاً مِـن تِهامـةَ راسـياتِ

وقال زياد الأَعجَم[3]:

بِبَذْلٍ في الأُمـورِ وصِـدْقِ بـأسٍ وإعطـاءٍ علـى العِلَـلِ المَتاعـا

وحكى هشام: عجبتُ من أكلٍ الخبيصَ، إذا كنت تخاطبه، قال: إلا أنه ينتصب بإضمار تأكل. قال: فإن لم تخاطبه رفعت. قال: وأَحَبُّ إلي أن يُفرق بينهما بشيء.

والبصريون لا يُضمرون في مثل هذا، ويُجيزون النصب وإن كان لغير المخاطب إذا جرى ذِكرٌ.

ثم اختلف البصريون في الفاعل: فذهب الجمهور إلى أنَّ الفاعل محذوف، فاعترضوا بإنكارهم على الكسائي حذف الفاعل في باب الإعمال، ففرقوا بين حذفه من المصدر وحذفه من الفعل واسم الفاعل وما جرى مجراه مما يجري مجرى الفعل بأنَّ الموجب لحذفه من الفعل إنما هو جعل ضميره كالجزء من العامل؛ بدليل تسكينِهم له آخر الفعل في ضَرَبْتُ، وفصلِهم به بين الفعل وإعرابِه في نحو يَفعلان، فكما لا يجوز حذف الجزء من الكلمة بقياس، فكذلك لا يجوز حذف الفاعل إذا

---

(١) هو المرَّار بن منقذ كما في العيني ٣: ٤٩٩. والبيت بلا نسبة في الكتاب ١: ١١٦، ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٩٣ والأعلم ص ١٥٨. المقيل: الأعناق.

(٢) تقدم البيت في ق ٦٣/أ من هذا الملف.

(٣) البيت له في شرح المصنف ٣: ١١٦، وليس في شعره قصيدة من هذا البحر على هذا الروي.

كان مضمرًا متصلاً، ثم حُمِلَ الظاهر والضمير المنفصل في امتناع الحذف على المضمر المتصل، فلمَّا كان المصدر لا يتصل به ضمير فاعل لم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة فيمتنع حذفه لم يُحمل الظاهر والضمير المتصل في امتناع الحذف عليه.

وقد علَّل المصنف في الشرح[1] كونه لا يُذكر معه بل يحذف بخلاف الفعل، وأبدى فرقًا بين الفعل وما أشبهه وبينه بأنَّ الفعل لو ذُكر دون مرفوع لكان حديثًا عن غير محدَّث عنه، وليس كذلك المصدر؛ لأنه إذا عَمل الفعل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا في موضعٍ غيرِ صالح للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمُّل الضمير، وجاز أن يرفع ظاهرًا لكونه أصلاً لِما لا يستغني عن مرفوع. انتهى.

ولا يلزم مِن حذف الفاعل مع الفعل أن يكون حديثًا عن غير محدَّث عنه؛ لأنَّ المحذوف كالملفوظ به الموجود.

وذهب قوم إلى أنَّ الفاعل مضمر في المصدر، وأنَّ المصدر يتحمَّل الضمير كما يتحمله اسم الفاعل والصفة المشبهة والظرف؛ لأنه يعمل في الظاهر، فيعمل في المضمر. ونسب ذلك بعضُ أصحابنا إلى الكوفيين.

قال ابن هشام: «وأهل البصرة متَّفقون على أن لا إضمار، وأهل الكوفة يُضمرون الفاعل، ويقولون: لا بدَّ من ذلك؛ لأنه كاسم الفاعل والصفة المشبهة والفعل ما عمل في الظاهر رفعًا، فلا بدَّ له أن يرفع ظاهرًا أو مضمرًا، إلا مَن رأى منهم أنه لا يعمل.

[٥: ٦٤/ب] /وحجة البصريين أنه قد يضاف إلى فاعله، فمحال أن يرفع حينئذ، فقد خرج بهذا عن الفعل وعن كل ما أشبهه، والصفة حين أضيفت لفاعلها تخلصت للموصوف، ورفعت ضميرها، وليس المصدر كذلك» انتهى.

(١) ٣: ١١٢.

وذهب أبو القاسم خَلَفُ بن فَرتُون الشَّنْتَرِينيّ - عُرِف بابن الأَبْرَش - إلى أنَّ الفاعل منويٌّ إلى جنب المصدر، والتقدير: أو إطعامٌ إنسانٌ، ودلَّ عليه ذكر الإنسان قبله. قال: «ولا يجوز أن يقال: إنَّ الفاعل مضمر؛ لأنَّ المصدر لا يُضمر فيه؛ لأنه بمنْزلة أسماء الأجناس.

فإن قيل: إذا كان بمنْزلة أسماء الأجناس فكيف يعمل عمل الفعل؟

فالجواب: أنه عَمِلَ عَمَلَ الفعل لوجود لفظ الفعل فيه؛ ألا ترى أنه إذا أُضمر بطَل عمله، ولا يجوز أن يقال: محذوف؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف» انتهى كلامه.

وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع، فقال: عجبتُ من ركوبِ الفرسَ، الفاعل هنا ليس منويًّا، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيء قبله، بل هو هنا محذوف ولا بدَّ.

وذهب السيرافيُّ[1] إلى أنه يجوز ألاَّ يُقَدَّر فاعل، بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهمًا من غير أن تُقَدِّرَ فاعلاً.

ثم اعترض على نفسه، فقال:

فإن قلت: فإذا نصبتَ يتيمًا ولم تُقَدِّر فاعلاً في إطعام فقد جعلته تمييزًا.

فالجواب: أنّا - وإن نصبناه من غير أن نُقدر فاعلاً - فإنما ينتصب تشبيهًا بالمفعول الذي ينصبه الفعل، ولا يلزم من ناصبه أن يكون مثل الفعل في جميع أحكامه، تقول: عجبتُ من إطعامِ زيدٍ عمرًا، فتنصب عمرًا بإطعام، وتُقيم زيدًا مقام التنوين، وهو مجرور، ولا تقدر فاعلاً غير زيد، فقد بطَل في المصدر لفظ الفاعل الذي هو مرفوع في الفعل لا محالة، ولم يكن المصدر بمنْزلة الفعل في هذه الحال، فكذلك ما ذكرنا.

---

(١) شرح الكتاب ٤: ٩١ - ٩٢.

ورُدَّ على السيرافي بما رَدَّ هو[1] على الكسائي في باب الإعمال، وهو أن يقال له: إمَّا أن يكون الفاعل مرادًا أو غير مراد، فإن قال إنه غير مراد فهذا باطل بالضرورة؛ لأنه لا بدَّ للإطعام من مُطْعِم من جهة المعنى، وإن قال إنه مراد فقد أقرَّ بأنَّ المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل، وأنه مخالف لعشرين درهمًا، فيلزمه أن يكون مقدَّرًا فيه وإن لم يصحّ إضماره فيه[2] ولا إبرازُ لفظ المضمر.

وذهب الفراء[3] إلى أنه لا يجوز أن يُلفظ بالفاعل بعد المصدر المنوَّن. قالوا: وحملَه على ذلك أنه لم يُسمع.

ورَدَّ البصريون عليه هذا، واستدلُّوا على ورود ذلك بقول الشاعر[4]:

حَــربٌ تَــرَدَّدُ بَيــنَهم بِتَــشاجُرٍ   - قد كَفَّــرَتْ آباؤهــا - أبناؤهــا

قالوا: التقدير: بِتَشاجُرٍ أبناؤُها قد كَفَّرَتْ[5] آباؤها، أي: لَبِسَتِ الدروعَ.

وهذا البيت لا حُجَّة فيه، بل الظاهر أنَّ قوله «آباؤها أبناؤها» مبتدأ وخبر[6]، أي: آباؤها في ضعف الحُلوم مثل أبنائها؛ /ألا ترى أنَّ قبله ما يدل على [٥: ٦٥/أ] هذا المعنى، وهو قوله[7]:

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٨٢ - ٨٣.

(٢) وإن لم يصح إضماره فيه: سقط من ك.

(٣) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٥. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ سورة الصافات: الآية ٦: «ولو رفعت الكواكب، تريد: زيَّنَّاها بتزيينها الكواكبُ، تجعل الكواكب هي التي زيَّنت السماء». معاني القرآن ٢: ٣٨٢.

(٤) هذا البيت والبيت التالي للفرزدق. طبقات فحول الشعراء ص ٣٦٥ والمسائل البصريات ٢: ٨٨٢ وشرح كتاب سيبويه ٢: ٢٢٥ والحماسة البصرية ١: ٢٧٢ [١٨٨]. وليس في ديوانه ص ٨ إلا الأول برواية مختلفة.

(٥) قد كفرت: ليس في ك.

(٦) هذا الوجه في المسائل البصريات ٢: ٨٨٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٢٩.

(٧) انظر تخريج البيت السابق.

هَيهاتَ قد سَــفِهَتْ أُمَيَّــةُ رأيَهـــا فاسْتَجْهَلَتْ ، حُلماؤُها سُــفَهاؤُها

إذ التقدير: حُلَماؤها مثلُ سُفَهائها، فكذلك يكون تقدير: «آباؤها أبناؤها».

ويلزم أيضًا في تخريج البيت على قول البصريين أن يُفصل بين المصدر ومعموله بقوله: «قد كفَّرت أبناؤها».

والذي يظهر لي مذهب الفراء؛ لأنَّ كل ما أورد س[١] وغيره من المصدر المنوَّن في لسان العرب لم يُذكر بعده فاعل، ولم يَذكره س إلا في نفس عبارته، قال[٢]: «وذلك عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا»، وليس في لفظه ما يدلُّ على أنه محكيٌّ عن العرب، فيحتمل أن يكون ذلك رأيًا منه[٣]، بل هو ظاهر كلامه وقياس منه؛ لأنه قال[٤]: «لأنك كما تقول: عجبتُ مِن أنْ ضربَ زيدٌ عمرًا ينبغي أن تقول: عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ عمرًا». وكأنَّ س لم يَرَ مانعًا يمنع من ذلك إذ نُزِّلَ منْزلة: أنْ يَفعلَ، والفاعل يظهر مع أنْ يفعلَ، فينبغي أن يظهر مع ما نُزِّل منْزلته، وكونه يُذكر مضافًا إليه المصدر يقضي بذكره معه غير مضاف إذْ لا فرق.

والذي ينبغي أن يُعَوَّل عليه مذهب الفراء؛ لأنه سامعٌ لغةً من العرب، وقد نَفى ذلك عن لسانهم، مع أنَّ الكوفيين أوسعُ سماعًا وأَتبَعُ لشواذِّ كلام العرب من البصريين.

وللفراء أن يقول: المصدر - وإن نُزِّلَ منْزلة أنْ يَفعلَ - فليس ينبغي أن تجرى عليه أحكام لفظه من ذكر الفاعل معه وغير ذلك، إنما يُتَّبَع في ذلك موجب الأدلة السمعية، فليس موضع قياس، ومع أنَّ المصدر اسم صراح لم يُبن للفاعل، ولا وضع له - فذكرُ الفاعل بعده بمثابة ضمِّ اسمٍ إلى اسمٍ مِن غيرِ جامعٍ بينهما، فإذا أضيف

---

(١) الكتاب ١: ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) الكتاب ١: ١٨٩.

(٣) رأيًا منه بل هو ظاهر كلامه وقياس منه لأنه قال لأنك كما تقول: سقط من ك.

(٤) لم أقف على هذا القول في مطبوعة الكتاب.

إليه أمكن اتصاله به، وصارت بينهما علاقة من جهة اللفظ مع العلاقة التي من جهة المعنى، فأمكن ذلك، ولذلك سُمع مضافًا إلى الفاعل، ولم يُسمع غير مضاف والفاعل مذكور بعده.

وقوله **ومعمولُه كصِلة** يعني أنّ المصدر لكونه ينحلُّ لحرف مصدري والفعل هو كالموصول، ومعموله كالصلة، فكما أنّ صلة الموصول لا تتقدم عليه، فكذلك معمول هذا المصدر لا يتقدم عليه. وأيضًا فكما لا يُفصل بين الموصول وصلته بأجنبي فكذلك لا يُفصل بين المصدر ومعموله.

وقوله **ويُضمَرُ عاملٌ فيما أَوهَمَ ذلك أو يُعَدُّ نادرًا** أي: فيما أَوهمَ تقديم المعمول أو أَوهمَ الفصل، فممَّا أَوهَمَ تقديم المعمول قولُ تميم العَجلانيّ[1]:

لقد طالَ عن دَهماءَ لَدِّي وعِـذْرتي | وكِتْمانُهـا أَكْنِـي بِـأُمٍّ فُـلانِ

وقول عمر بي أبي ربيعة[2]:

ظَنُّهـا بِـي ظَـنٌّ سُـوءٍ كُلُّـهُ | وبِهـا ظَنِّـي عَفـافٌ وكَـرَمْ

وقوله[3]:

طالَ عـن آلِ زَيْنَـبَ الإعْـراضُ | للتَّعَـزِّي، ومـا بِنـا الإبْغـاضُ

[٥: ٦٥/ب] /وقول الآخر[4]:

وبعـضُ الحِلْـمِ عِنـدَ الجَهْـ | ـلِ للذِّلَّـةِ إذْعـانُ

ومما أَوهمَ الفصلَ قولُه تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[5]، فظاهره أنّ (يومَ) منصوب بـ(رَجْعه)، وقد فُصل بينهما بقوله (لَقادرٌ)، وهو أجنبي منهما،

(١) هو ابن مقبل. ديوانه ص ٢٤٢ وشرح المصنف ٣: ١١٣. اللَّدّ: الميل. والعِذرة: الاعتذار.
(٢) الديوان ص ٢٤٦ وشرح المصنف ٣: ١١٣.
(٣) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٣٩٦ وشرح المصنف ٣: ١١٤.
(٤) تقدم البيت في ٣: ١٣٨، ١٧٩.
(٥) سورة الطارق: الآيتان ٨ - ٩.

فيُضمر عامل يتعلق به: عن دَهماء، وبي، وعن آلِ، ولِلذِّلة، وهو مصدر يفسِّره المصدر بعد هذه المجرورات، ويقدر: يَرجعُه يومَ تُبلَى السَّرائرُ، أو يُعَلَّق بنفس المصدر على نية التقديم والتأخير، أو على أنه يجوز في المصدر ذلك وإن لم يَجز في الموصول، كما جاز حذف معموله وإن لم يَجز حذف صلة الموصول.

فأمَّا قوله[1]:

فهُنَّ قِيامٌ ، يَنْتَظِرْنَ قَضاءَهُ   بضاحي عَذاةٍ أَمْرَهُ ، وَهْوَ ضامِزُ

فـ«بضاحي» متعلق بـ«قَضاءه» لا بـ«يَنتَظِرنَ». وأمَّا قوله[2]:

ليتَ شِعري إذا القِيامةُ قامَتْ   ودَعَا لِلحِسابِ أَينَ المَصيرا

فقال الشجري[3]: «التقدير: ليت شِعري المصيرَ أينَ هو، فحذف المبتدأ، وفصل المصدر مما عمل فيه».

قال المصنف في الشرح[4]: «وأسهل من ذلك أن يكون التقدير: أينَ يصير المصيرَ، أو: أينَ هو؟ أعني المصيرَ» انتهى.

وقولُ المصنف «وأسهلُ من ذلك» دليلٌ على تجويز ما قاله الشجري، وهو لا يجوز؛ لأنَّ «شِعري» في «ليتَ شِعري» إنما استعملَتْه العرب معلقًا عن جملة الاستفهام، ولم تَلفظ له بمنصوب، فتجويزهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شِعري» خطأٌ وخروج عن لسان العرب، فيتعين على هذا أن ينتصب المصير بفعل محذوف.

---

(١) هو الشماخ. الديوان ص ١٧٧ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٢٥ [القصيدة ٤٠]. هن: أي الأتن الوحشية، وقضاؤه: أمره، يعني أمر الحمار الوحشي. والضاحي: البارز. والعذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت. والضامز: الساكت.

(٢) البيت في شرح القصائد السبع ص ٢٩٥ والزاهر ١: ٣٠٧ وإيضاح الشعر ص ٣٤٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٤٦ - ٤٧. وهذا قول أبي العباس ثعلب كما في الزاهر ١: ٣٠٧.

(٤) ٣: ١١٥.

وأمَّا قول الشاعر[1]:

وإنِّي لأَبكي اليومَ مِن حَذَري غَـدًا فِراقَـكِ ، والْحَيَّـانِ مُجْتَمِعـانِ

فالظاهر أنَّ «غَدًا» ظرف لقوله «فِراقَكِ»، وذلك لا يجوز. وتخريجه على أن يكون «غدًا» مفعولاً[2] بـ«حَذَري»، و«فِراقَك» بدل منه بدل اشتمال.

وقد تساهلَ بعض النحويين في الجارِّ والمجرور والظرف، فجوَّز تقديمهما على المصدر المقدَّر بحرف مصدري والفعل دون الحرف المصدري والفعلِ. وعن الأخفش نقلٌ غريب، وهو أنه يُجيز تقديم المفعول به على المصدر، فيقول: يُعجبني عمرًا ضربٌ زيدٌ.

ص: وإعمالُه مضافًا أكثرُ من إعماله مُنَوَّنًا، وإعمالُه مُنَوَّنًا أكثرُ من إعماله مقرونًا بالألف واللام. ويُضاف إلى المرفوع أو المنصوب، ثم يُستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعلُ ما لم يكن الباقي فاعلاً فيُستغنى عنه غالبًا، وقد يُضاف إلى ظرف فيعملُ بعدَه عَمَلَ المُنَوَّن.

ش: قسّم هذا /المصدر إلى مضاف ومنوَّن ومعرَّف بأل، ولا خلاف في إعمال المضاف بين البصريين والكوفيين، وفي كلام بعض أصحابنا ما ظاهره خلاف هذا، قال ما نصه: «مذهب البصريين أنه يعمل على جميع وجوهه، ومِن الكوفيين مَن يرى أنَّ إعماله باللام لا يجوز، ومنهم مَن يرى أنه لا يعمل على كل حال، وما وُجد بعده من العمل فبإعمال فعلٍ دَلَّ عليه». [٥: ٦٦/أ]

وقوله **أكثرُ من إعماله مُنَوَّنًا** هذا راجع إلى الاستقراء. قال المصنف في الشرح[3]: «وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأنَّ الإضافة تجعل

(١) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٢١٣ [تحقيق عبد الستار فراج] والأمالي ١: ٢٠٨ والحماسة البصرية ٣: ١١٧٢ [١٠٦٠].

(٢) الذي في المخطوطات: مفعول.

(٣) ٣: ١١٥.

المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يَجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقَوِيَتْ بها مناسبة المصدر الفعلَ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنوَّن والمقترن بالألف واللام، إلا أنَّ في المنوَّن شبهًا بالفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة، استحقَّ به أن يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف واللام» انتهى.

وذهب الزجاج والفارسي[1] والأستاذ أبو علي[2] والأكثرون إلى أن أقوى عمله إذا كان مُنَوَّنًا؛ لأنَّ ما شُبه به نكرة، فكذلك ينبغي أن يكون نكرة. وهذا لا تحقيق فيه؛ لأنَّ عمله ليس[3] بالشبه، إنما هو بالنيابة عن حرف مصدري والفعل، وذلك المنوب عنه في رتبة المضمر.

وذهب الفراء وجماعة إلى أنَّ الأحسن المضاف ثم المنوَّن؛ لأنَّ المصدر ما عمل للشبه، والأصل في عمل الأسماء الإضافة، فصار المضاف أولى لوجود أصل العمل الخاص بالأسماء، والمنوَّن دُونَه لوجوده على حالة ليست للأسماء بالأصالة. قال الفراء: ولذلك لا تجد المنوَّن في كتاب الله تعالى إلا بفاصل؛ لأنه يَبعُد من العمل المخالف للإضافة. قال: ولم تجده إلا في الشعر. قال: وأمَّا المضاف فكثير، قال تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[4]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[5]، و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[6]، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[7]. وأمَّا المنوَّن المنفصل فقوله ﴿أَوْ

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٦٠.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣: ٩١٨ والتوطئة ص ٢٧٨.

(٣) لأن عمله ليس: سقط من ك.

(٤) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥١.

(٦) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٧) سورة ص: الآية ٢٤.

﴿إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[1]، وقوله ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[2]. انتهى من البسيط.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إعماله مضافًا ومنوَّنًا على حد سواء.

وذكر بعض النحويين أنَّ المصدر إذا قُصد به المضي كان الخفض أحسن حملاً بوجهٍ ما على اسم الفاعل، والمنوَّن في الاستقبال أحسن منه في المضي، وخفضُ المفعول أحسن من الفاعل حملاً على ذلك.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى أنَّ إعمال المعرَّف بالألف واللام أقوى من إعمال المضاف في القياس؛ وأطال الاحتجاج في ذلك بما لا يجدي نقله كبير فائدة[3].

وتركُ إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصَّة من خواصِّ الاسم، فكان قياسه ألاَّ يعمل، وكذلك المنوَّن؛ لأنَّ الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل، فإذا التقى /الاسم بالاسم على سبيل التعلُّق فالأصل الجر بالإضافة، ولذلك [٥: ٦٦/ب] تصحُّ الإضافة بأدنى ملابسة.

وأمَّا المصدر المنوَّن ففي إعماله خلاف: ذهب البصريون إلى جواز إعماله، فيُرفع به الفاعل، ويُنصب المفعول أو المفعولان أو الثلاثة على حسب الفعل الذي هو مصدره، وتقدَّم ذكر الخلاف[4] في كونه ينحلُّ لحرف مصدري والفعل المبني للمفعول.

وفي الإفصاح: «أجاز جماعة أن يُذكر مرفوعًا ويقدر بأنْ والفعل المسند للمفعول. ومِن الناس مَن منعه، وهو الصحيح؛ لأنَّ ما يَرفع الفاعل من الفعل

---

(١) سورة البلد: الآيتان ١٤ - ١٥.

(٢) سورة النحل: الآية ٧٣.

(٣) كبير فائدة: انفردت به ق.

(٤) تقدم ذلك في ص ٦٩ - ٧٠.

والصفة لا يكون على صيغة ما يَرفع المفعول، والمصادر لا تختلف صيغها، فلا يصلح فيها ذلك. وكان ابن خروف يقول: يجوز ذلك إذا لم يقع لَبس. وهذا كله خطأ؛ لأنه لم يُسمع، والقياس يُبطله» انتهى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر المنوَّن لا يجوز إعماله[1]، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإنما هو محمول على فعل مضمر يفسِّره المصدر من لفظه؛ فإن وُجد مثل عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا فالتقدير: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا. وقالوا في قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[2]: إنَّ التقدير: يُطعِم. وقالوا: المصدر إذا نُوِّن انقطع عن أن يُحدث إعرابًا، وصارت قصته قصة زيدٍ وعمرٍو.

وقال الفراء[3]: «إن نوَّنت فليس من كلام العرب إلا مستكرهًا في الأشعار، فإذا رأيته في شعر فهو على نيَّة كلامين[4]» انتهى. ويردّ عليه وجودُه في أفصح كلام منونًا كما مرّ من قوله ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ﴾.

ومن فروع مذهب الكوفيين أنه يُختار في المنوَّن أن يكون السابق المفعول والمتأخر الفاعل، نحو: يُعجبني ضربٌ في الدار زيدًا عمرٌو، قاله هشام.

ومن فروعهم أنه إذا نُوِّن المصدر، وجَرى بعده الفاعل والمفعول - فسبيله أن يُفصل بينهما وبينه، فيقال: يُعجبني قيامٌ أمسِ زيدٌ، وهو أحسن من قولك: قيامٌ زيدٌ.

ومن فروعهم أنه إذا رُفع الاسم بعد المصدر المنوَّن المحجوز اختير أن يكون ذلك في المدح والذم؛ كقولك: عجبتُ من قراءةٍ في كلِّ حالٍ القرآنُ، أي: يُقرأُ

---

(١) في الكافي في الإفصاح ص ١٠٧١: «وقال الكوفيون: إنَّ المصدر المنوَّن يَنصب ولا يَرفع».

(٢) سورة البلد: الآيتان ١٤ - ١٥.

(٣) كذا! والذي في كتابه معاني القرآن خلاف هذا. انظر مثلاً ١: ١٤٥، ٣١٨، ٣١٩، ٢: ١١٠، ٣٨٢، ٣: ٢٢٤.

(٤) يعني أنه منصوب بفعل مضمر.

القرآنُ، وأنكرتُ صيدًا في كلِّ ساعةِ صلاةِ ظبيٌ، أي: يُصاد ظبيٌ[1]، فهذا أجود عندهم من قولك: يَسُوءني ضربٌ في كلِّ حالٍ زيدٌ، أي: يُضْرَبُ زيدٌ.

وذهب الكوفيون إلى إجازة خفض الاسم بعد المصدر المنوَّن، فتقول: يُعجبني ضربٌ زيدٍ، التقدير: ضربٌ ضربُ زيدٍ، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه. ولا يجوز ذلك عند البصريين.

وقد ردَّ بعض أصحابنا على الكوفيين في دعواهم أنَّ ما جاء بعد المصدر المنوَّن من فاعل ومفعول هو على إضمار فعل يفسِّره المصدر؛ وأنَّ ذلك معمول للمصدر نفسه، فقال: الدليل على صحة ذلك أنه لا يجوز: عجبتُ من ضربٍ أمسِ زيدٌ عمرًا أَوَّلَ مِن أَمسِ، تريد: عجبتُ أَمسِ مِن ضَربٍ زيدٌ عمرًا أَوَّلَ مِن أَمسِ، فدلَّ ذلك على أنَّ ما بعد المصدر معمول له، فلذلك لم يستجيزوا الفصل بينه وبين المصدر بمعمول الفعل، ولا وردَ شيء من ذلك في كلامهم، ولو كان ما بعد [٥: ٦٧/أ] المصدر معمولاً /لفعلٍ مضمر من لفظ المصدر لم يمنع من ذلك مانع؛ لأنه لا يلزم من تأخير معمول الفعل بعد المصدر فصلُ ما بين الموصول وما هو من صلته.

وأمَّا المصدر المعرَّف بأل ففيه مذاهب:

أحدها: مذهب س[2]، وهو إجازة إعماله كالمصدر المنوَّن، فيرتفع به الفاعل وينتصب المفعول، فتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، ولا قبح في ذلك، وصححه بعض أصحابنا.

الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إعماله كالمنوَّن، وما ظهر بعده من معمول فإنما هو على إضمار فعل يفسِّره المصدر كما قالوا[3] في المنوَّن؛ حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على حذف مصدر، قالوا: قالت العرب: يُعجبني

---

(١) يُصاد ظبيٌ ... ضربٌ في كل حال زيدٌ، أي: سقط من ك.

(٢) الكتاب ١: ١٩٢ - ١٩٣.

(٣) كما قالوا ... على حذف مصدر: سقط من ك.

الإكرامُ عندَك سَعْدِ بنيه، أي: إكرامُ سعدٍ بنيهِ. وحكى الفراء عن العرب: أمَا واللهِ لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سِنّهُ الدقيقِ عظمُه، أي: علمَ الكبيرةِ سِنُّه. ولا يجيز البصريون ذلك.

ووافق الكوفيين على منع إعماله معرفًا بأل جماعة من البصريين، منهم ابن السراج[1]، وإن اختلفوا في استدلال المنع.

ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في «مسائل الخلاف» من تأليفه أنَّ مذهب الفراء جواز إعماله بأل كمذهب س وكافة البصريين، وأنَّ ذلك مستقبح. ومنع البغداديون إعماله البتة.

الثالث: مذهب الفارسي [2]وجماعة من البصريين، وهو جواز إعماله على قبح.

الرابع: مذهب ابن الطَّراوة[3] وأبي بكر بن طلحة، وهو التفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز إعماله، نحو: إنك والضربَ خالدًا لَمسيءٌ إليه، أو لا تكون معاقبة للضمير، فلا يجوز إعماله، نحو: عجبتُ من الضَّربِ زيدٌ عمرًا. وهذا المذهب هو الصحيح على ما يتضح إن شاء الله.

ونحن نذكر ما وقفنا عليه من الشواهد السمعية، فمن ذلك ما أنشد س للمَرَّار الأسدي[4]:

لقد عَلِمَتْ أُولَى الْمُغيرةِ أَنَّني كَرَرْتُ، فلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسْمَعا

وأنشد س أيضًا[5]:

---

(١) الأصول ١: ١٣٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٦٠.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٥٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٣٤.

(٥) الكتاب ١: ١٩٢ والأعلم ص ١٦٠ والخزانة ٨: ١٢٧ - ١٢٩ [٥٩٧]، وفيهن تخريجه.

ضَـــعيفُ النِّكايَـــةِ أَعْـــداءَهُ   يَخـــالُ الفِـــرارَ يُراخـــي الأَجَـلْ

وقال أمية بن أبي عائذ(١):

فأَصْـــبَحْنَ يَنْـــشُرْنَ آذانَهُـــنَّ   في الطَّـــرْحِ طَرْفًـــا يَمينًـــا شِـــمالا

وقال علي بن أُمَيَّة(٢):

وداعي الصَّباحِ يُطيلُ الصِّياحَ السِّـ   ـلاحَ السِّلاحَ ، فما يَسْتَفيقُ

وقال كُثَيِّر(٣):

تَلـــومُ امْـــرأً في عُنفُـــوانِ شَـــبابِهِ   ولِلتَّـــرْكِ أَشْـــياعَ الـــصَّبابةِ حِـــينُ

وقال الأخطل(٤):

فإنَّكَ والتَّكليفَ نَفسَكَ دارِمًا   كَشَيءٍ مَضَى لا يُدْرِكُ الدَّهرَ طالبُهْ

وقال آخر(٥):

فإنَّكَ والتَّـــأْبِينَ عُـــرْوَةَ بَعـــدَ مـــا   دَعـــاكَ وأيـــدينا إليـــه شَـــوارِعُ

[٥: ٦٧/ب] /لكالرَّجُلِ الحادي ، وقد تَلَعَ الضُّحَى   وَطَـــيرُ المَنايـــا فَـــوقَهُنَّ أَواقِـــعُ

وقال آخر(٦):

فإلاَّ يَكُنْ جِـــسْمي طَـــويلاً فـــإنَّني   لَهُ بِالفَعـــالِ الـــصالحاتِ وَصُـــولُ

---

(١) البيت من قصيدة نونية له في شرح أشعار الهذليين ٢: ٥١٨. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ١٦١. وآخره في المخطوطات: يمينًا شمالا.

(٢) عيون الأخبار ١: ١٣٢.

(٣) الديوان ص ٣٦٢ [دار الجيل] وشرح المصنف ٣: ١١٧.

(٤) الديوان ١: ٢٨٧.

(٥) البيتان في سر صناعة الإعراب ص ٨٠١، وفيه تخريجه، وشرح المصنف ٣: ١١٧، وقد تقدم الثاني في ٢: ٢٥٧.تلع الضحى: ارتفع. وأواقع: جمع واقعة.

(٦) هو مويال بن جَهم أو مبشِّر بن الهُذيل الفزاري. الحماسة البصرية ٢: ٩٠٤ [٧٦٤] وفيه تخريجه. والبيت من قطعة لبعض الفزاريين في حماسة أبي تمام ١: ٦٠٦ [٤٤٥].

وقال آخر[1]:

وقد يُحْسِنُ التَّيميُّ عَقدَ نِجافِهِ ولا يُحسِنُ العَقدَ القلادَةَ بالمُهْرِ

وقال آخر[2]:

.... وكيف التَّوَقِّي ظهرَ ما أنتَ راكِبُهْ

وأنشد القالي في أماليه[3]:

قلَّ الغَناءُ إذا لاقَى الفَتَى تَلَفًا قولُ الأَحِبَّةِ : لا يَبْعَدْ ، وقد بَعِدَا

أي: قَلَّ أن يُغني قولُ الأحبة شيئًا إذا لاقى الفتى تلفًا، رفع به الفاعل، ونصب به الظرف، وحذف المفعول المنصوب، وهو شيئًا.

فهذه مصادر معرَّفة بأل، وهي معاقبة فيها للضمير، وانتصب بعدها المفعول، التقدير: فلم أَنْكُلْ عن ضَربي مِسْمَعا، وضعيفُ نِكايته أعداءَه، وفي طَرْحِهِنَّ طَرْفًا، وصِياحَه السِّلاحَ السلاحَ، ولِتَرْكِه أشْياعَ، وتَكليفَك نفسَك، وتأبينَك عُروةَ، وبِفَعالي الصالحاتِ، وعَقْدَه القلادةَ، وتَوَقِّيكَ ظَهْرَ.

ولم يَرِد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر المعرَّف بأل فيما وقفْنا عليه غير بيت واحد، أنشده صاحب «المُرشد»[4] وغيره، وهو قول الشاعر[5]:

---

(١) هو جرير. الديوان ٢: ٥٩٦، وروايته: عقد القلادة، وبها يفوت الاستشهاد. وفي المخطوطات: «وقد يحسن التيمي عقد لجامه»، صوابه في الديوان. والنِّجاف: جِلْدٌ، أو خِرْقةٌ، يُشَدُّ بينَ بَطْنِ التَّيسِ وقَضيبِه، فلا يَقْدِرُ على السِّفاد.

(٢) صَدر البيت: «فإلاَّ تَجَلَّلْها يُعالُوكَ فوقَها». وهو للمتلمِّس. الديوان ص ١٩٧، وروايته: «وكيف توقي ظهر»، وبها يفوت الاستشهاد. تجللها: يعني الألَّة المذكورة في البيت الذي قبله، وهي الحربة العظيمة النصل. ويعالوك: يعلوك. وفي حاشية ق: بياض في الأصل.

(٣) البيت لأعرابي مات ابنه وهو غائب. الأمالي ٢: ١٤٣، وقبله بيتان. بَعِدَ: هلك.

(٤) لعله محمد بن علي أبو الحسن الدقيقي النحوي. أخذ عن الرماني، وصنف المرشد في النحو، والمسموع من كلام العرب. توفي سنة ٤٤٠هـ. معجم الأدباء ١٨: ٢٦٣ - ٢٦٤ والبغية ١: ١٩٧ وهدية العارفين ٦: ٧٠. وذكر أصحاب الطبقات أنه ولد سنة ٣٨٤هـ. وهذا يعارض قولهم إنه أخذ عن الرماني الذي توفي في السنة نفسها. ولعله ولد سنة ٣٦٤هـ.

(٥) أنشده أيضًا في منهج السالك ص ٣١٤.

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ الْمُسِيءَ إِلَهُهُ   ولِلتَّركِ بَعضَ الْمُحْسِنينَ فَقيرا

بنصب المسيء ورفع إلهه بالرِّزق، وهو مصدر رَزَقه يَرْزُقُه رِزْقًا كذِكرًا، ورَزْقًا كضَرْبًا.

وقد أنكر ابن الطَّراوة[1] وغيره[2] أن يكون رِزْقًا بكسر الراء مصدرًا، وقالوا: الرِّزْق بمعنى المَرزوق كالرِّعْي والطِّحْن، ورَدُّوا على الفارسي في زعمه[3] أن رِزْقًا مصدر ينصب شيئًا في قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[4]، فعلى ألاَّ يكون الرِّزق مصدرًا، ويكون بمعنى الذي يُرزَقه الإنسان - ينتصب المسيء، ويرتفع إلهه بإضمار فعل يفسِّره الرزق، أي: يَرزقُ المُسيءَ إلهُه، ويكون البيت لا حُجَّة فيه على رفع الفاعل بالمصدر؛ إذ الرِّزق ليس بمصدر. وقوله «ولِلتَّركِ بعضَ» أل فيه معاقبة للضمير، أي: ولِتَركه بعضَ.

و«أل» هذه الداخلة على المصدر لا نعلم خلافًا في أنها للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب «الكافي في الإفصاح»[5] من أنها في المصدر المقدَّر بحرف مصدري والفعل ينبغي أن يُدَّعَى زيادتها كما يُدَّعَى في الذي والتي وما جرى مجراهما؛ وكذلك «الآنَ»، قال: «لأنَّ التعريف /في هذه الأشياء بغير أل، فيُدَّعَى فيها الزيادة؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان». [٥: ٦٨/أ]

قال صاحب «الكافي»[6]: «المصدر المقدَّر بأنْ والفعل معرفة - وإن كان منوَّنًا - لأنه في معنى ما هو معرفة؛ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة في غير ما موضع، قال

---

(١) الإفصاح له ص ٥٣، وفيه ردُّه التالي على الفارسي.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٠٣ ونتائج الفكر ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٤) سورة النحل: الآية ٧٣.

(٥) هو ابن أبي الربيع. ومذهبه هذا في الكافي ص ١٠٩٠، وفيه قوله التالي.

(٦) الكافي في الإفصاح ص ١١٠٦ - ١١٠٩ وفيه اختصار.

تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[1]، وقال تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[2]، فالألف واللام الداخلتان على المصدر كالألف واللام الداخلتين في الذي والتي؛ لأنَّ تعريف هذا بالصلة، وكذلك في (الآنَ)؛ لأنَّ تعريفها بالإشارة كتعريف ثَمَّ، فإذا صح التعريف بغير الألف واللام ثبت أنهما زائدتان. وهذا الذي ذكرته في المصدر المقدَّر بأنْ والفعل.

وأما إذا قلت: أعجبني العِلمُ، و لم تأخذه في شخص بعينه - فيلزم لذلك ألاَّ يُقَدَّر بأنْ والفعل، وكذلك الحِلم والعَقل، وكَرِهتُ البَذاءَ، وما أَحسَنَ الحياءَ! وكما جاء في الأثر (الحياءُ من الإيمان)[3]، فالألف واللام هنا للتعريف بمنْزلتهما إذا دخلتا على جميع الأسماء، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، والتمرةُ خيرٌ من الجرادة. وهذا المصدر الذي لم يوجد لشخص بعينه، وإنما أخذ حقيقة مجرَّدة عن موادِّها - لا يعمل لا برفع ولا بنصب، ويكون معرفًا بالألف واللام على طريق الجنس.

وإذا صحَّ أنَّ الألف واللام زائدتان في هذا المصدر المقدَّر بأنْ والفعل صحَّ أنَّ وجود المصدر دونهما أحسن من وجودهما فيه. وكذلك إذا صحَّ أنَّ الإضافة هنا تخفيف صحَّ أنَّ وجود هذا المصدر منوَّنًا أحسنُ وأقوى في القياس، إلا أنَّ الإضافة للتخفيف أقرب من زيادة الألف واللام، ولذلك كان إعمال هذا المصدر بالألف واللام ضعيفًا)).

---

(١) سورة النور: الآية ٥١.

(٢) سورة الروم: الآية ١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب أمور الإيمان ١: ٨ وباب الحياء من الإيمان ١: ١١، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب بيان عدد شعب الإيمان ص ٦٣.

وقال أيضًا في المصدر المضاف[1]: «هذه الإضافة المقصود بها التخفيف، والمعنى في: عجبتُ من قيامِ زيدٍ، ومن قيامٍ زيدٌ - سواءٌ؛ لأنَّ الموصول لا يكون إلا معرفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: يُعجبني أن يقومَ زيدٌ - فأنْ يقومَ في تقدير مصدر معروف» انتهى كلامه.

وفي دعواه أنَّ المصدر المنوَّن معرفة، وأنَّ ما فيه أل معرفة بغير أل، وفي أنَّ الإضافة في المضاف للتخفيف مع كون المصدر معرفةً - نظرٌ، وقد نصَّ النحاة على أنه إذا كان منوَّنًا نكرة، وأنَّ الإضافة محضة، وأنَّ أل معرِّفة.

وقوله **ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب** مثال إضافته إلى المرفوع قوله تعالى ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ﴾[2]، ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[3]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾[4]، ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[5]، ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[6]. ومثال إضافته إلى المفعول ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[7]، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[8].

[٥: ٦٨/ب] وقوله **ثم يُستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل** أي: إن أضيف إلى /فاعل انتصب بعده المفعول، نحو قوله تعالى ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[9]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ

---

(١) الكافي في الإفصاح ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١١.

(٣) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٤) سورة هود: الآية ١٠٢.

(٥) سورة الرعد: الآية ٦.

(٦) سورة الروم: الآيتان: ٤ - ٥.

(٧) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٨) سورة ص: الآية ٢٤.

(٩) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

﴿ٱلنَّاسَ﴾[1]، ﴿وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[2]، ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ﴾[3]، ونحو ذلك مما يكثر وجوده.

وإن أضيف إلى مفعول ارتفع الفاعل، وهذا ليس بالكثير، و لم يجئ في القرآن منه إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدُهُ زَكَرِيَّاءُ﴾[4]، بضم الدال والهمزة، وفي الحديث[5] «وحَجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سَبيلاً»، وقال الأُقَيْشِر الأسدي[6]:

أَفنَى تِلادي وما جَمَّعتُ مِن نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهُ الأَباريقِ

وقال آخر[7]:

رَدَّ إضْناؤُكَ الغَرامُ الذي كا ... ن عَذُولا مُمَهِّدًا لكَ عُذْرَا

وقال آخر[8]:

ألا إنَّ ظُلْمَ نَفسِهِ المَرءُ بَيِّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هَوًى يَغْلِبُ العَقْلا

وقال آخر[9]:

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لِعَينَيكَ مِن ماءِ الشُّؤونِ وَكِيفُ

---

(١) سورة الحج: الآية ٤٠.

(٢) سورة النساء: الآية ١٦١.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٣.

(٤) سورة مريم: الآية ٢. وهذه القراءة في شرح المصنف ٣: ١١٨.

(٥) هذه الرواية في مصنف عبد الرزاق ٣: ١٢٥، ٥: ١٧٣ [المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ].

(٦) تقدم البيت في ٦: ٢٨٢.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ١١٩.

(٨) البيت في شرح المصنف ٣: ١١٨.

(٩) هو الحطيئة. الديوان ص ٨١ [دار صادر] وشرح المصنف ٣: ١١٨ والخزانة ٨: ١٢١ - ١٢٧ [٥٩٦]. الشؤون: مجاري الدمع. ووكيف: سائل.

فمَربعٌ مرفوع برَسْم، ورَسْم مصدر[1] عند أبي علي[2]، وقد تُؤُوِّل على خلاف هذا[3].

فأما قول الحطيئة[4]:

أَرَسْمَ دِيارٍ مِن هُنَيْدَةَ تَعْرِفُ ... بأسْقُفَ مِن عِرفانِها العَينُ تَذْرِفُ

فخرَّجه ابن عصفور على أنه من باب إضافة المصدر للمفعول به ورفع الفاعل بعده.

ولا يتعيَّن ما قاله؛ إذ يحتمل أن تكون العين مبتدأ، وفاعل عرفانها محذوف، وهو ضمير المخاطب، والإضافة إلى المفعول مع وجود الفاعل جائزة، لكن إضافته إلى الفاعل مع وجود المفعول أحسن؛ لأنه لا يُتصور ذلك حتى يُزال الفاعل عن رتبته فيُقدَّم عليه المفعول، ولشدَّة طلب المصدر للفاعل استُسهل الفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل مبقًّى على اقتضائه من إضافته إليه، وجعلوه كلا فصل.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إضافته للمفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلا في الشعر. وقال أبو الحسين بن أبي الربيع[5]: «لا أعلمه جاء في القرآن، لكنه جاء في الشعر وفي قليل من الكلام» انتهى. وقد نصَّ س[6] على إجازة ذلك في الكلام.

---

(١) هو مصدر رَسم المطرُ الدارَ: صَيَّرها رَسْمًا، بأن عَفَّاها. والتقدير: أمِن أنْ رَسَمَ الدارَ مَربعٌ ومَصيف بَكيتَ. والمربع والمصيف: اسمان لزمان الربيع والصيف.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٥٨ والكافي في الإفصاح ص ٦٩، ١٠٩٦ - ١٠٩٧.

(٣) الإفصاح لابن الطراوة ص ٥٤ - ٥٥.

(٤) الديوان ص ٢٣٦. أسقف: موضع بالبادية، كان به يوم من أيامهم.

(٥) الملخص ١: ٣١٨ - ٣١٩، وفيه اختصار، والكافي في الإفصاح ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤.

(٦) الكتاب ١: ١٩٠.

وفي «البسيط»: وإذا حُصر الفاعل والمفعول فالأحسن الإضافة إلى المفعول. قال: وفيه نظر، ولم يظهر من كلام س ترجيح، ورجَّح بعضهم إضافته إلى الفاعل؛ لأنه أخصُّ به من المفعول؛ إذ المفعول كالفضلة، ولأنه مستبدٌّ بالفاعل بالاتصال. وكذلك /يضاف إلى ما أُقيم مقام الفاعل، كقوله تعالى ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾[1]، ويجوز تقديم أحدهما على الآخر حيث لا يُلبس. [٥: ٦٩/أ]

وقوله **ما لم يكن الباقي فاعلاً فيُستغنَى عنه غالبًا** تقدَّم تمثيله[2] في نحو ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[3].

وقوله **وقد يُضاف إلى ظرف فيعمل بعده عَمَلَ المنوَّن** المصدر يضاف إلى الظرف كثيرًا، نحو قوله تعالى ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٍ﴾[4]، ﴿فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ﴾[5]، ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[6]، وذلك على حسب التوسع في أن أُجري المصدر في التوسع مجرى الفعل، لا أنَّ ذلك على تقدير الإضافة بـ«في» كما ذهب إليه المصنف[7] في باب الإضافة، وسيأتي الكلام معه - إن شاء الله - على ذلك.

وإذا أَضَفتَ المصدر إلى الظرف فإنه يجوز لك أن تكمل عمله بالرفع والنصب معًا إن شئت؛ قال الشاعر[8]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمى مُشْمَعِلْ　　طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

---

(١) سورة الروم: الآية ٣.

(٢) تقدم في ص ٧٩، ٨٨.

(٣) سورة فصلت: الآية ٤٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٥) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٦) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٧) شرح المصنف ٣: ٢٢١.

(٨) تقدم في ٨: ٨٧، ١٠: ٣٤٣.

وتقول: عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا، ذكره س[1]. ومَن منعَ مِن ذكرِ الفاعلِ والمصدرُ منوَّنٌ منعَ هذه المسألة ونحوها.

ص: ويُتْبَعُ مجرورُه لفظًا ومحلاًّ ما لم يَمنع مانعٌ. فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ في تابعه الرفعُ والنَّصبُ والجَرُّ.

ويَعملُ عَمَلَه اسْمُه غيرُ العَلَم، وهو ما دَلَّ على معناه، وخالَفَه بخُلُوِّه لفظًا وتقديرًا دونَ عِوَضٍ مِن بعضِ ما في فعله، فإن وُجِدَ عَمَلٌ بعدَ ما تَضَمَّنَ حروفَ الفعلِ مِن اسمِ ما يُفعَل به أو فيه فهو لمدلولٍ به عليه.

ش: الإتباع يشمل النعت والتأكيد والبدل والعطف، والمجرور يشمل الفاعل الذي أضيف إليه المصدر، والمفعول الذي أضيف إليه. ومثال إتباعه لفظًا: يُعجبني أكلُ زيدِ الظريفِ الطعامَ، وأكلُ زيدٍ نفسِه الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيك الخبزَ، وأكلُ زيدٍ وعمرٍو الخبزَ. ويُعجبني شربُ اللبنِ الصرفِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ كلِّه زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأن زيدٌ، وشربُ اللبنِ والعسلِ زيدٌ.

وقوله **ومَحَلاًّ** يعني أنه إن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً رفعتَ التابع، أو مفعولاً نصبتَ التابع، وإن اعتقدت في المصدر أنه يضاف إلى المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه - وهو مذهب المصنف - رفعتَ التابع أيضًا، فتقول: يُعجبني أكلُ زيدٍ الظريفُ الخبزَ، ويُعجبني شربُ اللبنِ الصرفَ زيدٌ، ويُعجبني رُكوبُ الفرسِ المُسرعُ[2]، وكذلك في باقي التوابع.

وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحلّ في جميع التوابع، وهذه مسألة خلاف، فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب س[3] ومحققي البصريين، وهو أنه لا يجوز فيه الإتباع على المحلّ.

---

(١) الكتاب ١: ١٧٦.

(٢) د: المسرج.

(٣) الكتاب ١: ١٩١.

والثاني: مذهب الكوفيين(١) وجماعة من البصريين(٢)، وهو أنه يجوز الإتباع على المحل، وقد ذكرنا /أنه ظاهر كلام المصنف، إلا أنَّ الكوفيين في الإتباع على محل المجرور المفعول يلتزمون ذكر الفاعل، ولا يجوز عندهم هنا حذف الفاعل، فتقول: عجبتُ من شربِ الماءِ واللبنَ زيدٌ. [٥: ٦٩/ب]

والثالث: مذهب أبي عمرَ، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل، ومنعَ ذلك في النعت والتوكيد. وحجته في ذلك أنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول، وأمَّا الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد، ومحالٌ - وهما شيء واحد - أن يكون الشيء مجرورًا مرفوعًا أو مجرورًا منصوبًا.

وأمَّا مذهب س فمبنيٌّ على أنَّ الحمل على الموضع إنما يكون حيث مُحرِز الموضع لا يتغيَّر عند التصريح بالموضع، وهنا لو صرَّحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين فيه.

وأمَّا مذهب الكوفيين ومَنْ وافقهم من البصريين فاستدلُّوا على ذلك بالسماع، قرأ الحسن ﴿أولئك عليهم لَعْنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أَجمَعُون﴾(٣)، قال الفراء(٤): «هو جائز كقولك: أن يلعنهم الله»، وقال زياد العَنبَريّ(٥):

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٩٦ - ٩٧، ٢: ٣٢٤.

(٢) الإيضاح العضدي ١٥٨ - ١٥٩ والبصريات ٢: ٧٤٧، وابن جني في المحتسب ٢: ١٣.

(٣) سورة البقرة: ١٦١. والذي في المخطوطات: ﴿أنَّ عليهم ...﴾، وهذه من الآية ٨٧ من سورة آل عمران، وقراءة الحسن إنما هي في آية البقرة. وقراءته في آية آل عمران ذكرها أبو حيان في البحر ٢: ٥٤١، ولم يذكر أنه رفع (الملائكة)، ونص في ١: ٦٣٥ على أنه قرأ آية البقرة (والملائكةُ والناسُ أجمعون) بالرفع. وهذه القراءة في معاني القرآن للفراء ١: ٩٦ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٧٥ وشواذ ابن خالويه ص ١١ والمحتسب ١: ١١٦.

(٤) معاني القرآن ١: ٩٦.

(٥) الرجز له في إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٣ [٣٠]. ونسب لرؤبة في الكتاب ١: ١٩١ - ١٩٢. ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وانظر شرح أبيات المغني ٧: ٤٦ - ٤٩ [٧٢٣].

قد كنــتُ دايَنــتُ بِهــا حَــسَّانا مَخافـــةَ الإفْـــلاسِ واللَّيَّانـــا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصلِ والقِيانا

وقال لبيد[1]:

حتى تَهَجَّــرَ في الــرَّواحِ وهاجَــه طَلَــبُ المُعَقِّــبِ حَقَّــهُ المَظلُــومُ

وقال امرؤ القيس[2]:

أحارِ تَرَى بَرْقًا أُريكَ وَميضَهُ كَلَمْعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضيءُ سَناهُ أو مَصابيحُ راهِبٍ أَهانَ السَّليطَ في الذُّبالِ المُفَتَّلِ

وقال النابغة[3]:

فانْشَقَّ عنها عَمُودُ الصُّبحِ جافلةً عَدْوَ النَّحُوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِما

تَحيدُ مِن أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُهُ مَشْيَ الإماءِ الغَوادي تَحمِلُ الحُزَما

أو ذو وُشُومٍ بِحَوْضَى باتَ مُنْكَرِسًا في لَيلةٍ مِن جُمادَى أَخْضَلَتْ دِيَما

وقال[4]:

---

(١) الديوان ص ١٢٨ وإيضاح الشعر ص ٢٩٩، وفيه تخريجه. يذكر العير. والمعقِّب: الذي يطلب حقه مرة بعد مرة. والتهجُّر: السير في الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. والرواح: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل. فيما عدا ق: وهاصه.

(٢) تقدم البيت الأول في ٢: ٨٩، ٧: ٢١٢، والثاني يليه. الديوان ص ٢٤. السنا: الضوء. والسليط: الزيت. والذبال: الفتائل. وأهان السليط في الذبال: صبه عليها صبًّا. والشاهد في قوله: مصابيحُ، فهو مرفوع بالعطف على محل اليدين.

(٣) الديوان ص ٦٥. الضمير في عنها عائد إلى ناقته. والجافلة: المسرعة الماضية. والنحوص: الأتان التي لا لبن لها، ولا حَمل بها. والقانص: الصائد. واللحم: الذي يأكل اللحم كل يوم. والأستن: شجر سود. والحزم: جمع حُزْمة، وهي ما حُزم وشُدَّ بحبل ونحوه. وذو وشوم: ثور وحشي في قوائمه سواد. وحوضى: اسم ماء لبني طهمان بن عمرو. والمنكرس: المتداخل المتقبِّض. وأخضلت ديمًا: بلّت الأرضَ بمطر دائم لين. والشاهد في قوله: ذو وشوم، فهو معطوف على محلّ النَّحوص.

(٤) تقدم البيت في ١٠: ١٥٩.

يا ، لعنةُ اللهِ والأقوامُ كلُّهُمُ والصالحون على سِمْعانَ مِنْ جارِ

في رواية من رفع «والأقوامُ»[1]. وقال[2]:

هَوِيتَ ثَناءً مُسْتَطابًا مُؤَبَّدًا فلم تَخْلُ مِن تَمهيدِ مَجْدٍ وسُؤْدَدَا

وقال[3]:

لقد عجبتُ، وما في الدهرِ مِن عَجَبٍ أَنَّى قُتِلْتَ وأنتَ الحازِمُ البَطَلُ

/السالكُ الثُّغرةَ اليقظانَ سالِكُها مَشْيَ الهَلُوكِ ، عليها الخَيعَلُ الفُضُلُ [٥: ٧٠/أ]

وقال[4]:

ما جَعَلَ امْرأً لِقَومٍ سَيِّدَا إلا اعْتِيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدَا

وفي الحديث (أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وذو الطُّفْيَتَينِ)[5]. وقال الفراء[6]: عجبتُ من تساقُطِ البيوتِ بعضُها على بعض، الخفض على اللفظ، والرفع على المعنى.

فقوله (والملائكةُ) عطف على محلّ (اللهِ)، و«اللَّيَّانا» عطف على محلّ «الإفلاسِ»، و«القيانا» عطف على محلّ «الأصلِ»، و«المظلومُ» نعتٌ على محلّ «المُعَقِّبِ»، و«أو مَصابيحُ» عطف على محلّ «اليدين»، و«أو ذو وُشوم» عطف على محلّ «النَّحُوصِ»، و«الأقوامُ» عطف على محلّ «اللهِ»، و«سؤددا» عطف على محلّ «مجدٍ»، و«الفُضُلُ» نعت على محلّ «الهَلُوكِ»، و«المُمَجَّدا» نعت على محلّ «الخُلُقِ»،

---

(١) هذه الرواية في شرح المصنف ٣: ١٢٠.
(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٦ [٤٦].
(٣) هو المتنخل الهذلي، وقد تقدم البيت الثاني في ٧: ١٤٣، وبينه وبين البيت الأول بيت.
(٤) الرجز في شرح المصنف ٣: ١٢٠.
(٥) هذا جزء من حديث ورد بهذه الرواية في إعراب الحديث النبوي ص ٣٣٣. وقد أخرجه البخاري ومسلم في بضعة مواضع في صحيحيهما بروايات مخالفة لرواية الشارح. الأبتر: قصير الذنب، وهو صنف من الحيَّات أزرق مقطوع الذنب. والطفيتان: الخطان الأبيضان على ظهر الحيَّة.
(٦) حكى ذلك عن العرب. معاني القرآن ١: ٩٦ - ٩٧، ٢: ٣٢٤.

و(ذو الطُّفْيَتَينِ) عطف على محلّ (الأبتَرِ)، و«بعضُها» بدل على محلّ «البيوتِ».
فظاهر ما ورد عن العرب من هذا كله يجوّز الإتباع على المحل، ويحتاج مانع ذلك إلى تأويل.

وقد تُؤُوِّل ذلك على إضمار فعلٍ يفسِّره المصدر. وتأوَّلَ السيرافيُّ[١] «واللَّيَّانا» على أنه معطوف على «مَخافة»، على تقدير حذف مضاف، أي: ومخافةَ اللَّيَّانِ، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وتأوَّلَه ابن يَسعون[٢] على أنه مفعول معه، أي: مَخافةَ الإفلاسِ معَ اللَّيَّان.

وتأوَّلَ قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطيُّ[٣] رفع «المظلوم» على أنه فاعل بِطَلَب، و«المُعَقِّب» مفعول[٤] بطلب، والمُعَقِّب: هو الماطِل في هذا التأويل. وتأوَّلَه أبو حاتم على أنه بدل من الضمير المستكنّ في المُعَقِّب. وتأوَّلَه أبو علي في «التَّذكِرة»[٥] على أنه فاعل بقوله: حَقَّه، وحَقَّه: فعل ومفعول، والمَظلومُ: فاعل.

وتُؤُوِّلَ «أو مَصابيحُ» على أنه عطف على «سَناه» على التشكيك، وهو مَنْزَع عجيب، من «البديع».

وتُؤُوِّلَ «أو ذو وُشوم» على أنَّ التقدير: أو عَدْوُها عَدْوُ ذي وُشوم، فحُذف المبتدأ، وأُبقي خبره، وحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه.

وتأوَّلَ بعضهم رفع «الفُضُل» على أنه مرفوع على الجوار، كما خفضوا على الجوار في قولهم[٦]: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

---

(١) شرح الكتاب ٤: ٩٤.
(٢) المصباح له ١: ٣٣٠.
(٣) قوله في المصباح لابن يسعون ١: ٣٣٢.
(٤) مفعول: سقط من ك.
(٥) مختار تذكرة أبي علي لابن جني ص ٤٧ - ٤٩ وحواشيه، والمصباح لابن يسعون ١: ٣٣٣، وقد نص فيه على أنَّ أبا علي ذكره في التذكرة.
(٦) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.

ومَن جوَّز الإتباع على المحلّ من البصريين فالاختيار عندهم الحمل على اللفظ، وأمَّا الكوفيون فكذلك إن لم يُفصل بين التابع والمتبوع بشيء، فإن فُصل اعتدلَ عندهم الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، نحو: يُعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو وبكرًا، بنصب بكر وخفضه، وقيامُك في الدار نفسِك ونفسُك، بالجرِّ والرفع على حد سواء في الجودة.

هذا ما لم يكن المفعول المضاف إليه المصدر ضميرًا، فالعطف على الموضع، ولا يجوز على الخفض إلا في ضرورة الشعر، نحو: يُعجبني إكرامُك زيدٌ وعمرًا، بنصب عمرٍو خاصة، وكذلك: /يَسُرُّني جلوسُك عندَنا وأخوك. [٥: ٧٠/ب]

قال ابن الأنباري: لو قيل قيامُك في الدار وزيدٍ كان مكروهًا مستقبحًا بملاصقة الكاف وبالبعد عنها؛ لقبح عطف ظاهر على مكنيّ مخفوض، وليس بمستحيل؛ لأنَّ بعض العرب قاله. وقرأ قارئون: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحامِ﴾[١]، عطف على الهاء.

وقال الفراء: عجبتُ مِن ضربِ عبدِ اللهِ ومحمدٌ - مُستَكرَهٌ، ويجوز في الشعر. وكذا النعت والتوكيد عنده، فإن فرَّقت حسُنَ عنده، فقلت: عجبتُ مِن ضربِ عبدِ اللهِ زيدًا ومحمدٌ. وقال هشام نحوَه، إلا أنه لم يقل: يجوز في الشعر، فكأنه جائز عنده في الشعر وفي غيره.

وقوله **ما لم يَمنع مانع** احتراز من نحو: عرفت قُربَك، فإنه لا بدَّ في العطف عليه من إعادة المضاف.

وقوله **فإن كان** إلى قوله **والجرّ**[٢] أي: فإن كان المجرور بالإضافة مفعولاً - مثاله: عرفتُ تطليقَ المرأةِ - فيجوز في نعتها والعطف عليها والبدل والتوكيد الجرُّ

---

(١) سورة النساء: الآية ١.

(٢) هو قوله: «فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ في تابعه الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ».

على اللفظ، والنصبُ على تقدير المصدر بفعلِ الفاعل، والرفعُ على تقديره بفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله. وهذا الذي ذكره هو على ما اختاره مِن جواز الإتباع على المحلّ، ومِن جواز اعتقاد بناء المصدر للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وقوله **ويَعملُ عَمَلَه اسمٌ غيرُ العَلَم** أي: اسم المصدر، واسم المصدر على ضربين: عَلَم، وغير عَلَم:

فالعَلَمُ: ما دلَّ على معنى المصدر دلالة مُغنية عن أل لتضمُّن الإشارة إلى حقيقته، كيَسار وبَرَّة وفَجار[1]، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يُقصَد بها الشِّياع، ولا تضاف، ولا تقبل أل، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصليّ في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مَرّاته.

وغيرُ العَلَم: ما ساواه في المعنى والشِّياع وقبول أل والإضافة والوقوع موقع الفعل وموقع ما يوصل بالفعل.

وقوله **وهو ما دَلَّ على معناه** إلى قوله **في فعله**[2] يعني أنَّ اسم المصدر غير العلم هو ما دلَّ على معنى المصدر، وخالفه في اللفظ أو في التقدير من بعض ما في الفعل، كوُضوء وغُسْل، هما مساويان للتَّوضُّؤ والاغتِسال في المعنى والشِّياع وجميع ما نُفي عن العَلَم، وخالفاه بخلوِّهما من بعض ما في فعلهما، وهما تَوَضَّأَ واغتَسَلَ، وحقُّ المصدر أن يتضمَّن حروفَ الفعل بمساواةٍ، كتوَضَّأَ تَوَضُّؤًا، أو بزيادة عليه، كأَعْلَمَ إعلامًا، ودحرجَ دَحرَجةً.

واحترز بقوله **لفظًا وتقديرًا** من فِعال مصدر فاعَلَ كقتال، فإنه مصدر مع خُلُوِّه عن المَدَّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه؛ لأنها حُذفت لفظًا، واكتُفي بتقديرها بعد الكسرة، وقد تثبت فيقال: قِيتال.

---

(١) يسار: علم للمَيسرة، وبَرَّة: علم للمَبَرَّة، وفَجار: علم للفَجْرة، أي: الفُجور.

(٢) هو قوله: ((وهو ما دَلَّ على معناه، وخالَفَه بخُلُوِّه لفظًا وتقديرًا دونَ عِوَض مِن بعضِ ما في فعلِه)).

واحترز بقوله **دون عوَض** من عِدَة، فإنه مصدر وَعَدَ مع خُلُوِّه من الواو؛ لأنَّ التاء التي في آخره عوض /منها، فكأنها باقية. وكذا: تَعليم، فإنه مصدر عَلَّمَ مع خُلُوِّه من التضعيف، فكأنه باقٍ، ولذلك إذا جيء بالمصدر مضعَّفًا ككَذَّبَ كِذَّابًا استُغني عن التاء. ونُسب التعويض إلى تاء تَعليم دون يائه لأنَّ ياءه مساوية لألف إكرام واستِماع وانْطِلاق واستِخراج ونحوها من المَدَّات التي قُصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض. [٥: ٧١/أ]

ومِن المحكوم بمصدريَّته مع خُلُوِّه من بعض حروف فعله كَيْنُونة وثَواب وعَطاء وطاعة وطاقة وجابة، الأصل كَيْوَنُونة وإثْواب وإعْطاء وإطاعة وإطاقة وإجابة، فهذه وأمثالها مصادر لِقُرب ما بينها وبين أصلها، بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعدٌ وتفاوت، كعَوْن وعِشْرة وكِبْر وعَمْر وغَرَق وكَلام، بالنسبة إلى: إعانة ومُعاشَرة وتَكَبُّر وتَعمير وإغراق وتَكليم، فهذه وأمثالها أسماء مصادر.

وأمّا ما ليس فيه إلا غرابةُ وزنه، كدُعابة ورَغْباء وغُلَواء - فهو مصدر، وجعلُه اسم مصدر تحكُّم بغير دليل.

ومِن إعمال «ثَواب» قولُ حسَّان[1]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنانٌ مِنَ الفِردَوسِ فيها يُخَلَّدُ

ومِن إعمال «عَطاء» قول القطامي[2]:

أكُفْرًا بعدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وبَعدَ عَطائكَ المِئةَ الرِّتاعا

وفي حديث المُوَطَّأ (مِن قُبْلةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوءُ)[3]، ومنه قولُ الشاعر[4]:

---

(١) الديوان ١: ٣٠٦ وشرح المصنف ٣: ١٢٣.

(٢) الديوان ص ٣٧ والتنبيه ص ٢١٢ وفيه تخريجه. كفر النعمة: جحدها وسترها. والرتاع: الإبل ترتع في المرعى الخصب تذهب وتجيء، واحدها راتع.

(٣) الموطأ: كتاب الطهارة: باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته ١: ٤٤.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٣.

إذا صحَّ عَوْنُ الخالقِ المرءَ لم يجدْ   عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلاَّ مُيَسَّرَا

وقولُ الآخر[1]:

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنهُمْ   فلا تُرَيَنْ لِغَيرِهِمُ أُلوفَا

وقولُ الآخر[1]:

قالوا : كَلامُكَ دَعْدًا وَهْيَ مُصْغِيةٌ   يَشفيكَ ، قلتُ : صَحيحٌ ذاك لو كانا

انتهى الكلام على اسم المصدر، وهو من كلام المصنف في الشرح[2]، وفي بعض ما ذكر خلاف، فنقول:

اسم المصدر يقال باصطلاحين:

أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مَفْعَل، ومما زاد على صيغة اسم المفعول على ما تقرر في بابه، وهذا يعمل عمل المصدر، قال[3]:

ومَغْزاهُ قَبائلَ غائظاتٍ   على الذِّهْيَوْطِ في لَجِبٍ لُهامِ

وقال[4]:

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٣.

(٢) ٣: ١٢١ - ١٢٣.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ١٣٣. غاظه: أغضبه. والذهيوط: اسم أرض. واللجب: الجيش المُصَوِّت. واللهام: الكثير الذي يلتهم كل شيء يمر به.

(٤) هو ذو الرمة يصف حمر الوحش وقد أمنت الصيادين، فهي كأنها تعبث. الديوان ١: ٢٤٣ والمسائل الحلبيات ص ٥. الجرع من الرمل: رابية سهلة لينة. والمعى: موضع. وواحف: موضع. وتفالى: يفلي بعضها بعضًا. والمصلخم: المتكبر. وأميرها: فحلها. والرواية في الحلبيات: «بِمُلْقَى واحف»، وقال في تفسيره: «والمعنى: أي بمكان إلقاء واحف، وهذا اتساع، وإنما يريد بمنقطعه؛ لأنه أراد: انقطع عنه، فكأنه قد ألقاه»، فهو مما زاد على الثلاثي، وما أثبتناه فعله ثلاثي، وهو لقيَ، وهو موافق لرواية الديوان ولما يأتي في ص ١٠٦، حيث قال أبو حيان في تفسيره: «بِمَوْضِعِ لقاءِ واحِفٍ». وفي الديوان ما نصه: «أي: حيث لقيَ واحفٌ جَرَعَ المِعَى».

فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحِفٍ جَـرَعَ المِعَـى   قِيامًا تَفـالَى مُـصْلَخِمًّا أَميرُهـا

وقال(١):

[٥: ٧١/ب]

/ومُجْنَبُنا جُـرْدًا إلى أَهـلِ يَثْـرِبٍ   عَنـاجِيجَ ، منـها مُتْلَـدٌ ونَزيـعُ

وقال(٢):

جَـزى اللهُ أبنـاءَ العَـشيرةِ لامـةً   بِمَتْـرَكِهِمْ آثارَنـا يـومَ قُطْقُـطِ

وقال(٣):

كـأنَّ مَجَـرَّه الأَبطـالَ قَـسْرًا   إلى أَشـبالِهِ حَطَـبٌ رَفيـتُ

وقال(٤):

ومَفْحَصَها عنها الحَـصَى بِجِرانِهـا   ومَثْنَى نَواجٍ ، لم يَخُـنْهُنَّ مَفْـصِلُ

وقال(٥):

أَلم تَعلَـمْ مُـسَرَّحِيَ القَـوافي   فَـلا عِيًّـا بِهِـنَّ ولا اجْتِلابـا

وقال(٦):

---

(١) هو عبد الله بن الزِّبَعْرى. السيرة النبوية ٢: ١٤١. مجنبنا: قودنا. والعناجيج: الطوال الحسان. والمتلد: الذي ولد عندك. والنَّزيع: الغريب. ك، ق، ن: مثلة ونزيع.

(٢) نسبه أبو حيان في منهج السالك ص ٣١٦ إلى أبي مهوِّش. اللامة: الشيء الذي يلام عليه.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٤. رفيت: مكسور.

(٤) هو كعب بن زهير. الديوان ص ٥٣ والكتاب ١: ١٧٣ وإيضاح الشعر ص ٥٧٨. الضمير في مفحصها يعود على «مطيَّة» المذكورة في البيت الذي قبله. الفحص: البحث. والجران: باطن العنق. والمثنى: موضع الثني. والنواجي: الخفاف السراع. ولم يخنهن مفصل: مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٠٣.

(٦) هو الحارث بن خالد المخزومي، أو العرجي، أو غيرهما. أمالي ابن الشجري ١: ١٦١ وشرح أبيات المغني ٧: ١٥٨ - ١٦٤ [٧٨٠] وفيهما تخريجه.

أَظَلُــــومُ إنَّ مُــــصابَكم رَجُــــلاً   أَهْــــدَى الــــسَّلامَ تَحِيَّــــةً ظُلْــــمُ

وقال[1]:

يا دارَ مَيَّةَ مِــنْ مُحْتَلِّهــا الجَرَعــا   هاجتْ لِيَ الهمَّ والأَحْزانَ والوَجَعــا

وقال[2]:

فأصــــبح في مَــــداهِنَ بــــارِداتٍ   بِمُنطَلَــقِ الجَنُــوبِ علــى الجَهــامِ

وقال[3]:

مُــــسْتَعانُ العبــــدِ الإلــــهَ يُريــــهِ   كُلَّ مُسْتَصْعَبٍ مــن الأمــرِ هَيْنــا

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنَّ كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي اسم مصدره على قياس مفعوله قياسًا مطردًا. فهذا النوع من اسم المصدر يجري مجرى المصدر في جميع أحكامه.

والاصطلاح الثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثَّواب والعَطاء والدُّهْن والخُبز والكَلام والكَرامة والكُحْل والرِّعْي والطِّحْن ونحوها، وهي الأسماء التي أُخذت من موادِّ الأحداث، فهذه وُضعت لِما يُثاب به، ولِما يُعطى، ولِما يُدهَن به، وللجُمَل المقولة، ولِما يُكرَم به، ولِما يُكحَل به، ولِما يُرعى، ولِما يُطحَن[4]. فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين:

---

(١) هذا مطلع قصيدة للقيط بن يعمر الإيادي. الأغاني ٢٢: ٣٩٢، ٣٩٥ [ترجمة لقيط] طبعة بيروت ١٩٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧٢، ٤٧٩، ٧٢٦ ومختارات ابن الشجري ص ١ والحماسة البصرية ١: ٢٨٠ [١٩٥]، وفيه تخريجه، وأول البيت: يا دار عَمرة. الجرع: واحدته جَرَعة، وهي الرملة العَذاة الطيِّبة المنبت.

(٢) هو النابغة. الديوان ص ١٣٢. المداهن: جمع مُدْهُن، وهو نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء. والجهام: السحاب الذي هراق ماءه.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٥.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «أجمل الشارح في بيان الخبز وأصله. من الناسخ، تأمل».

ذهب البصريون إلى أنَّ شيئًا من هذه لا يعمل.

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعمالها، فأجاز الكسائي والفراء وهشام: عجبتُ مِن كَرامتِك زيدًا، ومِن طَعامِك طَعامًا.

واستثنى الكسائيُّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، فلم يُعملها، وهي الخُبز والقُوت والدُّهن، فلا /تقول: عجبتُ مِن خُبْزك الخُبْزَ، ولا عجبتُ مِن دُهْنك رأسَك، ولا مِن قُوتك عِيالَك. وأجاز ذلك الفراء. وقال هشام: ولا يمتنع القياس. وقال الفراء: سمعت أبا ثروان يقول: أَتيتُه لِكَرامتِه إيَّاي. وجاء أيضًا ما أنشَدْنا مِن قوله[1]: [٥: ٧٢/أ]

.... وبَعدَ عَطائكَ المئةَ ....

و[1]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ....

و[2]:

قالوا : كَلامُكَ دَعْدًا ....

وقول ذي الرمة[3]:

ألا هــلْ إلى مَــيٍّ سَــبيلٌ وســاعةٌ ... تُكَلِّمُني فيها مِــنَ الــدَّهرِ خاليــا

فأَشْفِيَ نَفْسي مِنْ تَباريحِ مــا بِهــا ... فــإنَّ كَلامِيهــا شِــفاءٌ لِمــا بِيــا

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا إن اضطرَّ شاعر، فيَستعمل اسم المصدر استعمال المصدر.

وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يُطلق اسم المصدر مجازًا على المصدر ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا يجوز إلا إن اضطرَّ شاعر إلى ذلك، فيُطلقه عليه ، ويُعمله. وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك.

---

(١) تقدم في ص ٩٩.

(٢) تقدم في ص ١٠٠.

(٣) تقدم البيتان في ١: ٢٤، وهما من قطعة عدتها ستة أبيات لأعرابي في معجم البلدان (ضبع) ٣: ٤٥٢، وفيه: ((ريًّا)) في موضع: ((مَيّ)).

وما ذكرناه مِن أنَّ ثَوابًا وعَطاءً وكَلامًا هو من اسم المصدر مخالف لِما ادَّعاه المصنف[1] أنها مصادر. وكذلك دَعْواه أنَّ عَوْنًا وعِشْرَة وكِبْرًا وعَمْرًا وغَرَقًا وكَلامًا أسماء مصادر، ليس عندنا كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس، وليس كل ما خالف القياس من المصادر يقال فيه: إنه اسم مصدر، وإلا كانت أسماء المصادر أكثر من المصادر.

والذي أذهب إليه في هذا المسموع من هذا النوع أنَّ المنصوب بعده ليس منصوبًا باسم المصدر، ولا أُجرِيَ مُجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها، بل هو منصوب بإضمار فعل يفسِّره ما قبله، كما أذهب إلى أنَّ المصدر الذي لفعلٍ لازم إذا جاء بعده مفعول لم يكن منصوبًا بذلك المصدر؛ إذ ليس هو مصدرًا للفعل المتعدي، وذلك نحو ما حكى الكسائي عن العرب: الحمدُ لله على غِناه إيَّاي، التقدير: أَغناني، فلما حُذف العامل الذي هو أغنى انفصل الضمير.

وجعلَ ابن عصفور[2] «أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً» من اسم المصدر الذي لا يَعمل إلا حيث سُمع. وذلك وهم فاحش؛ لأنَّ مُصابًا من اسم المصدر القياسي من أَفْعَلَ المعتلِّ العين؛ ألا ترى أنَّ فعله أَصابَ، فهو من المقيس الذي أجمع عليه البصريون والكوفيون.

وذكرَ ابنُ المصنِّف في شرحه أرجوزة أبيه[3] أنَّ اسم المصدر هو ما أوَّله ميمٌ مزيدة لغير مُفاعَلة، كالمَضرَب والمَحْمَدة، أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ، كالغُسْل والوُضوء، وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر.

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٢٢.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٧.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤١٦.

وقوله **فإن وُجِدَ** إلى آخر المسألة[1] مثالُ ما يُفعَل به: الدُّهْن، والكُحْل، يُطلق على ما يُدهن به، وما يُكحل به. ومثالُ ما يُفعَل فيه ما استُعمل اسم مكان، نحو ﴿كِفَاتًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾[2].

ونقصَ /المصنف أن يقول: أو مِن اسمِ ما يُفعَل، نحو الخُبْز والطِّعام والطِّحْن والرِّعْي. [٥: ٧٢/ب]

وقوله **فهو لمدلولٍ به عليه** أي: لفعلٍ دُلَّ عليه باسم ما يُفعَل به أو فيه، وكل هذا يطلق عليه اسم مصدر، ومعناه اسمٌ أصلُ وضعه ألاَّ يكون مصدرًا بل مفعولاً به أو فيه من حيث الوضع الأول، ثم أُطلق ويراد به المصدر مجازًا، فهذا هو الذي وقع في إعماله الخلاف الذي تقدَّم ذكره، وقد روي عن العرب مثل: أعجبني دُهْنُ زيدٍ لحيتَه[3]، وكُحْلُ هند عينَها، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾، فالدُّهن والكُحْل والكِفات ليست مصادر؛ إذ الدُّهْن ما يُدهَن به، والكُحْل ما يُكْحَل به، والكِفات ما تُكْفَتُ فيه الأشياء، أي: تُجمَع وتُحفَظ، فهذا[4] ونحوه محمول على إضمار فعل، أي: دَهَنَ لحيتَه، وكَحَلَتْ عينَها، وتَكفِتُ أحياءً وأمواتًا.

قال المصنف في الشرح[5]: «ولك أن تنصب أحياءً وأمواتًا على التمييز؛ لأنَّ كِفات الشيء مثل وعائه، والمُوعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز» انتهى.

وأما قول النابغة[6]:

---

(١) يعني قوله: «فإن وُجِدَ عَمَلٌ بعدَ ما تَضَمَّنَ حروفَ الفعلِ مِن اسمِ ما يُفعَل به أو فيه فهو لمدلولٍ به عليه».

(٢) سورة المرسلات: الآيتان ٢٥- ٢٦.

(٣) الأصول ١: ١٣٩.

(٤) فهذا ونحوه ... وكحلت عينها: سقط من ك.

(٥) ٣: ١٢٤.

(٦) تقدم البيت في ٨: ٤٧.

كـــأنَّ مَجَـــرَّ الرامِـــساتِ ذُيولَهـــا   عليهِ حَـــصيرٌ ، نَمَّقَتْـــهُ الـــصَّوانِعُ

فيتخرج على حذف من الأول، أو حذفِ العامل، فتقدره: كأنَّ موضعَ مَجَرِّ الرامسات ذُيولَها، فيكون مَجَرّ اسم مصدر، وانتصب به ذُيولها. أو يكون تقديره: تَجُرُّ ذُيولَها، ويكون مَجَرّ اسم مكان. وكذلك قوله[1]:

كـــأنّ مَجَـــرَّةُ الأبطـــالَ ....

وأما قوله[1]:

فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحِفٍ جَرَعَ المِعَى   ....

فتقديره: بِمَوضعِ لقاءِ واحِفٍ جَرَعَ المِعى.

والمصدر الذي يُجعل زمانًا لا يَقوَى قوَّة المصدر، ولا يعمل عمله؛ لأنه قد انتقل معناه، نحو: أَتيتُك خِلافةَ بني العباس، وخُفُوقَ النَّجمِ[2].

* * *

(١) تقدم في ص ١٠١.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٢.

ص: فصل

يجيء بعدَ المصدرِ الكائنِ بدلاً من الفعل معمولٌ، عاملُه على الأصحِّ البدلُ لا المبدلُ منه، وِفاقًا لسيبويه والأخفش.

ش: هذا هو المصدر الذي أشار إليه بقوله في أوَّل الباب «إن لم يكن بدلاً من اللفظ»، ولكونه بدلاً من العامل لا يظهر معه ناصبه، ولا يتقدَّر معه بحرف مصدري، وتقدَّمت مواقعه في باب المفعول المطلق، وهنا يبين مواقعه متعديًا.

واختُلف في هذا المصدر هل ينقاس أم لا على ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه أكثر المتأخرين(1) من أنَّ مذهب س أنه لا ينقاس، وأنه يَقصره كلَّه على السماع.

والمذهب الثاني: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وبغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبري المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار المصنف في الشرح(2)، وزعم(3) أنَّ في كلام س ما يدلُّ على أنه منقاس فيما كان منها أمرًا أو دعاء أو توبيخًا أو إنشاء.

والمذهب الثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وبه قال بعض أصحابنا، وحكاه المصنف(4) في باب ظنَّ عن الأخفش والفراء.

فمما جاء منه أمرًا قولُ /الشاعر، أنشده س(5): [٥: ٧٣/أ]

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٢٧.

(٢) ٣: ١٢٥ - ١٢٧.

(٣) ٣: ١٢٧.

(٤) التسهيل ص ٧٢.

(٥) البيت لأعشى همدان يهجو لصوصًا، وقيل: لجرير أو للأحوص. الكتاب ١: ١١٦ وشرح أبياته ١: ٣٧٢ والكامل ١: ٢٣٩ والحماسة البصرية ٣: ١٣٥٠ [١٢٤٤] وديوان الأحوص ص ٢٦٧ وحواشيهن. الندل: النقل والاختطاف. زريق: اسم قبيلة.

على حينَ أَلهى الناسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ　　فَنَدْلاً - زُرَيْقُ - المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

وقولُ الآخر[1]:

هَجْـــرًا الْمُظهِــــرَ الإخــــاءَ إذا لم　　يَـــكُ في النائبـــاتِ جِـــدَّ مُعــينِ

ودعاءً قولُ الشاعر[2]:

يا قابِلَ التَّوبِ غُفْرانًا مآثِمَ ، قدْ　　أَسْلَفْتُها ، أنا مِنها مُشْفِقٌ وَجِلُ

وقولُ الآخر[3]:

إعانةً العبدَ الضعيفَ علــى الــذي　　أَمَرتَ ، فَميقــاتُ الجــزاءِ قَريــبُ

واستفهامًا بتوبيخ قولُه[4]:

أَعَلاقــــةً أمَّ الوُلَيِّـــدِ بعـــدَ مـــا　　أَفْنانُ رَأْسِـــكَ كالثَّغـــامِ الْمُخْلِــسِ

وقوله[5]:

أَبَغْيًا وظُلْمًا مَــنْ عَلِمْــتُمْ مُــسالِمًا　　وذُلاًّ وخَوْفًا مَن يُجــاهِرُكُمْ حَرْبَــا

وقولُه[5]:

أَبَــسْطًا بإضْــرارٍ يَمينًــا ومِقْــوَلاً　　ومُــدَّعِيًا مَجْــدًا تَليــدًا وسُــؤْدَدا

وتوبيخًا بغير استفهام قولُه[5]:

وِفاقًا بَنِي الأَهْواءِ والغَــيِّ والــوَنَى　　وغَـــيرُكَ مَعْنِـــيٌّ بِكُـــلِّ جَميـــلِ

على هذا أنشده المصنف في الشرح، ويحتمل أن يكون حذفت منه همزة الاستفهام، والتقدير: أَوِفاقًا؟

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٥.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٢٥.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٢٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٥٥، ٦: ٧٧.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ١٢٦.

قال المصنف في الشرح[1]: «ويَكثُر أيضًا وقوعه موقع فعلٍ خبريٍّ مقصودٍ به الإنشاء، كقول مَن أبصر ما يتعجب منه: عَجَبًا، وكقول المعترف بالنعمة: حَمْدًا وشُكْرًا لا جُحُودًا وكُفْرًا، ومنه قولُ الشاعر[2]:

حَمْـــدًا اللهَ ذا الجَـــلالِ وشُـــكْرًا وبِـــدارًا لأَمْـــرِهِ وانْقِيـــادا

وقد يقع الخبر به وعدًا، كقوله[2]:

قالتْ : نَعَمْ ، وبُلُوغًا بُغْيــةً ومُنًــى فالصادِقُ الحُبِّ مَبذولٌ لَــهُ الأَمَــلُ

وهذه الأنواع عند الأخفش والفراء مطردة صالحة للقياس على ما سُمع منها. وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب ولِما في ذلك من الاختصار».

وهذه المصادر التي هي بدل من اللفظ بالفعل منصوبة بأفعال منها واجبة الإضمار؛ فإذا قلت: ضَرْبًا زيدًا، بمعنى: اضرِبْ زيدًا - فالناصب للمصدر اضْرِبْ واجبة الإضمار، وانتصابه /على أنه مصدر. [٥: ٧٣/ب]

وفي الإفصاح: «إنّ ما كان بمعنى الأمر، نحو: ضَرْبًا زيدًا، وشَتْمًا عَمرًا - فالمعنى: اضربْ زيدًا، واشتمْ عمرًا، الناصب له عند س[3] الْزَمْ ضَرْبًا زيدًا، فهو مفعول بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، وناصبٌ لأنه صار عوضًا من اضْرِبْ. وغيرُه يرى أنَّ الناصب له: اضْرِبْ».

وقوله **عاملُه على الأصحِّ البدلُ** إلى آخره[4] اختُلف في العامل في المعمول:

فذهب س[5] والأخفش والزجاج[6] والفارسيُّ إلى أنَّ المصدر نفسه هو الناصب للمفعول، لَمَّا جعلته العرب بدلاً منه ورثَ العملَ الذي كان للفعل. وإلى هذا مال حُذّاق المتأخرين.

---

(١) ٣: ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) هو قوله: عاملُه على الأصحِّ البدلُ لا المبدلُ منه وِفاقًا لسيبويه والأخفش.

(٥) الكتاب ١: ١١٥ - ١١٦ وشرحه للسيرافي ٣: ٢٢١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٦.

وذهب المبرد[1] والسيرافيُّ[2] وجماعة[3] إلى أنَّ النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر.

وذكرتُ هذين المذهبين لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع، فرجَّح مذهب س، وقال: «الدليلُ على أنَّ العامل في المنصوب بعد المصدر هو المصدر إضافتُه إليه»[4].

وانبنى على هذا الاختلافِ الاختلافُ[5] في تقديم المنصوب على هذا المصدر؛ فمَن رأى النصبَ بـ«اضْرِبْ» المضمرة أجاز التقديم، فيقول: زيدًا ضَربًا. وممن يرى جواز التقديم أبو العباس[6] وأبو بكر[7] وعبد الدائم القيرواني، وقد تُؤُوِّلَ ذلك على س.

ومَن جعل العمل للمصدر لنيابته مناب الفعل، وهو مذهب أبي الحسن والفراء[8]، قال أبو الحسن في هذا الباب: وكلُّ شيء كان في موضع الفعل فلا يجوز أن تأمر به لغائب، ولا تقدم فيه. قيل: وهذا ظاهر مذهب س. ونقل ابن أصبغ عن أبي الحسن جواز التقديم، فيكون عنه القولان.

وقد أجاز بعض مَن رأى العمل للمصدر تقديم مفعوله عليه. وفي «الإفصاح»: «ومَن يُضمر الْزَمْ، ويُعمل ضَرْبًا بالنيابة - لا يرى تقديم معموله، وقد رأى بعضهم تقديمه على هذا الوجه» انتهى.

---

(١) المقتضب ٤: ١٥٧ والكامل ١: ٢٤١.

(٢) شرح الكتاب ٣: ٢٢١.

(٣) نسبه الزجاج لبعض النحويين. معاني القرآن وإعرابه ٢: ٥٠.

(٤) رأيه هذا في كتابه شرح الجمل ١: ٣٠١ [رسالة].

(٥) ك: وانبنى هذا الاختلاف.

(٦) المقتضب ٤: ١٥٧.

(٧) الأصول ١: ١٣٩، ١٦٧.

(٨) شرح المصنف ٣: ١٢٨.

وفي البسيط: «وأمَّا كونه نائبًا عن فعله في الدعاء والأمر، نحو: ضَربًا زيدًا، وسَقْيًا زيدًا - فقيل: يعمل لأنه ناب عن فعله، فهو أقوى منه إذا كان غير نائب، فلا يُشترط فيه أنْ، وإذا عملت الحروف بالنيابة فالمصادر أَولى، هذا إن جعلته نائبًا عن اضربْ.

وأمَّا إن جعلت المصدر منصوبًا بفعل غيره، كالْزَمْ ونحوه مما تُرك إظهاره - وقد نُسب هذا القول إلى س في الأمر - فلا يَبعد تقديره هنا بأنْ والفعل، فيكون التقدير: الْزَمْ أن تضربَ زيدًا، ولا يَبعد حمل الدعاء عليه؛ لأنَّ الدعاء بصيغة الأمر.

فإن كان العامل المصدر بالنيابة صحَّ تقديم معموله عليه، نحو: زيدًا ضَرْبًا، وإن كان عاملاً هنا لا بالنيابة بل بأنه في تأويل أنْ - وهو معمول للفعل - لم يجز التقديم. فأمَّا قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1] فليس على معنى: فاضربوا الرقابَ. وقال المبرد: هو على معنى: (فاضْرِبوا الرقابَ ضَرْبًا)[2]. وقيل: فاضْرِبوا ضَرْبًا مثلَ ضَرْبِ الرِّقاب. وقال س[3] في قوله:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ ....

(نابَ عن: أَتَعْلَقُ أُمَّ الوُلَيِّدِ). وقد قيل: لا يعمل. /والأول أصحّ» انتهى. [٥: ٧٤/أ]

ونصَّ[4] س[5] على قبح: زيدًا حَذَرَك، وجعله في القبح مثل: زيدًا عليك. وقال الأستاذ أبو علي: منعَ س من تقديم منصوب حَذَرَك لأنه لم يُستعمل إلا في الأمر، ولم يفارقه، فصار بمنْزلة: عليك زيدًا، الذي لا يجوز تقديم الاسم فيه. والأحوط أنه لا يُقدم على التقديم في نحو ضَرَبًا زيدًا إلا بسماع من العرب.

---

(١) سورة محمد: الآية ٤، وأولها: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.
(٢) المقتضب ٣: ٢٦٨.
(٣) لم أقف على قوله المذكور في الكتاب، وقد تقدم هذا التقدير في ٦: ٧٨ غير منسوب.
(٤) ك: وهو نص.
(٥) الكتاب ١: ٢٥٢.

وقد جاء المصدر خبرًا صرفًا عاريًا مما ذُكر، ومنه[1]:

وُقُوفًا بها صَحْبِي علَيَّ مَطِيَّهُمْ ... يقولونَ : لا تَهْلِكْ أسًى ، وتَجَمَّلِ

تقديره: وقفَ وُقوفًا بها صحبي. ولا ينقاس مثل هذا لقلّته.

وأمّا قول الشاعر[2]:

عَهْدي بها الحَيَّ لم تَخْفِفْ نَعامتُهُمْ ... .

فجعله المصنف من المنصوب المراد به الماضي، أي: عَهِدتُ. ويحتمل أن يكون مرفوعًا، ويكون من باب: ضَربي زيدًا قائمًا، والجملة من قوله «لم تَخْفِفْ نَعامتُهم» في موضع الحال.

وقد جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مصغرًا، وذلك قولك رُوَيْدًا في أحد استعمالاته، فيُعرب إذ ذاك، وتجوز إضافته إلى الفاعل، فتقول: رُوَيْدًا زيدًا، ورُوَيْدَكَ زيدًا. وتجوز أيضًا إضافته إلى المفعول، فتقول: رُوَيْدَ زيد.

واختلفوا في النصب به: فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز؛ لأنّ تصغيره يمنع من ذلك كما مَنع اسمَ الفاعل من العمل؛ لأنّ التصغير من خواصِّ الأسماء، فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لِرُوَيْدًا. وذهب غيره إلى أنه يجوز النصب به.

واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله وهو مصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المصغر: فذهب الفارسي[3] إلى أنه إنما عمل وهو مصغَّر حملاً على رُوَيْدَ اسم الفعل، لمّا شابَهَه في اللفظ عَمل، كقوله[4]:

---

(١) البيت لامرئ القيس. الديوان ص ٩ وشرح القصائد السبع ص ٢٣.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٢٨، ولم أقف على تتمة البيت. خفّت نعامةُ القوم: ظعنوا مسرعين.

(٣) ذكر في المسائل الشيرازيات ص ٥٤٧ - ٥٤٨ أنه عمل مصغَّرًا في هذا البيت، ولم يقصر عمله مصغَّرًا على رُوَيْد.

(٤) هو مالك بن خالد الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٤٧ والكتاب ١: ٢٤٣ وشرح أبياته ١: ١٠٠ - ١٠١. وذكر السكري أنه يقال: إنّ القصيدة للمُعَطّل الهذلي. عليّ: حي من كنانة بن خزيمة بن مدركة، والشاعر من هذيل بن مدركة. جُدَّ: قُطع. وما: زائدة. وجُدَّ ثدي أمهم إلينا: قُطع ما بيننا من الرحم. ومتماين: كذوب.

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مــا ثَــدْيُ أُمِّهِــمْ إلينــا ، ولكــنْ وُدُّهُــمْ مُتَمــايِنُ

وهذا يقتضي أنَّ أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغَّر فيما عدا رُوَيْدًا.

وزعم أبو بكر بن طاهر وابن خروف أنَّ السبب في جواز إعماله أنَّ عمله[1] ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل[2] لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله، بخلاف اسم الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يُبعده عن شبه الفعل، فوجب ألاَّ يعمل مصغرًا.

قال بعض أصحابنا: وهذا هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيْدًا وغيرها من المصادر المصغَّرة الموضوعة موضع الفعل.

مسألة: اختلفوا في حذف المصدر وإبقاء معموله، فمنهم مَن منع ذلك لأنه موصول، والموصول لا يُحذف. ومنهم مَن أجاز حذفه إذا كانت الدلالة عليه قويَّة؛ لأنه في معنى المنطوق، كما قد يُحذف المضاف لدلالة الأول عليه، ويبقى عمله في المضاف إليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿هل تَّستَطيعُ رَبَّكَ﴾[3]، على قراءة الكسائي، التقدير: هل تستطيع سؤالَ ربِّك، حذف سؤال، وأقام ربَّك مقامه، فأعربه بإعرابه، و﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ معمول للسؤال المحذوف؛ /لأنه لا يتعلق [٥: ٧٤/ب]
بـ﴿تستطيع﴾؛ لأنَّ الفعل للغير، ولا يقال: هل تستطيع أن يقوم زيد، فدلَّ على تعلقه بالسؤال المحذوف.

* * *

---

(١) أن عمله: سقط من ك.

(٢) وإنما عمل ... بخلاف اسم الفاعل: سقط من ك.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٢. السبعة ص ٢٤٩. ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

ص[1]: باب حروف الجر سوى المستثنى بها

فمنها «مِنْ»، وقد يقال «مِنَا»، وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصحّ، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفَصل، ولموافقة الباء، ولموافقة «في»[2]، وتزاد لتنصيص العموم أو لِمُجَرَّد التوكيد بعد نفيٍ أو شبهه جارَّةً نكرةً مبتدأً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، ولا يمتنع تعريفُه ولا خلوُّه من نفيٍ أو شبهِه، وفاقًا للأخفش. ورُبَّما دَخلتْ على حال. وتنفرد «مِنْ» بجرِّ ظروفٍ لا تتصرف، كقَبْلُ وبَعْدُ وعِندَ ولَدَى ولَدُنْ ومَعَ، وعَنْ وعَلَى اسمين. وتختصُّ مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها في القَسَم بالرَّبِّ، والتاءُ واللامُ بـ«الله»، وشَذَّ فيه: مُنُ اللهِ، وتَرَبِّي.

ش: الحرف إن لم يختصّ بما يدخل عليه فالأصل ألاّ يعمل فيه، نحو: هل، وبل، والهمزة للاستفهام، وإن اختصَّ وتنَزَّل منْزلة الجزء مما دخل عليه لم يعمل، كـ«أل» وحرف[3] التنفيس، وإن لم يتنَزَّل منْزلة الجزء فإن اختصَّ بالفعل فقياسه أن يعمل الجزم؛ لأنَّ الجزم مختصٌّ بالفعل، وإن اختصَّ بالاسم فقياسه أن يعمل الجرَّ؛ لأنَّ الجرَّ مختصٌّ بالاسم، فعملَ المختصُّ المختصَّ[4]، أي: عملَ الحرفُ المختصُّ الإعرابَ المختصَّ بما دخل عليه الحرف، وحروف الجر اختصَّت بالأسماء، فعملت الإعراب الذي اختصَّ بالأسماء، وهو الجرّ.

---

(١) من هنا تبدأ النسخة المغربية التي جعلت رمزها (ط).

(٢) زيد هنا في التسهيل: وإلى.

(٣) ظ: وحرف الاستفهام. ق: وسين التنفيس.

(٤) المختص: سقط من ك.

ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تُضيف الفعل إلى الاسم؛ ألا تراه يربط بين الاسم والفعل، وحروف الصفات لأنها تُحدث صفة في الاسم، فقولك: جلستُ في الدار، فـ«في» دلَّت على أنَّ الدار وعاء للجلوس.

وعملتْ هذه الحروف لشبهها بالفعل في الاختصاص بما دخلت عليه. وكان عملها الجرَّ لأنَّ ما دخلتْ عليه فضلة، فلم تعمل رفعًا؛ لأنَّ الرفع من إعراب العُمَد، ولم تنصب لأنَّ ما دخلت عليه موضعه نصب؛ بدليل الرجوع إليه في الضرورة، فلو نصبتْ لاحتمل أن يكون النصب بالفعل، ودخل الحرف لإضافة معنى الفعل إلى الاسم، كما في: ما ضربتُ إلا زيدًا، فلمَّا تعذَّر الرفع والنصب لم يبق إلا الجرّ.

وقوله **سوى المستثنى بها** تقدَّم ذلك في الاستثناء[1]، وهي: خلا وحاشا وعدا إذا انجرَّ الاسم بعدها، وأنَّ س لا يكون حاشا عنده إلا حرفًا.

وذهب الفراء إلى أنها لا تكون إلا فعلاً، وأنَّ الاسم الذي بعدها إذا انخفض كان على تقدير اللام، والأصل عنده: قام القومُ حاشا لِزيدٍ، فحُذفت اللام، وبقي الاسم مخفوضًا.

وذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها تكون حرفًا، وقد تكون فعلاً. وهو الصحيح لثبوت النصب بها من كلام العرب.

وأمَّا «عدا» فـ«س» يقول: هي فعل، والأخفش يجعلها[2] مثل خلا. وخلا فيها خلاف، ونقل المُهاباذي عن الأخفش أنها حرف، وهو نصّ الأخفش فيها وفي حاشا في كتابه «الوسطى»، قال الأخفش: /«اعلم أنَّ كل ما استثنيته بحاشا وخلا وسوى وسواء فهو جرٌّ أبدًا». وقد تقدم النقل عن الأخفش أنَّ حاشا تكون فعلاً، فيكون عنه القولان في حاشا، أحدهما موافق لمذهب س. [٥: ٧٥/أ]

---

(١) تقدم ذكرها والخلاف فيها في ٨: ٣١٠ وما بعدها.

(٢) يجعلها مثل خلا وخلا فيها خلاف ونقل المُهاباذي عن الأخفش: سقط من ك.

وذهب الجمهور إلى أنَّ خلا تكون فعلاً وحرفًا، وقد وهم من نقل اتفاق النحويين على أنَّ خلا يكون الاسم بعدها مخفوضًا ومنصوبًا، وأنَّ النصب أكثر من الخفض.

وكان ينبغي للمصنف أن يقول: «وسوى ما ذكر في باب الظروف»، وهما مُذْ ومُنْذُ، فإنه ذكر[1] أنهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما.

وقوله **فمنها مِنْ وقد يقال مِنا** مِن ثلاثيَّة عند الكسائي، وثنائيَّة عندنا، وزعم[2] أنَّ أصلها مِنا، فحُذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلَّ على هذه الدعوى بقول بعض بني قُضاعة[3]:

بَــذَلْنا مــارِنَ الخَطِّــيِّ فــيهم ... وكُــلَّ مُهَنَّــدٍ ذَكَــرٍ حُــسامِ

مِنــا أنْ ذَرَّ قَــرنُ الــشَّمسِ حــتى ... أغــاثَ شَــرِيدَهُمْ فَــنَنُ الظَّــلامِ

قال: فرَدَّ مِنْ إلى أصلها لَمَّا احتاج إلى ذلك لأجل الوزن؛ ألا ترى أنَّ المعنى: مِنْ أنْ ذَرَّ قَرنُ الشمس.

وقال المصنف في الشرح[4]: «حكى الفراء أنَّ بعض العرب يقول في مِنْ: مِنَا، وزعم أنه الأصل، وخُفِّفت لكثرة الاستعمال» انتهى. وأظنُّ الفراء أخذ ذلك من هذا البيت الذي أنشده الكسائي.

وقد تأوَّله أبو الفتح[1] على أنَّ «مِنَا» مصدر مَنَى يَمْنِي: إذا قَدَّرَ، ويكون مصدرًا استُعمل ظرفًا، نحو: خُفُوقَ النجمِ، أي: تقديرَ أنْ ذَرَّ قرنُ الشمس وموازنته إلى آخر النهار لا يزيد ولا ينقص.

---

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٠١.

(٣) المحكم (من) ١٠: ٤٧٢ واللسان (منن). والثاني في الفسر ١: ٦٣٧، وأوله فيه: «لدن أن ذر»، وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد. مارن الرمح: ما لان منه.

(٤) ٣: ١٣٠.

وقوله **وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصحّ** يعني بقوله «مطلقًا» أي: تدخل لابتداء الغاية في المكان والزمان وغيرهما، مثالها في المكان ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾(٢). وكونها لابتداء الغاية في المكان مُجمَع عليه.

ومثال ابتداء الغاية في الزمان(٣) ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(٤)، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٥). وقال الأخفش في «المعاني»: «قال بعض العرب: مِن الآنَ إلى غَدٍ»(٦)، وفي الحديث (مِنْ نصفِ النهارِ إلى صَلاةِ العَصرِ)(٧)، وفيه: (من صَلاةِ العَصرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمسِ)(٨)، وفيه: (فَمُطِرْنا مِنْ جُمُعةٍ إلى جُمُعةٍ)(٩)،

---

(١) تأويله في اللسان (منن).

(٢) سورة الإسراء: الآية ١.

(٣) الأحاديث والآثار التي ذكرها أبو حيان كلها في شرح المصنف ٣: ١٣١ - ١٣٢.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٠٨. ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾.

(٥) سورة الروم: الآية ٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص ١١. والقول حكاه سيبويه في الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٧) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل ٤: ١٤٥، وهو: (عن ابن عُمَرَ - ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال: إنما أَجَلُكُمْ في أَجَلِ من خَلا من الأُممِ ما بين صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ استَعْمَلَ عُمَّالاً، فقال: من يَعْمَلُ لي إلى نِصْفِ النَّهَارِ على قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَت اليَهُودُ إلى نِصْفِ النَّهَارِ على قيرَاطٍ قيرَاطٍ. ثُمَّ قال: من يَعْمَلُ لي من نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ على قيرَاطٍ قيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى من نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصْرِ على قيرَاطٍ قيرَاطٍ. ثُمَّ قال: مَن يَعْمَلُ لي من صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ على قِيرَاطَيْنِ قيرَاطَيْنِ؟ أَلا فَأَنْتُم الَّذِينَ يَعْمَلُونَ من صَلاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ على قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، ألا لَكُم الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ...).

(٨) هذا جزء من الحديث الذي تضمن الحديث الذي ذكر قبله.

(٩) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستسقاء: باب الدعاء إذا تقطعت السُّبُل من كثرة المطر ٢: ١٨، ولفظه: (فمُطروا من جمعة إلى جمعة)، وفي الباب الذي قبله، وهو: باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: (فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة). ورواية (فمطرنا من جمعة إلى جمعة) ذكرت في بعض كتب السنن.

ومنه[1] في حديث عائشة (ولم يجلس عندي مِنْ يومِ قيلَ فيَّ ما قيلَ)[2]، وقول أنس: ((فلم أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يومئذ))[3]، وفيه: قال - عليه السلام - لفاطمة: (هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَه أبوكِ مِنْ ثلاثةِ أيامٍ)[4]، وقال النابغة[5]:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمـانِ يـومِ حَليمـةٍ ... إلى اليومِ ، قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجـارِبِ

وقال جَبَلُ بن جَوَّال[6]:

وكُـلّ حُـسامٍ أَخْلَـصَتْهُ قُيُونُـهُ ... تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمـانِ عـادٍ وجُـرهُمِ

[٥: ٧٥/ب] وقال الراجز[7]:/

تَنْـتَهِضُ الرِّعْـدةُ في ظُهَيْـري ... مِـن لَـدُنِ الظُّهـرِ إلى العُـصَيْرِ

---

(١) ك: وفيه.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشهادات: باب تعديل النساء بعضهن بعضًا ٣: ١٥٦.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: باب ذكر الخياط ٣: ١٣ أنَّ أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: إنَّ خيَّاطًا دعا رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لطَعام صَنَعَهُ، قال أَنسُ بن مَالك: فَذَهَبْتُ مع رسول اللّه - صلى الله عليه وسلم - إلى ذلك الطَّعام، فَقرَّبَ إلى رسول اللّه - صلى الله عليه وسلم - خُبْزًا ومَرَقًا، فيه دُبَّاءٌ وقَديدٌ، فَرَأَيتُ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ من حَوالَي القَصعة. قال: فلم أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ من يَوْمئذ. وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه.

(٤) عن أَنَسِ بن مَالك أَنَّ فَاطمةَ نَاوَلَتْ رَسُولَ اللّه - صلى الله عليه وسلم - كِسْرَةً من خُبْزِ شَعِيرٍ، فقال: (هذا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ من ثَلاثةِ أَيَّام). مسند أحمد بن حنبل ٣: ٢١٣ [الحديث١٣٢٤٦] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر. وهو في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٣١.

(٥) الديوان ص ٤٥. تخيرن: أي السيوف.

(٦) البيت له في شرح المصنف ٣: ١٣٢، وهو في السيرة النبوية ٢: ١٩٦ من قصيدة قيلت في بني النضير، ونسبت لابن لُقَيم العبسي، وقيل: هي لقيس بن بحر.

(٧) تقدم الشاهد في ٨: ٧١. وزد عليه شرح المصنف ٣: ١٣٢. وهو في الخصائص ٢: ٢٣٥ ضمن قصيدة أنشدها الأصمعي، والعجز فيه: ((يهفو إليَّ الزَّوْرُ مِن صُدَيْري))، وبعده ببيت بيت عجزه: ((مِن لَدُ ما ظُهْرٍ إلى سُحَيْرِ)). وهو كما رواه المصنف في المحكم ٤: ٢٠٠ [دار الكتب العلمية] واللسان (نهض). انتهض الرجل: قام.

وقال بعض الطائيين[1]:

مِن الآنَ قد أَزْمَعْتُ حِلْمًا ، فلن أُرَى أُغازِلُ خَوْدًا ، أو أذوقُ مُداما

وقال[2]:

أَلِفْتُ الهَوَى مِن حينَ أُلْفِيتُ يافعًا إلى الآنَ مَمْنُوًّا بِواشٍ وعاذلِ

وقال[3]:

ما زِلتُ من يومَ بِنتُم والهًا دَنِفًا ذا لَوعةٍ ، عَيشُ مَن يُبْلَى بِها عَجَبُ

وقال[4]:

ونَجَوتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِن الغُدُوِّ إلى الرَّواحِ

وقال[5]:

كأنَّهما مِ الآنَ لم يَتَغَيَّرا وقد مَرَّ للدَّارَينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

وقال[6]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وقال[7]:

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣. الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابَّة ما لم تَصر نَصَفًا.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٣. الواله: الحزين، والذاهب العقل لفقدان الحبيب. والدنف: المريض.

(٤) تقدم البيت في ٥: ١٦٦. وزد على ما فيه شرح المصنف ٣: ١٣٣.

(٥) تقدم البيت في ٨: ٨.

(٦) هو زهير. الديوان ص ٧٦ والخزانة ٤: ٤٣٩ - ٤٥٢ [٧٧٤]. القنّة: الجبل الذي ليس بمنتشر. الحجر: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى. وحَجْر: قصبة اليمامة، ولا يدخلها الألف واللام. وأقوَين: خلَون.

(٧) الرجز للهفوان العقيلي في معجم الشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٦، وهو في النوادر ص ١٦١ والحيوان ٤: ٤٩٠ وكتاب الألفاظ ص ٤٧٣ والتنبيه ص ١٦٦.

مِنْ غُدْوةٍ حتى كأنَّ الشَّمْسا بالأُفقِ الغَربيِّ تُكْسَى وَرْسا

وقال[1]:

مِنَ الصُّبحِ حتى تَطلُعَ الشَّمسُ لا تَرَى مِنَ القَومِ إلا خارِجيًّا مُسَوَّما

وقال[2]:

أَتَعْرِفُ أم لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا مِنَ العامِ تَمْحاه ، ومِنْ عامِ أَوَّلا

وقال[3]:

مِنْ عَهْدِ عادٍ كـــان مَعرُوفًـــا لَـــهُ أَسْــرُ الْمُلُــوكِ وقَتْلُهـــا وقتالُهـــا

وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه[4]: منع ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تُسَوِّغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنك إذا أردت الانتهاء في الزمان والابتداء فيه أتيت بإلى ومِنْ؛ كما أنَّ ذلك يكون في المكان كذلك، فلا بدَّ مِنْ «مِنْ» إذا أردتهما.

قيل له: إذا أردت ذلك في الزمان استعملت مُذْ، فتقول: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة إلى يومِ الأحد. فزعم أنَّ هذا لا يجوز؛ لأنَّ قولك: ما رأيتُه مُذْ /يومِ الجمعة [٥: ٧٦/أ]
، يُفهَم منه أنَّ انقطاع الرؤية اتصل إلى آخر الإخبار، فلا يحتاج هنا إلى حرف

---

(١) هو الحُصين بن الحُمام الْمُرِّيّ. الحماسة ١: ٢٢٢ [١٣٥] والتنبيه ص ١٦٥ والمرزوقي ١: ٣٨٨ [١٣٣] والمفضليات ص ٦٥ [١٢]، وصدره في المفضليات مخالف لرواية الشارح. الخارجيّ: كل مُتناهٍ في جنسه فائقٍ نُظَراءه في معناه. والمسوَّم: الْمُعْلَم بعلامة في الحرب.

(٢) هو قُحَيف العُقَيلي كما في النوادر ص ٥٣٣. والبيت في التنبيه ص ١٦٦.

(٣) هو بشامة بن حَزن النَّهشليّ أو بشامة بن الغدير. الحماسة ١: ٢٢٥ [١٣٦] وشرحها للأعلم ١: ٢٩٤ [١٢٩] وللمرزوقي ١: ٣٩٦ [١٣٤].

(٤) انظر الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ص ٣٧٠ - ٣٧٦ [المسألة ٥٤].

الانتهاء، وإنما يحتاج إليه حرف لا يستغرق الوقت نحو مِنْ، فلا بدَّ مِن دخول مِنْ على الزمان في هذا الموضع.

ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان والزمان: قرأتُ مِن أَوَّلِ سُورةِ البقرة إلى آخرها، وأَعطيتُ الفقراءَ مِن درهمٍ إلى دينارٍ، وتقول إذا كتبت كتابًا: مِن فلانٍ إلى فلان، وفي الحديث: (مِنْ محمدٍ رسولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرُّومِ)[1].

واختلف النحويون في «مِنْ» بعد أَفْعَلِ التفضيل، نحو: زيدٌ أَفضَلُ مِن عمرٍو: فذهب[2] س إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض. وذهب المبرد[3] والأخفش الصغير إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض. وصحَّحه بعض أصحابنا. ومنع ابن ولاَّد[4] في ردّه على المبرد أن تكون[5] مِنْ لابتداء الغاية، واستدلَّ على ذلك بأنَّ ابتداء الغاية لا يكون إلا بأن يكون لها انتهاء، كقولك: خرجتُ مِن الكوفةِ إلى البصرة، ولا يجوز: زيدٌ أفضلُ منك إلى جَعفَر.

وزعم س أنَّ مِنْ تكون غاية، فقال[6]: «تقول: رأيتُه مِن ذلك الموضع، تجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء»، يريد أنَّ مِنْ هنا دخلت على المحلّ الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاؤها، ولذلك سمَّاه غاية لَمَّا كان محيطًا بغاية الفعل؛ لأنَّ الغاية هي مدى الشيء، أي: قَدره، فيمكن أن يكون في: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو كذلك، أي: ابتدأ التفضيل منه، وانتهى به.

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها كتاب التفسير: سورة آل عمران: الباب الرابع ٥: ١٦٩، ومسلم في صحيحه ٣: ١٣٩٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) المقتضب ١: ٤٤ والانتصار ص ٢٥٦.

(٤) الانتصار له ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٥) هاهنا سقط في ق ينتهي في آخر قوله: «كأنها فضةٌ قد مسها ذهب»، في ق ٩٦/أ.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

وقال بعض أصحابنا[1] في قولهم: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو: «أردتَ أن تُعلم أنَّ زيدًا يُبتدأ في تفضيله من عمرو، ويكون الانتهاء في أدنى مَن فيه فضل؛ إذ العادة أن يُبتدأ في التفضيل مما يقرُب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة». انتهى. وسيأتي الكلام على مِنْ في أَفْعَلِ التفضيل عند تعرُّض المصنف لذلك في الشرح إن شاء الله.

وقوله **وللتبعيض** قال المصنف في الشرح[2]: «ومجيء مِنْ للتبعيض كثير، كقوله تعالى ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ﴾[3]، وكقوله تعالى ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[4]. وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)، كقراءة عبد الله ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[5]» انتهى.

وفي «البديع»[6]: «وقيل: إنَّ مِنْ لأقلَّ مِنَ النِّصف، كقوله تعالى ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[7]» انتهى.

وما ذكره المصنف مِن أنَّ «مِنْ» تأتي للتبعيض ليس متفقًا عليه، زعم المبرد[8] والأخفش الصغير وابن السراج[9] وطائفة من الحُذَّاق والسُّهَيليُّ من أصحابنا أنها لا

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٨.

(٢) ٣: ١٣٣ - ١٣٤، وليس فيه آية البقرة.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

(٤) سورة النور: الآية ٤٥.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩٢. والقراءة في الكشاف ١: ٤٤٥.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٢٤٤.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٨) المقتضب ١: ٤٤ والأصول ١: ٤٠٩.

(٩) الأصول ١: ٤٠٩ - ٤١٠.

تكون إلا لابتداء الغاية؛ وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أكلتُ مِنَ الرغيف، إنما أوقعتَ الأكل على جزء، فانفصل ذلك الجزء من الجملة، فآلَ معنى الكلام إلى ابتداء الغاية.

وذهب الفارسي[1] والجمهور إلى أن مِنْ تكون للتبعيض. قال ابن عصفور: «وهو الصحيح /بدليل أنك لو جعلت مكانها بعضًا لكان المعنى واحدًا؛ ألا ترى أنه [٥: ٧٦/ب] لا فرق بين قولك: أخذتُ من ماله، وأخذتُ بعضَ ماله، وقبضتُ مِن الدراهم، وقبضتُ بعضَ الدراهم، ولو وضعتَها موضع مِن التي لابتداء الغاية في نحو: سِرتُ مِنَ الكوفةِ - لم يَسُغ أن تقول: سِرتُ بعضَ الكوفة» انتهى.

وما ذهب إليه ابن عصفور من أنه لا فرق بين مِن التبعيضية وبعضٍ رَدَّه بعض شيوخنا، فقال[2]: «يتعلَّق الأكل بالرغيف على وجهين: أحدهما أنه عَمَّه. والثاني أنه خَصَّه، ولم يقع بجملته، فلحقت مِن لبيان ذلك. وإذا فهمتَ هذا فهمتَ الفرق بين مِن وبعض، فإنك إذا قلت: أكلتُ بعضَ الرغيف - فليس الرغيف متعلَّق الأكل، وإنما متعلَّقه البعض، وسيق الرغيف لتخصيص ذلك البعض وزوال شياعه. وإذا قلت: أكلتُ مِنَ الرغيف - فـ«مِنْ» دلَّت على أنَّ الأكل وقع بالرغيف على جهة التبعيض، والرغيف متعلَّق الأكل، ودلَّتْ مِنْ على أنه لم يَعُمَّه». قال: «وقد صَعُبَ هذا على بعض الطلبة، فأراد أن يُسَوِّي بين مِنْ وبعض، وفيما ذكرتُه فرقٌ لمن تدبَّرَه» انتهى.

ومَن قال لا فرقَ جعلهما مترادفين، ويمتنع الترادف بين مختلفَي الحدّ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٢) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٨٧.

وقوله **ولبيان الجنس** قال المصنف في الشرح[1]: «ومجيئها لبيان الجنس كقوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾[2]، ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّـارِ ۝١٤ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾[3] »انتهى.

وكونها لبيان الجنس مشهور في كتب الْمُعْرِبين، ويُخرِّجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين[4]، منهم النحاس[5] وابن بابشاذ[6] وعبد الدائم القيرواني وابن مضاء. [7]واستدلُّوا على ذلك بقوله ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[8]، وقوله ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ﴾[9]، وقوله ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[10]؛ ألا ترى أنَّ الأوثان كلها رجس، فأتى بـ«من» ليبين بما بعدها الجنس الذي قبلها، فكأنه قيل: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي: الرجس الوثني. وكذلك: الذين آمنوا الذين هم أنتم؛ لأنَّ الخطاب هو مع المؤمنين، فلذلك لم يُتصور أن تكون تبعيضية. وكذلك التقدير: مِن جبالٍ هي بَرَدٌ؛ لأنَّ الجبال هي البَرَد لا بعضها.

وقد أنكر ذلك أكثر أصحابنا[11]، وزعموا أنها لم ترد لهذا المعنى، ولا قام دليل على ذلك من لسان العرب. وكذلك قال من زعم أنها لا تكون إلا لابتداء

---

(١) ٣: ١٣٤.
(٢) سورة الكهف: الآية ٣١.
(٣) سورة الرحمن: الآيتان ١٤- ١٥.
(٤) منهم ابن خروف. شرح الجمل له ١: ٤٧٣ - ٤٧٤ والمالقي في رصف المباني ص ٣٨٨.
(٥) إعراب القرآن ٣: ٩٦.
(٦) شرح المقدمة المحسبة ص ٢٣٦.
(٧) من هنا إلى آخر هذه الفقرة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩١.
(٨) سورة الحج: الآية ٣٠.
(٩) سورة النور: الآية ٥٥.
(١٠) سورة النور: الآية ٤٣.
(١١) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٩١ - ٤٩٢ وابن أبي الربيع في البسيط ٢: ٨٤٦.

الغاية. وقالوا[1] هي في قوله تعالى ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنَّ الأوثان نحاس مصنوع أو ذهب أو غير ذلك، فليس الرِّجس ذاتها، ولا الجنس الذي صُنعت منه، وإنما وقع الاجتناب على عبادتها، ووصف بالرجس المعبود منها، وتكون مِنْ في الآية كهي في قولك: أخذته من التابوت ؛ ألا ترى أنَّ اجتناب عبادة الوثن ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن.

/وأمَّا ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ﴾ فلا يتعين أن يكون الخطاب خاصًّا، بل يُقَدَّر الخطاب عامًّا للمؤمنين وغيرهم. وأمَّا ﴿مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ﴾ فـ﴿مِنْ جبالٍ﴾ بدل من ﴿السَّماءِ﴾ بدل اشتمال، و﴿مِنْ بَرَدٍ﴾ بدل من ﴿جبالٍ﴾ بدل شيء من شيء، فيؤول التقدير إلى أن يكون المعنى: ويُنَزِّلُ مِن بَرَدِ السماء، فتكون مِنْ فيه للتبعيض. [٥: ٧٧/أ]

وأمَّا ما استدلَّ به فـ«مِنْ» في ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ في موضع الصفة، فهي للتبعيض، وكذلك ﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾.

وأمَّا ﴿مِنْ صَلْصالٍ﴾، و﴿مِن مارِجٍ﴾ فلابتداء الغاية، أي: ابتداء خلق الإنسان من صلصال، وابتداء خلق الجانّ من مارِج.

وأمَّا ﴿مِن نارٍ﴾ فللتبعيض.

وأمَّا: أَخْزَى اللهُ الكاذبَ مِن زيدٍ وعمرو[2] - ففيها معنى التبعيض، وفيها معنى التبيين، وهي تلزم في اللفظ أو التقدير، وتلزم العطف في الظاهر، ولا تلزم في الضمير؛ لأنك تقول: مِنّا.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[3]: «ومجيئها للتعليل كقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[4]، و﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ

---

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩١ - ٤٩٢.

(٢) انظر المثال في الكتاب ٢: ٤٠٢، ٤: ٢٢٥.

(٣) ٣: ١٣٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٩.

﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[1]، ومنه قول عائشة[2]: (فما أَستَطيعُ أن أَقضيَه إلا في شَعبانَ، الشُّغلُ مِن رسولِ الله، ﷺ)، وكقول الشاعر[3]:

ومُعْتَصِمٍ بالحَيِّ مِنْ خَشيةِ الرَّدَى ... سَيَرْدَى ، وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوبُ»

انتهى. وقال الفرزدق[4]:

يُغضي حَياءً ، ويُغضَى مِن مَهابتِهِ ... فما يُكلَّمُ إلا حِينَ يَبتَسِمُ

ومنه: ماتَ مِن علَّته، وضَحِكَ مِن كَلامِ زيدٍ، وغَضِب مِمَّا قِيلَ له، ومنه ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾[5]، أي: بسبب الجوع. ومَنْ لا يرى ذلك في الآية قال بالتضمين، أي: خَلَّصهم بالإطعام مِن جوع وبالأمن مِن خوف.

وقوله **وللبدل** قال المصنف في الشرح[6]: «التي للبدل كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[7]، ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[8]، ومنه قولُ الشاعر[9]:

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣٢.

(٢) هذا جزء من قول لها أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصيام: الباب (٢٥) ٢: ٨٠٢ - ٨٠٣، وهو: (عن أبي سَلَمَةَ، قال: سمعت عَائشَةَ - رضي الله عنها - تَقُولُ: كان يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ من رَمَضَانَ، فما أَستَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إلا في شَعْبَانَ، الشُّغْلُ من رسول اللَّهِ - ﷺ - أو برَسُولِ اللَّه، ﷺ).

(٣) سليم القشيري. شرح المصنف ٣: ١٧٩ والبحر ٥: ٤٣٣ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٠٤.

(٤) تقدم البيت في ٦: ٢٣٢.

(٥) سورة قريش: الآية ٤.

(٦) ٣: ١٣٤.

(٧) سورة التوبة: الآية ٣٨.

(٨) سورة الزخرف: الآية ٦٠.

(٩) هو الراعي. الديوان ص ٢٤٢ [تحقيق راينهرت] وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٢٥ - ٣٢٧ [٥٢٩]. المخاض: النوق الحوامل. والفصيل: ولد الناقة الذي فُصل عن أمه. والأفيل: الصغير. قال ابن الشجري: «وضع الفَصيل والأفيل في موضع الفِصال والإفال». وآخره في المخطوطات: إفالا.

أَخَذُوا الْمَخاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ، ويُكتَبُ لِلأَميرِ أفيلا»

وقوله **وللمجاوزة** فتكون بمعنى عن. واستدلَّ على ذلك بعضهم[1] بقولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2] أي: عن ذكر الله، وقولِ العرب: حدَّثته من فلان، أي: عن فلان.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومجيئها للمجاوزة نحو: عُذْتُ منه، وأَنِفْتُ منه، وبَرئتُ منه، وشَبِعتُ ورَوِيتُ. ولهذا المعنى صاحبتْ أَفْعَلَ التفضيل، فإنَّ القائل: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو ـ كأنه قال: جاوَزَ زيدٌ عمرًا في الفضل. وهذا أَولى مِن أن يقال: إنها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضلُ منه، أو الانحطاط في نحو: شَرٌّ منه، كما زعم س[4]؛ إذ لو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن تقع بعدها إلى. وقد أشار س إلى أنَّ ابتداء الغاية قد /يُقصد دون إرادة مُنْتَهًى، فقال[5]: (تقول: ما رأيتُه مُذْ يومين، فجعلتها غاية، كما قلت: أخذتُه مِن ذلك المكان، فجعلته غاية، ولم تُرد مُنْتَهًى). هذا نصه. [٥: ٧٧/ب]

والصحيح أنَّ مِنْ في نحو: أخذتُه مِن ذلك المكان، للمجاوزة؛ إذ لو كان الابتداء مقصودًا مع أخذتُ كما هو مقصود مع حَمَلتُ في قولك: حَمَلتُه مِن ذلك المكان ـ لصدقَ على استصحاب المأخوذ أخذٌ[6] كما يَصدق على استصحاب المحمول حَمل.

---

(١) رصف المباني ص ٣٨٩.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢.

(٣) ٣: ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٦) أخذ: انفردت به ظ. وهو في شرح المصنف.

وأمّا مُذْ في: ما رأيتُه مُذْ يومين، ونحوه - فقد جعلها بعضهم بمعنى في[1]. وليس كذلك؛ لأنَّ المراد بما رأيتُه مُذْ يومين ونحوه نفيُ الرؤية في مُدَّة أنت في آخرها، والابتداء والانتهاء مقصودان، واليومان معيَّنان. ولو جيء بـ(في) مكان مُذْ لم يُفهم تعيُّن ولا ابتداء ولا انتهاء.

وقد تقع مِن موقع مُذْ في مثل هذا، كقول النبي - ﷺ - لفاطمة، رضي الله عنها: (هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَهُ أَبوكِ مِن ثلاثةِ أيام)[2]، فلو كان المجرور بِمُذْ أو مُنذُ حاضرًا غير مثنًّى ولا مجموع صحَّ قَصدُ معنَى في، كقوله - عليه السلام - للمَلَكَينِ: (طَوَّفتُماني مُذِ الليلة)[3]. انتهى.

وقد تقدَّم مذهب س ومذهب المبرد ومَن تبعه في «مِن» التي تكون مع أَفْعَل التفضيل[4]. وما ردَّ به المصنف على س هو قول ابن وَلَّاد. وقد ردَّ على ابن ولَّاد بأنه لا يَلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء، فقد لا تذكره، إما لكونك لا تعلم إلى أين انتهى، وإما لكونك لا تريد أن تخبر به، نحو: خرجَ زيدٌ مِن البصرة، وكذلك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو، يكون الابتداء معلومًا والانتهاء مجهولاً، ويكون ذلك أمدح في حق المفضَّل؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء.

وقال المصنف في الشرح[5] أيضًا: «وأشار أيضًا - يعني س - إلى قصد التبعيض بالمصاحِبة أَفْعَلَ التفضيل، فقال في: هو أَفضَلُ مِن زيد: (فَضَّله على بعض، ولم يَعُمّ)[6].

---

(١) تقدم ذلك في ٧: ٣٤٢.

(٢) تقدم الحديث في ص ١١٨.

(٣) هذه رواية مسند أحمد ٥: ١٤، الحديث ٢٠١٧٧، [مؤسسة قرطبة]. وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب ما قيل في أولاد المشركين ٢: ١٠٥، بلفظ: (طوفتماني الليلةَ). د: (طوفتماني هذه الليلة). وكذا في ن، مع التنبيه إلى أنه في نسخة: مذ.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٢١.

(٥) ٣: ١٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

ويُبطل كون هذه للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها. والثاني صلاحية كون المجرور بها عامًّا، كقولنا: اللهُ أَعظَمُ مِن كلِّ عَظيمٍ، وأَرْحَمُ مِن كُلِّ رَحيمٍ. وإذا بطَل كون المصاحِبة أَفْعَلَ التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيَّن كونها بمعنى المجاوزة كما سبق» انتهى.

وما ردَّ به على س لا يلزم؛ لأنَّ س لم يَدَّعِ في نحو زيدٌ أَفضَلُ مِن عمرٍو أنها للتبعيض فقط، إنما قال: «إنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض»، يعني حيث يمكن التبعيض. وتمثيله بقوله: هو أفضلُ مِن زيد، وقوله «فَضَّلَه على بعضٍ، ولم يَعُمّ» معناه: فَضَّلَه على زيد، وهو بعض من الناس. وهذا قول صحيح، لا شكَّ أنَّ زيدًا ليس بلفظ عامّ، وإنما هو بعض من عامّ.

وأمَّا كونها لا تَصلح مكان بعض فقريبًا من كلام المصنف قولُ ابن عصفور، قال: «الصحيح عندي أنَّ التبعيض ليس مفهومًا في أَفْعَلَ مِن، وإنما فُهم ذلك من جهة أنك إذا أدخلتَ مِن التي لابتداء الغاية /على الموضع الذي ابتدأ منه التفضيل [٥: ٧٨/أ] عُلم أنك لم تُرد التعميم في التفضيل؛ وإنما أردت أن تذكر الموضع الذي ابتدأت منه التفضيل، وليست كذلك طريقة مِن في إفادتها التبعيض، وإنما طريقها أن تدخل على اسم ما تريد بعضه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قبضتُ مِن الدراهم أَفَدتَ بذلك أنك قبضتَ بعض ما دخلتْ عليه مِنْ؛ وهو الدراهم، وليست كذلك في: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو، لأنك لم تُرد بعض ما دخلتْ عليه مِنْ» انتهى كلام ابن عصفور.

ولم يُرد س إلا أنَّ ما دخلتْ عليه مِنْ ليس بعامّ، وأنك إذا أردتَ العموم حذفتَها، فما دخلتْ عليه مِن بعضٌ، لا أنها دلَّت على التبعيض فيما دخلتْ عليه، بل ما دخلتْ عليه هو البعض، فالتبعيض لفظ مشترك، يُراد به أنَّ ما دخلت عليه يكون بعضًا مِن عامّ، ويُراد به أنَّ ما دخلتْ عليه يكون عامًّا، فتفيد تسليط العامل على بعضه.

وأمَّا ما ذكره المصنف من امتناع أن تدلَّ على التبعيض، كقوله: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ - فهو قول المبرد[1] في رده على س ادعاءه أنها لا تخلو من التبعيض؛ واستدلاله أنك تقول: زيدٌ أفضلُ الناسِ أجمعين، ولم يَدَّعِ س أنها يصحبها التبعيض في كل مكان، بل قال ذلك حيث أمكن التبعيض، وهو قوله: هو أفضلُ مِن زيد، فزيدٌ بعض الناس، وإذا قلت زيدٌ أفضلُ مِن العُمَرَينِ فهما بعض الناس، وإذا قال أفضلُ مِن الرجال فقد فَضَّلَه على جماعةٍ معلومين، فإذا أراد العموم حَذف مِن، فقال: أفضلُ الرجالِ، وأفضلُ الناسِ، ولذلك جعل س[2] [مِنْ][3] في قولك أَفْعَلُ مِنْ لا يستغنى عنها، يريد: إذا أُريدَ معنى التبعيض، فإذا أُريد العموم حُذفت مِنْ كقولهم: هو أَكْذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[4].

وقوله **وللانتهاء** قال المصنف في الشرح[5]: «ومجيء مِن للانتهاء كقولك: قَرُبتُ منه، فإنه مساوٍ لقولك: تَقَرَّبتُ إليه. وقد أشار س إلى أنَّ مِنْ معاني (مِن) الانتهاء، فقال[6]: (وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع، فجعلتَه غاية رؤيتك كما جعلتَه غاية حين أردت الابتداء). قال ابن السراج[7]: (وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيتُ الهلالَ مِن موضعي - فـ(مِن) لك، وإذا قلت: رأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السحاب[8] - فـ(مِن) للهلال، فالهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل س مِن غايةً في قولك: رأيته من ذلك الموضع)» انتهى.

---

(١) الانتصار ص ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) من: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣١٥، أي: هو أكذب الأحياء والأموات. دبَّ: مشى. ودرجَ: مات.

(٥) ٣: ١٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٧) الأصول ١: ٤١١.

(٨) الخلل: منفرج ما بين كل شيئين، وخلل السحاب: مخارج الماء منه.

ومَن أثبت لـ«مِنْ» هذا المعنى - وهم الكوفيون - استدلّ عليه بقول الشاعر[1]:

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكارا   وشَطَّتْ على ذي نَوًى أنْ تُزارا

المعنى: أأزمعتَ إلى آل ليلى. وبقول العرب: شَمِمْتُ الرَّيحانَ مِن الطريقِ، ورأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحاب، فـ«مِنْ» لانتهاء الغاية؛ لأنَّ الشَّمَّ لم يبتدئ من الطريق، ولا الرؤية ابتدأت من خَلَل السحاب، إنما ابتدأا من غيرهما، وانتهيا إليهما. ويُبين ذلك أنك/تقول: شممتُ الريحانَ مِن داري مِن الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن داري مِن خَلَلِ السحاب، فـ«مِن» الأولى للابتداء، والثانية للانتهاء[2]. [٥: ٧٨/ب]

وقد رَدَّ أصحابنا هذا المعنى، وقالوا: لا تكون لانتهاء الغاية، فأمَّا تأويل المصنف على س، وأنه أشار إلى أنها للانتهاء - فليس س مصرِّحًا بأنها للانتهاء، إنما قال: «جعلتَه غايةَ رؤيتك»، ومعناه أنه محلّ لابتداء الفعل وانتهائه معًا. وكذلك: أخذتُه مِن زيد، زيدٌ أيضًا هو محلٌّ ابتداء الأخذ وانتهائه معًا. فتحصَّل مِن هذا أنَّ مِنْ تكون في أكثر الموضع لابتداء الغاية فقط، وفي بعض المواضع لابتداء الغاية وانتهائها معًا.

وأمَّا البيت فخُرِّجَ على أنَّ المعنى: أَأَزْمَعتَ مِن أجلِ آل ليلى ابتكارًا؟ لأنه إذا أَزمع ابتكارًا إليهم فقد أزمعَه مِن أجلهم، وحذفُ المضاف لدلالة المعنى سائغ.

وأمَّا قولهم[3]: شَمِمتُ الرَّيحانَ مِن داري مِنَ الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن داري مِن خَلَلِ السَّحاب - فتأوَّلُوه على أنَّ كلاًّ منهما لابتداء الغاية، فتكون الأُولى لابتداء الغاية في حقِّ الفاعل، والثانية لابتداء الغاية في حقِّ المفعول؛ ألا ترى أنَّ ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وأنَّ ابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خَلَل السحاب؛ لأنَّ الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خَلَل

---

(١) هو الأعشى. الديوان ص ٩٥. الابتكار: الرحلة في الصباح المبكر. وشطَّت: بعُدت.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٧٤.

(٣) هذه المسألة كلها في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٠ - ٤٩١.

السحاب. وكذلك أيضًا ابتداء وقوع الشمِّ إنما كان مِن الدار، وابتداء وقوعه بالريحان إنما كان مِن الطريق؛ لأنَّ الشَّمَّ إنما تسلَّط على الريحان وهو في الطريق.

ونظير هذا ما جاء في بعض الأثر: (كتب أبو عبيدة بن الجَرَّاح إلى عمرَ بالشام: الغَوثَ الغَوثَ)[1]، وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه بالشام، بل الذي كانَ بالشام عمر، فـ«بالشام» ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول؛ لأنَّ الكَتب إلى عمر إنما كان وعمرُ بالشام.

وزعم بعض النحويين[2] أنَّ مِنَ الطريق، ومِن خَلَلِ السحاب - مِنْ فيهما لابتداء الغاية، إلا أنه جَعل العامل محذوفًا، وليس شَمِمتُ، ولا رأيتُ، وتقديره: كائنًا مِن الطريق، وظاهرًا مِن خَلَلِ السحاب.

قال السُّهَيليّ: «ولا حجة في قولهم: شَمِمتُ الريحانَ مِن الطريق، ورأيتُ الهلالَ مِن خَلَلِ السحاب؛ لأنَّ معنى الكلام أنَّ الريحان شُمَّ مِن الطريق حتى شَمِمتَ رائحتَه، وأنَّ الهلال لاحَ مِن خَلَلِ السحاب حتى نظرتَ إليه» انتهى. فكأنه قال: نامًّا أو فائحًا مِن الطريق، ولائحًا مِن خَلَلِ السحاب.

ورَدَّ هذا التأويل بعضُ أصحابنا[3] بأنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنما يكون مما يناسب معناه الحرف؛ و«مِن» الابتدائية لا يُفهم منها الكون ولا الظهور، فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه.

وقوله **وللاستعلاء** قال المصنف في الشرح[4]: «وقد جاء مِنْ بمعنى على في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[5]، كذا قال أبو الحسن الأخفش[6]» انتهى. والأحسن ألاَّ يُضمن الحرف /معنى الحرف، ويُضمن الفعل [٥: ٧٩/أ]

---

(١) الأصول ٢: ٥٢، ولفظه: «كتب عمر إلى أبي عبيدة بالشام ...».
(٢) هو الشلوبين كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٩٤.
(٣) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٩١.
(٤) ٣: ١٣٦ - ١٣٧.
(٥) سورة الأنبياء: الآية ٧٧.
(٦) معاني القرآن له ص ٤٦، ١٣٣.

معنى الفعل، فتكون مِنْ على بابها، ويكون التقدير[1]: ومنعناه بالنصر من القوم الذين كذَّبوا بآياتنا. وهذا الذي ذكره عن الأخفش هو قول الكوفيين[2] وبعض اللغويين[3].

وقوله **وللفصل** قال المصنف في الشرح[4]: «وأشرتُ بذكر الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادَّين، نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾[5]، و﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[6]، ومنه قولُ الشاعر[7]:

إذا مـــا ابتــدأتَ امــرأً جــاهلاً ... ببِـــرٍّ فقَـــصَّرَ عـــن فِعْلِـــهِ

ولم تَـــرَهُ قـــابلاً للجميـــلِ ... ولا عَـــرَفَ العـــزَّ مِـــن ذُلِّـــهِ

فـــسُمْهُ الهـــوانَ ، فـــإنَّ الهـــوانَ ... دَواءٌ لِـــذي الجَهـــلِ مِـــن جَهْلِـــهِ»

انتهى. ومنه: لا يَعرف قَبيلاً مِن دَبير. وليس من شرطها الدخول على المتضادَّين، بل تدخل على المتشابهين، تقول: لا يَعرف زيدًا مِن عمرو.

وقوله **ولموافقة الباء** هذا قول كوفيّ[8]. قال المصنف في الشرح[9]: «﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾[10]، قال الأخفش[11]: (قال يونس: أي: بِطَرْفٍ

---

(١) التفسير البسيط للواحدي ١٥: ١٣١ - ١٣٢ والتبيان للعكبري ٢: ٩٢٣.

(٢) الأزهية ص ٢٩٣.

(٣) نسب الواحدي هذا القول في التفسير البسيط ١٥: ١٣٢ لأبي عبيدة.

(٤) ٣: ١٣٧.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢٠.

(٦) سورة آل عمران: الآية١٧٩.

(٧) كتاب بغداد لأحمد بن طاهر الكاتب ص ٧٠ [دار الجنان] وإعتاب الكتاب ص ١٤٨ والبصائر والذخائر ٤: ١٢١ والتذكرة الحمدونية ٥: ٦٠، ٢١٤ - ٢١٥.

(٨) الأزهية ص ٢٩٣.

(٩) ٣: ١٣٧.

(١٠) سورة الشورى: الآية ٤٥.

(١١) معاني القرآن ص ٤٧١.

خَفِيٌّ، كما تقول العرب: ضربتُه في السيف، أي: بالسيف)) انتهى. يريد أنهم جعلوا مِنْ بمعنى الباء كما جعلوا في بمعنى الباء. ولا حجة لِما قاله يونس؛ إذ يحتمل أن تكون فيه مِنْ لابتداء الغاية، أي: ابتداء نظرهم هو من طَرْف خفيّ.

وقوله **وللموافقة في** وهذا قول كوفيّ أيضًا. قال المصنف في الشرح[١]: ((أشرتُ إلى نحو قول عديّ بن زيد[٢]:

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ مَنَعتَهُ ... مِنَ اليومِ سُؤْلاً أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ))

انتهى. ولا حجة في ذلك؛ إذ يجوز أن تكون مِن للتبعيض على حذف مضاف، أي: إن مَنَعتَه سُؤلاً من مسؤولات اليوم أو من مسؤولاتك اليوم، يعني: من الأشياء التي تُسألُها اليوم.

وزعم بعض النحويين[٣] أنَّ مِنْ تكون بمعنى في، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٤]، أي: في الأرض.

وزعم أبو عبيدة أنها تقع بمعنى عند، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[٥].

ولا حجة في شيء من ذلك؛ إذ يحتمل التأويل.

وزعم السيرافيّ[٦] والأعلم[٧] وابن طاهر وابن خروف أنَّ((مِن)) إذا كان بعدها ((ما)) كانت بمعنى رُبَّما، وزعموا أنَّ س يُشير بهذا لهذا المعنى كثيرًا في كلامه، كقوله في ((باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)): ((اعلمْ أنهم مما يَحذفون))[٨].

---

(١) ٣: ١٣٧.
(٢) الديوان ص ١٠٧.
(٣) الأزهية ص ٢٩٣.
(٤) سورة الأحقاف: الآية ٤.
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٠. مجاز القرآن ١: ٨٧.
(٦) شرح الكتاب ٢: ٧٥ - ٧٦، وفيه بيت أبي حية التالي.
(٧) النكت له ١: ١٣١، وليس فيه بيت أبي حية التالي.
(٨) الكتاب ١: ٢٤.

وكان الأستاذ أبو علي لا يرتضي هذا المذهب لكون س إذا ذَكر«مما» إنما يريد التكثير، فلا يَحسُن إذ ذاك استعمال رُبَّ إذ كان معناها يناقض المراد.

[٥: ٧٩/ب] واحتج الذاهبون إلى ذلك بأنه قد سُمع ذلك منهم، قال[1]:/

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً   على وَجْهِهِ، تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

قالوا: المعنى: لَرُبَّما.

وخرَّج الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك على أنَّ «ما» مصدرية، و«مِن» لابتداء الغاية، وكأنهم خُلقوا من الضرب لكثرة ما يقع منهم، كما قال تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾[2]، جُعل كأنه مخلوق من العَجَل لكثرة وقوع العَجَل منهم.

فأمَّا قولُ الشاعر[3]:

نَصَحتُ أبا زيدٍ، فأَدَّى نَصيحةً   إليَّ، ومِمَّا أنْ تَغُرَّ النَّصائحُ

وقولُ الآخر[4]:

ألا غَنِّيا بالقادسيَّةِ، إنَّنا   على النَّأيِ مِمَّا أنْ أُلِمَّ بِها ذِكْرا

فلا يمكن أن تكون ما مصدرية لأجل أنْ، قالوا: فمعناها رُبَّما.

وتأوَّله مَن منعَ ذلك على أنَّ ما نكرة موصوفة بالمنسبك من أنْ وما بعدها، وهو مصدر، كأنه قال: إننا على النأي مِن شيءٍ إلمامٍ بها ذكرُه، فجعلهم من إلمامهم ذكرًا لكثرة إلمامهم. وكذلك النصيحة للإنسان تَشُقُّ عليه، فكأنَّ النصح مخلوق مما يَشُقُّ على الإنسان.

---

(١) هو لأبي حية النميري في الكتاب ٣: ١٥٦. وانظر تخريجه في الشيرازيات ص ٤٩٠.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٧.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٣٧.

(٤) البيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ١٧٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٧٦، وصدره فيهما: «ألا غنيا بالزاهرية إنني».

وهذا التأويل بعيد، ولا يجوز الوصف بأنْ والفعل، لا يجوز: مررتُ برجلٍ أنْ يصومَ، تريد: برجلٍ صَومٍ. وعِلّة ذلك أنَّ الوصف بالمصدر هو على سبيل المجاز، ونيابة أنْ والفعل عنه مجاز، فكثُر التجوز، فلذلك امتنع.

والأَولى أنَّ ما مصدرية، وجمع بينها وبين أنِ المصدرية لاختلاف لفظيهما، وذلك في الشعر كما جاء قوله[1]:

فأَصبَحنَ لا يَسألْنَنِي عَنْ بِما بِهِ ....

وإذا جمعوا بين حرفي الجر مع كونهما عاملين فلأنْ يَجمعوا بين ما لا عمل له - وهو ما المصدرية - وما له عمل - وهو أنْ - أَولى.

وقوله **وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد النفي أو شبهه جارّةً نكرةً** أمَّا ما تزاد لتنصيص العموم فهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو رجل وامرأة وغيرهما، فإذا قلت ما قامَ رجلٌ احتمل نفي الجنس على سبيل التعميم، أي: لم يقم فرد من أفراد الرجال لا واحد ولا أكثر. واحتمل أن يكون النفي سُلِّطَ على رجل بقيد الوحدة، فعلى الأول تقول: ما قام رجلٌ بل امرأةٌ، وعلى الثاني تقول: ما قام رجلٌ بل اثنان، فإذا أدخلت مِن زال احتمال نفي الوحدة، ولذلك يُخَطَّأ من قال: ما قام مِن رجلٍ بل اثنان، ودلَّ دخولها على أنه أريد النفي العام.

وأمَّا ما تزاد لمجرد التوكيد فهي الداخلة على نكرة لم تُستعمل إلا في النفي العام أو ما يشبهه، نحو أَحَد الموضوع لعاقل، ودَيَّار وطُوريّ، وقد تقدَّمتْ في باب العدد في آخر الفصل الثاني منه[2]، فدخولها فيه إنما هو لمجرد التوكيد؛ لأنَّ النفي العامّ لا يُفهَم بدونها.

---

(١) تقدم في ٤: ٢٥٨.

(٢) تقدمت في ٩: ٣٢٩ - ٣٣٨.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وأشار س إلى أنَّ مِن الزائدة قُصد بها التبعيض؛ لأنه قال بعد تمثيله بما أتاني مِن رجلٍ: (أدخلت مِن لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنه / لم يأت بعض الرجال)[2]، هكذا قال، يريد أنَّ مِن دلَّت على شمول الجنس، فلكلٍّ بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود. [٥: ٨٠/أ]

وهذا غير مرضيّ؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض. وإنما المقصودُ بزيادة مِن في نحو ما أتاني مِن رجلٍ جَعلُ المجرور بها نصًّا في العموم، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يُقصد عموم، وحَسُن في موضعها بعض، نحو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾[3] الآية، و﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[4]، و﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٌ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٌ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[5]، وقد صرح س بهذا المعنى، فقال[6]: (وتكون للتبعيض، نحو: هذا منهم، كأنك قلت: هذا بعضهم)» انتهى.

وما فهمه الشارح المصنف عن س ليس بصحيح؛ لأنَّ س لم يُرد بقوله «لأنَّ هذا موضع تبعيض» أنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها استفيد منه[7] التبعيض[8]، وإنما يريد أنها زيدت ناصّة على العموم؛ لأنَّ الكلام قبل الزيادة كان يُفهَم منه التبعيض، ولم يكن نصًّا على العموم كما هو بزيادتها. وقد يمكن إجراء لفظ س على ظاهره، فيكون قوله«لأنَّ» تعليلاً لدخول مِن الزائدة، وأنها يُستفاد من دخولها

---

(١) ٣: ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٥) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢٥.

(٧) د، ن: بها. وفوقه في ن: منه.

(٨) زيد هنا في المخطوطات: بزيادتها. والصواب حذف هذه الكلمة كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٨٩٩ حيث ذكر نص أبي حيان هذا.

التبعيض، فإذا قلت ما قام مِن رجلٍ كان نفيًا لجنس الرجال أن يقوم أو يقوم منه شيء، فكأنك قلت: ما قام بعضُ الرجالِ في حالٍ مِن الأحوال لا وحده ولا مع غيره.

وتقسيم المصنف وغيره «مِن» هذه الزائدة إلى أنها تكون لاستغراق الجنس ولتأكيد استغراق الجنس ليس مذهب س؛ بل قولك: ما جاءني مِن أحدٍ، وما جاءني مِنْ رجلٍ، مِنْ في الموضعين لتأكيد استغراق الجنس. وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ مِنْ لم تدخل في قولك ما جاءني مِن رجلٍ إلا على قولك: ما جاءني رجلٌ، المراد به استغراق الجنس.

وزعم علي بن سليمان أنَّ «مِن» الزائدة لابتداء الغاية، فإذا قلتَ ما قام مِنْ رجلٍ ابتدأتَ النفي من هذا النوع دون غيره، ثم عرض لها - وإن كانت لابتداء الغاية - أن يُقتَصر بها على هذا النوع.

وقال أبو العباس[1] في ما جاءني مِن رجلٍ: لا ينبغي أن يقال فيها زائدة؛ لأنَّ الزائد لا يفيد معنًى، و«مِنْ» هنا تفيد استغراق الجنس، فإنك إن حذفتَها احتمل الكلام وجوهًا، ولم يكن نصٌّ على استغراق الجنس، فإذا قلت ما جاءني مِن أحدٍ فهي زائدة؛ لأنك إذا حذفتَها لم تُخِلَّ بمعنًى.

قال ابن هشام: وهذا الذي ذكره صحيح، إلا أنها لمَّا كان العامل يطلب موضعها ولم تكن معدِّية جعلها س بهذا الاعتبار زائدة.

وقوله **بعدَ نَفيٍ أو شِبهِه جارَّةً نكرةً مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً به** يريد بقوله «بعد نفي» سائر أدوات النفي لم ولمَّا وما ولا ولن وإنْ. وشِبه النفي يريد به النهي، وحرفه كما تقرَّر لا، والاستفهام، وليس ذلك عامًّا في جميع أدواته، إنما يُحفظ ذلك مع هل، وفي إلحاق الهمزة بها نظر، ولا أحفظه من /لسان العرب، ولو قلت: [٥: ٨٠/ب]

(١) المقتضب ١: ٤٥، ٤: ١٣٧، ٤٢٠.

كيفَ تضربُ مِن رجلٍ؟ أو: أينَ تضربُ مِن رجلٍ؟ أو: كيفَ خرج من ضيف أتاك؟ لم يجز.

وذكره جارَّة نكرة هذا مذهب جمهور البصريين، وهو أنَّ لزيادتها شرطين:

أحدهما: أن يكون الكلام غير موجب، ويعنون به النفي والنهي والاستفهام على ما شرحناه.

والثاني: أن يكون المجرور بها نكرة.

ومثال زيادتها في المبتدأ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1]، [2]:

.... ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هِندِ

إلا أنَّ زيادتها بعد لا في المبتدأ قليلة، بخلاف ما. ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[3].

ومثال زيادتها في الفاعل ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[4]، وهل قام مِن رجلٍ؟ ولا يَقُمْ مِن أحدٍ.

وحكم اسم كان وأخواتها حكم الفاعل، فتقول: ما كان مِن أحدٍ قائمًا، وليس مِن رجلٍ قائمًا، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[5].

ومثال زيادتها في المفعول ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾[6]، ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[7]، ولا تضربْ مِن أحدٍ.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٩.

(٢) تقدم في ٥: ٢٢٢.

(٣) سورة فاطر: الآية ٣.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٩١.

(٦) سورة إبراهيم: الآية ٤.

(٧) سورة مريم: الآية ٩٨.

وشملُ قوله المفعول ما سُمِّيَ فاعله، وما لم يُسَمَّ فاعله، والمفعولَ الأول والثاني من باب أعطى، والأولَ من باب ظنَّ، والأولَ من باب أعلمَ. وفي دخولها على ثاني أعلمَ نظر، ولا تدخل على ثاني ظنَّ، ولا على ثالث أَعلمَ، ولا على خبر كان وأخواتها. وتدخل على المُتَّسَع فيه من ظرف ومصدر، نحو: ما ضُرِبَ مِنْ ضربٍ شديدٍ، وما سيرَ مِن مِيلٍ، وما صِيمَ من يومٍ.

فرع: إذا قلت: قلَّما يقولُ ذلك رجلٌ، وقلَّما أضربُ رجلاً - إن جعلتَ قلَّما مقابلة كَثُرَ ما لم يَجُز دخول مِنْ على رجل؛ لأنَّ الكلام موجب، وإن جعلتَ قلَّما للنفي المحض جاز زيادة مِنْ؛ لأنَّ الكلام غير موجب، واستعمال قلَّما بالوجهين شائع في كلام العرب.

وزعم بعض البصريين أنها تزاد في الشرط[1]، فيجري مجرى النفي والنهي والاستفهام، ويكون ما تدخل عليه نكرة كهي مع تلك، فتقول: إنْ قام مِنْ رجلٍ قامَ عمرٌو، وإنْ ضربتَ مِنْ رجلٍ ضربَك. وحُجَّته أنَّ الضرب غير واقع، كما أنه كذلك في: ما ضربتُ رجلاً.

والصحيح المنع؛ لأنه وإن لم يكن واقعًا مفروض الوقوع، ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه، فيصير المعنى إن قُدِّر وقوع هذا الخبر: الذي هو قام مِن رجلٍ قامَ عمرٌو، و«قامَ مِن رجلٍ» لا يمكن؛ لِما قاله بعض أصحابنا من أنه يلزم اجتماع الضدين في الواجب، على ما يتضح عند بيان اشتراط الشرطين عند جمهور أهل البصرة.

فإن كان فعل الشرط منفيًّا، أو كان قد دخل على النفي ما صيَّره تقريرًا - فيحتاج في دخول مِن على النكرة - أي في سياق ذلك - إلى نظر، والذي يظهر المنع.

---

(١) ذكر هذا القول ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٨٧ غير منسوب، ولم يجزه.

وزعم لُكْذة - ويقال لُغْذة - الأصبهاني - واسمه [الحسن بن عبد الله أبو علي][1] - أنَّ «مِنْ» في قول الهذلي[2]:

فما العَمْرانِ مِــنْ رَجْلَــيْ عَــدِيٍّ وما العَمْــرانِ مِــنْ رَجْلَــيْ فِئــامِ

زائدة، وأنَّ هذا لا يجوز، وأنه منحول، وليس من شعر الهذلي. قال: لأنه لا يقال: ما زيدٌ من رَجلِ الحرب، ولا: ما زيدٌ مِن رَجْلَي الحربِ. وعلة منعه لذلك اعتقاده أنّ مِنْ زائدة في خبر المبتدأ /إن كانت «ما» تميمية، أو في خبر «ما» إن كانت حجازية، و«مِن»[3] لا تزاد في الخبر. [٥: ٨١/أ]

وما ذهب إليه في البيت لُكْذة غير صحيح؛ لأنه بناه على أنَّ «ما» نافية، وهو خلاف ما قصد الشاعر؛ لأنه قصد المدح، فكيف تكون نافية؟ فيصير إذ ذاك هجوًا، وإنما «ما» هنا استفهامية، معناها التعجب والتعظيم والتفخيم للشأن، كقولك: عبدُ الله ما عبدُ الله، تريد: أيُّ رجلٍ عبدُ الله، وكذلك أراد الشاعر: أيُّ رَجْلَيْ عَدِيٍّ، وأيُّ رَجْلَيْ فِئامِ العَمْران، و«مِنْ» هنا نظيرتها في قول الشاعر[4]:

يا سَيِّدًا ، مــا أنــتَ مِــنْ ســيِّدٍ مُوَطَّأ الرَّحْــلِ ، رَحيــبِ الــذِّراعْ

فـ«مِنْ» داخلة على التمييز؛ إذ يجوز: يا فارسًا ما أنتَ فارسًا، و«عَدِيّ» في بيت الهذلي في معنى العُداة، كما قال الشَّنْفَرى[5]:

له وَفْضةٌ ، فيهــا ثلاثــونَ سَــيْحَفًا إذا ما رَأَتْ أُولَى العَدِيِّ اقْــشَعَرَّتِ

وزعم بعض النحويين[6] أنَّ «مِنْ» إذا دخلت على قبلُ وبعدُ تكون زائدة، وزعم أنَّ المعنى بسقوطها وثبوتها واحد. وليس كما زعم، بل المعنى مختلف، فإذا

(١) سقط من ن. وموضعه بياض في ك، د. وأتت الرطوبة على هذا الموضع في ط.
(٢) هو مَعْقِل بن خُوَيلد. السكري ١: ٣٧٩. رَجْل: جماعة راجِل. وفئام: جماعة.
(٣) الذي في المخطوطات: وما.
(٤) تقدم البيت في ٩: ١٠٥.
(٥) تقدم البيت في ٣: ٣٤. العَدِيّ: الذين يعدون قُدَّام الخيل.
(٦) هو ابن مالك كما في شرح التسهيل ٣: ١٤٠. وقد نص عليه أبو حيان في الارتشاف ٤: ١٧٢١، ونص على أنه تقدَّمه إلى ادِّعاء زيادتها فيهما غيره من النحاة.

قلت جئتُ مِن قَبلِ زيدٍ كان مجيئك مبتدأً من الزمان المتعقِّبه زمان مجيء زيد، فإذا قلت جئتُ قبلَ زيدٍ كان مجيئك سابقًا على مجيء زيد، واحتمل أن يكون تعقبه زمان مجيء زيد، أو كان بينهما مهلة كثيرة أو قليلة؛ لأنه يدلُّ على مطلق السبق. وإذا قلت جئتُ مِن بعْدِ عمرٍو ابتدأ مجيئك من الزمان المتعقِّب زمان مجيء عمرو، وإذا قلت جئتُ بعدَ عمرٍو احتمل أن يتعقب وأن يتأخر بمهلة كثيرة أو قليلة، فـ«مِنْ» لابتداء الغاية في القبلية والبعدية، فلو جاء شخص ظهرًا وآخر عصرًا حَسُن فيه قبلُ وبعدُ، و لم يحسن مِن قبلُ ولا مِن بعدُ؛ إذ لا اعتقاب في الزمانين.

وقوله **ولا يَمتنع تعريفُه ولا خُلُوُّه مِن نفيٍ أو شِبهِه وِفاقًا للأخفش** وافق المصنفُ الأخفش، وذكر جملة ما استدلَّ به لهذا المذهب في شرحه نثرًا ونظمًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[2]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[3]، ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[4]، ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[5]، وفي البخاري من كلام عائشة (أنَّ رسول الله - ﷺ - كان يصلِّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي مِن قراءته نحوًا مِن كذا)[6]، هكذا ضبط بخط من يعتمد. أي: ولقد جاءكَ نبأٌ، ويُحَلَّونَ أَساوِرَ، ويُكَفِّرُ عنكم سَيِّئاتِكم، يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكم، تَجري تحتَها، فإذا بقيَ قراءته نحوًا من كذا. وقال عمر بن أبي ربيعة[7]:

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٤.
(٢) سورة الكهف: الآية ٣١.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧١.
(٤) سورة الأحقاف: الآية ٣١.
(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥.
(٦) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة: باب إذا صلى قاعدًا ثم صحَّ أو وجد خِفَّة تَمَّم ٢: ٤١، وروايته: (نحوٌ)، بالرفع. ومسلم في ١: ٥٠٥، وروايته: (بقي من قراءته قدرُ ما يكون)، وكذا في كتب السنن التي روي فيها. ورواية أبي حيان في شرح المصنف، وهي في المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم ٢: ٣٢٧ [دار الكتب العلمية].
(٧) الديوان ص ١٧٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٢٩ - ٣٣٣ [٥٣١].

وَيَنمـــي لهـــا حُبُّهـــا عِنـــدَنا فما قالَ مِــنْ كاشِــحٍ لَــمْ يَــضِرْ

وقال جرير(١):

لَمَّا بَلَغْتُ إمامَ العَدلِ قُلْتُ لَهُمْ قد كانَ مِنْ طُولِ إدلاجٍ وتَهْجِيرِ

/وقال آخر(٢): [٥: ٨١/ب]

وكنتُ أَرى كالموتِ مِنْ بَينِ ساعةٍ فكَيفَ بِبَينٍ كانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ

وقال آخر(٣):

يَظَلُّ بـــهِ الحِرْبـــاءُ يَمْثُـــلُ قائمًـــا ويَكْثُرُ فيـــه مِـــنْ حَـــنينِ الأَبـــاعِرِ

أي: فما قال كاشحٌ، وقد كان طولُ إدلاجٍ، وكنتُ أَرى بينَ ساعةٍ، ويَكْثُرُ فيه حَنين [الأباعر](٤).

ورأى زيادةَ «مِنْ» في الإيجاب الكسائيُّ، وخرَّج عليه «إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذابًا المصوِّرون»(٥). وابنُ جِنِّيْ، وخرَّجَ عليه قراءة ابن هُرْمُز ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾(٦)، تقديره عنده: لَمِن ما، فأُدغمت نون مِن في ميم ما، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحُذفت ميم مِن، وبقيت الثانية التي كانت نونًا مدغمة في ما. انتهى ما لُخِّص من شرح المصنف.

---

(١) الديوان ص ١٤٧.
(٢) هو سَلَمة بن يزيد الجُعْفيّ. الحماسة ١: ٥٣٦ [٣٨٦] والحماسة البصرية ٢: ٧٠٩ [٥٣٣]، وفيهما تخريجه.
(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٣٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٧٩٩. الحرباء: ذكر أم حُبَين، وهو حيوان بري له سنام كسنام الجمل.
(٤) الأباعر: ليس في المخطوطات، وهو في شرح المصنف.
(٥) تقدم الحديث في ٥: ٣٢، ٤٦ - ٤٧، وثَمَّ مذهب الكسائي في زيادة مِن. وهذه الرواية في صحيح مسلم ٣: ١٦٦٧ وسنن النسائي، ولفظه عند مسلم: (إنَّ مِن أشدِّ أهلِ النارِ يومَ القيامةِ عذابًا المُصَوِّرون).
(٦) سورة آل عمران: الآية ٨١. المحتسب ١: ١٦٤.

وأمَّا الكوفيون فاختلف النقل عنهم: فقال بعض أصحابنا[1] عنهم: إنها تزاد في الواجب وغيره بشرط أن يكون مجرورها نكرة، وحكَوا عن العرب مِن زيادتها في الواجب: قد كان مِنْ مطرٍ، وقد كان مِنْ حَديثٍ فَخَلٍّ عني، أي: كان مَطَرٌ، وقد كان حَديثٌ.

وقال الكسائي[2] وهشام: مِنْ زائدة في قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3]، ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[4]، و﴿يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[5]، ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[6]، كما قال الأخفش[7]، فلم يشترطا أن يكون المعمول نكرة. ووافقهم الفارسي[8] على زيادتها في قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[9]، أي: جبالاً فيها بَرَدٌ.

وجعل أبو عبيدة في «المجاز»[10] له «مِنْ» زائدة في قوله: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[11]، أي: خيرٌ مِن ربكم. واستُدلَّ[12] أيضًا على زيادتها بغير الشرطين بقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[13].

وما احتُجَّ به لهم لا حجة فيه:

---

(١) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٥، وفيه الأمثلة التي ذكرها أبوحيان.

(٢) المسائل البغداديات ص ٢٤٢.

(٣) سورة الأحقاف: الآية ٣١، وسورة نوح: الآية ٤.

(٤) سورة محمد: الآية ١٥.

(٥) سورة النور: الآية ٣٠. ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾.

(٦) سورة الفتح: الآية ٢٩.

(٧) معاني القرآن ص ٩٩، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٨) المسائل البغداديات ص ٢٤١ - ٢٤٤.

(٩) سورة النور: الآية ٤٣.

(١٠) مجاز القرآن ١: ٤٩.

(١١) سورة البقرة: الآية ١٠٥

(١٢) معاني القرآن للأخفش ص ٢٥٤.

(١٣) سورة المائدة الآية ٤.

أمَّا ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ﴾ فالفاعل مضمر، أي: ولقد جاءك هذا النبأ، و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ في موضع الحال، أي: كائنًا مِن نبأ المرسلين؛ لأنَّ قبله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾(1)، فأخبره تعالى أنَّ هذا النبأ الذي جاءك هو مِن نبأ المرسلين، فتَأَسَّ بما جرى لهم.

وأمَّا ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ فـ(مِنْ) للتبعيض.

وأمَّا ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ - فالذي يُكفَّر بعض السيئات، والذي يُغْفَر بعض الذنوب؛ لأنَّ ما كان فيه تبعة لآدمي لا يُكفَّر، ولأنَّ المغفور بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام، وذلك بعض الذنوب، فـ(مِنْ) فيهما للتبعيض.

وكذا هي للتبعيض في ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾، إذ أصله: أن يُنزِّلَ اللهُ عليكم مِن خير، أي: بعضًا مِن خير، ثم بُني للمفعول، وأُقيم المجرور مقام الفاعل، وجُعل الظاهر بدلاً من الضمير لَمَّا حُذف الظاهر الذي كان يعود عليه الضمير، وهو اسم الله.

[٥: ٨٢/أ] وكذا هي للتبعيض أيضًا في ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأنه لا يمكن / أن يأكل كلَّ ما أَمسَكنَ؛ إذ منه ما يموت فَرَقًا، ولم ينفذ مقاتله، ولا أثر فيه بناب ولا ظُفر.

وأمَّا ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ فلابتداء الغاية.

وأمَّا (فإذا بقيَ مِن قراءته)، و«بما قالَ مِنْ كاشحٍ»، و«قد كانَ مِنْ طُول»، و«يَكثُرُ فيه مِن حَنين»، و«قد كانَ مِنْ مَطَرٍ»، و«قد كانَ مِنْ حَديثٍ» - فخُرِّجَ على أن تكون «مِنْ» في ذلك كله مبعِّضة، ويكون الفاعل مضمرًا اسم فاعل يفسِّره الفعل كما فسّر في قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾(2)، أي: هو، أي: البَداء، فكذلك يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: باقٍ مِنْ قراءته نحوًا مِن كذا، ومما

---

(1) سورة الأنعام: الآية ٣٤.

(2) سورة يوسف: الآية ٣٥. ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

قال هو، أي: قائلٌ مِن كاشِح، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِنْ طُول، ويَكثُر فيه هو، أي: كاثِرٌ مِن حَنين، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِن مَطَرٍ[1]، وقد كان هو، أي: كائنٌ مِنْ حَديثٍ، ومجيءُ اسم الفاعل فاعلاً يدلُّ عليه الفعل شائع في كلام العرب، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾[2]، وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعق[3]:

وإنَّ الغَـــدرَ قـــد عَلِمَـــتْ مَعَـــدٌّ   بَنـــاهُ في بَنِـــي ذُبْيـــانَ بـــانِ

ونسبَ ابن عصفور هذا البيت للنابغة، وهو وهم.

وقال بعض أصحابنا في قولهم: قد كان مِنْ مطرٍ، وقد كان مِنْ حديث: «فحذف الموصوف، وقامت مِنْ مقامه؛ إذ هي في موضع الصفة، وذلك يحسن في الكلام وإن كانت الصفة غير مختصة»[4] انتهى. وهذا تخريج فاسد؛ لأنه يَلزم من ذلك أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي يُجَرُّ بحرفٍ غير زائد لا يكون فاعلاً.

وأمَّا «مِنْ بَينِ ساعةٍ» فـ«مِنْ» للسبب، أي: أرى شيئًا عظيمًا كالموت من أجل بينِ ساعة، فكيف يكون حالي بِبَينٍ مَوعدُه الحشر؟ أي: بسببِ بَينٍ مَوعدُه الحشر.

وأمَّا (إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عَذابًا) ففي إنَّ ضمير الشأن محذوف. وقد خرَّجه على ذلك المصنف في الشرح[5] في باب «إنَّ». وأيضًا لا يمكن زيادتها من حيث الشرع لأنّ ثَمَّ مَنْ هو أشدُّ عذابًا من المصوِّرين، كقتلة الأنبياء ونحوهم، ولا يمكن أن يكون المصوِّرون هم أشدّ الناس عذابًا.

---

(١) ذكر الشلوبين أنَّ هذا تأويل البصريين. التوطئة ص ٢٤٤.

(٢) سورة المعارج: الآية ١.

(٣) البيت له في ديوان النابغة ص ١١٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٥.

(٥) ٢: ١٣.

وأمَّا تخريج ابن جني قراءة ابن هرمز فتخريج أعجمي، لا يُحتمل مثله في القرآن، وكونها على ما استقرَّ في لَمَّا ظاهر، إمَّا على الظرف، أي: حينَ آتيناكم، وإمَّا كونها حرف وجوب لوجوب، و(آتيناكم) التفات من الغيبة إلى الخطاب، ولو جرى على الغيبة لكان: لَمَّا آتيناهم. ولا يظهر معنًى لتخريج ابن جني: لَمِمَّا آتيناكم من كتاب وحكمة.

وأمَّا قوله ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فالتقدير: ولهم فيها مطعوم أو فاكهة مِن كلِّ الثمرات، لَمَّا تقدَّم ذِكر المشروب[1] ذكرَ المطعوم، وحذفُ المبتدأ لدلالة المعنى عليه جائز، ولا سيَّما إذا كانت له صفة.

وأمَّا ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ فـ(مِنْ) للتبعيض؛ لأنهم لم يؤمروا بغضِّ الأبصار، وإنما يُغَضُّ منها ما كان في النظر بها امتناع شرعي.

وكذلك هي للتبعيض في ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ/ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾. [٥: ٨٢/ب]

وأمَّا ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ فتقدَّم تخريجه[2].

والشرطان اللذان شرطَهما جمهور البصريين إنما ذلك في فصيح الكلام، وأمَّا في ضرورة الشعر فيجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة والنكرة، نحو قوله[3]:

أَمْهَرْتُ منها جُبةً وتَيْسا

وقال بعض أصحابنا: ومما جاءت فيه «مِنْ» زائدة على مذهب الأخفش والكوفيين قولُ البُرْج بن مُسْهِر الطائيّ[4]:

---

(١) يعني قوله تعالى في أول الآية: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾.

(٢) تقدم في ص ١٤٤.

(٣) يأتي الشاهد في ص ١٤٨ منسوبًا لجَزء بن ضرار. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٦. مَهَرَ الرجلُ المرأةَ وأمهرَها: جعل لها مهرًا.

(٤) الحماسة ١: ٢١٠ [١٢٤] والمرزوقي ١: ٣٦٠ [١٢٢].

وَنِعْمَ الحَيُّ كَلْبٌ غَيرَ أَنَّا ... رُزِئْنَا مِنْ بَنينَ ومِنْ بَناتِ

وقولُ عنترة[1]:

وكأنَّما يَنأى بِجانِبِ دَفِّها الْـ ... ـوَحْشِيِّ مِن هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ

وقولُ الآخر[2]:

إذا مَرَّ مِنْ يومٍ ولَمْ أَرْجُ منكمُ ... أوائلَ أَيَّامٍ رَجَوْتُ التَّواليا

وقولُ تَأَبَّطَ شَرًّا[3]:

وإنِّي لَمُهْدٍ مِن ثَنائي فقاصِدٌ ... به لابنِ عَمِّ الصِّدقِ شمسِ بنِ مالِكِ

وقولُ الأسود بن يَعْفُر[4]:

هَوَى بِهم مِنْ حَيْنِهِمْ وسَفاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيحِ ، لا تَمْرِي سَحابًا ولا قَطْرا

وقولُ جَزْء بن ضِرار[5]:

أَمْهَرْتُ منها جُبَّةً وتَيْسا

أي: رُزِئنا بَنينَ وبَناتٍ، وينأى هَزِجُ العَشِيِّ[6].

---

(١) الديوان ص ٢٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٥، وآخره في الديوان: «بعدَ مَخيلة وتَزَغُّمِ». يذكر الناقة. ينأى: يبعد. والدَّفّ: الجنب. والوحشي من البهائم: الجانب الأيمن. والإنسي: الجانب الأيسر. والهزج: الكثير العواء بالليل، ويريد به الهِرَّ المذكور في صدر البيت التالي، وقد أنشده أبو حيان، وتراه بعد الشواهد التالية، والسنانير أكثر صياحها بالعشيَّات وبالليل. والمؤوَّم: المشوَّه الخَلق.

(٢) لم أقف عليه في مصادري.

(٣) الأمالي ٢: ١٣٨ والحماسة ١: ٧٥ [١٣] والتنبيه ص ٥٥ والمرزوقي ١: ٩٢ [١٣].

(٤) يذكر عادًا. والبيت ليس في ديوانه. وهو له في إيضاح الشعر ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٦٤.

(٥) تقدم الشاهد قبل قليل.

(٦) ك: ويبرح العيش. ط، د، ن: «وهزج العشي». وتحته في ن: «ويبرح العيش»، وفي حاشيتها: كذا.

ويدلُّ أنه في موضع رفعٍ الإبدالُ منه مرفوعًا في قوله[1]:

هِرٌّ جَنيبٌ ، كُلّما عَطَفَتْ لهُ غَضْبَى اتَّقاها بِاليَدَينِ وبِالفَمِ

وإذا مَرَّ يومٌ، ولَمُهْدٍ ثنائي، وهَوَى الريحُ، وأَمْهَرتُها[2].

ويُخرَّج «مِن بَنينَ ومِن بَنات» و«مِن ثَنائي» على أنها للتبعيض، أي: بعضًا مِن بنين، وبعضًا مِن ثنائي. وبيت عنترة على أنَّ التقدير: ناءٍ مِن هَزِج، وكذا هاوٍ مِن الريح، ومارٌّ مِن يوم. والمجرورات بـ«مِنْ» كانت في موضع الصفة، ثم أُضمر ذلك الفاعل، وصار المجرور في موضع الحال، وقد تقدَّم[3] أنه لا يُستنكر أن يكون الفاعل اسم فاعل يدلُّ عليه الفعل.

واشتراط هذين الشرطين ليس لمجرد السماع، بل قد أبدى بعض أصحابنا لذلك علة أوجبت ذلك، فقال[4]: «أمَّا التزام التنكير فلأنَّ المفرد الواقع بعد (مِن) الزائدة في معنى جمع، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا كان نكرة، نحو قول العرب: عندي عشرون رجلاً، ولو كان معرفة لم يجز ذلك إلا في ضرورة، نحو[5]:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينا

أي: في حُلُوقكم.

وأمَّا التزام كون الكلام غير موجب فلأنه ينتفي في قولك: ما جاءني مِن رجلٍ، مجيءُ واحد ومجيء أكثر من واحد، فلو قلتَ: جاءني /مِنْ رجلٍ، لزمك أن [٥: ٨٣/أ] يكون قولك مِن رجلٍ على حدِّه بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حينٍ واحد: جاءني رجلٌ وحدَه ولم يجئ رجل وحده بل أكثر من رجل واحد، وذلك تناقض؛

(١) ديوان عنترة ص ٢٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٧. ورواية الرفع في الديوان وإيضاح الشعر ص ٤٨٤.
(٢) ط، د: ومهرًا منها. ن: وأمهرتها. ك: وأمهرا منها.
(٣) تقدم ذلك في ص ١٤٥ - ١٤٦. وانظر ٦: ٢٢٣ - ٢٢٤.
(٤) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٤٨٦ - ٤٨٧، وفيه بعض اختصار.
(٥) تقدم الشاهد في ٢: ٨٣.

لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ أسودَ ولا أبيضَ، ولو قلتَ زيدٌ أسودُ وأبيضُ لم يُتصوَّر ذلك».

وزعم الأخفش الصغير أنَّ السبب في ذلك أنَّ «مِنْ» لا تدخل على النوع، فلم يجز أن تقول: جاءني مِن رجلٍ؛ لأنه لا يجوز أن يجيئك النوع.

وما ذكرَه لا يطَّرد؛ بدليل أنَّ العرب لا تقول: يَموتُ مِن رجلٍ، مع أنَّ موت النوع كله لا بدَّ مِن وقوعه، وإنما السبب ما ذكرناه.

وقوله **ورُبَّما دخلتْ على حال** مثاله قراءة زيد بن ثابت وأبي الدَّرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[1]، بفتح الخاء وضم النون، أي: أولياء. ومحسِّن ذلك انسحاب النفي عليه من حيث المعنى كما انسحب عليه في قراءة الجماعة حين كان مفعولاً، شُبه ذلك بانسحاب النفي على الفعل المتعدي إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾[2].

وقوله **وتَنفَرِدُ مِنْ بجَرِّ ظُروفٍ لا تتصرَّف كقبلُ وبعدُ إلى وعلى اسمين**[3] زعم المصنف في الشرح أنَّ مِنْ زائدةٌ في نحو: مِنْ قَبْلُ، ومِنْ بَعْدُ، ومِنْ لَدُنْ، ومِنْ عَنْ، قال[4]: «لأنَّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد». وقد تقدم لنا الردُّ[5] على مَن ذهب إلى أنها زائدة في: مِنْ قَبلُ، ومِنْ بَعدُ، وأبدينا فرقًا لثبوتها لا يكون مع

---

(١) سورة الفرقان: الآية ١٨. وقراءة الجماعة: ﴿أَن نَّتَّخِذَ﴾. المحتسب ٢: ١١٩ والبحر ٦: ٤٤٨.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٩١.

(٣) هو قوله: «وتنفرد مِنْ بجرِّ ظروفٍ لا تتصرف، كقَبْلُ وبَعْدُ وعِندَ ولَدَى ولَدُنْ ومَعَ، وعَنْ وعَلَى اسمين».

(٤) ٣: ١٤٠.

(٥) تقدم ذلك في ص ١٤١ - ١٤٢.

سقوطها، وأنها لابتداء الغاية في قبل وبعد. وكذلك نقول في: مِنْ لَدُنْ، ومِنْ عَنْ: إنها فيهما لابتداء الغاية، فإذا قلت قعدَ زيدٌ عن يمينِ عمرٍو فمعناه: ناحيةَ يمينِ عمرٍو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقًا لأوَّلِ ناحيةِ يمينه، واحتمل ألاَّ يكون ملاصقًا لأوَّلها، فإذا قلت مِنْ عَنْ يمينه كان ابتداء القعود نشأ ملاصقًا لأوَّلِ الناحية.

وذكر أنَّ دخول مِنْ على عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية، قال: «وعن بعدَ دخول مِن بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق، قال جرير[1]:

وإنِّي لَعَفٌّ الفَقرِ مُشتَرَكُ الغِنَى ... سَريعٌ - إذا لم أَرْضَ داري - انْتِقالِيا
جَريءُ الجَنانِ، لا أُهالُ مِنَ الرَّدَى ... إذا ما جَعَلتُ السَّيفَ مِنْ عَنْ شِمالِيا

وقال آخر[2]:

مِنْ عَنْ يَميني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا ... وكيفَ سُنُوحٌ واليَمينُ قَطِيعُ

وقال آخر[3]: / [٥: ٨٣/ب]

ولقد أراني لِلرِّماحِ دَريئةً ... مِنْ عَنْ يَميني تارةً وأمامي»

وقال الآخر[4]:

فقلتُ لِلرَّكبِ لَمَّا أنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقال آخر[5]:

---

(١) الديوان ١: ٨٠. أهال: أخاف وأفزع.

(٢) البيت في أبيات المغني ٣: ٣١٢ - ٣١٤ [٢٤٠]، وليس في شرح المصنف. سُنَّح: جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك من طائر أو ظبي أو غير ذلك يُتَيَمَّن به. وقطيع: مقطوعة. وفي حاشية ن أنَّ آخره في نسخة: قطوع.

(٣) تقدم البيت في ٦: ١١٣، ٨: ٣٢٥. وآخره في ك، ط، شرح المصنف: وشمالي.

(٤) هو القطاميّ. جمهرة أشعار العرب ٢: ٨٠٩ [٣٨] والجمل ص ٦٠. الحبيَّا: موضع بالشام. ونظرة قبل: نظرة لم يتقدمها نظر. وعلا بهم نظرة: رفعوا أبصارهم لينظروا.

(٥) ذو الرمة. ديوانه ص ١٧٤٣ والأصول ١: ٤٣٧ وابن يعيش ٨: ٤٠. الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، وقالوا فيهما الفَراقد. وفي المخطوطات: «ومهوى القُرْط»، صوابه في الديوان وغيره، وروي: «النَّجم». وفي النجوم: النسر الطائر، والنسر الواقع.

فقلتُ : اجْعَلِي ضَوءَ الفَراقِدِ كُلِّها　　　يَمينًا، ومَهْوَى النَّسْرِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

وقال الراجز[1]:

جَرَّتْ عليها كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ　　　مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أو سَماهِيجْ

وقد تُجرّ «عن» بـ«على»، قال الشاعر:

على عَنْ يَمينِي مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا　　　وكيفَ سُنُوحٌ واليَمينُ قَطِيعُ

وقال آخر[2]:

وهَيْفٌ تَهيجُ البَيْنَ بَعدَ تَجاوُرٍ　　　إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يَمينِ المَشارِقِ

وقال آخر[3]:

هَوَى ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ　　　...............................

وقال آخر[4]:

---

(١) هو رجل من بني سعد كما في كتاب الإبدال لابن السكيت ص ١١٨، وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٠٨. جرَّت: أراد جرَّت عليها ذيلها، فحذف. وعليها: أي على الدار. والخط: أرض تنسب إليها الرماح، على ساحل عمان. وسماهيج: جزيرة في وسط البحر بين عمان والبحرين. وسيهوج: شديدة.

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ١: ٢٤٨ وأدب الكاتب ص ٥٠٣. الهيف: الريح الحارَّة. وتهيج البين: تفرِّق الناس، وإنما تفرقهم لطلب المياه.

(٣) عجز البيت: «يَهولُ عُقابَهُ صَعَدُهْ». وهو مطلع قطعة في الحماسة ١: ٤٣٦ [٣٠٤] والمرزوقي ٢: ٣٠٢ ب٣٠٢]، وفيهما: «مِن عُلا شَرَفٍ»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الصعد: الصعود.

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي كما في النوادر ص ٤٥٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٢٣١ والمسائل الشيرازيات ص ١٠٨. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٩. يصف قطاة طارت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس، والخمس: أن ترد الماء يومًا، ثم تتركه ثلاثة أيام، وتعود إليه في الخامس. والظمء: ما بين الوردين. وتصلّ: تصوِّت أحشاؤها من اليبس والعطش. والقيض: قشور البيض. والزيزاء: ما غلظ من الأرض. والمجهل: التي لا يُهتدى فيها.

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَ ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ ، وعن قَيضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

وقال آخر[1]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدَ ما رَأَتْ حاجِبَ الشَّمسِ اسْتَوَى، فتَرَفَّعَا

وكان القياس أن يقول: مِن عَلاه، كما تقول: فَتاه؛ لأنَّ[2] المقصور من الأسماء لا يتغير مع المظهر والمضمر، وإنما روعي أصلها.

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنَّ عنْ وعلى إذا دخلتْ عليهما مِن حرفان كما كانتا قبل دخولها؛ وزعموا[3] أنَّ «مِنْ» تدخل على حروف الجرِّ كلها سوى مِنْ واللام والباء وفي. وجاز ذلك عندهم لأنها تسدُّ مسدَّ الاسم المخفوض، فإذا قلت: نظرتُ إلى زيدٍ - فـ«إلى» عندهم تسدُّ مسدَّ «وجه زيد» أو ما جرى مجراه من المفعولات الخافضة لما يليها. وإذا قلت: زيدٌ في الدار - نابت [في][4] مناب حالّ الدار، أو ساكن الدار، أو ناحية الدار، أو جانب الدار، وكذلك يفعلون بسائر الحروف.

و لم تدخل على الباء واللام لقلتهما، ولا على «في» لأنها تدلُّ على كل محل أنه موضع وليس باسم، فلمَّا كان دخولها على الحرف يبعدها من مذاهب الأسماء كانت في أجدر أن تبعد من الأسماء.

وقالوا: لو كانت عن وعلى اسمين إذا دخلتْ عليهما مِنْ كما يقوله البصريون لقيل: عندك مرغوبٌ فيه، يعني به: ناحيتك مرغوب فيها. وهذا لا يلزم

---

(١) هو يزيد بن الطَّثْرِيَّة القشيري كما في النوادر ص ٤٥٣ والكامل ص ١٠٠١. والبيت بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ١٠٨. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ٩. يعني ظبية غدت من عند خشفها.

(٢) زيد هنا في ك، ن: في المضمر منه الميم.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٤.

(٤) في: تتمة يلتئم بها السياق.

[٥: ٨٤/أ] كما لا يلزم في الأسماء؛ إذ فيها /ما لا يتصرف، نحو: ايْمُنُ اللهِ[1]، وسُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، ولا يلزم من كون «عن» في معنى ناحية أن يتصرف تصرف ناحية؛ إذ قد يكون الاسمان مترادفين، وأحدهما متصرف، والآخر غير متصرف، مثال ذلك: سُبْحانَ، نحو قوله[2]:

.... سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

فـ«سُبْحانَ» لا يتصرف، ومعناه بَراءة، وبَراءة يتصرف.

ويُبطِل مذهبَ الفراء مِن أنَّ عن وعلى إذا دخلتْ عليهما «مِنْ» باقية على أصلها من الحرفية أنَّ مِنْ حرف خفض؛ وحروف الخفض لا يجوز قطعها عن الخفض، وإذا كان ذلك لا يجوز كانت عن وعلى في موضع خفض بها، وإذا كانتا في موضع خفض وجب أن تكونا اسمين؛ لأنَّ الحرف لا موضع له من الإعراب.

وما ذكروه مِن دخول «مِنْ» على حروف الجرِّ كلها سوى ما استثنَوا لا يعرفه البصريون، فإن ثبت كان ذلك دليلاً على أنَّ جميع الحروف تكون أسماء سوى ما استثنَوا.

واستدلَّ الأخفش على اسمية «على» بقول العرب: سوَّيتُ عليَّ ثيابي. ووجه الدلالة أنه قد تقرَّر أنَّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى مضمره المتصل لا بنفسه ولا بواسطة؛ فلا تقول: زيدٌ ضربَه، تريد: ضربَ نفسَه، ولا فرحتُ بي، تريد: فرحتُ بنفسي، وفي «سوَّيتُ عليَّ» قد تعدَّى إلى ضميره المتصل، فوجب أن يُعتقد في «على» أنها اسم؛ لأنه يجوز: سوَّيتُ فوقي ثوبي، وسرتُ أمامي. قال بعض أصحابنا[3]: وكذلك ينبغي أن يُجعل «على» اسمًا في قول الشاعر[4]:

---

(١) ك، ط: «ايمن» فقط.

(٢) تقدم في ٣: ١٣٠، ٧: ١٦٩.

(٣) هو ابن عصفور. المقرب ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) هو الأعور الشَّنِّيّ - واسمه بشر بن منقذ - أو غيره. الكتاب ١: ٦٣ - ٦٤ والحماسة البصرية ٢: ٧٨٥ [٦٢٥] وشرح أبيات المغني ٣: ٢٦٩ - ٢٧٥ [٢٣١].

هَـــوِّنْ عليـــكَ ، فـــإنَّ الأُمُـــورَ   بِكَـــــفِّ الإلـــــهِ مَقاديرُهـــــا

للعلَّة التي ذكرها الأخفش. وكذلك في قوله[1]:

دَعْ عنكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ   ولكنْ حَديثًا ما حَديثُ الرَّواحِلِ

وهذا الذي ذهب إليه الأخفش وبعض أصحابنا لا يطرد، بل هو أمر غالب، لكنه قد جاء ذلك التعدي، قال تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾[3]، ومن كلامهم[4]:

.... فِيئِي إليكِ ....

ولم يذهب أحد إلى أنَّ «إلى» اسم، فكذلك نقول في: سَوَّيتُ عليَّ، وفي: هَوِّنْ عليكَ، وفي: دَعْ عَنكَ: إنها حروف كـ«إلى»، لكنَّ تلك التَّعدية قليلة، فلا تكون تلك التَّعدية دلالة على اسمية عن وعلى.

وما ذكره المصنف من أنَّ «على» إنما تكون اسمًا إذا دخل عليها «مِنْ» هو مشهور قول البصريين. وذهب ابن الطَّراوة[5] وابن طاهر وابن خَروف[6] وأبو عليّ الرُّنديّ وأبو الحجاج بن مَعزوز والأستاذ أبو عليّ في أحد قوليه إلى أنها لا

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٩٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٣١٥ - ٣١٨ [٢٤١]. النهب: المال المنهوب. والحجرات: النواحي.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٥.

(٣) سورة القصص الآية ٣٢.

(٤) مما ورد فيه هذا القول قول المُضَرَّب بن كعب أو غيره:

فقلتُ لها : فِيئِي إليكِ ، فإنَّني   حَرامٌ ، وإنِّي بعدَ ذاكِ لَبيبُ

مجاز القرآن ٢: ٣٠٠ وإيضاح الشعر ص ٥ والمسائل الشيرازيات ص ٢٧٣ وفي الأخيرين تخريجه. حرام: مُحْرِم. ولبيب: مُلَبٌّ.

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٤٨، وانظر الإفصاح لابن الطراوة ص ٨٨. ونص أبو حيان في منهج السالك ص ٢٣١ على أنَّ ابن الطراوة ذهب هذا المذهب في كتابه «ردّ الشارد».

(٦) ذكر في شرح الجمل ص ٤٨٠ أنَّ لفظها يشترك بين الاسم والحرف. وانظر ص ٤٨٥.

تكون حرفًا؛ وزعموا أنَّ ذلك مذهب س؛ لقوله في «باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم»: «وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفًا»[1]. وقد صنف ابن مَعزوز جزءًا في عشرين ورقة استدلَّ فيه على أنَّ «على» لا تكون حرفًا بل اسمًا.

وأمَّا مَن أثبت ذلك فاستدلَّ بحذفها[2] في ضرورة الشعر ونصب ما بعدها

[٥: ٨٤/ب] /على أنه مفعول به؛ نحو قوله[3]:

تَحِنُّ ، فتُبْدِي ما بِها مِنْ صَبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأُسا لَقَضاني

وقال[4]:

بَخِلَتْ فُطَيْمَةُ بالذي يُرضِيني إلا الكَّلامَ ، وقَلَّما يُجْدِيني

وقال الأَفْوَهُ[5]:

ألا عَلِّلانِي ، واعلَما أَنَّني غَرَرْ وما - خِلْتُ - يجديني الشَّفاقُ ولا الحَذَرْ

وما - خِلْتُ - يُجديني أُساتي وقد بَدَتْ مَفاصِلُ أَوصالي ، وقد شَخَصَ البَصَرْ

وقال[6]:

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣١.

(٢) الذي في المخطوطات: فاستدل على حذفها.

(٣) تقدم البيت في ٧: ١٢.

(٤) هو بدر بن عامر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٠٧. ونسب لأبي العيال الهذلي في المحكم ٧: ٥٢٧ واللسان والتاج (جدا). يجديني: يغنيني.

(٥) تقدم البيت الأول في ٦: ٧٠، والبيت الثاني يليه في الديوان ص ١٥. أساة: جمع آسٍ، وهو الطبيب.

(٦) هو يزيد بن ربيعة بن مفرِّغ الحميري. الأغاني ١٨: ٢١٠ [تحقيق د. إحسان عباس وزميليه]. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٢١٥ وتفسير الطبري ٦: ٤٢٧ [دار المعارف] وجمهرة اللغة ٣: ١٣١٩. وآخره في المخطوطات: غير أسلاب. وروي موضع الشاهد أيضًا: ولا قامتك. ورواية أبي حيان هي رواية الأصمعي. أسلاب: جمع سَلَب، وهو ما يسلبه الإنسان من الغنائم.

ما شُقَّ جَيبٌ ، ولا ناحَتْكَ نائحةٌ ولا بَكَتْكَ جِيادٌ عندَ أَسْلابِ

وقال[1]:

كأنها واضِحُ الأَقْرابِ في لِقَحٍ أَسْمَى بِهِنَّ ، وعَزَّتْهُ الأَناصيلُ

أي: لَقَضى عليَّ، وقَلَّما يُجدي عليَّ، ويُجدي عليَّ الشَّفاقُ، ويُجدي عليَّ أُساتي، ولا ناحتْ عليكَ، وعَزَّتْ عليه، أي: اشتدَّت.

وقد أجاز أبو الحسن حذفها في الكلام ونصب ما بعدها مفعولاً به، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[2]، أي: على صراطك. وهذا الاستدلال يمكن أن تتأول فيه الأفعال على تضمين ما لا يتعدى بعلى، فلا يتمّ الاستدلال.

واستدلَّ أيضًا مَن أثبت الحرفية بحذفها مع الضمير في الصلة، نحو: ركبتُ على الذي ركبتَ، ونحوُ قوله[3]:

فأصبحَ مِنْ أَسماءَ قَيسٌ كقابِضٍ على الماءِ ، لا يَدري بِما هو قابِضُ

أي: عليه. وقوله[4]:

وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: عليه. ولو كانت اسمًا لم يجز ذلك، لو قلت: قعدتُ وراءَ الذي قعدتَ، تريد: وراءه - لم يجز.

وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[5]: إذا قلت: جلستُ فوقَ زيدٍ - لا يقتضي أنك باشرتَ زيدًا؛ إذ قد تكون في ارتفاعٍ وزيدٌ تحتَك، وإنما يَطلب الفوق

---

(١) تقدم في ٧: ٢٤. وأوله في النسخ: كأنه، صوابه في الديوان والشيرازيات. يصف امرأة.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٦. معاني القرآن للأخفش ص ٢٩٥.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٧٩.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٠٤.

(٥) معناه في البسيط له ٢: ٨٤٩.

مكانًا له بنسبة، فجئتَ بذلك لتخصصه، وجلستُ على زيدٍ، (على) فيه موصلة الفعل إليه كما توصل حروف الجر، نحو: خرجتُ مِن الدارِ إلى المسجدِ، وكتبتُ بالقلمِ، فالقلم متعلق الكتب، والباء موصلته إليه، والعرب كثيرًا ما تُخرج الأضعف إلى الأقوى إذا لم يكن بينهما قرب، و(على) وإن خالفت (فوق) فهي قريبة منها؛ لأنَّ (على) تدل على الاستعلاء، و(فوق) تدل على مكان لنسبة الاستعلاء، وقد تقول: جلستُ فوقَ زيدٍ، كما تقول: على زيدٍ، وإن كان ذلك لا يُفهم من فوق، [٥: ٨٦/أ] وإنما يُفهم من أمر خارج، فلذلك القرب أدخلوا عليها /مِنْ كما أدخلوها على فوق.

وقوله **وتَختَصُّ** إلى **بالربّ**[١] تقول: مُن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ، ومُن رَبِّي إنك لإنسيّ، ولا يجوز ضم الميم إلا في القسم، ولا تَجُرُّ غيرَ الرَّبِّ فيه.

وذكر المصنف في باب القسم[٢] أنَّ «من» مثلث الحرفين، يعني أنه بفتح الميم والنون، أو بكسرهما، أو بضمهما، لكنَّ ظاهر كلامه هناك أنَّ «من» هذه المثلثة الحرفين هي بقية من «ايْمُن» الداخلة على «الله» غالبًا؛ فليست «مُن رَبِّي» تلك، بل هذه حرف مختص بدخولها على الرَّبِّ، فيكون هذا مذهبًا ثالثًا، وفي المضمومة الميم، وهي أنها اسم بقية «ايْمُن» إذا كانت مثلثة الحرفين، وحرف إذا كانت مكسورة الميم أو مضمومتها.

والنحويون قد ذكروا الخلاف في «مُن» المضمومة الميم، هل هي بقية ايْمُن، فهي اسم أو حرف جرّ[٣]:

فالذي ذهب إلى أنها بقية ايْمُن استدلَّ على ذلك بأنَّ هذه الكلمة قد اتَّسَعَتْ فيها العرب بالتغيير والحذف؛ فقالوا: ايْمُن وإيمُ وأَيم، فـ«مُن» بقية «ايْمُن»، وهذا أَولى من جعلها حرف خفض؛ لأنه لم يَستقرّ ذلك في موضع من المواضع.

---

(١) هو قوله: وتختصُّ مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها في القَسَم بالرَّبِّ.

(٢) التسهيل ص ١٥١.

(٣) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٠.

واستدلَّ مَن ذهب إلى حرفيتها بدخولها على «الرَّبّ»، وهم لا يُدخلون ايْمُن على الرَّبّ، فلو كانت بقية ايْمُن لَمَا دخلت على الرَّبّ. وبأنها لو كانت بقية ايْمُن لكانت معربة؛ لأنَّ المعرب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه، فبناؤها على السكون دليل على حرفيتها وأنها ليست بقية ايْمُن.

وقوله **والتاءُ واللامُ** ب«**الله**» أي: مختصان ب«الله»، فتقول: تَاللهِ لَيَكُونَنَّ كذا، ولِلَّهِ لا يبقى أحد.

وقوله **وشَذَّ فيه: مُنُ اللهِ، وتَرَبِّي** أي: شذَّ في القسَم دخول مِنْ على «الله»، وشذَّ دخول التاء على «الرَّبّ»، روى ذلك الأخفش[1].

وما ذكره من شذوذ «مُنُ اللهِ» لم يذكره المبرد على سبيل الشذوذ، قال المبرد في «المدخل»: «وتقول: لِلَّهِ[2] لأفعلنَّ، ومُنُ اللهِ لأفعلنَّ، ومُنُ رَبِّي لأفعلنَّ». وقال المبرد أيضًا: «وإنما دخلت اللام ومن - يعني في القسَم - لأنَّ حروف الخفض يُبدَل بعضها من بعض، نحو: فلان بمكة، وفي مكة، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[3]، أي: على جذوع النخل».

وقال ابن عصفور في «الشرح الكبير»[4]: «وتاء القسم لا تجرُّ إلا اسم الله تعالى، وذلك أنها لا تجرُّ إلا بحقِّ العوضية؛ لأنها عوض من الواو التي أُبدلت من الباء، فلم يُتصرف فيها، واقتصر على اسم الله، وقد حكي دخولها على الرَّبّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبةِ لأَفعلَنَّ، وذلك قليل جدًّا».

وقال في «المقرّب»[5]: «إنَّ التاء تجرُّ اسم الله، وقد حكي دخولها على الرَّبّ، ولم يتعرض لقلّة ولا شذوذ» انتهى. وقالوا: تالرَّحمنِ، وتَحَياتِك.

---

(١) المفصل ص ٢٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٤ ورصف المباني ص ٢٤٧.

(٢) فيما عدا ن: الله.

(٣) سورة طه: الآية ٧١.

(٤) يعني شرح الجمل، وقد ورد ذلك في ١: ٤٧٥ منه.

(٥) المقرب ١: ١٩٤، وليس فيه: «ولم يتعرض لقلة ولا شذوذ».

[1]**ص: ومنها «إلى» للانتهاء مطلقًا، وللمصاحبة، وللتبيين، ولموافقة اللام، وفي، ومِن، ولا تزاد، خلافًا للفراء.**

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «أردت بقولي **للانتهاء مطلقًا** شيئين: أحدهما عموم الزمان والمكان، كقولك: سرتُ إلى آخر النهار، وإلى آخر المسافة. والثاني أنَّ منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر، نحو: سرتُ إلى نصف النهار، وإلى نصف المسافة» انتهى.

وهذا الذي ذكره من أنَّ «إلى» منتهًى لابتداء الغاية هو مذهب س[3] والمحققين، /وظاهر كلام الفارسي يخالفه؛ لأنه قال[4]: «وإلى معناها الغاية»؛ لأنَّ غاية الشيء في اللغة هي مداه، و«إلى» لا تدخل على ما تكون فيه غاية للفعل، وإنما تدخل على ما يكون منتهًى لابتداء غاية الفعل.وكلام الفارسي راجع إلى ما ذكره النحويون؛ لأنه إذا جُعلت للغاية فُهم أنَّ جملة الفعل قد وقعتْ مِن أجل أنَّ انتهاء الفعل[5] لا يتصور إلا بوقوع الفعل بجملته، ولا يجوز أن يقال فيها: إنها غاية، بمعنى أنها دخلتْ على ما يقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه؛ لأنَّ ذلك لم يَثبت فيها. [٥: ٨٥/ب]

فأمَّا دعوى ابن خروف ذلك، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾[6] قال: «لأنَّ الأمة المعدودة هي الزمان الذي وقع فيه تأخير العذاب لا الزمان الذي وقع فيه نهاية تأخيره؛ ألا ترى أنَّ المعنى: ولئن أخَّرْنا

(١) هنا تبدأ نسخة يوسف آغا، ورمزها (غ)، وكنت وقفت عليها بعد طبع الجزء الأول؛ لذا وصفتها في أول الجزء الثاني.

(٢) ٣: ١٤١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣١.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.

(٥) غ: الغاية.

(٦) سورة هود: الآية ٨.

عنهم العذاب أمةً معدودة›› - فدعوى غير صحيحة؛ لأنه يجوز فيها أن تكون إلى لانتهاء الغاية على تقدير حذف مضاف، أي: إلى انقضاءِ أُمَّةٍ معدودة، وحَذفُ المضاف سائغ[1] إذا دلَّ عليه معنى الكلام، ووجبَ حمل الآية على ذلك لأنَّ الثابت في كلام العرب أن تكون إلى داخلة على ما يكون منتهًى لابتداء غاية الفعل؛ وإذا ثبت أنَّ إلى تكون لانتهاء الفعل فجائز أن تقع على أوَّل الحد، فلا يكون الفعل فيما بعدها. وجائز أن يكون الفعل فيما بعدها، ولكن يمتنع أن يجاوز الفعل ما بعدها؛ لأنَّ النهاية غاية، وما كان بعده شيء لم يُسمَّ غاية.

وما ذكره المصنف في الشرح من أنَّ منتهى العمل بها قد يكون آخرًا وغير آخر فيه تفصيل واختلاف، فنقول: ‹‹إلى›› إمَّا أن يقترن بما بعدها قرينة تدلُّ على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه، إن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها، نحو قول الشاعر[2]:

وصِرْنا إلى الحُسْنَى ، ورَقَّ كَلامُنا ... ورُضْتُ ، فذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ

ألا ترى أنه قد دخل في الحسنى. ونحو قولهم: اشتريتُ الشِّقَّةَ[3] إلى طَرَفِها، فالطَّرَف داخل في الشِّقَّة؛ إذ لم يُعهد أنَّ الإنسان يشتري الشِّقَّة دون طَرَفِها. ونحو و﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[4]، واشتريتُ الفَدَّانَ إلى الطريق، فالليل غير داخل في الصوم، والطريق غير داخل في الشراء.

وإن لم يقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين[5] أنه لا يدخل في حكم ما قبله؛ فإذا قال اشتريتُ البستانَ إلى الشجرةِ الفلانيةِ لم تدخل الشجرة في المشترَى.

---

(١) غ: شائع.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٤١.

(٣) الشِّقَّة: نصف الشاة، والقطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره. والشُّقَّة: نصف ثوب.

(٤) سورة البقرة: الآية١٨٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٩.

وذهب بعض النحويين إلى أنها تدخل إذا انتفت القرينة. وقال عبد الدائم القيرواني: «إذا لم تكن قرينة، وكان ما بعدها من جنس ما قبلها - فيحتمل أن يدخل وألاَّ يدخل، والأظهر أنه لا يدخل».

والصحيح المذهب الأول؛ لأنَّ الأكثر في كلامهم إذا اقترنت قرينة ألاَّ يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، تقول: ذهبتُ إلى زيدٍ، ودخلتُ إلى بكرٍ، وقمتُ إليك، فلا يكون ما بعدها داخلاً في الفعل الذي قبلها في شيء من ذلك ولا في أمثاله، وقد يكون بخلاف ذلك، فإذا عَرِيَ عن القرينة وجب الحمل على الأكثر. وأيضًا فإنَّ ما بعدها منتهًى /لِما قبلها، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، إلا أن يُتَجَوَّز فيُجعل القريب من الانتهاء انتهاء، وإذا كان ذلك مجازًا وجب أن يُحمل على أنه غير داخل؛ لأنه لا يُحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة، إلا أن تقترن قرينة تُرَجِّح المجاز عليها، فيُحمل عليه. [٥: ٨٦/أ]

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب الكوفيين، نقله ابن عصفور عنهم وابن هشام، وزاد: «وكثير من البصريين». وقاله المفسرون[(١)] في قوله تعالى ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٢)]. قال الفراء[(٣)]: «وهو وجه حسن». قال الفراء[(٤)]: «وإنما تجعل (إلى) كـ(مع) إذا ضممت شيئًا إلى شيء، كقول العرب: الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبلٌ، فإن لم يكن ضمٌّ لم يكن الجمع، فلا يقال في: معَ فلانٍ مالٌ كثير: إلى فلانٍ مالٌ كثير». وأنشد المصنف[(٥)] على مجيئها بمعنى مع قول الشاعر[(٦)]:

---

(١) تفسير الطبري ٦: ٤٤٣ - ٤٤٤ [دار المعارف] ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٤١٦ والتفسير البسيط ٥: ٢٨٤ - ٢٨٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٥٢.

(٣) معاني القرآن ١: ٢١٨، وقد نصَّ على أنَّ المفسرين قالوا ذلك.

(٤) معاني القرآن ١: ٢١٨، وفيه بعض تصرف. وهذا القول تالٍ لقوله السابق بلا فاصل.

(٥) شرح المصنف ٣: ١٤١ - ١٤٢.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤١.

بَرَى الحُبُّ جِسمي ليلةً بعدَ ليلةٍ ... ويومًا إلى يومٍ ، وشَهرًا إلى شَهرِ

وقال آخر[(١)]:

ولقد لَهَوتُ إلى كَواعِبَ كالدُّمى ... بِيضِ الوُجُوهِ ، حَديثُهُنَّ رَخيمُ

وقال آخر[(٢)]:

وإنَّ امرأً قد عاشَ تِسعينَ حِجَّةً ... إلى مِئةٍ لم يَسْأَمِ العَيشَ جاهِلُ

وقال آخر[(٣)]:

فلَمْ أَرَ عُذْرًا بَعدَ عِشرينَ حِجَّةً ... مَضَتْ لي، وعَشْرٌ قد مَضَينَ إلى عَشْرِ

وقد استُدِلَّ على ذلك أيضًا بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[(٤)]، وبقول امرئ القيس[(٥)]:

لهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ ، لَبَّدَهُ النَّدَى ... إلى حارِكٍ مِثلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ

وبقول ابن مُفَرِّغ[(٦)]:

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوابِقِ فيهِمْ ... في وُجُوهٍ إلى اللِّمامِ الجِعادِ

أي: مع اللِّمام.

---

(١) هو كثيِّر كما في الأزهية ص ٢٨٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٩. والبيت ليس في ديوانه.

(٢) هو أكثم بن صيفي كما في كتاب المعارف ص ٢٩٩ والاشتقاق ص ٢٠٧.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ٢: ٩٤٢.

(٤) سورة النساء: الآية ٢.

(٥) ديوانه ص ٤٧ والأزهية ص ٢٨٣. يصف فرسه. الدِّعص: الكثيب الصغير من الرمل. ولبَّده الندى: جعله متماسكًا. والحارك: العجُز. والغبيط: قَتَب الهودج وهو مشرف. والمذأَّب: الموسَّع.

(٦) ديوانه ص ١١٨ وأدب الكاتب ص ٥١٦ والأزهية ص ٢٨٣. شدخت: اتسعت. واللمام: جمع لِمَّة، وهي الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن. والجعاد: غير المسترسلة.

قال بعض شيوخنا: «ذهب البصريون[1] في هذا إلى التضمين، وهو الصحيح». يعني: فتبقى «إلى» على حكمها من انتهاء الغاية، أي: لا تَضُمُّوا أموالهم إلى أموالكم، فيكون سببًا لأكلها، لَمّا كان المراد ألاَّ يَخلط مال اليتيم بماله، وأنْ يُبرزه، محافظةً على أن يُنَمَّى ولا يتعدى فيه - أتى بـ«إلى» ليدلَّ على هذا المعنى، وهذه فائدة لا تكون مع «مع».

و﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ المعنى: من يُضيف نُصرتَه لي إلى نصرة الله، ولو قلت مَن يَنصرني معَ فلان لم يدلّ على أنّ فلانًا وحده ينصرك ولا بدَّ، بخلاف إلى، فإنَّ نُصرة ما دخلتْ عليه محققة واقعة مجزوم بها؛ إذ المعنى على التضمين: مَن يُضيف نُصرتَه إلى نُصرةِ فلان.

وأمَّا «له كَفَلٌ» البيت. أي: كَفَلٌ مضافٌ إلى حارِك؛ لأنه بإضافة حارِك على هذه الصفة إلى الكَفَل حَسُنَ الحارك - فلو كان الحارك منخفضًا /والكفلُ [٥: ٨٦/ب] هكذا لكان الفرس قبيحًا، وهذا المعنى لا تُحرزه مع؛ لأنه لو قال: له كَفَلٌ معَ حارِك - لم يكن فيه إلا أنَّ له عضوين حسنين ليس أحدهما شرطًا في زينة صاحبه.

وقال ابن عصفور: أي: ولا تضيفوا أكل أموالهم إلى أموالكم، ومن ينضاف في نصرتي إلى الله. وفي قوله تعالى ﴿إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[2]: الإفضاء إلى نسائكم؛ إذ لو لم يكن مضمَّنًا لكان: الرَّفَثُ بنسائكم، أو: معَ نسائكم؛ لأنه إنما يقال: رَفَثَ بالمرأة، أو مع المرأة. والذَّودُ مضافًا إلى الذَّود إبلٌ. ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[3]، أي: ساروا إلى شياطينهم.

---

(١) الذي في المخطوطات: «الكوفيون»، والتصويب من ضرائر الشعر ص ٢٣٦، ٢٣٨ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٤٦ - ٨٤٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧. ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤.

وأمَّا بيت ابن مُفَرِّغ فالمعنى: شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوابقِ في وُجوهِهم إلى اللِّمام، أي: ملأت اللِّمام، أي: ملأتِ الوجهَ حتى انتهتْ إلى اللِّمم. وقولهم: إنَّ فلانًا لَظَريفٌ عاقِلٌ إلى حَسَبٍ ثاقِبٍ، تقديره: إنَّ فلانًا ينضافُ ظَرفُه وعقلُه إلى حَسَبٍ ثاقِبٍ. قال: «ولو كانت إلى بمعنى مع لساغ أن تقول: زيدٌ إلى عمرٍو، تريد: معَ عمرٍو، فلمَّا لم تَقُل العرب ذلك وأمثاله دلَّ على أنها ليست بمعنى مع، فوجب أن يُتأَوَّل جميع ذلك».

وقوله **وللتبيين** قال المصنف في الشرح[1]: «نبَّهتُ بقولي **وللتبيين** على المتعلِّقة في تعجبٍ أو تفضيلٍ بحبٍّ أو بغضٍ مبيِّنة لفاعليَّة مصحوبها، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾[2]، وكقول النبي ﷺ:[3] (وايمُ الله، لقد كان خَليقًا للإمارة، وإن كان مِن أَحَبِّ الناس إليَّ)» انتهى. وتقدم له ذكر ذلك في «باب التعجب»[4].

وقوله **ولموافقة اللام** قال المصنف في الشرح[5]: «أشرت بموفقة اللام إلى نحو ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾[6]، واللام في هذا هو الأصل، كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[7]، ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾[8]، و﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[9].

---

(١) ٣: ١٤٢.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب غزوة زيد بن حارثة ٥: ٨٤، والمقصود أسامة بن زيد، رضي الله عنه.

(٤) تقدم ذلك في ١٠: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) ٣: ١٤٢.

(٦) سورة النمل: الآية ٣٣. ﴿قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾.

(٧) سورة الروم: الآية ٤.

(٨) سورة الانفطار: الآية ١٩.

(٩) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

ومثلُ «إلى» من ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ في موافقة اللام «إلى» المعدِّية بعد الهدى، كقوله تعالى: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1]، فإنها موافقة للام ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[2]، وللام ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّ﴾[3]، و﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾[4]» انتهى.

ولا يتعين في قوله ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ أن تكون بمعنى اللام، بل هي باقية على معناها من الغاية، أي: الأمرُ مضافٌ إليك ومُنْتَهٍ إلى رأيك، لَمَّا اسْتَفْتَتْهُم في أمرِ سليمانَ الطَّيْلاَ، وجعلتْهم أهل شورى، وأجابوا بأهم أُولو قوة وأُولو بأس شديد، فلنا مقاومة بمن عاداك ـ أضافوا الأمر إليها أدبًا مع ملكتهم، فقالوا ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ لَمَّا قالت ﴿أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي﴾[5].

قال ابن عصفور: «وقد تكون إلى لانتهاء الغاية في الأسماء كما تكون لانتهاء الغاية في الأفعال، في نحو قولك: إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ﴾[6]، المعنى: فأيمانهم إلى الأذقان، أي: مضمومة إلى الأذقان، وعاد الضمير على الأيمان، ولم تُذكر من جهة أنَّ الغُلَّ لا يكون إلا في /اليمين والعنق جميعًا، فكفى ذكر أحدهما من صاحبه، كما قال ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾[7]، فضمَّ الورثة إلى الوصيّ، ولم يُذكَروا لأنَّ الصلح إنما يقع بين الوصيّ والورثة. ويدلُّ [٥: ٨٧/أ]

---

(١) سورة يونس: الآية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٤٣.

(٣) سورة يونس: الآية ٣٥.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٩

(٥) سورة النمل: الآية ٣٢. ﴿قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾.

(٦) سورة يس: الآية ٨.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٨٢.

على أنَّ الضمير ضمير الأيمان قراءةُ عبد الله[1]: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَيْمَٰنِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾، فكفت الأيمان من ذكر الأعناق في قراءة عبد الله كما كفت الأعناق عن ذكر الأيمان في قراءة العامة.

وقوله وفي أنشد المصنف[2] شاهدًا على أنَّ «إلى» تكون بمعنى «في» قولَ النابغة[3]:

فــلا تَتْرُكَنِّــي بِالوَعيــدِ كــأَنَّني إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القــارُ أَجْـرَبُ

وقولَ النَّمِر[4]:

إذا جئتُ دَعــدًا لا أُبــينُ كــأنني إلى آلِ دَعدٍ مِن سَــلامانَ أو نَهْــدِ

سَلامان: من طَيِّئ، ونَهد: من قُضاعة. وأنشد غيره لطَرَفة[5]:

وإنْ يَلْتَقِ الحَــيُّ الجَميــعُ تُلاقِنِــي إلى ذِرْوةِ البيــتِ الرَّفيــعِ الْمُــصَمَّدِ

واستدلُّوا أيضًا بقوله تعالى ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[6]، وبقول العرب[7]: جلستُ إلى القوم، أي: فيهم.

قال ابن عصفور: «لو كانت إلى بمعنى في لساغ أن تقول: أدخلتُ الخاتم إلى إصبعي، وزيدٌ إلى الكوفة، أي: في إصبعي، وفي الكوفة، فلما لم تقل العرب ذلك

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٨٤.

(٢) ٣: ١٤٣.

(٣) ديوانه ص ٧٣ وشرح المصنف ٣: ١٤٣ والخزانة ٩: ٤٦٥ - ٤٦٩ [٧٧٨]. القار: القَطِران.

(٤) كذا في شرح المصنف ٣: ١٤٣، وليس في ديوانه الذي حققه د. نوري القيسي، ولم أقف عليه في مصادري.

(٥) ديوانه ص ٢٩ وأدب الكاتب ص ٥٠٧ وشرح القصائد السبع ص ١٨٧ والخزانة ٩: ٤٦٩ - ٤٧٢ [٧٧٩]. المصمَّد: الذي يَصمِد الناسُ إليه من شرفه، أي: يقصدونه.

(٦) سورة النازعات: الآية ١٨.

(٧) أدب الكاتب ص ٥٠٧.

وجب أن يُتأَوَّل جميع ذلك. فأمّا الآية فإنه لَمَّا كان قوله ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ دعاء منه - عليه السلام - لفرعون صار تقديره: أدعوك إلى أن تَزَكّى. وضمّن مَطْلِيًّا معنى مُبَغَّض؛ لأنَّ الجَمَل الأَجْرَب المَطْلِيَّ بالقَطِران يُبغضه الناس، ويَطردونه خوفًا من عَدواه، فأجراه في التعدي مجراه. وكذلك التقدير: وجدتَني آويًا إلى ذِروة. وجلستُ مضافًا إلى القوم. وكونها بمعنى في مذهب كوفي)) انتهى.

وقوله ((مِنْ سَلامانَ أو نَهْدِ)) هما عَدُوَّانِ لآلِ دَعد، فالمعنى: كأنني بَغيض إلى آل دَعد، كما قال[1]:

لقد زادَني حُبًّا لِنَفسيَ أَنَّني بَغيضٌ إلى كُلِّ امْرِئٍ غيرِ طائلِ

قيل: ومنه ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[2]، قالوا: التقدير: في الناس، وفي آل دعد، وفي ذِروة، وفي يوم القيامة.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو قول القُتَبِيّ، واستدلَّ ببيتَي النابغة وطرفة[3].

وقال بعض شيوخنا: هي لانتهاء الغاية، كأنه قال: وجدتَني مُضافًا إلى ذِروة المجد. وكذلك: كأنَّني إلى الناس، أي: إنني أُشبه الجَمَلَ المَطليَّ إذا أُخذت مضافًا إلى الناس، ولا أُشبهه في غير تلك الحالة، فـ(إلى) متعلق بـ(مضاف)، وحُذف لدلالة الكلام عليه بمنْزلة قوله تعالى ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾[4]، ويكون المضاف المحذوف منصوبًا على الحال، /والعامل ما في كأنَّ من التشبيه[5]. [٥: ٨٧/ب]

(١) هو الطِّرِمَّاح. ديوانه ص ٢٠٧، وفيه تخريجه. غير طائل: خسيس لا فضل له ولا قيمة.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٤) سورة النمل: الآية ١٢.

(٥) غ: من معنى التشبيه.

وقوله **ومِنْ** هذا أيضًا قول الكوفيين[1] والقُتَبيّ، زعمَ[2] أنَّ «إلى» تكون بمعنى «مِنْ»، وأنشد هو والمصنف في الشرح[3] وغيرهما[4] شاهدًا على ذلك قولَ ابن أحمر[5]:

تقولُ وقد عالَيتُ بالكُورِ فوقَها   أَيُسْقَى ، فلا يَرْوَى إِلَيَّ ابنُ أَحْمَرَا

أي: فلا يَروَى مني. ويتخرج على التضمين[6]، أي: فلا يأتي إليَّ للرُّواء؛ لأنه إذا كان لا يَروَى ولا يشفي غُلَّته لم يأت إليه.

وخرَّجه ابن عصفور[7] على أنه أراد: يُسقى فلا يروى ظمؤه إلي، فحذفَ المضاف، وأقام الضمير مقامه، فاستتر في الفعل. والعامل في «إليّ» ظمأ المحذوف، كقولهم[8]: البُرُّ أَرخصَ ما يكون قفيزان بدرهم، أي: ملءُ قفيزين، فالعامل في أرخص ملء المحذوف، ولا يمكن أن يعمل البُرّ ولا القفيزان لجمودهما، ويكون من عمل ظمأ وهو مصدر محذوف، وذلك يجوز في الضرورة.

وقوله **ولا تُزاد خلافًا للفراء** زعم الفراء أنها زائدة في قراءة بعضهم ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[9] بفتح الواو، ونظَّرها باللام في قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[10].

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٣٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٥١١، وفيه عجز بيت ابن أحمر التالي.

(٣) ٣: ١٤٣.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢٣٦.

(٥) ديوانه ص ٨٤ وشرح أبيات المغني ٢: ١٢٩ - ١٣٦ [١١٠]. الكور: الرحل بأداته.

(٦) هذا تخريج ابن هشام الخضراوي. شرح ناظر الجيش ٦: ٢٩٢٠ - ٢٩٢١.

(٧) ضرائر الشعر ص ٢٣٨.

(٨) الكتاب ١: ٤٠٢.

(٩) سورة إبراهيم: الآية ٣٧. وهذه قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. المحتسب ١: ٣٦٤.

(١٠) سورة النمل: الآية ٧٢.

قال المصنف في الشرح: «وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تَهوِي، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رُضِيَ: رُضَا، وفي ناصِية: ناصاة، وهي لغة طائيَّة، وعليها قول الشاعر[1]:

نَسْتَوْقِدُ النَّبلَ في الحَضِيضِ، ونَصْـــ ـــطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ»

انتهى.

وهذا تخريج لا يجوز؛ لأنه ليس كل ما آخره ياء قبلها كسرة يجوز إبدالها ألفًا وفتح ما قبلها، فليس من لغة طيئ أن تقول في يَجري: يَجْرَى، ولا في يَرمي: يَرْمَى، ولا في يَشْتَرِي: يَشْتَرَى، وقد نَقَدْنا عليه ذاك في قوله في آخر فصل من فصول التصريف، في قوله: «وفتح ما قبل الياء الكائنة لامًا مكسورًا ما قبلها وجعلها ألفًا لغة طائيَّة»[2]، وبَيَّنَّا أنَّ ذلك ليس على إطلاقه، وإنما هو مخصوص بنحو رُضِيَ وبنحو الناصية فقط.

وتتخرج هذه القراءة على تضمين تَهوَى معنى تَميل؛ لأنَّ مَن هَوِيَ شيئًا مال إليه، فكأنه قيل: تَميل إليهم بالمحبة والهوى.

وزعم الكوفيون والقُتَبيّ[3] أنّ «إلى» تكون بمعنى «عند»، تقول: هو أشهى إلي من كذا، أي: عندي، قال أبو كبير الهذلي[4]:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الـــشَّبابِ ، وذِكْـــرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحيـــقِ السَّلْـــسَلِ

قال: أراد: أشهى عندي. وأنشد غيره قوله[5]:

---

(١) تقدم البيت في ٩: ٢٥٧.

(٢) التسهيل ص ٣١١.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٦٩ وأدب الكاتب ص ٥١٢. الرحيق: اسم للخمر. والسلسل: السهل في الحلق السَّلِس.

(٥) البيت للأقرع بن مُعاذ القُشَيريّ في الحيوان ٧: ١٦٠. وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٢ والاقتضاب ٣: ٣٦٠. ك، ط، ظ: أم جابر.

لَعَمْـــرُكَ إنَّ المَـــسَّ مِـــنْ أُمِّ خالــدٍ إلَـــيَّ - وإنْ أَوْقَعْتُـــهُ - لَبَغِـــيضُ

وقال [١]:

ثَقَـــالٌ إذا رادَ النِّـــساءُ ، خَرِيـــدَةٌ صَناعٌ ، فقد سادتْ إلَـــيَّ الغَوانيـــا

وقال حُميد بن ثَور الهلالي [٢]:/ [٥: ٨٨/أ]

ذَكَرْتُكِ لَمَّا أَتْلَعَتْ مِـــن كِناسِـــها وذِكْـــرُكِ سَـــبَّاتٍ إلَـــيَّ عَجِيـــبُ

لَمَّا أَتْلَعَتْ: رفَعتْ رأسَها، يعني غزالة، والسَّبَّات: الأوقات، واحدها سَبَّة.

وقال آخر [٣]:

فكانَ إليها كالَّذي اصْطادَ بَكْرَهــا شِقاقًا وبُغْضًا ، أو أَطَـمَّ وأَهْجَـرا

أي: فكان عندها.

وخُرِّج قوله «أشهى إلي» على التضمين بمعنى: أَقْرَب إليَّ اشتهاء. وخُرِّج أيضًا على التضمين، ضُمِّن أشهى معنى أَحَبّ. و«سادت» معنى: صارت أَحَبَّ الغواني إلي. و«بَغيض» تعدَّى إلى قوله «إلي». وأمَّا «فكان إليها» فمتعلق بمضمر تقديره: فكان كرهها إلي؛ لأنه يصف بقرة وحشية أكل السَّبُع ولدها، فتعرض لها ثور كرهته لحزنها على ولدها ككراهية السَّبُع الذي اصطاده، أو أعظم من كراهتها له.

وزعم الأخفش أنّ «إلى» تأتي بمعنى الباء، وخرَّج على ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [٤]، ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [٥]، أي: بشياطينهم،

---

(١) الراعي. منتهى الطلب ٦: ٦٢ وأدب الكاتب ص ٥١٢. ثقال: ثقيلة في مجلسها. وراد النساء: خففن في الذهاب والمجيء إلى بيوت جاراتهن. وخريدة: حييّة.

(٢) ديوانه ص ٥٦ وأدب الكاتب ص ٥١٢. يخاطب امرأة. الكناس: بيت الوحش.

(٣) هو النابغة الجعدي كما في مجاز القرآن ١: ٥٨ وأدب الكاتب ص ٥١٣. أطَمّ: أزيد بغضًا. وأهجر: أقبح وأفحش.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٤. معاني القرآن للأخفش ص ٤٦، ١٣٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٧٦.

وببعض. وتقول: خلوتُ إلى فلان في حاجة، أي: بفلان. ويتخرَّج ذلك على التضمين أيضًا، أي: وإذا انتهَوا إلى شياطينهم في الخَلوة.

ص: ومنها اللام للمِلك وشِبهه، وللتَّمليك وشِبهه، وللاستحقاق، وللنَّسب، وللتَّعليل، وللتَّبليغ، وللتَّعَجُّب، وللتَّبيين، وللصَّيرورة، ولموافقة «في» و«عند» و«إلى» و«بعد» و«على» و«مِن». وتزاد مع مفعولِ ذي الواحد قياسًا في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، و﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وسماعًا في نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. وفتحُ اللام مع المضمر لغةُ غيرِ خُزاعة، ومع الفعل لغةُ عُكلٍ وبَلْعَنْبَر.

ش: مثال اللام للمِلك: المالُ لِزيدٍ. ومثالها لشِبه المِلك: أَدومُ لكَ ما تدوم لي، وقال الشاعر[1]:

ما لمَوْلاكَ كُنتَ كانَ لكَ المَوْ لَى ، ومثلُ الذي تَدينُ تُدانُ

ومِن هذا النوع المفهمة ما يجب مقابلة لـ«على»، كقوله تعالى ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

فيومٌ علينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسَرْ

ومثال لام التمليك: وهبتُ لزيدٍ دينارًا. ومثال شِبه التمليك ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[4]. ومثال لام الاستحقاق: الجلبابُ للجارية، والجُلُّ[5] للفرَسِ. ومثال لام النسب: لزيدٍ عمٌّ هو

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤٤.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٦.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٣٢٧.

(٤) سورة النحل: الآية ٧٢.

(٥) الجلّ: ما تُلبسه الدابَّة لتُصان به.

لعمرٍو خالٌ، ولعبدِ الله ابنٌ هو لجعفرٍ حَمٌ. ومثالُ لام التعليل ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[1]، و﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

ولو سألتْ للناسِ يومًا بوجهِها سَحابَ الثُّرَيَّا لاستهلَّتْ مَواطِرُهْ

والجارَّةُ اسمَ مَن غاب حقيقةً أو حكمًا عن قائلِ قولٍ يتعلّق به، نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[4]، أي: من أجل، ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾[5]، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾[6]، ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾[7]، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾[8]، وقولُ الشاعر[9]: [٥: ٨٨/ب]

وقولَكَ للشيءِ الذي لا تَنالُهُ إذا ما هو احْلَوْلَى: ألا ليتَ ذا ليا

وقال آخر[10]:

كضَرائرِ الحَسْناءِ، قُلْنَ لِوَجْهِها حَسَدًا وبَغْيًا: إنَّهُ لَدَمِيمُ

ومثال التبليغ وهي الجارَّة اسمَ سامعِ قولٍ أو ما في معناه نحو: قلتُ له، وبيَّنتُ له، وفسَّرتُ له، وأذِنتُ له، واستَجبتُ له، وشَكَرتُ له، ونَصَحتُ له، إلا

---

(١) سورة النساء: الآية ١٠٥. ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾.

(٢) سورة النحل: الآية ٤٤. ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

(٣) ورد البيت في قطعة نسبت لسَوادة بن كِلاب القُشَيريّ في الحماسة البصرية ٣: ١٠١٥ [٨٨٧]، وهو في قطعة لتوبة بن الحُمَيِّر في المؤتلف والمختلف ص ٩١ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٧ وديوان توبة ص ٤٥. ونسب لابن الدمينة. ديوانه ص ١٩٦.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ١١.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٥٦.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١٦٨.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٣٩.

(٨) سورة هود: الآية ٣١.

(٩) هو عنترة. ديوانه ص ٢٢٤. احلولى الشيء: طاب، وحلا، وحسُن.

(١٠) هو أبو الأسود الدؤلي. ديوانه ص ٤٠٣ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٩٥ [٣٥٠]. غ، ظ: حسدًا وبغضًا.

أنّ هذين قد يَستغنيان عن اللام، فيقال: شكرتُه ونصحتُه، والمختار تعديتهما باللام، وبه نزل القرآن.

ومثال التعجب قول الشاعر[1]:

شَبابٌ وشَيبٌ وافْتِقارٌ وثَرْوةٌ فَلِلَّهِ هذا الدَّهرُ كيفَ تَرَدَّدا

ومثله[2]:

فلِلَّهِ عَيْنا مَنْ رأى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتَّ وأَنْأَى مِنْ فِراقِ الْمُحَصَّبِ

واللام في القسم بابها التعجب، وقد استعملها بعض العرب مع غير التعجب فيه، حكاه س في آخر «باب الإضافة إلى المحلوف به»، قال س[3]: «ويقول بعض العرب: لِلَّهِ لأَفْعَلَنَّ».

ومثالُ التبيين - وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبيِّنة لصاحب معناها، والمتعلقة بحبّ في تعجب أو تفضيل مبيِّنة لمفعولية مصحوبها - نحوُ ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[4]، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[5]، وما أَحَبَّ زيدًا لعمرو! ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[6].

ومثال لام الصيرورة ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) الأعشى. ديوانه ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٢ - ٣٠٥ [٣٥٥].

(٢) تقدم البيت في ١٠: ٣٢٥.

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٩.

(٤) سورة يوسف: الآية ٢٣. ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٣٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٦٥.

(٧) سورة القصص: الآية ٨.

(٨) هو سابق البربري كما في العقد الفريد ٢: ٦٩ وأبيات المغني ٤: ٢٩٥ - ٢٩٦ [٣٥١].

فللمَوتِ تَغْذُو الوالِداتُ سِخالَها   كما لِخَرابِ الدُّورِ تُبنَى المَساكِنُ

ومثله[١]:

لا أَرى حِـــصْنًا سَـــيُنجي أَهلَـــهُ   كُـــلُّ حَـــيٍّ لِفَنَـــاءٍ ونَفَـــدْ

وموافقة «في» ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٢]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٣]، وقال مِسكين الدارميّ[٤]:

أُولئكَ قَومي قد مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ   كما قد مَضَى لُقْمانُ عادٍ وتُبَّعُ

[و][٥]:

وكُلُّ أَبٍ وابنٍ وإنْ عُمِّرا معًا   مُقِيمَينِ مَفقُودٌ لِوَقتٍ وفاقِدُ

وموافقة «عند» كقراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾[٦]، قال أبو الفتح: «أي عند مجيئه إياهم، كقولك: كُتِبَ لِخَمسٍ خَلَونَ». وأنشد غير المصنف للعَجَّاج[٧]:

تَـــسْمَعُ لِلجَـــرْعِ إذا اسْـــتُحِيرا   لِلمـــاءِ في أَجْوافِهـــا خَرِيـــرا

/أي: عند الجَرْع، والاستحارة: الجَرْع، والخَرير: صوت الماء. [٥: ٨٩/أ]

وموافقة «إلى» ﴿سُقْنَـٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[٨]، ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٩].

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف ٣: ١٤٦.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٧.

(٤) ديوانه ص ٦٨ [دار صادر] وشرح المصنف ٣: ١٤٦ - ١٤٧.

(٥) الواو ليست في المخطوطات: والبيت للحكم بن صخر في شرح المصنف ٣: ١٤٧.

(٦) سورة ق: الآية ٥. المحتسب ٢: ٢٨٢، وفيه قول ابن جني التالي.

(٧) ديوانه ١: ٥٣٤ وأدب الكاتب ص ٥٢٠ وجمهرة اللغة ٣: ١٣١٦. يصف إبلاً عطاشًا وردت ماء.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٥٧.

(٩) سورة الرعد: الآية ٢.

وموافقة (بعد) ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[1]، أي: بعد زوالها، وقال[2]:

فلَمَّا تفرَّقْنا كأنّي ومالِكًا ... لِطُولِ اجْتِماعٍ لم نَبِتْ ليلةً مَعَا

أي: بعدَ طُولِ اجتماع.

وموافقة «على» ﴿يَخِرُّونَ للأذقانِ سُجَّدًا﴾[3]، و﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[4]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

تَناوَلَهُ بالرُّمحِ، ثُمَّ اتَّنَى لهُ ... فَخَرَّ صَريعًا لليَدَينِ ولِلْفَمِ

وموافقة «مِنْ» كقول جرير[7]:

لنا الفَضلُ في الدُّنيا، وأَنفُكَ راغِمٌ ... ونحنُ لَكُمْ يومَ القِيامةِ أَفْضَلُ

أي: ونحن منكم. ومثله ما أنشده ثعلب[8]:

وإنَّ قَرينَ السُّوءِ لَسْتَ بِواجِدٍ ... لهُ راحةً ما عِشْتَ حتى تُفارِقَهْ

أي: بواجد منه راحة. وقال[9]:

إذا الحِلمُ لم يَغْلِبْ لكَ الجَهلَ لم تَزَلْ ... عَليكَ بُرُوقٌ جَمَّةٌ ورَواعِدُ

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٢) هو متمم بن نُويرة يرثي أخاه مالكًا. المفضليات ص ٢٦٧ [٦٧].

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٧.

(٤) سورة يونس الآية ١٢.

(٥) سورة الصافات الآية ١٠٣.

(٦) جابر بن حُنَيّ التغلبيّ. المفضليات ص ٢١٢ [٤٢]. وورد العجز في قطعة اختلف في قائلها، وصدره فيها: «تناولتُ بالرمح الطويل ثيابَه». انظر ذلك في الاقتضاب ٣: ٣٥٥. اتَّنى: انثنى.

(٧) ديوانه ١: ١٤٣.

(٨) مجالس ثعلب ص ٥٤٦.

(٩) هو محمد بن أبي شِحاذ الضَّبِّيّ. الحماسة ١: ٦١٥ [٤٥٣] والمرزوقي ٣: ١٢٠٠ [٤٤٧].

انتهت مُثل معاني لام الجر، وهي منقولة من شرح المصنف[1] باختصار.

فأمَّا أنَّ اللام تكون للاستحقاق فهي عبارة س[2]. وعبَّرَ عن هذا المعنى الفارسيُّ[3] بالتحقيق، ويريد به أنَّ الشيء حقّ لهذا، فقولهم: سَرجٌ للدابَّة، أي: حقٌّ للدابَّة أن يكون لها سَرج.

وقال المبرد[4]: «معنى اللام جعلُ الأول لاصقًا بالثاني». وأُبطل ذلك بأنها لو كانت للإلصاق لكانت بمعنى الباء؛ لأنها تَجعل الأول لاصقًا بالثاني في نحو: أمسكتُ بزيدٍ، وسَطَوتُ بعمرٍو، ولَلَزِمَ أن تُستَعمل حيثُ استُعمِلَت الباء، فتقول: سَطَوتُ لِزيدٍ، ولا يقال ذلك، فدلَّ على بطلانه.

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما قاله س مِن أنها للاستحقاق، وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها، وإنما جُعلت للمِلك لأنه ضربٌ من الاستحقاق، وقد تَدخلها مع ذلك مَعانٍ أُخَر.

وأمَّا كونها للصيرورة - ويُعَبَّر عنها أيضًا بالعاقبة والمآل - فأوردَ ذلك أصحابنا على أنه مذهب مردود، وهو منسوب للأخفش[5]. وتقرير مذهبه أنَّ الالتقاط[6] لم يكن لكونه عدوًّا لهم وحَزَنًا، بل الالتقاط كان ليكونَ حبيبًا وولدًا، فآلَ أمرُه إلى أن كان لهم عدوًّا، فاللام للصيرورة. ورُدَّ بأنه حُذف السبب وأُقيم المسبَّب مقامه.

وأمَّا كونها بمعنى «على»، وبمعنى «مع»، وبمعنى التعليل، وبمعنى «بعد»، وبمعنى «مِن»، وبمعنى «في»، وبمعنى «إلى» - فهو مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[7].

---

(١) ٣: ١٤٤ - ١٤٨.

(٢) الكتاب ٤: ٢١٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥١ والمقتصد ٢: ٨٢٧.

(٤) الأصول ١: ٤١٣.

(٥) معاني القرآن له ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٦) أي في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾. سورة القصص: ٨.

(٧) ورد استعمالها بمعنى على في أدب الكاتب ص ٥١١، وبمعنى مع، وبعد، ومن أجل في ص ٥١٩ - ٥٢٠.

وأمّا كونها بمعنى «على»، وبمعنى «مع»، وبمعنى التعليل، وبمعنى «بعد»، وبمعنى «مِن»، وبمعنى «في»، وبمعنى «إلى» - فهو مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[1].

وأرادوا من كونها بمعنى «على» قوله تعالى ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾[2]، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا﴾[3]، ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾[4]، ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[5]، ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾[6]، وفي الحديث: (واشْتَرِطي لهم الوَلاء)[7]. [٥: ٨٩/ب]

ومن كونها بمعنى «بعد» (صُومُوا لِرُؤيته)[8]. وبمعنى «إلى»: أَوحَى له، أي: إليه.

وتأوَّل ما استدلُّوا به بعض شيوخنا، فأمّا:

.... فَخَرَّ صَريعًا لِليَدَينِ ولِلْفَمِ

وما أنشده القُتَبيّ من قول الشاعر[9]:

---

(١) ورد استعمالها بمعنى على في أدب الكاتب ص ٥١١، وبمعنى مع، وبعد، ومن أجل في ص ٥١٩ - ٥٢٠.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٣٣.

(٣) سورة الصافات: الآية ١٧١.

(٤) سورة الحجرات: الآية ٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٦) سورة غافر: الآية ٥٢.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحلّ ٣: ٢٩ وكتاب المكاتَب: باب استعانة المكاتَب ٣: ١٢٧ وكتاب الشروط: باب الشروط في الولاء ٣: ١٧٧، ومسلم في صحيحه: كتاب العتق ٢: ١١٤٢.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصوم (الباب ١١) ٢: ٢٢٩، ومسلم في صحيحه ٢: ٧٦٢. وقوله رؤيته يعني: رؤية الهلال.

(٩) أنشده في أدب الكاتب ص ٥١١، وهو للطرماح. ديوانه ص ٢٧١. يصف ناقة بركت. المخوّى: التجافي للبروك. والثفنات: ما أصاب الأرض من البعير إذا برك. والمعرَّس: موضع التعريس، وهو النُّزول في السحر. والخَمس: قوائمها الأربع وصدرها، شبَّه معرَّسها بمعرَّس خمس من القطا. والجناجن: عظام الصدر، واحدها جَنْجَن وجِنْجِن.

كأنَّ مُخَوَّاها على ثَفِناتِها مُعَرَّسُ خَمْسٍ ، وَقَّعَتْ لِلجَناجِنِ

فلما كانت اليدان تتقدمان سائر البدن صار ذلك شبيهًا بما يسقط بسقوط غيره؛ فدخلت اللام لملاحظة ذلك الشبه[1]. وبهذا يُتأوَّل - والله أعلم - ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾.

وأمَّا «لطُولِ اجتِماعِ» واستدلالهم بأنَّ المعنى: بعدَ طول اجتماع - فإنما يريد: كأنِّي ومالكًا لم نجتمع، وأوجب له هذا القولَ وهذا الشبهَ طولُ اجتماعهم قبل ذلك، ولولا الاجتماع قبلُ لَمَا صحَّ أن يقول: كأنِّي ومالكًا لم نَبِتْ ليلةً معا، فكأنه قال: أشبهتُ مَن لم يجتمع لأجل ما كان منَّا مِن طول اجتماع، ولولا ذلك لم يَقُل أشبهتُ.

وأمَّا كونها للتعليل في نحو: فعلتُ ذلك لك، أي: من أجلك، وقولِ العجاج:

تَسْمَعُ لِلجَرْعِ إذا اسْتُحِيرا لِلماءِ في أَجْوافِها خَرِيرا

ففيها معنى الملك؛ لأنَّ الشيء إذا وقع بسبب الشيء ومن أجله فهو له.

وأمَّا: كتبتُه لثلاثٍ خَلَوْنَ، وقولُ الراعي[2]:

حتى وَرَدْنَ لِتِمِّ خِمْسٍ بائصٍ جُدًّا ، تَعاوَرَهُ الرِّياحُ ، وَبِيلا

وقوله[3]:

خُطَّ هذا الكتابُ في يومِ سَبتٍ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضانِ

---

(١) ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣٣ - ٢٩٣٤ أنَّ هذا تأويل ابن أبي الربيع لبيت جابر بن حُنَيّ.

(٢) جمهرة أشعار العرب ٣: ٩٣٤ [٤٦] وأدب الكاتب ص ٥١٩ والاقتضاب ص ٣٨٨. وصف إبلاً وردت ماء بعد أن سارت إليه خمسة أيام. التِّمّ: التمام. والخِمس: أن ترد الإبل الماء يومًا وتدعه ثلاثة أيام، وترد في اليوم الخامس. والبائص: المتقدم السابق. والجُدّ: البئر تكون بين العشب والكلأ. وتعاوره: تداوله. والوبيل: الوخيم.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٣٥٤.

فلأنها لم تَخلُ من معناها؛ لأنَّ الكَتب صار متصلاً بالثلاث، و«بعد» لا يُفهم ذلك؛ لأنك إذا قلتَ كتبتُ بعدَ كذا لم تقتض الاتصال، وكتبتُ لِثَلاثٍ معناه الاتصال بالثلاث، فلمَّا كان لمضيٍّ الثلاث وقعَ الكَتب، فكأنها أوجبت الكَتب مِن حيث إنه وُجد عندها، فصار شبيهًا بما وُجد بوجود غيره، وهذا من طريق الاستعارة لِما بينهما من الشَّبَه.

وقال بعض شيوخنا[1]: «اختلف الناس في زيادتها، فأمَّا س فلم يذكر ذلك، وتابعه عليه أبو علي. وذهب أبو العباس[2] إلى زيادتها، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[3]، المعنى: رَدِفَكم، وبقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4]؛ لأنك تقول: عَبَرتُ الرؤيا، ولا تقول: عَبَرتُ لِلرُّؤيا، كما لا تقول: ضربتُ لزيدٍ. ثم تأوَّلَه على تضمين ردف معنى تَهَيَّأَ» انتهى. قال: وفي كتاب البخاري[5]: رَدِفَ بمعنى قَرُبَ. وهذا يدلُّ على أنَّ مأخذه فيه التضمين.

وأمَّا ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فهو مُقَوٌّ لوصول الفعل إلى الاسم لتقدمه، فإذا تأخَّر /عنه الفعل ضعُف، فاحتيج إلى حرف يصل به. ويدلُّك على أنَّ الفعل إذا تأخَّر ضعُف قولهم: زيدٌ ضربتُ، ولا تقول: ضربتُ زيدٌ. [٥: ٩٠/أ]

قال بعض أصحابنا: إنما معناها العامّ الاستحقاق، وإنما جعلها النحويون للملك لأنه ضربٌ من الاستحقاق، والتي تُداخلها مع الملك والاستحقاق معانٍ أُخَر، فإنَّ الداخل منها على الاسم الصريح خمسة أنواع:

---

(١) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣٦.

(٢) المقتضب ٢: ٣٧.

(٣) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٤) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٥) صحيح البخاري: كتاب التفسير: تفسير سورة النمل ٦: ١٧، ولفظه: «رَدِفَ: اقترَبَ».

أن تكون للسبب؛ ألا ترى أنَّ المسبَّب مُستحقّ بسببه.

وللقَسَم إذا كان في الكلام معنى التعجب، نحو: لِلَّهِ لا يبقى أحد؛ ألا ترى أنَّ اسم الله - تبارك وتعالى - مُستحقّ لأنْ يُقسَم به.

والاستغاثة أو ما يجري مجراها - وهو التعجب - ألا ترى أنه مُستحقّ لأنْ يُستغاث به ولأنْ يُتعجَّب منه.

ولتقوية عمل العامل، وهي الداخلة على المفعول إذا تقدَّم على العامل فيه.

وزائدة في باب «لا»، وباب النداء، [نحو][1]: لا أبا لك، ويا بؤسَ لزيدٍ، وفي نحو: ضربتُ لِزيدٍ، ونحو قوله[2]:

ومَلَكْتَ ما بَـينَ العِـراقِ ويَثْـرِبٍ ... مُلْكـاً أَجـارَ لِمُـسْلِمٍ ومُعاهَـدِ

وأنشد الفراء[3]:

يَذُمُّونَ لِلدُّنيا وهُمْ يَرْضِعُونَها ... أَفاوِيقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثُعْلُ

وقول الآخر[4]:

فلَمَّـا أنْ تَواقَفْنـا قَلـيلاً ... أَنَخْنـا لِلكَلاكِـلِ، فارتَمَيْنـا

وقد يجيء ذلك في الكلام إلا أنه قليل لا يقاس عليه، قال تعالى ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[5].

---

(١) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) تقدم البيت في ٧: ٢٨.

(٣) البيت بهذه الرواية بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٤٤٧. وهو لعبد الله بن هَمَّام السَّلُوليّ في إصلاح المنطق ص ٢١٣ والكامل ١: ٧٧، ٢: ٨٣٧، وأوله فيهما: «وذمُّوا لنا الدنيا»، وبها يفوت الاستشهاد. الأفاويق: جمع أفواق، وأفواق: جمع فِيق، وفِيق: جمع فيقة، وهو اسم اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: زيادة في أطباء الناقة والبقرة والشاة.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٨، ٨: ٣٢٤.

(٥) سورة النمل: الآية ٧٢.

ومما استدلَّ به الكوفيون[1] على أنَّ اللام تكون بمعنى «إلى» قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[2] ، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[3] ، وبقول العرب: أوحَى له، وأوحَى إليه، بمعنًى واحد، وبقولهم: هَداه لِكذا، وهَداه إلى كذا.

وتأوّل[4] على أنه إذا عُدِّي بإلى أَوْحَى كان بمعنى: أَشارَ، ومنه[5]:

فأَوْحَتْ إلينا ، والأَنامِــلُ رُسْــلُها ....

أي: أشارتْ. وبمعنى: أَرْسَلَ، يقال: أَوحَى إليه بكذا، أي: أرسلَ إليه. وبمعنى: أَلْهَمَ، قال تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، أي: أَلهمَها؛ لأنَّ الإلهام إشارة في المعنى. ويكون أَوْحَى بمعنى: أَمَرَ، فيتعدَّى إذ ذاك باللام، ومنه ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، أي: أَمَرَها. وإنما تعدَّت باللام إذا كانت بمعنى أَمَرَ لأنَّ أَمْرَ الله - تعالى - للأرض قولٌ في المعنى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[6] ، فكأنه قال: بأنَّ ربَّكَ قال لها: حَدِّثي أخبارَك.

وكذلك هَدَى، تكون بمعنى: وَفَّقَ، فتتعدَّى إذ ذاك تعدِّيها باللام، فيقال: هَداه اللهُ للدِّين، المعنى: وَفَّقَه اللهُ للدِّين. وبمعنى: بَيَّنَ، فتتعدَّى تعدِّيها، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾[7] ، قال أبو عمرو بن العلاء: معناه أَوَلَمْ يُبيِّنْ[8] لهم. وقد تكون بمعنى: عَرَّفَ، فتتعدَّى إذ ذاك إلى مفعولين بنفسها، فتقول: هَدَيْتُه /الطريقَ، أي: [٥: ٩٠/ب]

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٦.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٨.

(٤) هذا تأويل ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٣١ - ٢٩٣٢.

(٥) الشطر في كتاب العين ٣: ٣٢٠ والمحكم ٤: ٣٧ [دار الكتب العلمية] واللسان (وحي).

(٦) سورة يس: الآية ٨٢.

(٧) سورة السجدة: الآية ٢٦.

(٨) غ، ط، ظ: يتبين.

عَرَّفتُه الطريقَ، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[1]. ولا يُعَدِّيها إلى مفعولين بنفسها إلا أهلُ الحجاز، وغيرُهم من العرب يقول: هَدَيْتُهم لِلطريق، يجعلونها بمعنى أَرْشَدْتُهم. ولا يُنكَر اختلافُ تعدِّي الفعل بسبب ما يُشرَب من المعاني؛ ألا ترى أنهم يستعملون «بَكَيتُ» غير متعدٍّ إذا أَشرَبوه معنى «نُحْتُ»؛ لأنَّ البكاء نَوح في المعنى، وقد يقال: بَكَيتُ زيدًا، فيتعدَّى إلى مفعول واحد إذا أُشرب معنى رَثَيتُ، وإلى مفعولين، فيقال: بَكَيتُ زيدًا دمًا، يُضَمِّنُونه معنى: أَتْبَعْتُ زيدًا دمًا. والدليلُ على أنَّ دمًا مفعول به قولُه[2]:

ولو شِئتُ أنْ أبكي دَمًا لَبَكَيتُه عليكَ ، ولكنْ ساحةُ الصَّبرِ أَوْسَعُ

فإضماره يدلُّ على أنه ليس من جنس التمييز.

وتأوَّلَ[3] «فَخَرَّ صَرِيعًا لِليَدَينِ ولِلْفَمِ»، و«وَقَّعَتْ لِلجَناجِنِ» على أنَّ اللام تتعلق بمحذوف، أي: مُقَدِّمًا لليدين، ووَقَّعَتْ مُقَدِّمةً لِلجَناجِن.

وأمَّا بيت مُتَمِّم فتقديره: لِفَقْدِ طُولِ اجتماعنا، أو لانقطاع طول اجتماعنا.

وأمَّا كَتَبتُه لِثَلاثٍ خَلَونَ فهو على تقدير: لانْقِضاءِ ثَلاثٍ، ولانْقِضاءِ تَمِّ خمْسٍ.

وقوله **وتُزاد مع مفعولِ ذي الواحد قياسًا** قال المصنف في الشرح[4]: «ومن لامات الجرِّ الزائدةُ، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعف بالتأخر، نحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[6] - جاز

---

(١) سورة البلد: الآية ١٠.

(٢) هو إسحاق بن حسان الخُرَيْميّ. الكامل ٣: ١٣٦٢ وذيل الأمالي ص ١٢١ والسمط ٣: ٥٧ ودلائل الإعجاز ص ١٦٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٠٥٣.

(٣) يعني ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ١٩٣٣ - ٢٩٣٤.

(٤) ٣: ١٤٨.

(٥) سورة يوسف: الآية ٤٣.

(٦) سورة هود: الآية ١٠٧.

القياس على ما سُمع منها. وإن كانت بخلاف ذلك قُصرت على السماع، نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

ومن يكُ ذا عُودٍ صَلِيبٍ رَجا بهِ ... لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهرِ فالدَّهرُ كاسِرُهْ»

انتهى. وقد تقدَّم الكلام[3] على كونها تكون زائدة والخلاف في ذلك بين س وأبي العباس.

وقوله **وفتحُ اللام مع المضمر لغةُ غيرِ خُزاعة** يعني أنَّ لغة العرب غير خُزاعة فتح اللام مع المضمر، نحو: لَنا، ولَكم، ولَها، ولَه. وأمَّا خُزاعة[4] فلام الجرِّ عندهم مكسورة كما هي إذا دخلت على المُظهَر، تقول: لِنا، ولِكم، ولِها ولِه. وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من صور المضمر ياء المتكلم، فإنَّ اللغتين اتفقتا على كسر اللام معها، فيقولون: لِي.

ودلَّ كلام المصنف بالمفهوم مِن نصه هذا أنَّ المظهَر مُتَّفَق على كسر اللام إذا دخلت عليه؛ وقد نصَّ هو في الشرح على ذلك، قال فيه[5]: «وكلُّ العرب يفتحون لام الجرّ الداخلة على مضمر إلا خُزاعة، فإنها تكسرها مع المضمر كما تُكسَر مع غيره في اللغات كلها» انتهى.

وليس كذلك[6]، بل الكسر مشهورُ كلام العرب إلا مع المستغاث به غير المعطوف على غيره بغير تكرير ياء فالفتح. وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٢.

(٢) هو توبة بن الحميِّر، أو نُصيب. ديوان نصيب ص ٩٢ والبيان والتبيين ٣: ٧٠، ٤: ٩١ والمؤتلف والمختلف ص ٩١ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٠٥ - ٣٠٧ [٣٥٦]. وروي: «يُعِدُّه لِيكسرَ»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٣) تقدم ذلك في ١٨٠ - ١٨١.

(٤) وأما خزاعة ... ولِها ولِه: سقط من ك.

(٥) ٣: ١٤٩.

(٦) وليس كذلك ... كما يقولون به: سقط من ط، ظ، غ.

وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق، فيقولون: المالُ لَزيد، بفتح اللام[1]. /وما حكاه المصنف عن خُزاعة أنها تكسر مع المضمر حكاه اللِّحيانيّ[2] عن بعض العرب، يقولون: المالُ لِه، كما يقولون: بِه، وذلك قليل جدًّا. [٥: ٩١/أ]

وقوله **ومع الفعل لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر** قال أبو زيد: سمعتُ مَن يقول: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[3] بفتح اللام، وقرأ سعيد بن جُبَير فيما حكى عنه المبرد ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتزولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[4]، وفتحَها، حكاه مكي بن أبي طالب[5] عن بني العنبر، كما حكاه المصنف، وأنشدوا[6]:

وتَـــأْمُرُني رَبيعـــةُ كُـــلَّ يـــومٍ لَأَشْـــرِيَها وأَقْتَنِـــيَ الـــدَّجاجا

الرواية بفتح لام لَأَشْرِيَها.

ص: وتساوي لامُ التعليل معنًى وعملاً «كي» مع «أنْ»، و«ما» أختِها والاستفهاميةِ.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٨، ٣٢٩. وقال ابن خالويه: «حكى أبو زيد أنَّ مِن العرب مَن يفتح كلَّ لام إلا قولهم: الحمد لِلَّه». مختصر في شواذ القرآن ص ٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠. وفي الخصائص ١: ٣٩٠ أنَّ الكسائي حكاها عن قضاعة.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٣٣. وهذه قراءة أبي السمال كما في شواذ ابن خالويه ص ٤٩ والبحر المحيط ٤: ٤٨٣. والحكاية عن أبي زيد في سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤٦. وهذه القراءة حكاها عن ابن جُبير المبردُ كما في سر صناعة الإعراب ١: ٣١٨. وفي المحتسب ٢: ٣١٤ أنَّ أبا الحسن حكاها عن أبي عبيدة ولم ينسبها.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١: ١٠٠. وحكى هذه اللغة عنهم قبله خلف والأخفش. معاني القرآن للأخفش ١: ١٢٣ والمسائل البصريات ١: ٥٥٠. وفي سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٩ أنَّ الكسائي سمعها من أبي حزام العُكليّ.

(٦) البيت للنمر بن تولب. ديوانه ص ٥١ [دار صادر] والحيوان ٢: ٣٠٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ١٢٣ والمسائل البصريات ١: ٥٥٤. لأشريها: لأبيعها، يعني الناقة.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «كي على ضربين: مصدرية تُذكر في إعراب الفعل، وجارَّة تُساوي لام التعليل، ولا تدخل إلا على «أنْ»، كقوله[2]:

فقالتْ : أَكُلَّ الناسِ أَصبَحتَ مانحًا ... لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

أو على «ما» المصدرية، كقوله[3]:

إذا أنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فإنَّما ... يُرادُ الفَتَى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أو على «ما» الاستفهامية، كقولك سائلاً عن العلة: كي مَ فعلتَه؟ وفي الوقف: كَيْمَهْ؟ كما تقول: لِمَ فعلتَ؟ ولِمَهْ؟ انتهى». فقوله «إنَّ كي تساوي لام التعليل معنًى»، أي: تجيء للتعليل كما تجيء اللام للتعليل.

وقوله **وعَمَلاً** يعني أنها تكون جارَّة كما أنَّ اللام جارَّة، إلا أنَّ اللام تجرُّ الاسم الصريح، وتدخل على المضارع مقدّرًا أنْ بينها وبينه، فيُنصب بإضمار أنْ، وتكون أنِ المقدرة والفعل ينسبك منهما مصدر، هو في موضع جرّ بِكَيْ، ولا يجوز أن يصرح به بعد كي.

وما ذكره المصنف من أنها تكون «كي» في أحد قسميها جارَّة هو مذهب البصريين، إلا أنَّ ظاهر كلامه يدلُّ على أنها لا تكون جارَّة إلا إذا دخلت على أنْ لفظًا، وعليه أنشد «كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا»، وهذا ليس مذهب البصريين، بل مذهبهم أنها إذا كانت جارَّة كانت أنْ مضمرة بعدها وجوبًا، وأنَّ العرب التزمتْ إضمار أنْ بعدها، فأمَّا «كيما أنْ تَغُرَّ» فإنما أُظهرتْ على سبيل الشذوذ ومَنْبَهةً على الأصل.

---

(١) ٣: ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) هو جميل بثينة. ديوانه ص ٧٩ [دار صادر] والمفصل ص ٣٣١ والخزانة ٨: ٤٨١ - ٤٨٤ [٦٥٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٧ - ١٥٩ [٣٠٣]. ونسب في ضرائر الشعر ص ٦٠ لحسان، وليس في ديوانه.

(٣) هو قيس بن الخطيم أو غيره. ملحقات ديوانه ديوانه ص ٢٣٥ والخزانة ٨: ٤٩٨ - ٥٠٠ [٦٥٦] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٢ - ١٥٣ [٣٠١]. وآخره في الديوان: وينفعا.

وظاهر كلامه أيضًا أنها تكون جارَّة إذا دخلت على «ما» المصدرية، وعليه أنشد «كَيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ»، فـ«ما» عنده مصدرية، ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر، يكون في موضع جرّ بـ«كي»، ولَمَّا كانت «أنْ» عاملة نصبت تَغُرَّ، و«ما» غير عاملة فارتفع الفعل بعدها، وهو: يضرُّ وينفعُ[1].

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ «ما» مصدرية في هذا البيت غير موافَق عليه؛ بل ذهب أصحابنا إلى أنَّ «ما» كافّة لـ«كي» عن العمل، وأنَّ «كي» في البيت هي الناصبة بنفسها لا الجارّة، وأنَّ «ما» كفتها عن العمل كـ«ما» اللاحقة لـ«رُبَّ» في قوله: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾[2]، فيكون الفعل الواقع بعدها مرفوعًا، وعليه أنشدوا «كيما يَضُرُّ ويَنفَعُ».

وأمَّا إذا انتصب الفعل بعدَ «كي» المتصل بها «ما» فـ«ما» عندهم زائدة، كما زيدت «ما» بين الخافض ومخفوضه زادوا «ما» بين[3] الناصب ومنصوبه، وكما فصلوا بينهما بـ«لا» النافية، قال تعالى: /﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[4]، وقال الشاعر[5]: [٥: ٩١/ب]

أَردتُ لِكَيما يَعلَمَ الناسُ أَنَّها ... سَراوِيلُ قَيسٍ ، والوُفُودُ شُهودُ

وقال آخر[6]:

---

(١) وهو يضر وينفع ... فيكون الفعل الواقع بعدها: سقط من ك.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢. ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾.

(٣) الخافض ومخفوضه زادوا ما بين: سقط من ك.

(٤) سورة الحديد: الآية ٢٣.

(٥) قيس بن سعد بن عبادة. المعارف ١: ٥٩٣ وثمار القلوب ص ٦٠١.

(٦) منصور بن مِسجاح. الحماسة ٢: ٣١٩ [٧٤٢] وشرحها للمرزوقي ٤: ١٦٧٤ [٧٣٦] وللأعلم ٢: ١٠١٢ [٧٦٧]، وأوله في المخطوطات: «جَلَسْنا و لم نَبْرَحْ»، والتصويب من المصادر المذكورة. الصُّبر: جمع صَبيرة، وهي المحبوسة عن المرعى. ومعوَّدة الحبس: يعني الإبل.

حَبَسْنا ، ولم نَسْرَحْ لِكَي لا يَلُومَنا ، على حُكْمِهِ صُبْرًا مُعَوَّدَةَ الحَبْسِ

وقال الآخر[1]:

أَرَدتِ لِكَيما تَجْمَعيني وصاحِبي ألا لا ، أَحِبِّي صاحِبِي ، وذَرِيني

وقد يُفصل بهما معًا، قال[2]:

أَرَدتَ لِكَيما لا تَرَى لِيَ عَثْرةً ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فيَكْمُلُ

وذهب الكوفيون إلى أنَّ «كي» لا تكون حرف جرّ، لا إذا دخلتْ على الفعل ولا إذا دخلتْ على «ما» الاستفهامية، بل هي حرف نصب على كل حال. وقالوا: إضمار أنْ وهي مخفوضة قبيح شاذّ، ولا يحسُن أن تقول: أمرتُ زيدًا بِيُحْسِنَ، فلما جاء الفعل منتصبًا بعدها في فصيح الكلام دلَّ على أنها ليست حرف جرّ.

وأمَّا زَعْمُ البصريين أنها تجرُّ اسم الاستفهام في قولهم: كَيْمَهْ؟ واستدلالُهم بذلك على أنها حرف جرّ - فلا حُجَّة في ذلك؛ لأنَّ «مَهْ» ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على مذهب المصدر، يقول القائل: أقومُ كي تقومَ، فيسمعه المخاطب، ولا يفهم تقوم، فيقول: كَيْمَهْ؟ يريد: كي ماذا؟ أي: كي تفعل ماذا؟ فموضع «مَهْ» نصب بفعل مضمر على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كي» فيه عمل، وقد أجمعْنا على أنَّ «كي» هي الناصبة للمضارع في قولك: جئتُ لكي تغضبَ، فيلزم على ما ذهبتم إليه مِن أنها تكون جارَّة أن تكون من عوامل الأسماء والأفعال؛ وهذا فاسد لأنَّ عوامل كل واحد من صنفي الأسماء والأفعال مختصَّة به لا تعمل في غيره.

---

(١) نسب البيت في تهذيب اللغة ١٢: ٦ لأبي ذؤيب، وفي أساس البلاغة (ضمد) للهذلي، وليس في شرح أشعار الهذليين. وهو بلا نسبة في اللسان (ضمد). والرواية فيهن: «... تَضْمُدِيني وصاحبي ... ودَعيني ». ضَمَدَتْ فلانةُ تَضمِد وتَضمُد: جمعت بين زوجها وخدنها، أو اتَّخَذَتْ خِدْنَين.

(٢) هو أبو ثروان العكلي، واسمه عقير بن الممرس. معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢ والإبدال لابن السكيت ص ٦٦ والأمالي ٢: ٤٣ ونقعة الصديان ص ٦١.

وأمّا البصريون فاستدلُّوا على أنّ «كي» جارّة في قولهم «كَيْمَهْ» بحذف ألف «ما» الاستفهامية، ولا تُحذف إلا مع حروف الجرّ، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[1]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[2]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[3]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقِي ....[4]

فأمّا قول الشاعر[5]:

ألا مَ تَقُولُ النَّاعِياتُ ، ألا مَهْ ألا فانْعيا بيتَ النَّدَى والكَرامَهْ

فحذف ألف «ما» الاستفهامية بعد ألا، وليست حرف جرّ، فإنّ ذلك على سبيل الضرورة، بخلاف حذف ألفها بعد «كي»، فإنه في فصيح الكلام، ولا يُحذف في فصيح الكلام[6] إلا مع حروف الجرّ. وأيضًا ما ادَّعاه الكوفيون من إضمار الفعل بعد «كي» في قولهم «كَيْمَهْ» دعوى. وأيضًا فيلزم من ذلك تقديم الفعل على «ما» الاستفهامية وحذف ألفها بعد غير حرف /الجرّ، ولا يجوز حذف [٥: ٩٢/أ] معمول الحرف الناصب للفعل وإبقاء الناصب، كما لا يجوز حذف معمول الحرف الجارّ للاسم وإبقاء الحرف.

ص: ومنها الباءُ للإلصاق، وللتَّعدية، وللسَّببيَّة، وللتَّعليل، وللمُصاحبة، وللظَّرفيَّة، وللبدل، وللمقابَلة، ولموافقة «عن» و«على» و«مِن» التبعيضية. وتُزاد مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرِهما.

ش: ظاهر كلام المصنف في معاني هذه الحروف أنها وُضعت مشتركة بين ما نذكر أنها وردت له؛ وأصحابنا لا يُثبتون ذلك، بل يأتون في أكثرها بأنها يجيء

---

(١) سورة النبأ: الآية ١.

(٢) سورة النازعات: الآية ٤٣.

(٣) سورة النمل: الآية ٣٥.

(٤) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ولا يُحذف في فصيح الكلام: سقط من ك.

الحرف منها لمعنًى، ثم إنه قد يُستعمل لذلك المعنى، وينجرُّ معه معنًى آخر، فليس الحرف موضوعًا لتلك المعاني بجهة الاشتراك.

قال أصحابنا: الباء غير الزائدة لا تكون إلا بمعنى الإلزاق والاختلاط حقيقة أو مجازًا، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد تدخلها مع ذلك معانٍ أُخَرُ.

وحركة الباء الكسر، وربما فُتحت مع الظاهر، فقالوا: بَزيدٍ، حكاه أبو الفتح[1] عن بعضهم.

وقوله **للإلصاق** مَثَّل ذلك المصنفُ في الشرح، وقال[2]: «هي الواقعة في نحو: وصلتُ هذا بهذا».

وقال أصحابنا[3]: التي لمجرد الإلزاق والاختلاط نوعان:

أحدهما: الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بها، نحو: سَطَوتُ بعمروٍ، ومررتُ بزيدٍ. والإلزاق في مررتُ بزيدٍ مجاز، لما التزَق المرور بمكان بقرب زيد جعل كأنه ملتزِق بزيد.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول؛ وذلك نحو: أمسكتُ بزيدٍ، الأصل: أمسكتُ زيدًا، فأدخلوا الباء ليُعلموا أنَّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك له، وذلك أنك تقول أَمسَكتُ زيدًا إذا منعتَه من التصرف بوجهٍ ما، ولم تكن مباشرًا لذلك، فإذا قلت أمسكتُ بزيدٍ أَفَدتَ بالباء أنك باشرتَ إمساكه. ولم يذكر س للباء معنًى غير الإلصاق، وذكر أصحابنا المتأخرون وغيرهم لها معاني غير الإلصاق، ونسرد ما ذكروا منجرًّا مع كلام المصنف.

---

(١) في سر صناعة الإعراب ١: ٣٣٠ أنَّ اللحياني حكى عن بعضهم أنه قال: مررتُ بَه، بفتح الباء مع المضمر.

(٢) ٣: ١٤٩.

(٣) هذا قول ابن عصفور في كتابه «شرح الإيضاح» كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٢٩٤٥.

وقوله **وللتعدية** قال المصنف في الشرح[1]: «هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به، كالتي في ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[2]، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[3]».

وذكر أصحابنا أنَّ التي تدخلها مع معنى الإلزاق والاختلاط معانٍ أُخَرُ ستة أنواع:

أحدها: أن تكون للنقل. قال بعضهم: «وأعني بذلك أن تدخل على الفاعل، فيصير مفعولاً». قال بعض شيوخنا: «وإذا نظرتَ إلى هذه الباء التي بمعنى الهمزة وجدتَ فيها الإلصاق والاختلاط؛ لأنك إذا جعلتَه يدخل فقد ألصقتَ الدخول به، فالإلصاق عامٌّ فيها حيث ما وقعت، وتلك المعاني تُصاحب في موضع، وتُفارق في آخر، فينبغي أن يُدَّعى أنها وُضعت بإزاء المعنى المصاحب في كلِّ حال، لا بإزاء المعنى الذي يكون بحكم الانجرار لا بحكم الوضع»/انتهى. [٥: ٩٢/ب]

وقول المصنف في التي للتعدية «إنها هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به» ليست مختصة بالفعل اللازم؛ فقد وُجدت في المتعدي، تقول: دفعَ بعضُ الناسِ بعضًا، وصَكَّ الحَجَرُ الحَجَرَ، ثم تقول: دفعتُ بعضَ الناسِ ببعضٍ، وصَكَكتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ، فقول من قال «هي الداخلة على الفاعل، فيصير مفعولاً» أسدُّ؛ لأنها وُجدت مع الفعل المتعدي كما وُجدت مع اللازم.

وقوله **وللسببية** قال المصنف في الشرح[4]: «هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعل معدَّاها مجازًا، نحو ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا﴾[5]،

---

(١) ٣: ١٤٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠.

(٤) ٣: ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٢. ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾.

و﴿تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾[1]، فلو قُصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله ﴿فَأَخۡرَجَ بِهِۦ﴾، وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله ﴿تُرۡهِبُونَ بِهِۦ﴾، فقيل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقًا، وما استطعتُم مِن قُوَّة تُرْهِبُ عدوَّ الله - لصحَّ وحَسُن، لكنه مجاز، والآخر حقيقة. ومنه: كتبتُ بالقلمِ، وقطعتُ بالسِّكِّينِ، فإنه يصح أن يقال: كتبَ القلمُ، وقطعَ السِّكِّينُ.

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة. وآثرتُ على ذلك التعبيرَ بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنَّ استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز» انتهى.

وقال أصحابنا: هي الباء التي تدخل على سبب الفعل، وهو أحد المعاني الستّ التي تَنجَرُّ مع الإلصاق، قالوا: نحو عَنَّفتُ زيدًا بِذَنْبِه، فالتعنيف اتَّصل بزيد بسبب ذنبه، ومنه قول لَبيد[2]:

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بالذُّحُولِ، كأنَّها جِنُّ البَدِيِّ رَواسِيًا أَقْدامُها

أي: تَشَذَّرُ بسبب الذُّحُول.

قال بعض شيوخنا: ذكر القُتَبيُّ[3] أنَّ الباء تكون بمعنى: مِن أَجْل، وأنشد بيتَ لبيد. قال: والإلصاق لا يفارقها؛ لأنها إذا تَشَذَّرَتْ - أي: تَصَعَّبَتْ - بسبب الذُّحول فبلا شك أنَّ الذُّحول هَيَّجَها، وجَعلها تَشَذَّرُ، فقد صارت الباء هنا بمنْزلتها في: تحركتُ بكذا، وسكنتُ بكلامك، فكما لا خفاء في هذا أنَّ الإلصاق بها كذلك في البيت.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠. ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾.

(٢) ديوانه ص ٣١٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٨٦. غلب: غلاظ الأعناق، أي: تلك الوفود غلب. تشذر: تهدد وتتوعد. والذحول: الأحقاد. والبديّ: واد لبني عامر. والرواسي: الثوابت.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٢٠.

وما ذهب إليه المصنف مِن أنَّ ما ذكره النحويون مِن أنَّ الباء تكون للاستعانة مُدرج في باء السببيَّة قولٌ انفرد به؛ وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة، وجعلوا الاستعانة من المعاني الستة التي انجرَّت مع الإلصاق، فقالوا في باء السبب ما تقدَّم مِن أنها التي تدخل على سبب الفعل، وقالوا في باء الاستعانة: إنها التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة، وذلك: كتبتُ الكتابَ بالقلم، وعملَ النجَّارُ البابَ بالقَدُومِ، وبَرَيتُ القلمَ بالسكِّينِ، وخُضْتُ الماءَ برِجلي، ولا يمكن أن يقال إنَّ سبب كتابة الكتاب هو القلم، ولا سبب عمل النجار الباب هو القَدُوم، ولا سبب بري القلم هو السكين، ولا سبب /خوض الماء [٥: ٩٣/أ] هو الرِّجل، بل السبب غير هذا، فجعلُ هذا سببًا ليس بواضح. ومثَّل أصحابنا باء السبب بقولك: ماتَ الرجلُ بالغيظ وبالجوع، وحَجَجتُ بتوفيقِ اللهِ، وأَصَبتُ الغَرَضَ بِفُلانٍ.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[(١)]: «هي التي تحسُن غالبًا في موضع اللام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[(٢)]، و﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا﴾[(٣)]، و﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾[(٤)]، وكقول الشاعر[(٥)]:

ولكــنَّ الرَّزِيَّــةَ فَقْــدُ قَــرْمٍ يَمــوتُ بِمَوتِــهِ بَــشَرٌ كَــثيرُ

واحترزت بقولي **غالبًا** مِن قول العرب: غَضِبتُ لِفلان، إذا غَضِبت مِن أجله وهو حي، وغَضِبتُ به، إذا غضبت من أجله وهو ميت» انتهى.

---

(١) ٣: ١٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٥٤.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٠.

(٤) سورة القصص: الآية ٢٠. ﴿قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾.

(٥) في المخطوطات: «وبقول الشاعر»، صوابه في شرح المصنف. وهذا ثاني بيتين لامرأة من الأعراب في الأمالي ١: ٢٧٢ والسمط ١: ٦٠٣. وهما لمُلَيْل بن الدِّهقانة التغلبي في معجم الشعراء ص ٤٤٥ والحماسة البصرية ٢: ٦٣٤ [٤٧٣]. القَرم: السيد المعظَّم من الرجال.

ولم يذكر أصحابنا أنها تكون للتعليل، وكأن التعليل والسبب عندهم شيء واحد، ويدلُّ على ذلك أنَّ المعنى الذي سمى المصنف به باء السبب هو موجود في باء التعليل؛ ألا ترى أنه يَصلح أن يُنسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصحُّ ذلك في باء السبب؛ ألا ترى أنه يصح: ظلمَ أنفسَكم اتخاذُكم العجلَ، وحَرَّمَ على اليهود طَيِّبات ظُلمُهم.

وأمَّا قوله تعالى ﴿يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ فليست باء التعليل، بل التعليل هو قوله: ﴿لِيَقْتُلُوكَ﴾، والباء ظرفية، أي: يأتمرون فيك، أي: يتشاورون في أمرك لأجل القتل، ولا يكون للائتمار علّتان.

وأمَّا قوله «يموت بموته» فلا شكَّ أنَّ الباء هنا للسبب، ويُعَكِّر على ما قعَّد المصنف من أنَّ هذه الباء يصحُّ أن يُنسب الفعل إلى ما دخلتْ عليه مجازًا؛ لأنه لا يصحُّ ذلك هنا.

وقوله **وللمصاحبة** قال المصنف في الشرح[1]: «هي التي تَحسن في موضعها (مع)، وتُغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾[2]، أي: مع الحق، ومُحِقًّا، وكقوله: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾[3]، أي: مع سلام، ومُسَلَّمًا. ولِمساواة هذه الباء (مع) قد يُعَبِّر س عن المفعول معه بالمفعول به» انتهى. وهذا المعنى قد ذكره أصحابنا، وهو أحد الستة المعاني التي تنجرُّ مع الإلصاق.

وقوله **وللظرفية** هي التي تَحسن مكانها «في»، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[4]، ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5]، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[1]. وهذا أحد المعاني الستة التي تنجرُّ مع الإلصاق.

---

(١) ٣: ١٥٠ - ١٥١.
(٢) سورة النساء: الآية ١٧٠.
(٣) سورة هود: الآية ٤٨.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٢٣.
(٥) سورة الأنفال: الآية ٤٢.

وبقي من المعاني الستة التي ذكرها أصحابنا باء القسم، نحو: باللهِ لأَقُومَنَّ، فهذه الباء أَلزَقتْ فعلَ القسم المحذوف بالمقسم به؛ ألا ترى أنَّ الأصل: أُقسم باللهِ لأقومَنَّ، إلا أنَّ فِعل القسم لَمَّا حُذف وقام المجرور مقامه أفادتِ الباءُ ما كان يُفيده الفعل لو ظهر.

وقوله **وللبدل** قال المصنف في الشرح[2]: «هي التي يحسن في موضعها (بدل)، كقول رافع بن خديج[3]: (ما يَسُرُّني أنّي شَهِدتُ بَدْرًا بالعَقَبةِ)، ومِثلُه قولُ الشاعر[4]:

فليتَ لي بهِـمُ قومًـا ، إذا رَكِبُـوا ... شَنُّوا الإغـارةَ فُرسـانًا ورُكْبانـا

[٥: ٩٣/ب] /ومثلُه قولُ الآخر[5]:

يَلقَى غَرِيمُكُمُ مِنْ غيرِ عُسْرَتِكُمْ ... بالبَذْلِ بُخْلاً ، وبالإحسانِ حِرمانا»

انتهى.

قال بعض أصحابنا: «وزاد بعض المتأخرين في معاني الباء أن تكون بمعنى البدل والعوض، نحو قولك: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذاك وعوض منه». قال: «والصحيح عندي أنَّ معناها السبب؛ ألا ترى أنَّ التقدير: هذا مُستَحَقٌّ بذلك، أي: بسببه».

وقوله **وللمقابلة** قال المصنف في الشرح[6]: «هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك: اشتريتُ الفَرَسَ بألفٍ، وكافأتُ الإحسانَ بِضِعْفٍ. وقد تسمى باء العوض».

---

(١) سورة القمر: الآية ٣٤.

(٢) ٣: ١٥١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب شهود الملائكة بدرًا ٥: ١٤.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٢٤٤.

(٥) هو جرير. ديوانه ١: ١٦٢.

(٦) ٣: ١٥١.

وقوله **ولموافقة** «**عن**»، و«**على**»، و«**من**» **التبعيضية** أمَّا كونها بمعنى «عن» فمنقول عن الكوفيين[(١)]، وذلك بعد السؤال، ولم يقيد المصنف ذلك بالسؤال. واستدلَّ الكوفيون[(٢)] على ذلك بقوله تعالى ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[(٣)]، وبقول علقمة[(٤)]:

فــإنْ تَــسْأَلُوني بالنِّــساءِ فــإنَّني ... بَــصيرٌ بِــأَدْواءِ النِّــساءِ طَبيــبُ

وبقول مالك بن خُرَيْم[(٥)]:

ولا يَسأَلُ الضَّيفُ الغَريبُ إذا شَتا ... بما زَخَرَتْ قِدْري لهُ حِينَ وَدَّعَا

وبقول الآخر[(٦)]:

دَعِ المُغَمَّرَ، لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِه ... واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ: ما فَعَلا

واستدلَّ القُتَبيّ بقول ابن أحمر[(٧)]:

تُسائِلُ بــابْنِ أَحْمَــرَ: مَــنْ رَآهُ؟ ... أَعــارَتْ عَيْنُــهُ، أم لَــمْ تَعــارا

واستدلَّ المصنف في الشرح[(٨)] بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[(٩)]. وبقوله: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[(١٠)]، [كذا] قال الأخفش[(١١)]. ومثله ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾. ومثله قول الشاعر[(١٢)]:

---

(١) وغيرهم، كالزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٤: ٧٣.
(٢) استدلَّ ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٥٠٨ - ٥٠٩ بالآية والأبيات الأربعة.
(٣) سورة الفرقان: الآية ٥٩.
(٤) ديوانه ص ٣٥ والمفضليات ص ٣٩٢ [١١٩]. وبقول علقمة ... طبيب: من غ.
(٥) الأصمعيات ص ٦٧ [١٥]. شتا: أجدب في الشتاء. وزخرت: جاشت. واسمه في بعض المخطوطات: أيمن بن حريم، وفي بعضها: أيمن بن خريم. وتصويب اسمه من الأصمعيات، وأما اسم أبيه ففيه روايتان: خُرَيْم، وحَرِيم. وفي المخطوطات: الضيف الغريم.
(٦) هو الأخطل. ديوانه ص ١٥٧. المغمر: هو القعقاع بن شَور الذُّهليّ. والمغمَّر: المُجَهَّل.
(٧) شعره ص ٧٦ وأدب الكاتب ص ٥٠٨. عارت عينه: سال دمعها. ولم تَعارا: لم تَعارَنْ.
(٨) ٣: ١٥٢.
(٩) سورة الفرقان: الآية ٢٥.
(١٠) سورة الحديد: الآية ١٢.
(١١) معاني القرآن ص ٤٩٤.
(١٢) هو المرقِّش الأكبر. المفضليات ص ٢٣٤ [٥١].

هلاَّ سألتِ بِنا فَوارِسَ وائلٍ فلَنَحنُ أَسْرَعُها إلى أَعْدائِها

وكان الأستاذ أبو علي يتأول، فيقول: اسألْ بسببه خبيرًا، وبسبب النساء، أي: لتعلموا حالهنّ، وكذلك بيت ابن أحمر.

قال بعض أصحابنا: ولو كانت الباء بمعنى (عَنْ) لجاز: أَطعمتُه بجوع، وسقيتُه بِعَيْمة[1]، تريد: عن جوع، وعن عَيْمة، وتعديةُ السؤال بالباء على سبيل التضمين، أي: فاعْتَنِ به، أو اهْتَمّ به؛ لأنَّ السؤال عن الشيء اعتناء به واهتمام.

وأمَّا كونها بمعنى «على» فمنقول عن الكوفيين أيضًا، واستدلُّوا بقول الشاعر[2]:

بِوُدِّكِ ما قَومي على أنْ تَرَكْتِهِمْ سُلَيْمَى إذا هَبَّتْ شَمالٌ ورِيحُها

«ما» عندهم زائدة، والمعنى: على وُدِّك قومي على أن تركتهم.

واستدلَّ المصنف في الشرح[3] على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[4]، ﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾، أي: على قِنطارٍ، وعلى دينارٍ. قال[5]: «كذا قال الأخفش[6]، وجعل مثله قولهم: مررتُ به، أي: عليه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا/ مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[7]، قال تعالى: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[8]، ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[9]، ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾[10]». وبقول الشاعر[11]: [٥: ٩٤/أ]

---

(١) العيمة: شهوة اللبن.
(٢) عمرو بن قَميئة. الديوان ص ٢٣ وأدب الكاتب ص ٥٢٠ ومنتهى الطلب ١: ١٤٣.
(٣) ٣: ١٥٢.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٧٥.
(٥) أي: المصنف. ٣: ١٥٢.
(٦) معاني القرآن ص ٢٠٨.
(٧) سورة المطففين :الآية ٣٠.
(٨) سورة يوسف: الآية ١٠٥.
(٩) سورة الصافات: الآية ١٣٧.
(١٠) سورة يوسف: الآية ٦٤.
(١١) راشد بن عبد ربه، أو أبو ذر الغفاري، أو العباس بن مرداس. ديوان العباس ص ١٦٧ والاقتضاب ٢: ٥٦، ٣: ٨٦ وأبيات المغني ٢: ٣٠٤ - ٣٠٩ [١٤٥].

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانُ بِرَأسِهِ	لقد هانَ مَنْ بالَتْ عليهِ الثَّعالِبُ

وقال بعض أصحابنا[1]: فأمَّا (بِوُدِّكِ ما قَومي) البيت فليست (ما) فيه زائدة كما ذهبوا إليه؛ ألا ترى أنه لو أراد: على وُدِّكِ قَومي سُلَيْمَى على أنْ تَرَكْتِهم - لم يكن لقوله (إذا هبت شمال وريحها) وجه، وإنما الود والوَدُّ هنا الصنم، وما: استفهامية، والتقدير:أَسأَلُكِ بِوَدِّكِ - أي: بِصَنَمِك - ما قومي؟ أيْ: أيّ شيء قومي إذا هَبَّتْ شَمالٌ وريحُها في وقت اشتداد الزمان، وعنى بريح الشَّمال النَّكْباء، كما قال[2]:

....	إذا النَّكْبــاءُ ناوَحَــتِ الــشَّمالا

وقوله «على أن تَرَكْتِهم» أي: على أنْ فارَقْتِهم؛ لأنَّ هذا الشاعر يخاطب سُلَيمى، وكانت امرأته، ونَشَزَتْ عنه، فطلَّقها، فارتحلتْ إلى قومها، فسألها بصَنَمها أن تُخبِر بما شاهدتْه من قومه في وقت هبوب الشمال ومُناوَحة النكباء، وهو وقت اشتداد الزمان.

وأمَّا كونها بمعنى «مِن» التبعيضية فمذهب كوفيّ[3] أيضًا، وهو قول القُتَبيّ[4]. واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[5]، وبقول الشاعر[6]:

---

(١) أظنه يعني ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٢٩٤، ٣: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٢) هو ذو الرمة يذكر ناقته. وصدر البيت: «تُناخي عندَ خيرِ فَتًى يَمانٍ». ديوانه ٣: ١٥٣٦. وللفرزدق بيت يتفق معه في العجز، ولكن المراد هنا بيت ذي الرمة؛ لأنَّ ابن السِّيد أنشده كاملاً منسوبًا لذي الرمة في الاقتضاب ٣: ٣٩١، وأنشد العجز منسوبًا إليه في ٢: ٢٩٤. النكباء: ريح تهب بين مهبَّي ريحين. وناوحت: قابلت وصنعت مثل صنيعها.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٣٢٤.

(٤) أدب الكاتب ص ٥١٥.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٦.

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ وأدب الكاتب ص ٥١٥ وإيضاح الشعر ص ٥٠٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤ وشرح المصنف ٣: ١٥٣. متى: معناها «في» في لغة هذيل. ونئيج: مرّ سريع له صوت.

شَرِبْنَ بِماءِ البَحـرِ ، ثُـم تَرَفَّعَـتْ مَتى لُجَـجٍ خُـضْرٍ ، لَهُـنَّ نَئـيجُ

وبقول عنترة[1]:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَينِ ، فأَصْبَحَتْ زَوْراءَ ، تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

واستدلَّ المصنف في الشرح بقوله[2]:

فَلَثَمْتُ فاها آخِذًا بِقُرُونِها شُرْبَ النَّزيفِ بِبَردِ ماءِ الحَشْرَجِ

وقال[3]: «ذكر ذلك أبو علي الفارسي في (التذكرة)، وروي مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر: شربنَ بماء البحر. البيت».

قال المصنف في الشرح[3]: «والأجود أن يُضَمَّنَ شَرِبْنَ معنى رَوِينَ[4]، كما ضُمِّنَ يُحمَى معنى يُوقَد، فعومل معاملته في ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[5]؛ لأنَّ المستعمل أَحمَيتُ الشيءَ في النار» انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما ملخصه: «لو كانت الباء للتبعيض لقلت: زيدٌ بالقَوم، تريد: مِن القوم، وقبضتُ بالدراهم، أي: مِن الدراهم، والباء في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ونظيره بمعنى (في)، وهو أَولى مِن قولِ مَن جعلها زائدة؛ لأنَّ زيادة الباء في المفعول لا تنقاس» انتهى.

---

(١) يصف ناقة. ديوانه ص ٢٠١ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٤ وأدب الكاتب ص ٥١٥.
الدحرضان: ماء لبني سعد. والزوراء: المائلة. والديلم: جنس من الترك، ضربهم مثلاً لأعدائه.

(٢) جميل، أو عمر بن أبي ربيعة، أو عبيد بن أوس الطائي. الكامل ١: ٣٨٢ والحماسة البصرية ٣: ١٠٣٦ - وفيه تخريجه - [٩٠٧] وشرح أبيات المغني ٢: ٣١٣ - ٣٢٢ [١٤٧].
النزيف: المحموم الذي منع من الماء. والحشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو.

(٣) ٣: ١٥٣.

(٤) هذا قول الفراء في معاني القرآن ٣: ٢١٥.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٥.

وفي البسيط: «ولم يذكر أحد من النحويين أنَّ الباء للتبعيض. وقيل: تكون له، نحو قولك: مسحتُ بالمنديلِ، ومسحت المنديلَ، وأخذتُ زِمامَ الناقةِ، وأخذتُ بزمامِها» انتهى.

وزعم بعض النحويين - ومنهم ابن هشام - أنَّ الباء تدخل على الاسم حيث يراد التشبيه، نحو: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ، ورأيتُ به القمرَ، أي: لقيتُ بلقائي إيَّاه الأسدَ، أي: شبهه. والصحيح أنها للسبب /أي: بسبب لقائه، وبسبب رؤيته. [٥: ٩٤/ب]

وزعم أيضًا أنها تدخل على ما ظاهره أنَّ المراد به غير ذات الفاعل أو ما أضيف إلى ذات الفاعل، نحو قوله[1]:

.... ولم يَشْهَدِ الهَيجا بِأَلْوَثَ مُعْصِمِ

وقوله[2]:

يا خيرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ ، ولا يَشرَبُ كأسًا بِكَفٍّ مَنْ بَخِلا

فظاهره أنَّ «بِأَلْوَثَ مُعْصِمِ» غير فاعل يَشهد، وأنَّ ما أضيف إليه الكف - وهو: مَنْ بَخِلَ - غير فاعل يَشرب، والمراد في الحقيقة أنَّ فاعل يَشهد هو: أَلْوَث مُعْصِم، وفاعل يَشرب هو: مَنْ بَخِل، كأنه قال: ولا يَشرب من نفسه كأسًا بكفٍّ مَن بَخل، أي: يَشرب كأسَه بكفِّه، وليس ببخيل. والصحيح أنها باء الاستعانة في: بكَفٍّ مَنْ بَخِلَ؛ لأنها توسَّطتْ بين الفعل ومفعوله كما هي في قولك: شربتُ بكَفِّي. وكذلك في: بِأَلْوَثَ مُعْصِم.

وقوله **وتزاد مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما** مثالها مع الفاعل: أَحْسِنْ بزيدٍ! و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]:

---

(١) صدر البيت: «إذا ما غدا لم يُسْقِطِ الرَّوعُ رُمحَهُ». وهو لطفيل. ديوانه ص ١١١ [دار صادر] والأمالي ١: ١٧٣ والسمط ١: ٤٣٢، ٢: ٩٥٥. الألوث: المسترخي الضعيف. والمعصم: الذي يُمسك بعُرف فرسه خوف السقوط.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٨٥. فيما عدا ظ: ركب.

(٣) سورة الرعد: الآية ٤٣.

.... وحُبَّ بها مقتولةً ....[1]

وقولُ الشاعر[2]:

أَلَــمْ يَأتيــكَ - والأَنبــاءُ تَنْمــي - بِمــا لاقــتْ لَبُــونُ بَــني زِيــادِ

ألا هل أَتاها - والحــوادِثُ جَمَّــةٌ - بأنَّ امْرَأَ القَيسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَــرا[3]

و[4]:

.... أَوْدَى بِنَعْلَــــيَّ وسِـــرْبالِيَهْ

وزيادتها مع المفعول ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾[5]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[6]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾[7]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[8] و﴿تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[9] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و﴿يُذْهِبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾[10] في قراءة أبي جعفر، وقول الشاعر[11]:

شَهِيدِي سُوَيْدٌ، والفَوارِسُ حَولَــهُ وما يَبتغي بعدَ ابنِ قَــيسٍ بِــشاهِدِ

ومثله[12]:

---

(١) تقدم الشاهد في ١٠: ١٤٩، ١٥٣، ١٧٤.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٠٦.

(٣) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص ٣٩٢ والتنبيه ص ١٦٣، وفيه تخريجه. تملك: اسم أمه. وبيقر الرجل: هاجر من أرضٍ إلى أرض.

(٤) صدر البيت: «مَهْما لِيَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ». وهو مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط. النوادر ص ٢٦٧ وإيضاح الشعر ص ٤٨٠، وفيه تخريجه.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(٦) سورة مريم: الآية ٢٥.

(٧) سورة الحج: الآية ١٥.

(٨) سورة الحج: الآية ٢٥.

(٩) سورة المؤمنون: الآية ٢٠. السبعة ص ٤٤٥.

(١٠) سورة النور: الآية ٤٣. النشر ٢: ٣٣٢.

(١١) البيت في شرح المصنف ٣: ١٥٤.

(١٢) البيت لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٢٢، ٣: ١٤٧. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٥٤. وتفسير الطبري ١٦: ٥٠٦، ٢٢: ٥٥٧ [دار هجر]. النهيم: صوت توعد وزجر. وفي هذين المصدرين: «عند الإزاء». والإزاء: مصبّ الماء في الحوض.

فلَمَّا رَجَتْ بالشُّربِ هَزَّ لها العَصا شَحيحٌ ، لـه عنـدَ الإنـاءِ نَهـيمُ

ومثله[1]:

فكَفى بِنا فَضْلاً علـى مَـنْ غَيرِنـا حُـبُّ النَّبِـيِّ محمـدٍ إيَّانـا

أي: كفانا.

وكَثُرَتْ زيادتها في مفعولِ عَرَفَ وشِبهه، وقَلَّتْ زيادتها في مفعولِ ذي مفعولين، كقول حسَّان[2]:

تَبَلَـتْ فُـؤادَكَ في المَنـامِ خَريـدةٌ تَـسقي الـضَّجيعَ ببـاردٍ بَـسَّامِ

ومثال زيادتها في غيرهما: بِحَسْبِك، وفيما ذُكر في «باب كان»[3]. وهذا ملخص من كلام المصنف في الشرح[4].

وقال الفراء[5]: «تقول العرب: هَزَّه، وهَزَّ به، وخُذ الخِطامَ وبالخِطامِ، ورأسَه وبرأسِه، ومدَّه ومدَّ به، ومنه ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[6]» انتهى.

فأمّا ما ذكره المصنف مِن أنَّ الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[7] زائدة فهو مذهب س[8]. وأجاز ذلك ابن السراج[9]، وأجاز وجهًا آخر[10]، وهو أن تكون غير

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١١٩.

(٢) ديوانه ص ٢٩ والكامل ٢: ٨٦٧ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٧٣ - ٣٧٧ [١٥٦]. تبلتْ فلانةُ فؤادَك: هيَّمته، كأنما أصابته بتَبْل، والتَّبْل: أن يُسقِم الهوى الإنسان. والخريدة: الحييَّة.

(٣) انظر ٤: ٣٠٧ - ٣١٥.

(٤) ٣: ١٥٣ - ١٥٤.

(٥) معاني القرآن ٢: ١٦٥.

(٦) سورة الحج: الآية ١٥.

(٧) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٨) الكتاب ١: ٣٨، ٤١، ٩٢، ٢: ٢٦، ١٧٥، ٣١٦، ٤: ٢٢٥.

(٩) الأصول ١: ١٠١، ٤١٣.

(١٠) الأصول ٢: ٢٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

زائدة، وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كَفَى، كأنه قال: كفى هو بالله، أي: كفى اكتفاؤك بالله. وهذا فاسد لأنه لا يكون للباء ما تتعلّق به إلا /الضمير، والضمير لا يجوز إعماله. [٥: ٩٥/أ]

ورَدَّ ذلك ابن جِنِّيْ [(١)] من جهة أنَّ معمول المصدر من كماله ، فهو ومعموله كذلك بمنْزلة اسم واحد، فلو أَضمرت المصدر، وجَعلت المجرور متعلّقًا بضميره - لأدَّى ذلك إلى أن يكون بعض الاسم مُظهَرًا وبعضه مضمرًا، وذلك غير جائز.

قال بعض أصحابنا[(٢)]: ((وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن الموصولات كلّها صلاتُها تمام لها، فكان يلزم على هذا ألاّ يكون في صلة الموصول ضمير يعود عليه؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون بعض الاسم مضمرًا وبعضه مظهرًا، فلمّا وجدنا الموصول لا بُدَّ له في صلته من ضمير يعود عليه دلَّ ذلك على بطلان ما استدلَّ به)) انتهى.

وقد منعَ س من إعمال المصدر مضمرًا، وإعماله مذهب البغداديين وبعض البصريين.

وما ذكره المصنف مِن زيادة الباء في فاعل ((كَفَى)) فقد قَيَّدَ ذلك أستاذنا أبو جعفر بن الزبير، فقال: ((لا تزاد الباء في فاعل كفى إلا إذا كانت بمعنى حَسْبُ، وأمَّا إذا كانت بمعنى وَقى فلا تُزاد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[(٣)] انتهى.

وأمَّا سياق المصنف الأبيات التي فيها ((بما لاقتْ))، و((بأنَّ امرأَ القيس))، و((أَودَى بنَعْلَيَّ)) مَساقَ ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾، وأحْسِنْ بزيدٍ! و((حُبَّ بها))! فذلك عند أصحابنا لا سواء؛ لأنَّ زيادة الباء في الأبيات مخصوص عندهم بالضرورة[(٤)].

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٢) هو ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٢.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢٥.

(٤) ضرائر الشعر ص ٦٢ - ٦٤.

وقد خرَّج بعض شيوخنا «أَلَمْ يأتيك» البيت على الإعمال، فيكون «بما لاقت» متعلقًا بـ«تَنمي» - أي: ترتفع - ويكون قد أضمر في يأتيك ضميرًا يفسره قوله: بما لاقتْ.

قال بعض أصحابنا[1]: ولا تحفظ زيادتها في المبتدأ إلا في: بحسبِك زيدٌ، أي: حَسْبُك، وفي قول الراجز[2]:

أَضْرِبُ بالسَّيفِ على نِطابِهِ أَتى بِهِ الدَّهرُ بِما أَتى بِهِ

فـ«ما» مبتدأ، والباء زائدة، بدليل عَودة الضمير عليها من الجملة التي قبلها، فدلَّ على أنَّ النية بها التأخير؛ إذ لو لم يكن منويًّا بها التأخير لم تَجُز عَودة الضمير منها على ما بعدها؛ لأنَّ الضمير لا يتقدَّم على ما يعود عليه لفظًا ونيَّة إلا في أبواب معلومة، ليس هذا منها؛ وإذا كانت النيَّة بها التأخير كانت ما مبتدأة، والجملة في موضع خبرها، والتقدير: ما أَتى به الدهرُ أتى به.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ الباء في ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[4] زائدة في المبتدأ، والتقدير: أَيُّكم المفتونُ. ولا ينبغي حمله على ذلك لقلَّته.

ويُخَرَّج[5] على أن يكون المفتون مصدرًا مبتدأ، والخبر في المجرور، والتقدير: بأيِّكم الفُتون، أو صفة، والباء بمعنى في، والتقدير: في أيِّكم الفريقُ المفتونُ.

وأمَّا:

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا ....

---

(١) هو ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٢.

(٢) هو زنباع المرادي، أو هبيرة بن عبد يغوث، أو الجُعَيد المرادي. تخريجه في إيضاح الشعر ص ٤٨٥ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٨. النطاب: حبل العاتق. وقلنا به: قتلناه.

(٣) مجاز القرآن ٢: ٢٦٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٠٥.

(٤) سورة القلم: الآية ٦.

(٥) التخريج في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٠٥.

فأكثر أصحابنا[١] خرَّجوه على زيادة الباء في المفعول. وخرَّجه بعض شيوخنا[٢] على أنه من زيادة الباء في الفاعل، وجَعل «حُبُّ النَبيِّ» بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتقدير: فكُفينا حبُّ النبيِّ[٣].

[٥: ٩٥/ب] وذكروا أيضًا من زيادة الباء: قرأتُ /بالسورة، وقولَ الشاعر[٤]:

هُنَّ الحَرائــرُ ، لا رَبَّــاتُ أَحْمِــرةٍ   سُودُ الْمَحاجِرِ ، لا يَقْرَأْنَ بِالــسُّوَرِ

وقولَه[٥]:

نضرب بالسيف ونرجــو بــالفَرَجْ

وقولَه[٦]:

ضَمِنَتْ بِــرِزقِ عِيالِنــا أَرْماحُنــا   ....

وخَرَّجَ الأستاذ أبو علي «قرأتُ بالسورة» على أنَّ الباء للإلصاق، أي: أَلزَقتُ قراءتي بالسورة. وخرَّجَ غيرُه[٧] «ونَرجو بالفَرَج» على تضمين: ونَطمَع بالفَرَج؛ لأنَّ طَمِعَ يتعدَّى بالباء، قال[٨]:

---

(١) انظر على سبيل المثال المقرب ١: ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٩٢.

(٢) هذا تخريج ابن خروف كما في شرح الجزولية للأبذي ص ٨١ - ٨٢ [رسالة ماجستير في جامعة أم القرى تحقيق سعيد الأسمري: باب حروف الخفض].

(٣) الذي في الأبذي: كفى بحبِّنا فضلاً حبُّ النبي.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٤٩، ٧: ٢٩.

(٥) تقدم الشاهد في ٧: ٢٩.

(٦) هو الأعشى كما في مجاز القرآن ٢: ٤٩، وعجزه فيه: «مِلْءَ المَراجِلِ والصَّريحَ الأَجْرَدا». وديوانه ص ٢٨١. ورواية الديوان والاقتضاب ٢: ٣٠١، ٣: ٣٩٤:

ضَمِنَتْ لنا أعجازُهنَّ قُدورَنا   وضُروعُهنَّ لنا الصَّريحَ الأَجْرَدا

وبها يفوت الاستشهاد. الصريح: الخالص. والأجرد: الصافي.

(٧) هو ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٣٩٧.

(٨) هو البَعيث الهاشمي كما في الأمالي ١: ١٩٦. والبيت بلا نسبة في الاقتضاب ٢: ٣٠٢. تريع: ترجع.

طَمِعْت بليلى أنْ تَرِيعَ ، وإنَّما ... تُقَطِّعُ أعْنَاقَ الرِّجالِ المَطامِعُ

وضَمِنَتْ برزق: تَكَفَّلَتْ بِرِزْق[1].

وزعم الأخفش[2] أنها زائدة في خبر المبتدأ في قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[3]، أي: مثلُها. واستَدَلَّ[4] بقوله في الآية الأخرى ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[5].

وخُرِّج على أنَّ التقدير[6]: حاصل بمثلها، أو يعلّق ﴿بِمِثْلِهَا﴾ بقوله ﴿جَزَآءُ﴾، والخبر محذوف، التقدير: ثابت لهم.

ومِن زيادة الباء في خبر المبتدأ قولُ الشاعر[7]:

فلا تَطْمَعْ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فيها ... فَمَنْعُكَها بِشَيْءٍ يُستَطاعُ

أي: شيءٌ يستطاع .

وذكر صاحب «البديع» أنها تزاد في المجرور، وقال[8]: «وأمَّا المجرور فقد جاء في الشعر شاذًّا، أنشد الفارسي[9]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنني عن بِما بِهِ ... .»

البيت.

وعلى زيادتها خرَّجه ابن جِنِّي[10]، وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) الاقتضاب ٢: ٣٠١.

(٢) معاني القرآن ص ٣٤٣ وإيضاح الشعر ص ٣٦٥ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٨.

(٣) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٤) ذكر ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ١٣٨، وليس في كتاب الأخفش.

(٥) سورة الشورى: الآية ٤٠.

(٦) التقديران في سر صناعة الإعراب ص ١٣٨ - ١٤١.

(٧) تقدم البيت في ٢: ٢٣٧، ٤: ٣١٥.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٢٤١.

(٩) تقدم الشاهد في ٤: ٢٥٨.

(١٠) سر صناعة الإعراب ص ١٣٦.

ص: ومنها «في» **للظرفية حقيقةً أو مجازًا، وللمصاحبة، وللتعليل، وللمقايسة، ولموافقة «على» والباء.**

ش: مثال كونها حقيقةً: زيدٌ في البيت، والمالُ في الكيس. ومثال كونها مجازًا: زيدٌ ينظر في العلم، ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[(١)]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[(٢)].

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب الكوفيين، وتبعهم القُتَبيّ[(٣)] والمصنف. ومذهب س[(٤)] والمحققين أنها لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازًا. واستدلَّ الكوفيون والقُتَبيُّ على أنها للمصاحبة بمعنى «مع» بقول الآخر[(٥)]:

ولَوْحُ ذِراعَينِ في بِرْكةٍ ... إلى جُؤْجُؤٍ رَهِلِ المَنْكِبِ

أي: مع بِرْكة. وقول خُراشة بن عمرو العبسي[(٦)]:

كأنَّ رِيقَتَها بَعدَ الكَرَى اغْتَبَقَتْ ... مِنْ سُكَّرٍ قد بَناهُ النَّحلُ في النِّيقِ

أو طَعْمُ غاديةٍ في جَوفِ ذي حَدَبٍ ... مِن ساكِنِ المُزْنِ ، يَجري في الغَرانِيقِ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٥) ك: «بقول النابغة الجعدي الشاعر». ديوانه ص ٣٦ [دار صادر] وكتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٣١٠ وأدب الكاتب ص ٥١٨ والاقتضاب ٢: ٢٩٣، ٣: ٣٨٥. وصف فرسًا. اللَّوح: كل عظم عريض، نحو الكتفين والذراعين وما أشبههما. والبركة: ظاهر الصدر. والجؤجؤ: الصدر. والرهل: المسترخي.

(٦) البيتان له في الاقتضاب ٣: ٣٨٦ - ٣٨٧. والثاني بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٩. وفيما عدا ك: «وقول الآخر». وانفردت ك بالبيت الأول، وبقوله بعده: «وساكن المزن ... تجري الغرانيق فيه»، وقد ألحق البيت والقول في هامش ن عن نسخة، وبعده: «صح». وقيل: الشعر لعنترة. وليس في ديوانه. الكرى: النوم. واغتبقت: من الغَبوق، وهو ما يشرب بالعشي أو بالليل. والنيق: أعلى الجبل. والغادية: السحابة المبكرة. والحدب: الموضع المشرف. وواحد الغرانيق: غِرنوق، وقيل: غُرْنَيْق وغُرْناق.

أي: مع الغَرانيق، وساكنُ المُزن: المطر، والغَرانيق: طير الماء؛ لفرحها به تجري معه، شُبِّه بقولهم: يمشي في أصحابه. وقد يكون من المقلوب، أي: تجري الغَرانيقُ فيه. وقال/القتبي[1]: «يقال: فلانٌ عاقلٌ في حِلْم». [٥: ٩٦/أ]

وقال المصنف في الشرح[2]: «﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾[3]، أي: مع أمم، ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾[4]، و﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ﴾[5]، و﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾[6]. ومنه قولُ الشاعر[7]:

كَحْلاءُ في بَرَجٍ، صَفْراءُ في نَعَجٍ ... كأنَّها فِضَّةٌ، قد مَسَّها ذَهَبُ[8]

ومثلُه[9]:

شَمُوسٌ وَدُودٌ في حَياءٍ وعِفَّةٍ ... رَخيمةُ رَجْعِ الصَّوتِ، طَيِّبةُ النَّشْرِ»

وتأوَّلوا[10] «في بِرْكة»، و«في الغَرانيق» على حذف مضاف، أي: في جانبَيْ بِرْكة، وفي مَجرى الغَرانيق.

قال بعض شيوخنا[11]: «أمَّا قوله فلانٌ عاقلٌ في حِلم فـ(في) تفيد هنا ما لا تفيده (مع)؛ لأنك إذا قلت فلانٌ ذو عقل مع حِلم لم يقتض أنَّ عقله كان له في

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٨.
(٢) ٣: ١٥٥.
(٣) سورة الأعراف: الآية ٣٨. ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ﴾.
(٤) سورة الأحقاف: الآية ١٦.
(٥) سورة الأحقاف: الآية ١٨.
(٦) سورة القصص: الآية ٧٩.
(٧) ذو الرمة. ديوانه ١: ٣٣. الكحلاء: التي تراها مكحولة وإن لم تكحَّل. والبرج: سعة العين. والنعج: البياض. ومسَّها: خالطها.
(٨) هنا نهاية السقط الواقع في النسخة ق في الورقة ٧٦/أ من الأصل.
(٩) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.
(١٠) ذكر ذلك ابن عصفور في «شرح الإيضاح». تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٩.
(١١) هو ابن أبي الربيع كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٥٩.

حال اتِّصافه بالحِلم؛ إذ قد يقال هذا لمن حَلُمَ في وقت، وظهرَ فيه عقلٌ في وقت آخر، وإذا قلت فلانٌ عاقلٌ في حِلم فالمعنى أنَّ حِلمه تصرف بالعقل على حسب مقتضاه، فكأنه دخل فيه.

وأمَّا قول الجعديّ (ولوحُ ذراعين في بِركة) فكأنه قال: داخلان في بِرْكة؛ ألا ترى أنه لا يقال في كلام العرب: ولوحُ ذراعين في كَفَل؛ لأنَّ الذراعين لا يكونان في الكَفَل، و(مع) تصلح هنا، لو قلتَ له ذراعانِ معَ كَفَلٍ لكان ذلك صحيحًا، وتقول: له رِجْلانِ في كَفَل،ولا تقول: رِجْلانِ في بِرْكة، ويصلح أن تقول: معَ بِرْكة» انتهى.

وأمّا ما استدلَّ به المصنف فكلُّه محمول على الظرفية المجازية. ويحتمل أن يكون ﴿فِيٓ أُمَمٖ﴾ على حذف مضاف، أي: في عذابِ أُمَمٍ، ويكون ﴿فِى ٱلنَّارِ﴾ بدلاً.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[(1)]: «كقوله تعالى ﴿لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ﴾[(2)]، ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾[(3)]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾[(4)]، (عُذِّبَتِ امرأةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها)[(5)]، ومنه قول الشاعر[(6)]:

فليتَ رِجالاً فيكِ قد نَذَرُوا دَمي وهَمُّوا بِقَتْلِي - يا بُثينَ - لَقُوني

---

(١) ٣: ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٨. ﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾.

(٣) سورة النور: الآية ١٤. ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٤) سورة يوسف: الآية ٣٢.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: باب فضل سقي الماء ٣: ٧٧. عن عبد الله بن عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قال: (عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حتى ماتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فيها النَّارَ).

(٦) جميل بثينة. ديوانه ص ١٢٤ [دار صادر] والحماسة ١: ١٩٢ [١٠٩] والأمالي ١: ٢٠٤ ومنتهى الطلب ٢: ٣٧٦ [دار صادر].

ومثلُه[1]:

لَوَى رأسَهُ عـني ، ومـالَ بِـوُدِّهِ   أَغانِيجُ خَودٍ ، كان فينـا يزُورُهـا

ومثلُه[2]:

أَفِي قَمَلِيٌّ مِن كُلَيْبٍ هَجَوتُهُ   أَبو جَهْضَمٍ تَغلي عليَّ مَراجِلُهْ

ومثله[3]:

بَكَـرَتْ بِـاللَّومِ تَلْحانـا   في بَعِـيرٍ ، ضَـلَّ ، أو حانـا»

وقوله **وللمقايسة** قال المصنف في الشرح[4]: «هي الداخلة على تالٍ يُقصد تعظيمه وتحقير مَتْلُوِّه»، كقوله ﴿فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[5]، وكقوله - عليه السلام - : (ما أنتم في سِواكم مِن الأمم إلا كالشَّعرة البيضاء في جِلد الثور الأسود)[6]، وكقول الخَضِر لموسى - عليه السلام - : (ما عِلمي وعلمُك في عِلم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر)[7]، ومنه قولُ الشاعر[8]:/ [٥: ٩٦/ب]

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢١١. لوى رأسه: أدبر. وأغانيج: جمع غُنْج، والغُنْج في الجارية تَكَسُّر وتَدَلُّل، وقيل: جمع أُغنوجة، وهو ما يُتَغَنَّج به. والخود: الشابَّة.

(٢) البيت للفرزدق يخاطب جريرًا. ديوانه ٢: ٧٣٨. القملي: الحقير الذليل.

(٣) البيت للنمر بن تولب. ديوانه ص ٣٩٣ [شعراء إسلاميون]. حان البعير: هلك.

(٤) ٣: ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ١: ٢٠١. وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه: كتاب الرقاق: باب كيف الحشر ٧: ١٩٦، برواية: (وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء ...).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده ٥: ١٢٠ [مؤسسة قرطبة - مصر] عن أبي بن كعب. وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب حديث الخَضِر مع موس عليهما السلام ٤: ١٢٨، ولفظه: (... يا موسى، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر ...).

(٨) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

وما جَمعُكم في جَمعِنا غيرُ تَغْلَبٍ هَوَى بينَ لَحْيَيْ أَخزَرِ العَينِ ضَيْغَمِ

ومثلُه[1]:

كُلُّ قَتيلٍ في كُلَيْبٍ حُلاَّمْ حتى يَنالَ القَتلُ آلَ هَمَّامْ»

انتهى. ولا تظهر لي المقايسة في هذا البيت الأخير. والحُلاَّم: الجَدْيُ.

وقوله **ولموافقة على** هذا مذهب الكوفيين[2]، وتبعهم القُتَبيّ[3]، واستدلّوا بقوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[4]، أي: على جذوع النخل. وبقول امرأة من العرب[5]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلا بِأَجْدَعا

أي: على جِذع نخلة. وبقول عنترة[6]:

بَطَلٍ، كأنَّ ثِيابَه في سَرْحةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبتِ، ليسَ بِتَوْءَمِ

---

(١) البيت لمهلهل في غريب الحديث لابن سلام ٣: ٢٩٢ والحيوان ٥: ٥٠٠ وكتاب الألفاظ لابن السكيت ص ١٨٧ وجمهرة اللغة ٣: ١٢٣٢. ومعنى الصدر: كل قتيل كالجدي يذبح فدمه هدر باطل. وهمّام: همّام بن مُرَّة أخو جَسَّاس بن مُرَّة قاتل كُليب بن ربيعة أخي مهلهل.

(٢) مجاز القرآن ٢: ٢٣ - ٢٤، ٢٣٣ - ٢٣٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٠٦.

(٤) سورة طه: الآية ٧١.

(٥) كذا في جمهرة اللغة ٣: ١٣١٦ والخصائص ٢: ٣١٣. وهذا ثالث ثلاثة أبيات لقُراد بن حَنَش الصارديّ في الحماسة البصرية ١: ٢٥٨ [١٧٧]. ونُسب إلى سويد بن أبي كاهل في أمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٦، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكامل ٢: ١٠٠١. بأجدع: أراد: بأنفٍ أجدع، أي: مقطوع.

(٦) ديوانه ص ٢١٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٢. السرحة: الشجرة العظيمة الطويلة. ويحذى نعال السِّبت: أي ليس براعي إبل فيلبس الجلد الفطير. والسِّبت: جلود البقر إذا دُبغت بالقَرَظ.

أي: على سرحة. ومما حكى يونس[1] عن العرب من أنها تقول: نزلتُ في أبيك، يريدون: على أبيك. وقال القُتَبِيّ[2]: «تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي». وقال المصنف[3]: «ومنه قول حسان[4]:

بَنو الأَوْسِ الغَطارِفِ ، آزَرَتْها بَنو النَّجَّارِ في الدِّينِ الصَّليبِ»

قال بعض أصحابنا: ولو كانت (في) بمعنى (على) لجاز أن تقول: في زيد دينٌ، أي: على زيدٍ دينٌ. فأمَّا الآية والأبيات فإنَّ جِذع النخلة بمنْزلة المكان والمحلِّ للمصلوب لاستقراره عليه وتمكنه في ذلك. وكذلك السَّرْحة كالمحلِّ لثيابه لاستقرارها فيها، فصلح لذلك دخولها عليه كما تدخل على الأمكنة. وأمّا ما حكاه يونس فعلى حذف مضاف، والتقدير: نزلتُ في كَنَفِ أبيك، أو في ذَرا أبيك، فـ«في» للوعاء، ولم تخرج عن بابها. وأمَّا (أدخلتُ الخاتم في إصبعي) فقال بعض شيوخنا: إذا دخلَ على الإصبع فهو فيه بلا شك.

وقوله **والباء** هذا أيضًا مذهب كوفي[5]، وتبعهم القُتَبِيّ[6] وهذا المصنف. واستدلُّوا على ذلك بقول زيد الخيل[7]:

وَيَرْكَبُ يومَ الروع فيها فَوارِسٌ بَصيرونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى

---

(١) الصحاح (في) ٦: ٢٤٥٨.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٠٦.

(٣) ٣: ١٥٧.

(٤) ديوانه ١: ٨٢. الغطارف: أصله الغطاريف، وهو جمع غِطريف، وهو السيد. والصليب: القوي المتين.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٠، ٢٢٣.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٠.

(٧) النوادر ص ٣٠٣ وأدب الكاتب ص ٥١٠ وشرح المصنف ٣: ١٥٨ والخزانة ٩: ٤٩٣ - ٥٠٣ [٧٨٥]. الأباهر: جمع أَبْهَر، وهو عرق مستبطن الصُّلب. فيما عدا ط: «فينا فوارس». ط: مِنّا. والتصويب من المصادر. فيها: من أجلها، يعني الصِّرمة المذكورة في بيت سابق.

أي: بِطَعنِ الأَباهِر. وبقول الآخر[1]:

وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قَطَعْنَه ... على كُلِّ حالٍ مِنْ غِمارٍ ومِن وَحْلِ

أي: بنا البحرَ. وبقول الآخر، وهو أحد طيِّئ[2]:

نَلوذُ في أُمٍّ لنا ما تُغْتَصَبْ ... مِنَ السَّحابِ تَرتَدي وتنتقبْ

أي: بأُمّ، يعني: بأم سَلْمى أحد جَبَلَيْ طَيِّئ. وبقولِ أعشى بني بكر[3]:

رَبِّي كَريمٌ ، ما يُكَدِّرُ نِعْمةً ... وإذا تُنُوشِدَ في المَهارِقِ أَنْشَدَا

/أي: بالمهارق. تُنوشِد: حُلِفَ له، والمَهارِق: صُحُف الأنبياء. [٥: ٩٧/أ]

واستدلَّ المصنف في الشرح[4] بقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[5]، أي: به. وبقول الأَفْوَه الأَوْديّ[6]:

أَعْطَوْا غُواتَهمُ جهلاً مَقادتَهُمْ ... فَكُلُّهمْ في حِبالِ الغَيِّ مُنْقادُ

ومثله[7]:

وأَرْغَبُ فيها عَن لَقيطٍ ورَهْطِهِ ... ولكنَّني عَن سِنْبِسٍ لَستُ أَرْغَبُ

---

(١) البيت في أدب الكاتب ص ٥١٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ٦٠٨ وشرح المصنف ٣: ١٥٨. الخضخضة: التحريك. والغمار: جمع غمرة، وهي معظم الماء. قال ابن السِّيد: وأحسبه يصف سفنًا. الاقتضاب ٣: ٣٥٢.

(٢) الأول في أدب الكاتب ص ٥١٠ والخصائص ٢: ٣١٤ والاقتضاب ٣: ٣٥٣. وتنتقب: ضبط في ق بفتح القاف، بالبناء للمجهول. وفي ظ بكسر القاف، بالبناء للمعلوم. ولم تضبط في النسخ الأخر.

(٣) ديوانه ص ٢٧٩ وأدب الكاتب ص ٥١٠. عنى بربِّه كسرى. ورواية الديوان: «يُناشَدُ بالمهارق»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٤) ٣: ١٥٧، ١٥٨.

(٥) سورة الشورى: الآية ١١.

(٦) ديوانه ص ١٠ والحماسة البصرية ٢: ٩٣٣ [٧٩٨].

(٧) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٧٠، ٢٢٣. أرغب فيها: يعني بنتًا له. وسنبس: أبو حي من طيئ.

أي: بِحبال، وأرغبُ بها. وحكى يونس[1] عن بعض العرب: ضربتُه في السَّيف، أي: بالسيف.

فأمَّا «بَصيرون في طَعن» فقال بعض أصحابنا: ضُمِّنَ معنى ما يصل بـ«في»، والتقدير: ماهرون أو متقدمون على غيرهم في طعن الأَباهر والكُلى؛ لأنَّ البصير بالشيء ماهر فيه ومتقدِّم فيه على غيره.

وقال بعض شيوخنا: إذا كانوا عارفين بذلك، وأنه أحسنُ الطَّعن وأَثبَتُه كما قال الأَفْوَهُ[2]:

تَخْلي الجَماجِمَ والأَكُفَّ سُيوفُنا ورِماحُنا بِالطَّعنِ تَنْتَظِمُ الكُلَى

فهم بلا شك ناظرون فيه في وقت الطعن؛ لأنهم يعلمون أنَّ ذلك الطعن أَثبت. [3]وفي جعل(في) في هذا الموضع فائدةٌ ليست للباء لو ذُكِرت؛ لأنه لو قال بَصيرون بِطَعن لم يَقتض أكثر من العلم به، وقد يكون بصيرًا به، فإذا كان وقته ذَهَلَ خاطرُه عن ذلك لِما هنالك من الشدَّة، فيصفهم مع معرفتهم بأنَّ الطعن في الأَباهر أعظمُ الطعن بأنهم ثابتو الخواطر عند الطعن، و(في) تقتضي ثبوت خواطرهم. انتهى.

وقال لنا الأستاذ أبو جعفر: ضمّن بَصيرون معنى متحكِّمون؛ لأنَّ مَن كان له بصرٌ بالشيء كان له فيه تحكُّم، فكأنه قال: متحكمون في طعن الأَباهر والكُلى[4].

وأمَّا قوله «وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ» فحمله بعض أصحابنا على تقدير مضاف، أي: في سَيرِنا البحرَ، فـ«في» للوعاء على بابها. وكذا تأوَّلَه ابن جني، قال[5]: «في سيرهنَّ بنا».

(١) تفسير الطبري ٢٠: ٥٣٣: سورة الشورى: عند الآية ٤٥ [دار هجر].
(٢) ديوانه ص ٦ والمقصور والممدود للقالي ص ٢١٦ وأساس البلاغة (نظم). تخلي: تقطع.
(٣) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٢ عن ابن أبي الربيع.
(٤) هذا التخريج في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨ [مخطوط].
(٥) الخصائص ٢: ٣١٣، ولفظه: «... أي في سيرنا، ومعناه: في سيرهن بنا».

وأمَّا قوله «نلوذُ في أُمٍّ» فخُرِّج[1] على أنه ضُمِّن ما يتعدى بـ«في»، وكأنه قال: نَسْمُك أو نتوقَّل في أمٍّ لنا ما تُغتَصَب؛ لأنه عنى بالأُمِّ سَلْمَى أحد جَبَلَيْ طيِّئ، وإذا لاذ بها فقد سَمَكَ وتَوَقَّلَ[2] فيها.

وأمَّا «وإذا تُنوشِدَ في المَهارِق» فخُرِّجَ[3] على أنَّ «في المَهارِق» في موضع الحال، والمجرور الذي يطلبه تُنوشِدَ محذوفٌ، والتقدير: وإذا تُنوشِدَ بكَلام الله - تعالى - في المَهارِق، أي: مَكتوبًا في المَهارِق، وأنشَد أي: أجاب، فيكون مثل قول الآخر[4]:

يَعْثُرْنَ في حَـدِّ الظُّبـاتِ ، كأنَّمـا ... كُسِيَتْ بُـرُودَ بَنِـي تَزِيـدَ الأَذْرُعُ

أي: يَعْثُرنَ بالأرضِ في حَدِّ الظُّباتِ، أي: وهُنَّ في حَدِّ الظُّباتِ، فـ«في» للوعاء.

قال بعض شيوخنا[5]: «إذا حَلفوا في المَهارِق - وهي الصحائف المكتوبة - فقد جعلوا أيمانهم، إلا أنَّ لـ«في» معنًى لا تقتضيه الباء، وذلك أنه لو قال حلفَ بالمصحف لم يقتضِ أنَّ المصحف أُحضر له عند اليمين، وإذا قال حَلف في المصحف فيقتضي أنه /أُحضِر له المصحف عند اليمين» انتهى. [٥: ٩٧/ب]

وأمَّا «فَكُلُّهم في حِبالِ الغَيِّ مُنْقادُ» فمُضَمَّنٌ معنَى مُوثَق، ومُوثَق يتعدَّى بـ«في»، قال[6]:

---

(١) الخصائص ٢: ٣١٥.

(٢) توقَّل في الجبل: صعد فيه. وكذا سَمَكَ.

(٣) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٢.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٥ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٦٩١ [٢٩] وإيضاح الشعر ص ١٧٦. الظبات: جمع ظُبَة، والظبة: طرف النصل من أسفل، وقيل: حدّ السيف. شبَّه طرائق الدم على أذرع الحمير بطرائق تلك البرود الحمر.

(٥) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣.

(٦) تقدم الشاهد في ٨: ٣٤٥.

.... ومُوثَق في حِبـالِ القِـدِّ مَـسْلُوبِ

وأمَّا «وأَرْغَبُ فيها عن لَقيطٍ» فهو على حذف مضاف، أي: وأَرغَبُ في إمساكِها عن لَقيط.

وزعم الكوفيون والقُتَبيُّ[1] أنَّ«في» تكون بمعنى إلى. واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[2]، أي: إلى أفواههم.

وخُرِّجَ[3] على وجهين، كلاهما فيه «في» باقية على بابها:

أحدهما: أن يراد بالأيدي الجوارح، ويكون معنى الآية إذ ذاك: رَدُّوا أيديهم في أفواههم، وعَضُّوا أناملَهم لِما نالهم من الغيظ، كما قال تعالى: ﴿عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾[4]، ومحال أن يَعَضُّوا أناملهم بأفواههم إلا بعد إدخالها في الأفواه.

والآخر: أن يراد بالأيدي النِّعَم، ويُعنَى به ما بَلَّغتهم الرسل عن الله - تعالى - من الأمر بما فيه خير لهم، والنهي عما فيه شرّ لهم؛ لأنَّ ذلك نعمة، فلمَّا لم يقبلوا الكلام من الرسل صاروا كأنهم رَدُّوا كلامهم في أفواههم، والعرب تقول: رُدَّ كلام فلان في فيه، إذا لم يُقبل منه.

وقال بعض شيوخنا: «المعنى: أَدخَلوا أيديهم في أفواههم؛ لأنَّ ردَّ اليد إلى الفم يكون على وجهين: أحدهما بالإدخال، والثاني بغير ذلك، ولو قال: فرَدُّوا أيديهم إلى أفواههم - لم يكن فيه ما يدلُّ على أنهم أَدخَلوا أيديهم في أفواههم، وإدخال اليد في الفم أدخل في الردّ» انتهى.

والذي أقوله: إنَّ هذه كناية عن عدم قبولهم ما جاءت به الرسل، أي: صَيَّروا أيديهم في أفواه الرسل، بمعنى: أَسكَتُوهم، وسَدُّوا أفواه الرسل بأيديهم،

---

(١) أدب الكاتب ص ٥٠٩.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٩.

(٣) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١١٩.

وأَبطَلوا ما تكلَّموا به، فكأنهم لم يسمعوا منهم كلامًا؛ لأنَّ أفواههم مسدودة بأيديهم.

وزعم الكوفيون أيضًا والقُتَبيّ[1] والأصمعيّ أنها تأتي بمعنى «مِن». واستدلُّوا على ذلك بقول امرئ القيس[2]:

وهلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَصْرِه ثَلاثينَ شَهرًا في ثَلاثةِ أَحْوالِ

أي: مِن ثلاثة أحوال.

وخرَّجه ابن جِنِّي[3] على حذف مضاف، والتقدير عنده: في عقب ثلاثة أحوال.

قال بعض أصحابنا[4]: «والصحيح عندي أن تكون الأحوال جمع حال لا جمع حَوْل، وكأنه قال: في ثلاث حالات، ويكون المراد بالأحوال الثلاثة: نزول الأمطار بها، وتعاقب الرياح فيها، ومرور الدهور عليها». قال: «وإنما لم يَسغ عندي ما ذهب إليه أبو الفتح لأنَّ المضاف لا يُحذف إلا إذا كان عليه دليل، ولا دليل في البيت على ذلك المضاف الذي ادَّعى حذفه؛ لاحتمال أن يكون مراده ما ذكرناه، فلا يحتاج إذ ذاك إلى حذف».

وقال بعض شيوخنا: «إنما يريد أنَّ أحدث عهده خمس /سنين ونصف، فلذلك قال: في ثلاثة أحوال، أي: مدخلة فيها» انتهى. [٥: ٩٨/أ]

وزعم بعض أصحابنا[5] - وتَبِعَ أبا علي - أنَّ «في» تأتي زائدة في ضرورة الشعر، قال: «ومن ذلك قول سُويد بن أبي كاهل[6]:

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٥.

(٣) الخصائص ٢: ٣١٤.

(٤) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٣ - ٢٩٦٤.

(٥) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٤.

(٦) الذي في المخطوطات: «أبي سويد». والبيت لسويد. ديوانه ص ١٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٨١ - ٨٢ [٢٨٠]. اليرندج: الجلد الأسود، والسَّواد الذي يُسَوَّد به الخفّ.

أنـــا أبـــو سَـــعْدٍ إذا اللَّيـــلُ دَجـــا   تَخـــالُ في سَـــوادِهِ يَرَنْـــدَجَا»

قال: «ألا ترى أنَّ المعنى: تخال سَوادَه يَرَنْدَجا، إلا أنَّ ذلك من القِلَّة بحيث لا يقاس عليه».

ص: ومنها «عن» للمجاوزة، وللبدل، وللاستعلاء، وللاستعانة، وللتعليل، ولموافقة «بعد» و«في». وتزاد هي و«على» و«الباء» عوضًا.

ش: قال المصنف - رحمه الله - في الشرح[1]: «استعمال عن للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها، ولاقتضائها المجاوزة عُدِّي بها صَدَّ وأَعرَضَ وأَضرَبَ وانْحَرَفَ وعَدَلَ ونَهَى ونَأَى ورَحَلَ واسْتَغْنَى وغَفَلَ وسَها وسَلا؛ ولذلك عُدِّيَ بها رَغِبَ ومالَ ونحوهما إذا قُصد تركُ المتعلَّق به، نحو: رَغِبتُ عن الأمرِ، ومِلْتُ عن التَّواني. وقالوا: رَوَيتُ عن فُلان، وأَنْبَأْتُك عنه، لأنَّ المَرْوِيَّ والمُنْبَأ به مُجاوز لِمن أخذ عنه.

ولاشتراكِ عن ومِنْ في معنى المجاوزة تعاقبا في تعدية بعض الأفعال، نحو: كَسَوتُه عن عُرْي، ومِن عُرْي، وأَطعَمتُه عن جوعٍ، ومِن جوعٍ، ونزعتُ الشيءَ عنه ومنه، وتُقُبِّلَ عنه ومنه، ومُنِعَ عنه ومنه، ومن هذا قراءة بعض القرّاء: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2]، فأَوقَع عَنْ موقع مِنْ، والمعنى واحد، والله أعلم» انتهى.

ونقول: عَن حرف جرٍّ بدليل حذفها مع الضمير في نحو: رضيتُ عمَّن رضيتَ، تريد: عنه، فلو كانت اسمًا لم يجز حذفها مع الضمير ولا حذف الضمير وحده، لو قلت صعدتُ فوقَ الذي صعدتَ فوقه لم يَجز حذف «فوقه» ولا حذف

---

(١) ٣: ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢. وهي قراءة أُبَيّ بن كعب ابن أبي عبلة وأبي عمران. زاد المسير ٧: ١٧٤ وشواذ القراءة واختلاف المصاحف للكرماني ق ١٠٤/أ. وهي بلا نسبة في الكشاف ٣: ٣٩٤. وانظر معاني القرآن للفراء ٢: ٤١٨.

الضمير وحده. وبدليل جواز حذفها ووصول الفعل إلى ما دخلتْ عليه كما يُحذف غيرها من الحروف، وذلك في ضرورة الشعر، قال[1]:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيارَ ، ولم تَعُوجُــوا كَلامُكُـــمُ علـــيَّ إذًا حَـــرامُ

أي: عن الديار، وليس المعنى: بالديار؛ لقوله: ولم تَعُوجُوا. وقال الآخر[2]:

كـــأنَّ عَيْنَـــيَّ وقـــد بـــانُوني غَرْبـــانِ في جَـــدْوَلِ مَنْجَنُـــونِ

أي: بانُوا عنِّي.

ولا تخرج عن الحرفية إلا بدليل، وذلك إذا دخل عليها «مِنْ» أو «على». ويدلُّ على أنها الغالب عليها الحرفية أنهم إذا جعلوها اسمًا لم يعربوها، بل يقرونها على ما كانت عليه من البناء.

ومعناها اسمًا كانت أو حرفًا المجاوزة، فإذا قلت: أَطعَمتُه عن جوعٍ - فقد جعلتَ الجوع مجاوزًا له ومنصرفًا عنه. وكذلك: سَقَيتُه عن العَيْمة[3]، /وكَسَوتُه [٥: ٩٨/ب] عن العُرْي، ورَمَيتُ عن القَوس، فالعَيْمة والعُرْي قد تراخَيا عنه، وقذفتَ سَهمَك عن القوسِ فجاوَزَها، وجلستُ عن يمينه أو مِن عن يمينه: تراخيتُ عن يمينه وجاوَزتُها. وقد تقدَّم ذكر الخلاف[4] فيها إذا دخل عليها حرف الجر.

وقوله **وللبدل** استدلَّ المصنف في الشرح[5] على كونها للبدل بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[6]، وبقولهم: حَجَّ فلان عن أبيه، وقَضى عنه دينًا، وقولِ الشاعر[7]:

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٦٥.
(٢) الرجز في النوادر ص ٢٦٢، وفيه تخريجه. بان: ذهب. والغَرْب: الدلو العظيمة. والمنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.
(٣) العيمة: شهوة اللبن.
(٤) تقدم ذلك في ص ١٥١ - ١٥٤.
(٥) ٣: ١٥٩.
(٦) سورة البقرة: الآية ٤٨.
(٧) هو الفرزدق. ديوانه ٢: ٨٨١ والخصائص ٢: ٣١٠، ٤٣٥ والمحتسب ١: ٥٢.

كيــــفَ تَرانِــــي قالبًــــا مِجَنِّــــي قــــد قَتَــــلَ اللهُ زِيــــادًا عَنِّــــي

أي: كان قتل الله زيادًا بدل قتلي إيَّاه. ومثله قول الآخر[(١)]:

حارَبتُ عنكَ عِدًا قد كُنتَ تَحْذَرُهُمْ فَنِلتَ بِي مِنهمُ أَمْنًا بِلا حَذَرِ

وما استدلَّ به المصنف يحتمل التأويل؛ ألا ترى أنه يقال: ضمّن قتلَ اللهُ معنى صَرَفَ، أي: صرفَ اللهُ بقتله زيادًا عني[(٢)]. وكذلك: حاربتُ عنكَ: صرفتُ بالمحاربة عنك.

وقوله **وللاستعلاء** هذا مذهب كوفيّ، وقال به القُتَبِيّ[(٣)] وهذا المصنف، واستدلُّوا بقول الشاعر[(٤)]:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ، ولا أنتَ دَيَّانِي ، فَتَخْزُونِي

أي: عليَّ. وقال آخر[(٥)]:

لَوَ انَّكَ تُلقِي حَنْظَلاً فوقَ بَيضهم تَدَحْرَجَ عن ذي سامِهِ المُتَقارِبِ

أي: على سامه. واستدلَّ المصنف بقولهم: بَخِلَ عنه، أي: عليه.

وخُرِّجَ ذلك على التضمين، فقال بعض أصحابنا[(٦)]: ضَمَّنَه معنى: ما انفردتَ بِحَسَبٍ عنيّ؛ لأنه إذا أَفضَلَ عليه في الحسب - أي: زاد - فقد انفردَ عنه بتلك الزيادة.

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٢) التنبيه لابن جني ص ١٢٩ والخصائص ٢: ٣١٠، ٤٣٥ والمحتسب ١: ٥٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٣.

(٤) هو ذو الإصبع العدواني. المفضليات ص ١٦٠ [٣١]، وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٠. لاه: يريد: لله، فحذف حرف الجر ولام التعريف، والكلام تعجب وتفخيم. والديَّان: القيِّم بالأمر المجازي به. وتخزوني: تسوسني فتقهرني.

(٥) هو قيس بن الخطيم. ديوانه ص ٨٦. السام: عروق الذهب، ويعني بذي سامه: البَيض المذهبة.

(٦) الاقتضاب ٣: ٣٦٢. وفي تمهيد القواعد ٦: ٢٩٦٩ أنَّ ابن عصفور قال ذلك.

وأمَّا «عن سامه» فباقية على موضعها؛ لأنَّ تدحرُجَه عن ذي سامِه المتقاربِ انتقالٌ عن بعضه إلى بعض.

وقال بعض شيوخنا: «إذا كان أفضل، وكان فوقه في الحسب، فقد زال عنه وصار في حيز، فكأنه قال: لاهِ ابنُ عمك ما زال قدرك عن قدري، ولا ارتفع شأنك عن شأني» انتهى.

وأمَّا «بَخِلَ عنه» فالتقدير: بَخِلَ بماله عنه، فضمّن بَخِلَ معنى: رَغِبَ بماله عنه، أو كَفَّ مالَه عنه، وكل منهما يتعدَّى بـ«عن».

وقوله **وللاستعانة** هذا مذهب كوفيّ[1] أيضًا، وقال به القُتَبيّ[2] وهذا المصنف، زعموا أنها تكون بمعنى الباء. واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ** ﴾[3]، أي: بالهوى، وبقول امرئ القيس[4]:

تَصُدُّ وتُبْدي عن أَسِيلٍ ، وتَتَّقي بِناظِرةٍ مِن وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

أي: بأسيل.

وقال المصنف في الشرح[5]: «واستعمال عن للاستعانة كقول العرب: /رميتُ عن القوس، كما يقولون: رميتُ بالقوس، حكى ذلك الفراء، وحكى أيضًا: رميتُ على القوس، وأنشد[6]: [٥: ٩٩/أ]

---

(١) مجاز القرآن ٢: ٢٣٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٠٩.

(٣) سورة النجم: الآية ٣.

(٤) ديوانه ص ١٦ وشرح القصائد السبع ص ٥٩ وأدب الكاتب ص ٥٠٩. أسيل: أي: خد سهل. ووجرة: موضع. ومطفل: ذات طفل.

(٥) ٣: ١٦٠.

(٦) ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥٠٢ أنَّ هذا الرجز ينسب لحميد الأرقط، وفيه تخريجه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤: ٢٢٦ والمذكر والمؤنث للفراء ص ٧٧ وإصلاح المنطق ص ٣١٠ وغيرهما. الفرع: القوس تتخذ من عود كامل.

أَرمي عليها ، وَهْيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ وَهْـيَ ثَـلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْـبَعُ»

ونازعهم البصريون فيما استدلُّوا به، فقال بعض أصحابنا[1] في قوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[2]: «(عن) فيه باقية على معناها؛ لأنَّ المعنى: ما صرف نطقه عن الهوى».

وقال بعض شيوخنا[3]: «هو بمنْزلة: أَطعَمتُك عن جوع؛ لأنه نفى - تعالى - عن رسوله - ﷺ - أن يكون نُطقه كنُطق غيره الذين ينطقون عن الهوى، فهو كما تقول: ما تكلَّم عن حَرَج».

وأَمَّا «عن أَسِيل» فليست عَنْ فيه متعلقة بـ«تَصُدُّ» كما توهموا، بل بـ«تُبدي»، وكأنه قال: وتُبدي عن أَسِيل، كما قال الآخر[4]:

يَهيل ، ويُبدي عن عُرُوقٍ ، كأنَّهـا أَعِنَّـةُ خَـرَّازٍ جَديـدًا وباليـا

وإنما عَدَّى تُبدي بـ«عَنْ» لأنه إذا أَبدى عن الشيء فقد صرَف عنه ما يستره. ويرجِّح كون «عن أَسيل» متعلقًا بـ«تُبدي» لا بـ«تصدُّ» أنه يؤدي إعمال تَصُدُّ فيه أن يُحذف معمول تُبدي، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة، ولا حاجة تدعو إلى ارتكابها.

وقال بعض شيوخنا: «وأَمَّا البصريون فيذهبون إلى التضمين؛ لأنه إذا أَبدتْ فقد أزالت الستر، فكأنه قال: تَصُدُّ وتُزيل الستر عن أَسيل».

وأمّا ما استدلَّ به المصنف من قول العرب: رميتُ عن القوس، ورميتُ بالقوس، بمعنًى واحد، وأنَّ عن للاستعانة - فغير مسلَّم، وقد بيَّنَّا كون عن في رميتُ

---

(١) هو ابن عصفور كما قال ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٠.

(٢) سورة النجم: الآية ٣.

(٣) هو ابن أبي الربيع كما قال ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٠.

(٤) هو سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٢٩ والسمط ١: ٣٩٢. يصف ثوراً يحفر في أصل شجرة كناساً له. هال الترابَ: أرسله من يده.

عن القوس للمجاوزة. وأمّا رميتُ بالقوس فالباء فيه للاستعانة، فكلٌّ واحد منهما موضوع في مكانه.

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[1]: «واستعمال عن للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[3]، ومنه قول ضابئ البُرْجُميّ[4]:

وما عاجِلاتُ الطَّيرِ تُدْنِي مِنَ الفَتَى   نَجاحًا ، ولا عن رَيْثِهِنَّ يَخيبُ»

انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب للكوفيين، زعموا أنَّ «عن» تكون بمعنى: من أجل، قالوا: ومن ذلك: أَطْعَمَه عن جُوعٍ، أي: مِن أجلِ جُوعٍ، وقولُ الشاعر[5]:

بِسَيرٍ ، تَقَلَّصُ الغِيطانُ عنهُ   يَبُذُّ مَفازَةَ الخِمسِ الكَمالِ

يريد: من أجله، وقولُ الآخر[6]:

---

(١) ٣: ١٦٠.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٣) سورة هود: الآية ٥٣.

(٤) الأصمعيات ص ١٨٤ [٦٤] والكامل ١: ٤١٦، ٤١٩. الطير: هي الطير التي يزجرون، فإن عجلت كان محمودًا، وإن أبطأت كان مذمومًا.

(٥) هو لبيد. ديوانه ص ٨٣ وأدب الكاتب ص ٥١٤. تقلص الغيطان: تقصر إذا سارها من سرعة سيره فكأنها تطوى. والغيطان: جمع غائط، والغائط من الأرض: الذي فيه اتساع وطمأنينة. ويبذ: يغلب. والخمس: أن يرد الماءَ اليوم ثم يرده اليوم الخامس. والكمال: الكامل.

(٦) هو النمر بن تولب. ديوانه ص ٣٥١ [ضمن شعراء إسلاميون] وأدب الكاتب ص ٥١٤ والاقتضاب ٣: ٣٧٠. توحدت: أخذ كل إنسان قدحًا واحدًا لغلاء اللحم. وذات أولية: ناقة قد أكلت وليًا بعد ولي من المطر. وكأنَّ لون الملح فوق شفارها: أي: هي سمينة والبرد شديد فيجمد على شفارها.

ولقد شَهِدتُ إذا القِداحُ تُوُحِّدَتْ   وشَهِدتُ عندَ الليلِ مُوقَدَ نارِها
عن ذاتِ أَوْلِيةٍ أُساوِدُ رَبَّها   وكأنَّ لَونَ المِلْحِ فوقَ شِفارِها

يريد: من أجل ذات أَوْلِية، والأَوْلِية: جمع وَلِيّ، وهو الثاني من الوَسْمِيّ، ويريد به الربيع الذي يكون عنه.

وتابع أبو بكر بن السراج على كون «عن» بمعنى «مِن أجل» في قولهم: أطعمتُهم عن جوع.

وليس على ما ذهبوا إليه، بل كل واحدة من «عن» و«مِن» باقية على معناها، فإذا /قالوا: أَطعَمتُه مِن جوعٍ - فإنما يريدون: مِن أجل الجوع، وإذا قالوا: أَطعَمه عن جوعٍ - فإنما أَتَوْا بـ«عَنْ» لأنَّ الإطعام بعد الجوع، وإذا كان بعد الجوع فقد تجاوز وقتُه وقتَ الجوع. [٥: ٩٩/ب]

وكذلك «بسيرٍ تَقلِص الغِيطانُ عنه» لأنها إنما تَقلِصُ بعد وقوع السير، فقد تجاوز وقتُ القلوصِ وقتَ السير.

وأمَّا «عن ذات أَوْلِية» فـ«عن» فيه متعلقة بأُساوِدُ، وأُساوِد مُضَمَّن معنى أُسائل؛ لأنَّ المُساوَدة هي المُسارَّة، ومساودته له في حقِّها سؤال عنها. ويمكن أيضًا أن يُضمَّن أُساوِدُ معنى أُخادِع؛ لأنه إنما ساوَدَ رَبَّها ليخدعه عنها، قاله بعض[1] أصحابنا.

وأمّا ما استدلَّ به المصنف من قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[2]، و﴿عَن قَوْلِكَ﴾[3]، وقولِ ضابئ «ولا عن رَيْثِهِنَّ يَخيبُ» - فمُتَأَوَّل على أنَّ المعنى: إلا بعدَ موعدة، وبعدَ قولِك، وبعدَ رَيْثِهِنَّ، وإذا كان ذلك بعدُ فقد تجاوز الوقتُ الوقتَ.

---

(١) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٦: ٢٩٧٦.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٣) سورة هود: الآية ٥٣.

وقوله **ولموافقة بعدَ** هذا أيضًا مذهب كوفيّ[(١)]، وتبعهم القُتَبيّ[(٢)] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[(٣)]، أي: بعدَ طبق، وقولِ امرئ القيس[(٤)]:

وتُضْحي فَتيتُ المِسْكِ فوقَ فِراشِها ... نَؤُومُ الضُّحَى، لَمْ تَنْتَطِقْ عنْ تَفضُّلِ

يريد: بعدَ تَفَضُّل، وقولِ الآخر[(٥)]:

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ

يريد: بعدَ مَنْهَل. قال المصنف[(٦)]: ومنه قولُ الشاعر[(٧)]:

قَرِّبــا مَــرْبِطَ النَّعامــةِ مِنِّــي ... لَقِحَتْ حَرْبُ وائــلٍ عَــن حِيــالِ

ومثلُه[(٨)]:

لئنْ مُنيتَ بِنا عن غِبِّ مَعرَكَةٍ ... لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ

أي: نَنثَني.

قال بعض شيوخنا[(٩)]: «والذي يظهر أنَّ الانتطاق لَمَّا كان بعد التفضُّل صار شبيهًا بما يكون مسبَّبًا عنه، فصار يَقرُب من قولك: كلَّمتُه عن حَرَج، وأكلتُ عن جوع، وشربتُ عن عطش. وكذا الكلام في قوله:

---

(١) شرح القصائد السبع ص ٦٥.
(٢) أدب الكاتب ص ٥١٣.
(٣) سورة الانشقاق: الآية ١٩.
(٤) ديوانه ص ١٧ وشرح القصائد السبع ص ٦٥.
(٥) هو العجاج. ديوانه ١: ٢٤١.
(٦) ٣: ١٦١.
(٧) هو الحارث بن عُباد. الأصمعيات ص ٧١ [١٧] والحيوان ١: ٢٢، ٣: ٢٨٤، ٤: ٣٦١ والكامل ٢: ٧٧٦. النعامة: فرس الحارث. ولقحت: حملت. وعن حيال: بعد حيال، والحيال: ألا تحمل الناقة بولد.
(٨) البيت للأعشى. ديوانه ص ١١٣ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٢ والخزانة ١١: ٣٢٧ - ٣٣٦ [٩٣٣]. منيت بنا: ابتليت بنا. والغبّ: العاقبة.
(٩) هو ابن أبي الربيع. تمهيد القواعد ٦: ٢٩٧٢ - ٢٩٧٣، وفيه اختصار عند ناظر الجيش.

ومَنْهَلٍ وَرَدتُهُ عَنْ مَنْهَلِ

وينبغي على قول الكوفيين ومَن تبعهم أن تكون عَنْ ظرفًا؛ لأنها بمعنى بعد، ولا أعلم أحدًا قال فيها إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر» انتهى.

وقال بعض أصحابنا[1]: «وقعت في هذه المواضع (عَنْ) موقع (بعد) لتقارب معنييهما؛ لأنَّ (عن) تكون لِما عدا الشيءَ وتجاوَزَه، و(بعد) لِما تَبِعه وعاقَبه، فإذا جاء الشيء بعد الشيء فقد عدا وقتُه وقتَه وتجاوزه» انتهى. وهذا التأويل سائغ في: «عن حِيال»، و«عن غِبِّ معركة».

وقوله وفي قال المصنف في الشرح[2]: «واستعمال عن موافقة لـ(في) كقول الشاعر[3]:

وآسِ سَراةَ الحَيِّ حيثُ لَقِيتَهُمْ   فلا تَكُ عن حَمْلِ الرِّباعةِ وانِيا

أي: في حَملِ الرِّباعةِ وانِيا. وجعلت هنا الأصل (في) كقوله تعالى: ﴿وَلَا
[٥: ١٠٠/أ] تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[4]» /انتهى.

وتعدية وَنى بـ«عن» مستعمل في لسان العرب، وفرق بين: وَنَى عن كذا، ووَنَى في كذا، فإذا قلت وَنَى عن ذكرِ اللهِ فالمعنى[5] المجاوزة وأنه لم يذكره، وإذا قلت وَنَى في ذكرِ اللهِ فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فُتور وأَناة.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فكنت تقول: زيدٌ

---

(١) هو ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٧٢.

(٢) ٣: ١٦١.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٣٧٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٩٨ - ٣٠٣ [٢٣٦]. سراة الحي: أشراف القبيلة. والرباعة: نحو من الحَمالة، والحَمالة: الدِّيَة يحملها قوم من قوم. والواني: البطيء.

(٤) سورة طه: الآية ٤٢.

(٥) فالمعنى المجاوزة وأنه لم يذكره، وإذا قلت ونى في ذكر الله: سقط من ك.

عن الفرس، تريد: على الفرس، وجئت عن العصر، تريد: بعد العصر، وأتيتك عن زيد، تريد من أجل زيد، وتكلّم عن خير، تريد: بخير. فلمَّا لم تفعل العرب ذلك دلَّ على أنها ليست لها معاني هذه الحروف، وإذا لم تكن لها معاني هذه الحروف وجب أن يُتأول جميع ما استدلَّ به الكوفيون)).

وقوله **وتزاد هي وعلى والباء عِوَضًا** أنشد المصنف على زيادة عن عوضًا قول الشاعر[1]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفسٌ أتاها حِمامُها فهَلاَّ التي عَن بَينِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقال[2]: ((قال ابن جني[3]: (أراد: فهلاَّ عن التي بين جَنبَيك تدفع، فحذف عن، وزادها بعد التي عوضًا))).

وأنشد على زيادة ((على)) عوضًا قول الراجز[4]:

إنَّ الكَــريمَ - وأبيــكَ - يَعْتَمِــلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يومًا على مَــنْ يَتَّكِــلْ

وقال[5]: ((قال ابن جني[6]: (أراد: إن لم يجد يومًا مَن يَتَّكل عليه، فحذف عليه، وزاد على قبل مَنْ عوضًا))) انتهى.

ولا يتعين هذا التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام تَمَّ عند قوله: إنْ لم يجد يومًا، أي: إنه إذا لم يجد ما يستعين به اعتملَ بنفسه، ثم قال: على مَنْ يَتَّكل؟ و((مَن)) استفهامية، كأنه قال: على أيِّ شخص يَتَّكل؟ أي: لا أحد يَتَّكل عليه،

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٧٢. وهو في شرح المصنف ٣: ١٦١.
(٢) ٣: ١٦١.
(٣) المحتسب ١: ٢٨٢.
(٤) هو بعض الأعراب. والرجز في الكتاب ٣: ٨١ وإيضاح الشعر ص ١١١، وفيه تخريجه. يعتمل: يحترف لإقامة العيش.
(٥) ٣: ١٦١.
(٦) المحتسب ١: ٢٨١، وفي النص تقديم وتأخير، وانظر الخصائص ٢: ٣٠٦ والتمام ص ٢٤٦.

فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله، فـ«على» مِن قوله «على مَنْ» متعلّقة بـ«يَتَّكِل».

وأنشد المصنف[1] على زيادة الباء عوضًا قولَ الشاعر[2]:

ولا يُواتِيكَ فيما نابَ مِن حَدَثٍ   إلا أَخُو ثِقةٍ ، فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

وقال: «أراد: مَنْ تثق به، فحذف (به)[3]، وزاد الباء قبل مَن عوضًا» انتهى.

ولا يتعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام تَمَّ عند قوله «فانظرْ»، أي: فانظرْ لنفسك، ولَمَّا تقدَّم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة، فقال: بِمَنْ تثق، أي: لا أحد يوثَق به، فالباء في بِمَنْ متعلقة بـ«تثق».

قال المصنف في الشرح[4]: «ويجوز عندي أن تعامل بهذه المعاملة: مِن واللام وإلى وفي، قياسًا على عن وعلى والباء، فيقال: عرفتُ مِمَّنْ عَجِبتَ، ولِمَنْ قلتَ، وإلى مَنْ أَوَيتَ، وفِيمَن رَغِبتَ، والأصل: عرفتُ مَن عَجِبتَ منه، ومَنْ قلتَ له، ومَن أَوَيتَ إليه، ومَن رَغِبتَ فيه، /فحذف ما بعد مَن، وزيد ما قبلها عوضًا» [٥: ١٠٠/ب] انتهى.

وهذا الذي أجازه المصنف قياسًا لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه؛ ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدلَّ به، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والنُّدور والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت إليها .

---

(١) ٣: ١٦١.

(٢) نسبت القطعة التي منها هذا البيت إلى سالم بن وابصة في النوادر ص ٤٨٩ - ٤٩٠. وبعضها للعرجي في الحيوان ٣: ١٢٨. وهي بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٤٨ - ٢٤٩. وانظر تفصيل ذلك في شرح أبيات المغني ٣: ٢٤٣ - ٢٤٧ [٢٢٦].

(٣) فحذف به: انفردت به ط، وهو في شرح المصنف.

(٤) ٣: ١٦٢.

وما ذهب إليه المصنف من أنّ «عَنْ» و«على» تكونان زائدتين ليس بصحيح، وقد نصَّ س[1] على أنَّ «عن» و«على» لا يزادان لا عوضًا ولا غير عوض. فأمَّا قول الشاعر[2]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسأَلْنَهُ عنْ بما بهِ أَصَعَّدَ في غاوي الهَوى أم تَصَوَّبا

فالذي ينبغي أن يُحمل عليه البيت أنَّ الباء زائدة للتوكيد؛ لأنَّ الباء معهود زيادتها، ولم يُعهد زيادة عن، وإنما زيدت للتأكيد لأنك تقول: سألتُ عنه، وسألتُ به، فمعناها قريب مِن معنى عَن. وقد نصَّ ابن جِنِّي[3] على زيادة الباء في «عن بِما به»، كما زادوا اللام للتأكيد في قول الشاعر[4]:

فـلا واللهِ لا يُلفَـى لِمـا بِـي ولا لِلِمـا بِهِـمْ أَبَـدًا دَواءُ

ص: ومنها على للاستعلاء حِسًّا أو معنًى، وللمصاحبة، وللمجاوزة، وللتعليل، وللظَّرفيَّة، ولموافقة «مِنْ» و«الباء»، وقد تُزاد دون تعويض.

ش: أي: ومِن حروف الجر «على». وهذا الذي ذكره من أنَّ «على» حرف جرّ هو المشهور عند النحاة، وقد مرَّ ذكرُ الخلاف[5] فيها ومذهبُ مَن زعم أنها لا تكون أبدًا إلا اسمًا.

وقال في «الإفصاح»: وقد اختلف أشياخنا إذا كانت اسمًا أمعربة هي أم مبنيَّة: فقال أبو القاسم بن القاسم: هي مبنيَّة، والألف فيها كالألف في هذا وما؛ بدليل عن إذا كانت اسمًا وكاف التشبيه ومنذُ ومُذْ، فلمَّا رأينا هذا مطَّردًا في كل حرف إذا كان اسمًا حملنا على ذلك. وكان يقول: يُبنى كلٌّ واحد منهما لتضمنه معنى الحرف الذي يكونه؛ لأنهما بمعنًى واحد.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢٥٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٣٦.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٩٦.

(٥) ذكر ذلك في ص ١٥٠ - ١٥٨.

وكذا كان يقول أبو الحسن بن خروف، كان يقول: لا تكون إلا اسمًا، وكلُّ مَن أدركْنا ممن يقول لا تكون إلا اسمًا يجعلها معربة، وهو القياس؛ لأنها تخرج عن شبه الحرف؛ إذ لا حرف في معناها، وقِلّةُ تصرُّفها لا توجب لها البناء، كعندَ وذات مَرَّة وبُعَيْدات بَين.

وقد قال بعض أشياخنا: «هي معربة وإن كانت تكون حرفًا؛ لأنه لم تظهر فيها علامة البناء، فينبغي أن تُحمل على أصل الأسماء من الإعراب، وما ذكره أبو القاسم هو الوجه والقياس» انتهى.

ومثال الاستعلاء حسًّا قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[1]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2]. ومثاله معنًى ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[3]، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ / بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[4]. [٥: ١٠١/أ]

قال المصنف في الشرح[5]: «ومِن هذا النوع المقابِلةُ اللامَ المفهِمةَ ما يُحَبُّ، كقول الشاعر[6]:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّْ

ومثله قول الآخر[7]:

عليكَ لا لكَ مَن يَلْحاك في كَرَمٍ ... مُخَوِّفًا ضَرَرَ الإملاقِ والعَدَمِ

ومثله[7]:

لكَ لا عليكَ مَنِ استَعَنْتَ، فلم يُعِنْ ... إلا على ما ليسَ فيه مَلامُ

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٦.
(٢) سورة المؤمنون: الآية ٢٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.
(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.
(٥) ٣: ١٦٢ - ١٦٣.
(٦) تقدم البيت في ٣: ٣١٧ وفي الملف ١١.
(٧) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

ومِن هذا النوع وقوع (على) بعد وَجَبَ وشبهه؛ لأنَّ وَجَبَ عليك مقابل لِوَجَبَ لك. وكذا وقوعها بعد كَذَبَ وشبهه.

ومِن الاستعلاء المعنوي وقوعُها بعد كَبُرَ وصَعُبَ وعَسُرَ وعَظُمَ مما فيه معنى ثَقُلَ. وكذلك ما دلَّ على تمكُّن، نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾[1]، (وأنا على عَهدِكَ ووَعْدِكَ ما استَطَعْتُ)[2] » انتهى.

قال بعض أصحابنا: وقد يعرض فيها إشكال في بعض المواضع، فيُظَنّ أنها فارقتْ معنى الاستعلاء، وليس كذلك، فمن تلك المواضع: زُرْتُ زيدًا على مرضي، وأعطيته على أنه شتمَني، ومنه قول قيس الرُّقيَّات[3]:

ألا طَرَقَتْ مِـــن آلِ بَثْنَـــةَ طارِقَـــهْ　　　على أنَّها مَعْـــشُوقةُ الـــدَّلِّ عاشِـــقَهْ

وخفي عليّ كذا، وأشكل علي كذا، وتقول عليه، وحمل عليه كذا، قال[4]:

وما زِلْتُ مَحمُـــولاً علـــيَّ ضَـــغينةٌ　　　ومُضْطَلِعَ الأَضْغانِ مُـــذْ أنـــا يـــافعُ

واتَّصل بي هذا على لسان فلان، وجازاه على كذا، وعاقبَه على كذا، وكرَّ عليه، وعطفَ عليه، ورجعَ عليه، وحَنَى عليه. وهذا كله من المجاز وتشبيه المعقول بالمحسوس.

وقوله **وللمصاحبة** هذا مذهب كوفي، وقال به القُتَبيّ[5] وهذا المصنف، واستدل في شرحه[6] بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[7]،

---

(١) سورة البقرة: الآية ٥.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الدعوات: باب أفضل الاستغفار ٧: ١٤٥، وباب ما يقول إذا أصبح ٧: ١٥٠.

(٣) ديوانه ص ١٦٢ والكامل ٣: ١١٠٤، ١٢٥٠.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٣٣٥.

(٥) أدب الكاتب ص ٥١٧.

(٦) ٣: ١٦٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[1]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[2]، ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[3]، ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[4]. ومنه (وبَشِّرْه بالجنَّة على بَلْوَى تُصيبه)[5]، أي: مع بلوى تُصيبه. انتهى ما استدلَّ به.

واستدلَّ الكوفيون والقُتَبيّ بقول لَبيد[6]:

كأنَّ مُصَفِّحاتٍ في ذُراهُ ... وأنْواحًا عَلَيهنَّ الْمآلِي

أي: معهن المآلي، وقولِ الآخر[7]:

وبُردانِ مِن خالٍ وسَبْعُونَ دِرْهَمًا ... على ذاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ القِدِّ ماعِزُ

أي: مع ذلك.

وتأوَّلَ أصحابنا ما استدلُّوا به، فقال بعضهم[8]: ((عليهنَّ المَآلي))، ((على)) فيه [٥: ١٠١/ب] /على معناها؛ لأنَّ العرب تجعل ما أَشرَف على جزء من الجسم مشرفًا على الجسم

(١) سورة الرعد: الآية ٦.
(٢) سورة إبراهيم الآية ٣٩.
(٣) سورة القصص: الآية ٢٥.
(٤) سورة الأعراف: الآية ٦٣.
(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أصحاب النبي ﷺ: الباب الخامس ٤: ١٩٦، وفي باب مناقب عمر بن الخطاب ٤: ٢٠١ - ٢٠٢، وفي كتاب الأدب: باب نكت العود في الماء والطين ٧: ١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة: الباب الثالث ٤: ١٨٦٩. والمقصود بهذا الحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه. ورواية مسلم: (مع بلوى تصيبه).
(٦) ديوانه ص ٩٠ وأدب الكاتب ص ٥١٧. مصفّحات: نساء يصفقن. وقد فسَّر الشارح بقية الكلمات. والذي في المخطوطات: ((كأنَّ مصبغات)).
(٧) هو الشماخ. ديوانه ص ١٨٨ وأدب الكاتب ص ٥١٧. الخال: برد أرضه حمراء وفيها خطوط خضر. والمقروظ: المدبوغ بالقَرَظ، والقَرَظ: ورق السَّلَم الذي يُدبغ به الأديم. والماعز: الشديد. ورواية الديوان: ((ومعْ ذاك مقروظ))، وبها يفوت الاستشهاد.
(٨) هو ابن السِّيد. الاقتضاب ٢: ٢٩٠.

كله، فتقول: جاء زيدٌ وعليه خُفٌّ. ويمكن أن يكون على حذف مضاف، أي: على أيديهنَّ المَآلي، وعلى رجليه خُفٌّ.

وأمَّا «على ذاك» فهو خبر لِمَقْرُوظ، فيتعلق بمحذوف[1]، والتقدير: زائد على ذلك مَقروظ، هذا إذا كان مراده أن يعطي مع الأشياء التي ذكرها قبلُ جلدًا مَقروظًا، أي: مَدبُوغًا بالقَرَظ. وإن كان مراده عَيبة من جِلد مَدبوغ بالقَرَظ فيه البُردان والسبعون درهمًا كانت (على) في موضعها؛ لأنها إذا كانت في المَقروظ فالمَقروظ عليها.

وقال بعض شيوخنا في قول لَبيد:

كـــــأنَّ مُـــــصَفِّحاتٍ في ذُراهُ وأنواحًـــــا علـــــيهنَّ الْمَـــــآلِي

هذا عند البصريين على التضمين؛ لأنه يصف سحابًا، والذُّرا: أعالي السَّحاب، والأَنْواح: جمع نَوْح، وهي النائحات، والمآلي: الخِرَق التي تجفِّف بها النساءُ الدموعَ، فشبَّه الرعد بالمُصَفِّحات، وشَبَّهَ المطرَ النازل بالدموع التي تسيل من الخِرق، وهي عليها، لأنهن إذا بَكَين وجَفَّفنَ عيونهن بالمآلي وضعْنَها على أكتافهن وعلى وجوههن، فـ«على» في موضعها، وهذا من عكس التشبيه؛ لأنَّ الدموع هي التي تُشَبَّهُ بالأمطار، كما قال امرؤ القيس[2]:

فدَمْعُهُما سَكْبٌ، وسَحٌّ، وديْمَــةٌ ورَشٌّ، وتَوْكــافٌ، وتَــنْهَمِلان

وأمّا ما استدلَّ به المصنف فلا دليل فيه، ويمكن حملُ «على» في ذلك على موضعها مجازًا.

---

(١) الاقتضاب ٣: ٣٨١.

(٢) ديوانه ص ٨٨. يصف عينيه، شبَّهَ توالي دموعه بضروب من الأمطار. السحّ: الصبّ الشديد، والسكب نحوه. والديمة: مطر يوم مع سكون. والتوكاف: القليل من المطر. وتنهملان: تسيلان.

وقوله **وللمجاوزة** هذا أيضًا مذهب كوفي، وتبعهم القُتَبِيّ[1] وهذا المصنف، قال في الشرح[2]: «واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بَعْدَ بَعُدَ وخَفِيَ وتعذَّرَ واستحالَ وحَرُمَ وغَضِبَ وأشباهها، ولمشاركتها عن في المجاوزة تعاقبتا في بعض المواضع، نحو: رضيَ عنه وعليه، وأبطأَ عنه وعليه، وأحالَ بوجهه عنه وعليه: إذا عدلَ عنه، وولَّى بوُدِّه عنه وعليه، قال الشاعر[3]:

وإنْ بَشَرٌ يومًا أحالَ بِوَجهِهِ عليكَ فَحُلْ عنه وإنْ كان دانيا

وقال آخر[4]:

إذا ما امرؤٌ وَلَّى عليَّ بوُدِّهِ وأدبرَ لَمْ يَصْدُرْ بإدْبارِهِ وُدِّي»

ويروى: لم يُدبر.

واستدلَّ الكوفيون والقُتَبيّ بقوله[5]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها

وقوله[6]:

أرمي عليها وهْي فَرْعٌ أَجْمَعُ

وقوله[7]:

---

(١) أدب الكاتب ص ٥٠٧.

(٢) ٣: ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٣٧٩.

(٤) هو دَوسَر بن ذُهَيل القُرَيعي. الأصمعيات ص ١٥٠ [٥٠]. وفي الاقتضاب ٣: ٣٤٣ - ٣٤٤: دوسر بن غسان اليربوعي، وفيه الرواية الأخرى أيضًا. والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٨ ومجالس ثعلب ص ١٤٧.

(٥) تقدم البيت في ٦: ١٦٤، وزد على ما فيه أدب الكاتب ص ٥٠٧.

(٦) تقدم الشاهد في ص ٢٢٢.

(٧) ذو الإصبع العدواني. المفضليات ص ١٥٤ [٢٩] وأدب الكاتب ص ٥٠٧ والاقتضاب ٣: ٣٤٢ - ٣٤٣. لم تعقلا: لم تغرما عني في العقل - وهو الدية - إذا جنيت جناية. والجفرة: أصغر من الجَذَع من أولاد الضأن، وأراد بالجفرة هنا التحقير؛ لأنَّ الدية إنما تكون بالإبل. والطبع: المتدنس العرض.

لم تَعْقِلا جَفْرةً عليَّ، ولَمْ أُوذِ صَدِيقًا، ولَمْ أَكُن طَبِعا

[٥: ١٠٢/أ] /وقوله:

إذا ما امرؤٌ ولَّى عليَّ بِوُدِّهِ ....

وتأوَّل البصريون ذلك: فأمَّا «إذا رضيتْ عليَّ» فمُضَمَّن معنى عَطَفَ[١]؛ لأنه إذا رَضِيَ عنه فقد عَطَفَ عليه. أو أجرى رضيَ مجرى ضدّه[٢]، وهو سَخِطَ، فعدّاه تعديته، فكما يقال سَخِط عليه قيلَ رضيَ عليه.

وأمَّا «أرمي عليها» فـ«على» فيه على باها؛ لأنه إذا رمى بالقوس جعل سهمه عليها، فكأنه قال: أرمي السهمَ عليها، أي: وهو عليها[٣]. ومن قال رميتُ عن القوس فمراده: أَزَلْتُ السَّهمَ بالرمي عنها. ومن قال رميتُ بالقوس، فأدخل الباء على القوس لأنها آلة للرمي.

وأمَّا «لم تَعقلا جَفرةً عليَّ» فـ«على» متعلقة بفعل محذوف، كأنه قال: لم تعقلا جَفرةً تَعتدّان بها عليَّ[٤]، فـ«على» باقية فيه على باها.

وأمَّا «ولَّى عليَّ بِوُدِّه» فمُضَمَّن[٥] معنى ما يتعدَّى بعلى - وهو بَخِلَ - لأنه إذا ولَّى بِوُدِّه عنه فقد بَخِلَ به عليه[٦].

وقوله **وللتعليل** قال المصنف في الشرح[٧]: «كقوله تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[٨]، ومنه قول الشاعر[٩]:

---

(١) هذا تأويل ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٥١٠.

(٢) هذا تأويل الكسائي. الخصائص ٢: ٣١١، ٣٨٩.

(٣) الاقتضاب ٢: ٢٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١٠.

(٤) الاقتضاب ٢: ٢٧٠.

(٥) فمضمن معنى ما يتعدى بعلى، وهو بَخِلَ، لأنه إذا ولَّى بوده عنه: سقط من ك.

(٦) الاقتضاب ٢: ٢٦٦.

(٧) ٣: ١٦٤.

(٨) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

على مُورثاتِ المجدِ تُحمَدُ ، فاقْنِها ... ودَعْ ما عليه ذُمَّ مَن كان قد ذُمّا

وعليه قول الآخر[1]:

على مَ تقولُ الرمحَ يُثقِلُ عاتِقي ... إذا أنا لم أطعُنْ إذا الخَيلُ كَرَّتِ

أي: لأيِّ سببٍ؟ ومنه قول ضُرَيْب بن أسَد القيسيّ[2]:

على مَ قلت نَعَمْ حتى إذا وَجَبَتْ ... ألْحَقْتَ (لا) بـ(نَعَمْ)، ما هكذا الجُودُ»

انتهى.

وزعم الكوفيون والقُتَبيّ[3] أنَّ «على» تكون بمعنى اللام، واستدلُّوا بقول الراعي[4]:

رَعَتْهُ أَشْهُرًا ، وخَلا عليها ... فطارَ النَّيُّ فيها ، واسْتَعارا

أي: خلا لها.

وتأوَّله البصريون على تضمين «خلا» معنى وُقفَ؛ لأنه إذا خلا لها فقد وُقف عليها[5]. يصف إبلاً سَمِنت بسرعة، والنَّيّ: الشحم، واستعارَ: يريد استَعَرَ من السعير، وهو افْتَعَلَ، أشبع الفتحة، فتولَّد منها ألف.

وقوله **وللظرفية** هذا مذهب كوفيّ، وتبعهم القُتَبيُّ[6] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾[7]، أي: في ملك سليمان، وبقوله: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٢) الحماسة البصرية ١: ٥٢٥ [٣٧٥] بلا نسبة، وأوله: «منَّيتَني بنَعَمْ».

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٠ - ٥١١.

(٤) ديوانه ص ١٤٢ والشيرازيات ص ١٣٢. طار: أسرع ظهوره. وروي آخره: واستغارا.

(٥) الاقتضاب ٢: ٢٦٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٤.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٨) سورة القصص: الآية ١٥.

(٩) تقدم الثاني في ص ١٠٨، والأول معه في المصادر أنفسها. والعياب: جمع عيبة، والعيبة: ما يجعل فيه الثياب. ودارين: موضع في البحرين ينسب إليه المسك. وبجر: ممتلئة، جمع بجراء.

يَمُرُّونَ بالدَّهنا خِفافًا عِيابُهمْ ... ويَخْرُجْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقَائبِ

على حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهمْ ... فَنَدْلاً - زُرَيْقُ - المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

وتأوَّلَ البصريون (تتلو) على تضمينها معنى تَتَقَوَّل وتكذب[1]، تقول: قالَ عليه ما لم يقل، أي: كذبَ عليه؛ لأنها إذا تَلَتْ[2] فيه ما ليس بصحيح فقد تَقَوَّلَتْ، وقالت /عليه ما ليس بصحيح. [٥: ١٠٢/ب]

وأمَّا «على حين» فللاستعلاء المجازي، لَمَّا تمكَّن من الدخول أو الخروج في ذلك الوقت صار مستعليًا عليه على سبيل المجاز.

وقوله **وللموافقة مِنْ** هذا مذهب كوفي أيضًا، وتبعهم القُتَبيُّ[3] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله: ﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾[4]، أي: من الناس، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ﴿٢٩﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾[5]، المعنى: مِن أزواجهم.

فأمَّا ﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ فعلى ما ذكره الفراء[6]، وهو أنَّ مِن وعلى اعتقبا مع اكتالَ؛ لأنه حَقّ [عليه][7]، فإذا قال اكْتَلتُ عليك فكأنه قال: أخذتُ ما عليك، وإذا قال اكْتَلتُ منك فكأنه قال: اسْتَوفَيتُ منك.

وقال بعض شيوخنا[8]: «والبصريون يذهبون إلى التضمين، وكأنَّ المعنى - واللهُ أعلم -: إذا حكموا على الناس في الكيل استوفَوا؛ لأنَّ ذلك لا يكون حتى يَلُوا الكَيل بأنفسهم» انتهى.

---

(١) هذا التأويل في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١١.

(٢) غ، د، ن: قالت. ط: لأنك إذا قلت.

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٤) سورة المطففين: الآية ٢.

(٥) سورة المعارج: الآيتان: ٢٩ - ٣٠.

(٦) معاني القرآن ٣: ٢٤٦.

(٧) عليه: من معاني القرآن للفراء.

(٨) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٨٢.

وأمّا ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ﴾ فضُمِّنَ ﴿حَٰفِظُونَ﴾ معنى: قاصِرون - والله أعلم - أي: والذين هم قاصِرون فروجهم إلا على أزواجهم، تقول: قصرتُ أمري على فلان.

وقولهُ والباء هذا أيضًا مذهب كوفيّ، وتبعهم القُتَبيُّ[(١)] وهذا المصنف. واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[(٢)]، أي: بألاَّ أقول. وقرأ أُبَيُّ بن كعب[(٣)]: ﴿بِأَن لَّآ أَقُولَ﴾، فكانت قراءته مفسِّرة لقراءة الجماعة، وبقول أبي ذؤيب[(٤)]:

وكأنَّهُنَّ رِبابةٌ، وكأنَّهُ ... يَسَرٌ يُفِيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ

وبقول الآخر[(٥)]:

شَدُّوا المَطِيَّ على دَليلٍ دائبٍ ... مِنْ أَهلِ كاظِمةٍ بِسِيفِ الأَبْحُرِ

أي: يُفيض بالقداح، وبدليل دائب. وقالت العرب: اركبْ على اسم الله[(٦)]، أي: باسم الله.

فأمّا ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ فخُرِّج على تضمين (حقيق) معنى حريص، أي: حريص على ألاَّ أقول على الله إلا الحقَّ.

---

(١) أدب الكاتب ص ٥١٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٠٥.

(٣) الكشاف ٢: ١٠٠. وفي مختصر ابن خالويه ص ٤٥ أنها قراءة ابن مسعود.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٨ وأدب الكاتب ص ٥١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦١٠. يصف أتُنًا وحمارًا. الربابة هاهنا: الجماعة من القِداح، وأصل الربابة: الجلدة التي تجعل فيها القداح. واليَسَر: صاحب الميسر الذي يضرب بالقداح. ويفيض: يدفع. ويصدع: يفرِّق.

(٥) هو عوف بن عطية بن الخَرِع كما في الاقتضاب ٣: ٣٧٧. وصدره بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٧. كاظمة: اسم بئر. والسِّيف: ساحل البحر.

(٦) أدب الكاتب ص ٥١٦.

وأمَّا «يُفيض على القداح»، و«على دليل»، و«على اسم الله» - فخُرِّجَ[1] على تعليق «على» بمحذوف، أي: يُفيض صائحًا على القِداح، واركبْ معتمدًا على اسم الله، وشَدُّوا المطيَّ معتمدينَ على دليل.

وقوله **وقد تزاد دون تعويض** إنما قال «دون تعويض» لأنه كان قد قدَّم[2] أنَّ عَنْ وعلى والباء تزاد عوضًا، وتقدَّم لنا تأويل ما استدلَّ به، ودعواه زيادة «عن» و«على» مخالف لنص س، قال س[3]: عن وعلى لا يزادان.

واستدلَّ المصنف بقول حُميد بن ثور[4]:

أَبى اللهُ إلا أنَّ سَرْحةَ مالِكٍ   على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

قال[5]: «زاد على لأنَّ راقَ متعدية مثل أَعجَب، تقول: راقَني حُسنُ الجارية، وأَعجَبَني عقلُها، وفي الحديث (مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ)[6]، والأصل: حَلَفَ[7] يمينًا، قال /النابغة[8]: [٥: ١٠٣/أ]

حَلَفْتُ يَمينًا غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ   ....»

انتهى.

---

(١) تخريج «على دليل»، و«على اسم الله» هذا التخريج في الاقتضاب ٢: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٨.

(٤) ديوانه ص ٤١ وأدب الكاتب ص ٥٢٢ والمسائل الحلبيات ص ٢٧٠، وفيه تخريجه، وشرح المصنف ٣: ١٦٥. السرحة: الشجرة العظيمة، وهي هنا كناية عن المرأة. والعضاه: شجر له شوك. وتروق: تعلو وترتفع. والأفنان هنا: الأنواع، واحدها فَنّ.

(٥) ٣: ١٦٥.

(٦) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأيمان: الباب الثالث ٣: ١٢٧٢، ١٢٧٣.

(٧) غ: من حلف.

(٨) عجز البيت: «ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظَنٍّ بصاحِبِ». ديوانه ص ٤١ والكتاب ٢: ٣٢٢ والمسائل الشيرازيات ص ٩٥. المثنوية: الاستثناء في اليمين، أي: يمينًا قاطعًا.

ولا دليل فيما استدلّ به؛ لأنه يحتمل التضمين، فضمّن تَرُوقُ معنى تفضل وتشرف، أي: تشرف على كل أفنان العِضاه. وأيضًا فنسبة إعجابها كلَّ أفنان العِضاه لا تصح إلا بمجاز بعيد؛ لأنَّ الأفنان لا تُعجب، لو قلت: أعجبتْ شجرتُك هذا الشجر - لم يصحّ إلا بتكلُّف جَعْل الشجر نُزِّل منْزلة العاقل حتى يصير يُعجب.

وأمَّا (مَنْ حَلَفَ على يمين) فإنْ صحَّ أنه من لفظ الرسول فهو مضمَّن معنى جَسَرَ، أي: مَن جَسَرَ بالحَلِفِ على يمين.

قال بعض أصحابنا فيما ذهب إليه الكوفيون ومَن تبعهم مِن أنَّ (على) تأتي بمعنى عن، ومعنى اللام، ومعنى الباء، ومعنى مع، ومعنى في، ومعنى مِن: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: زُلْتُ عليه، أي: عنه، وعلى زيدٍ مالٌ، أي: لزيدٍ مالٌ، وكتبتُ على القلم، أي: بالقلم، وجاء زيدٌ على عمرو، أي: مع عمرو، والدرهم على الصندوق، أي: في الصندوق، وأخذتُ الدرهمَ على الكيس، أي: مِن الكيس، فلمَّا لم تقل العرب ذلك دلَّ على أنها ليست لها معاني هذه الحروف، فوجب أن يُتأوَّل جميع ما استدلُّوا به.

ص: ومنها «حتى» لانتهاء العمل بمجرورها أو عندَه، ومجرورُها إمَّا بعضٌ لِما قبلَها مِن مُفْهِمِ جمعٍ إفهامًا صريحًا أو غيرَ صريح، وإمَّا كبعضٍ. ولا يكون ضميرًا، ولا يلزم كونه آخِرَ جزءٍ أو مُلاقِيَ آخرِ جزءٍ، خلافًا لزاعم ذلك. ويختصُّ تالي الصريح المنتهي به بقصدِ زيادةٍ ما، وبجوازِ عطفِه، واستئنافه. وإبدالُ حائها عينًا لغةٌ هُذَيليَّة.

ش: «حتى» عاطفة، ويأتي حكمها في حروف العطف.

وحرف ابتداء، يجيء بعدها المبتدأ والخبر، وهل ذلك المبتدأ والخبر في موضع جرّ أو لا موضع له من الإعراب؟ الأول مذهب الزجاج[(١)] وابن درستويه[(٢)]،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٦ وقواعد المطارحة ص ٢٥٣.
(٢) قواعد المطارحة ص ٢٥٣.

والثاني مذهب الجمهور، وسنتكلم على ذلك إن شاء الله تعالى آخر كلام «حتى» الابتدائية.

وجارّة، وهي على قسمين:

تارة تدخل على الفعل المضارع المنصوب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾[1]، فيكون المجرور مصدرًا مقدرًا، وحُكمها مذكور في الحروف التي ينتصب الفعل بإضمار أنْ بعدها، وقد أَمْعَنَّا الكلام فيها هناك.

وتارة تدخل على الاسم الصريح، فتجره، وهي التي نتكلم فيها هنا، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، و﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3]. وكونها جارة بنفسها هو مذهب البصريين.

وقال الفراء في «كتاب الحدود»: «حتى خافضة لنيابتها عن (إلى)، كما في واو القسم لنيابتها عن الباء، وواو رُبَّ، وربما أظهروا (إلى) في بعض المواضع، قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، وجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما، وقد يجمعون بين الحرفين إذا اختلف اللفظان، فيقولون: رأيتُك /من غير لا فُحشٍ ولا ريبة، وقالوا: جئتُ لكي تقوم، فجمعوا بين اللام وكي، وأنشدني أبو ثَرْوان[4]: [٥: ١٠٣/ب]

أَرَادت لِكَيما لا تَرَى لِيَ غَفْلَةً ... ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فيَكْمُلُ

وقد جمعوا بين ثلاثة أحرف لمعنى، أنشدني الكسائي[5]:

أرَدتَ لِكَيما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي ... فتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيداءَ بَلْقَعِ

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) سورة القدر: الآية ٥.

(٣) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٤) تقدم البيت في الملف ١٢.

(٥) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢ والإنصاف ص ٥٨٠ والخزانة ٨: ٤٨٤ - ٤٨٨ [٦٥٣] وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٤ - ١٥٧[٣٠٢]. الشن: القربة البالية. والبلقع: القفر. ك، غ: أرادت.

وأنشدني بيتًا فيه[1]:

لا إنْ ما رأيت ....

جمع بين ثلاثة أحرف للجحد».

وقوله **لانتهاء العمل بمجرورها أو عندَه** قال في الشرح[2]: «نحو: ضربتُ القوم حتى زيدٍ، فزيدٌ مضروب، انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب، لكن انتهى الضرب عنده، وإذا كان انتهاء الضرب به ففي ذكر القوم غنًى عن ذكره، لكن قُصد التنبيه على أنَّ فيه زيادة ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير» انتهى.

وقال صاحب «الذخائر»: «إذا جرى على الغاية فيحتمل أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها أو غير داخل؛ لأنَّ المعنى الانتهاء، فإذا قلتَ: ضربتُ القومَ حتى زيدْ - فمعناه: حتى انتهى إلى زيد، فيجوز أن يكون معهم وألاَّ يكون، إلا أن يدلَّ دليل عليه» انتهى. يعني أنه على حسب الدليل من دخول أو خروج.

وجماع القول في حتى هذه بالنسبة إلى ما يجوز في الاسم بعدها من الإعراب أنَّ الاسم الواقع بعدها إمَّا أن يقع بعده ما يصلح أن يكون خبرًا أو لا؛ إن لم يقع فإمَّا أن[3] يتقدم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى غاية له أو لا يتقدم[4]، إن لم يتقدم نحو: العجبُ حتى الخَزّ يلبس زيد - فأجاز الجرَّ فيه الكسائيُّ والفراء، ومنعه البصريون.

وإن تقدَّم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى غاية فإمَّا أن يكون جزءًا لِما قبلها أو لا، إن لم يتقدم ما يصلح أن يكون جزءًا له فالجرّ، نحو: نمتُ حتى الصباحِ. أو تقدَّم واحتفَّت به قرينة تدلُّ على أنه غير داخل في حكم ما قبله فالجرّ، نحو: صمتُ

(١) في معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٢: لا ما إن رأيت مثلك.

(٢) ٣: ١٦٦.

(٣) الذي في المخطوطات: «إن لم يقع و لم»، صوابه في الارتشاف ٤: ١٧٥٢.

(٤) الذي في المخطوطات: «أو تقدم»، صوابه في الارتشاف ٤: ١٧٥٢.

الأيامَ حتى يومِ الفطر، أو لم تحتفّ به قرينة فالجرّ، وحمل على تشريكه لِما قبله في الحكم، ويجوز العطف، وهو لغة ضعيفة، فيتبع، إلا إن اقترنت به قرينة تدلُّ على أنَّ المراد العطف، فلا يجوز الخفض إذ ذاك، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا أيضًا؛ لأنَّ «أيضًا» تدلُّ على إرادة تكرار الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلا العطف، كأنك قلت: ضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيدًا أيضًا.

ولا يجيز البصريون رفعه على الابتداء والخبر محذوف، وأجازه بعض الكوفيين. ورُدَّ بأنه لم يُسمع، والقياس يأباه.

قال الأستاذ أبو علي: لأنَّ حتى مهيَّأة للعمل في الاسم من حيث هو مفرد، ثم قطعتها عنه، ولأنه يلزم من ذلك إعمال العامل المعنوي وترك العامل اللفظي مهيَّأً للعمل فيه؛ واللفظي أقوى من المعنوي.

أو وقع اسمًا مفردًا فلا يجوز إلا أن تكون حرف ابتداء، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ. أو ظرفًا أو مجرورًا فالابتداء والجرّ والعطف، /نحو: القومُ عندك حتى زيد عندك، والقومُ في الدار حتى زيد فيها. [٥: ١٠٤/أ]

أو جملةً اسمية وما بعدها شريكٌ لِما قبلها في المعنى فتلك[1]، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ هو مضروبٌ، أو غيرُ شريك فالرفع بالابتداء لا غير، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ أبوه مضروبٌ. وأجاز الكوفيون الجرَّ في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركتُ. ومنعه البصريون.

أو فعليةً وهو غيرُ شريك فالابتداء والحمل على إضمار فعل يفسِّره ما بعد حتى؛ نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُ أخاه. أو شريكٌ والفعل عامل في ضمير الاسم الذي قبل حتى فالجرّ والعطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُهم، أو في

---

(١) أي: فتلك الوجه، وهي الابتداء والجرّ والعطف.

ضمير ما بعد حتى فالابتداء، والجملة خبره، وحمله على إضمار فعل يفسِّره الفعل بعده، فالجر والعطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُه، ومن ذلك[١]:

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحلَهُ والزادَ حتى نَعلَه ألقاها

وزعم بعض شيوخ الأندلس[٢] أنَّ الخفض والعطف في هذه المسألة لا يجوزان، وزعم أنَّ الضمير في «ألقاها» عائد على الصحيفة، ولا يجوزان إلا إذا كان الضمير عائدًا على ما قبل حتى.

والصحيح جواز ذلك، وتكون تأكيدًا معنويًّا من حيث كان زيدٌ شريكًا لهم في الضرب، فضربتُه توكيد لِما اقتضاه معنى الكلام من أنك ضربت زيدًا.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الجر في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيد ضربته، إلا أن تقول: فضربته. وأجاز الجر فيهما البصريون.

قال المصنف في الشرح[٣]: «ويجوز كون تالي الصريح منتهًى عنده لا به كما يجوز مع إلى، فإنهما سواء في صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به والانتهاء عنده؛ أشار إلى ذلك س والفراء[٤] وأبو العباس أحمد بن يحيى، وقال أحمد بن يحيى: (قوله ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٥] مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فيكون مرة مضروبًا وغير مضروب، فيؤخذ هنا بالأوثق). يريد أنَّ

---

(١) البيت لمروان بن سعيد النحوي أحد أصحاب الخليل، قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند. الكتاب ١: ٩٧ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٨٩ ومعجم الأدباء ١٩: ١٤٦ وشرح المصنف ٣: ١٦٧ وبغية الوعاة ٢: ٢٨٤ والخزانة ٣: ٢١ - ٢٥ [١٥٧]. وفي الكتاب والحلل: «ابن مروان النحوي». ونسبه بعضهم للمتلمس، انظر ملحق ديوانه ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١٩.

(٣) ٣: ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٩٣.

(٥) سورة المائدة: الآية ٦. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾.

كون المرافق مُدخَلة في الغسل هو المعمول به؛ لأنه أحوط الحكمين. ومِن شواهد استواء حتى وإلى أن قوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[1]، قرأه عبد الله[2] ﴿فَمَتَّعْنَـٰهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾. ومِن شواهد خروج ما بعد حتى مع صلاحيته للدخول قولُ الشاعر[3]:

سَقَى الحَيا الأرضَ حتى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لهم ، فلا زالَ عنها الخيرُ مَحْدُودا»

انتهى. وقد تقدَّم من قولنا أنه إذا لم تحتفّ قرينة تدلُّ على أنَّ ما بعد حتى إذا كان مجرورًا غير داخل في حكم ما قبلها فإنه يكون داخلاً في حكم ما قبلها، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، ولا حجة له في قراءة عبد الله ﴿فَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾؛ لأنه لم يُذكر قبل حتى ما يصلح أن يكون ما بعدها جزءًا له، فهو من التالي غير الصريح، كقولك: نمتُ حتى الصباحِ، /فالصباح لم يقع فيه نوم. وكذلك لا حجة في البيت وإن كان قد تقدَّم ما يصلح أن يكون ما بعد حتى جزءًا له؛ لكن احتفَّت به قرينة تدلُّ على عدم دخوله في حكم ما قبل حتى، وهي قوله: «فلا زال عنها الخير محدودا». [٥: ١٠٤/ب]

قال أصحابنا: وما بعد (حتى) لا يكون إلا داخلاً في معنى ما قبلها، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدلُّ على خلاف ذلك.

وفي «الإفصاح»: اختلف الناس فيما بعد حتى إذا كانت جارَّة هل يدخل فيما قبلها أم لا: فمذهب أبي العباس[4] وأبي بكر[5] وأبي علي[6] أنه داخل على

---

(١) سورة الصافات: الآية ١٤٨.

(٢) هو عبد الله بن مسعود. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤٣.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ٩٩ [١٨٨]. الحيا: المطر. وعُزيت: نسبت.

(٤) المقتضب ٢: ٣٨، ٤٣.

(٥) الأصول ١: ٤٢٤.

(٦) المقتصد ٢: ٨٤٠ - ٨٤١.

كل وجه. وقال الفراء[1] والرماني وجماعة: يدخل ما لم يكن غير جزء منه، نحو قولهم: إنه لينام الليلَ حتى الصباحِ.

واتفقوا على أنها إذا عَطفتْ دخل ما بعدها فيما قبلها. واتفقوا على أنها لا تَعطف إلا حيث تَجُرُّ، ولا يلزم العكس. واتفقوا على أنه إذا لم يكن قبلها ما يُعطف عليه لم يَجز إلا الخفض، نحو ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3]. وصرح س[4] أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها ولا بدَّ، لكنه مثَّل بما هو بعض مما قبله. وقال أبو العباس[5]: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، فالرأس قد دخل في الأكل؛ لأنَّ معناها عاملةً وعاطفةً واحدٌ».

وقوله **ومجرورها** إلى قوله **أو غير صريح**[6] قال المصنف في الشرح[7]: «وعنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي كرجالٍ وقوم. وعنيت بغير الصريح ما دلَّ على الجمعية بغير لفظ موضوع لها، كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[8]، فإنَّ مجرور حتى فيه منتهًى لأحيان مفهومة غير مصرَّح بذكرها».

وقوله **وإمَّا كبعضٍ** مثاله:

ألقى الصحيفةَ ....

---

(١) معاني القرآن ١: ١٣٧.

(٢) سورة القدر: الآية ٥. ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٤٣. ﴿وَفِى ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا۟ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

(٤) الكتاب ١: ٩٦ وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٦.

(٥) المقتضب ٢: ٤٣.

(٦) هو قوله: ومجرورُها إمَّا بعضٌ لِما قبلَها مِن مُفْهِمِ جمعٍ إفهامًا صريحًا أو غيرَ صريح.

(٧) ٣: ١٦٦.

(٨) سورة يوسف: الآية ٣٥.

البيت؛ لأنَّ النعل ليست بعضًا من الصحيفة والزاد، لكنها كبعضٍ باعتبار أنَّ إلقاء الصحيفة والزاد إنما كان ليخلوَ من ثقل وشاغل، والنَّعل مما يُثقل ويَشْغَل، فجاز عطفها لذلك؛ لأنه بمنْزلة أن تقول: ألقى ما يُثْقِله حتى نَعلَه. ويروى «نَعله» بالأوجه الثلاثة.

وقوله **ولا يكون ضميرًا** أي: ولا يكون المجرور بحتّى ضميرًا. هذا مذهب س[1]. وأجاز الكوفيون والمبرد[2] جرها للمضمر، واستدلُّوا بقول الشاعر[3]:

فــــلا واللهِ لا يَلقَـــــى أُنـــــاسٌ ... فتًى حتَّـــاكَ ، يـــا بْـــنَ أبي يَزيـــدِ

وهذا البيت عند البصريين ضرورة. ومَن أجاز أن تجر المضمر أدخلها على المضمرات المجرورات كلها، نحو: حتّاي وحتّاه وحتّاهما وحتّاكما وحتّاكم وحتّاهم وحتّانا وحتّاكنَّ. ولا ينبغي القياس على حتّاك من هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر. وانتهاء الغاية في حتّاك هنا لا أفهمه، ولا أدري ما غُنِّيَ[4] هنا بحتّاك، فلعلَّ هذا البيت مصنوع.

وقوله **ولا يلزم** إلى قوله **خلافًا لزاعم ذلك**[5] قال المصنف في الشرح[6]: «والتزمَ الزمخشريُّ[7] كونَ /مجرورها آخرَ جزء أو ملاقيَ آخر جزء، وهو غير لازم، ومن دلائل ذلك قول الشاعر[8]: [٥: ١٠٥/أ]

إنَّ سَلْمَى مِن بعدِ يأســـيَ هَمَّـــتْ ... بوِصالٍ ، لو صَـــحَّ لم يُبْـــقِ بُوســـا

(١) الكتاب ٢: ٣٨٣ - ٣٨٥، ٤: ٢٣١.
(٢) تقدم تخريج مذهبه في ٢: ٢٣٥.
(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٣٥.
(٤) فيما عدا ق: عني.
(٥) هو قوله: ولا يلزم كونه آخرَ جزءٍ أو مُلاقيَ آخرِ جزءٍ، خلافًا لزاعم ذلك.
(٦) ٣: ١٦٨.
(٧) المفصل ص ٢٨٩.
(٨) البيتان في شرح أبيات المغني ٣: ٩٤ [١٨٦] عن التذييل.

عَيَّنتْ ليلــةً ، فمــا زِلــتُ حــتى نِصْفِها راجيًا ، فعُــدتُ يَؤُوســا»

انتهى.

وما نقله عن الزمخشري هو قول أصحابنا، قال بعضهم: «ولا يكون الاسم الذي انجرَّ بها إلا آخر جزء من الشيء، نحو قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، أو ملاقيًا لآخر جزء منه، نحو قولك: سرتُ النهارَ حتى الليلِ، ولو قلت: أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها، وسرتُ النهارَ حتى نصفِه - لم يجز ذلك، بل إذا أردتَ ذلك المعنى أتيتَ بإلى، فقلت: أكلتُ السمكةَ إلى وسطِها، وسرتُ النهارَ إلى نصفِه، ف(إلى) في استعمالها لانتهاء الغاية أقعدُ مِن (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية، وسواء في ذلك أن يكون آخرَ جزء من الشيء أو ملاقيًا لآخر جزء، أو لا يكون، ولما كانت أقعدَ منها في ذلك جرُّوا بها الظاهر والمضمر، ولم يجروا بحتَّى إلا الظاهر» انتهى.

وما استدلَّ به المصنف من قوله «عَيَّنَتْ ليلةً» البيت، لا حجة فيه؛ لأنه لم يتقدم حتى ما يكون ما بعدها جزءًا له، ولا ما يكون ما بعدها ملاقيًا لآخرِ جزء منه في الجملة المُغَيَّا العامل فيها بحتَّى، فليس البيت نظير ما مثَّل به أصحابنا من قولهم: أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها؛ لأنه تقدَّم السمكة في الجملة المغيَّا العامل فيها بحتى، وليس الوسط آخر جزء في السمكة ولا ملاقيًا لآخر جزء منها، فلو صَرَّح في الجملة بذكر الليلة فقال: فما زِلتُ راجيًا وصلَها تلك الليلةَ حتى وسطِها - كان ذلك حجة على الزمخشري.

ونحن نقول: إذا لم يتقدَّم في الجملة المُغَيَّاة بحتى ما يصح أن يكون ما بعد حتى آخر جزء منه، أو ملاقيًا آخرَ جزء منه - جاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء ولا ملاقٍ آخر جزء إذا تقدم على الجملة المُغيَّاة ما يصلح أن يكون ما بعد حتى جزءًا من ذلك السابق على الجملة، ولا يعتبر فيه كونه آخر جزء منه ولا ملاقيًا لآخر جزء منه، كذلك البيت الذي أنشده المصنف.

وقوله **ويختصُّ إلى بزيادة ما**[1] قد تقدَّم شرح المصنف لهذه الزيادة بأنها ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير.

وقوله **وبجوازِ عطفِه** العطف لغة ضعيفة، وستأتي أحكامها في العطف إن شاء الله تعالى.

وقوله **واستئنافه** قال المصنف في الشرح[2]: «نحو: ضربتُهم حتى زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ محذوف الخبر، ويُروى بالأوجه الثلاثة قولُ الشاعر[3]:

عَمَمْتَهم بالنَّدَى حتى غواتُهُم فكنتَ مالِكَ ذي غَيٍّ وذي رَشَدِ

ويروى بالأوجه الثلاثة أيضًا قوله[4]:

.... حتى نَعله ألقاها»

انتهى.

وقد تقدَّم لنا أنَّ البصريين لا يجيزون فيه أن يكون مبتدأ إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبرًا ، وأنَّ مجيز ذلك بعض / الكوفيين ، وذكرنا علة امتناع ذلك. وإن صح في « غواتهم » الرفع عن العرب كان حجة لهذا المذهب . وأمَّا «حتى نعله ألقاها» فلا حجة فيه؛ لأنه صرَّح بما يصلح أن يكون خبرًا للنعل، وهو قوله: ألقاها. [٥: ١٠٥/ب]

وقوله **وإبدالُ حائها عينًا لغة هُذَيليّة** كرَّر المصنف إبدال حائها عينًا في الفصل الرابع من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، فقال حين تكلم على نَعَم: «وكسرُ عينها لغة كنانية[5]، وقد تُبدَل حاء، وحاءُ حتَّى عينًا»، لكنه هنا نسب الإبدال إلى لغة هذيل.

---

(١) هو قوله: ويختصُّ تالي الصريح المنتهي به بقصدِ زيادةٍ ما.

(٢) ٣: ١٦٧.

(٣) شرح أبيات المغني ٣: ١٣٢ [١٩٧].

(٤) تقدم الشاهد في ص ٢٤٤.

(٥) غ، د، ظ: كنانة.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وفي قراءة ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ﴾[2]، وسَمع عمرُ - رضي الله عنه - رجلاً يقرأ: ﴿عَتَّى حِينٍ﴾، فقال: مَن أقرأك؟ قال: ابنُ مسعود. فكتب إليه: إنَّ الله أَنزل هذا القرآن، فجعله عربيًّا، وأَنزلَه بلغة قريش، فلا تُقْرِئْهم بلغة هُذَيل، والسلام[3]» انتهى.

وأمّا «حتى» الابتدائية فهي التي تجيء بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو الفعل ومرفوعه، فمن مجيء المبتدأ والخبر قول الشاعر[4]:

فيا عَجَبًا ، حتى كُلَيبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

وقول الآخر[5]:

فما زالتِ القَتلَى تَمُجُّ دماءَها بِدَجْلَةَ ، حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقولُ الآخر[6]:

سَرَيتُ بِهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

وقال ابن طاهر: إنها في «حتى كُلَيبٌ» عاطفة، والمعنى: يَسُبُّني الناسُ حتى كُلَيْبٌ. وقال في «وحتى الجِيادُ»: إنَّ العطف للواو، وجُرِّدت حتى للغاية كما تُجَرَّد لا للنفي في: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، ولكنْ للاستدراك في: ما قامَ زيدٌ ولكنْ عمرٌو.

ومن مجيء الشرط قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم﴾[7]. وهذا أول موضع وقع في القرآن من دخول حتى على إذا، وهو كثير

(١) ٣: ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥. وقراءة ابن مسعود في مختصر ابن خالويه ص ٦٣ والمحتسب ١: ٣٤٣ والكشاف ٢: ٣١٩.

(٣) الخبر في المحتسب ١: ٣٤٣ والكشاف ٢: ٣١٩.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٥١٨ والكتاب ٣: ١٨ والخزانة ٩: ٤٧٥ - ٤٧٩ [٧٨٢].

(٥) جرير. ديوانه ص ١٤٣ والخزانة ٩: ٤٧٩ - ٤٨٥ [٧٨٣]. تمجّ: تقذف. والأشكل: الذي تخالطه حمرة.

(٦) تقدم البيت في ٧: ٣٢١.

(٧) سورة النساء: الآية ٦. ﴿... فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾.

في القرآن، وتقدَّم لنا الرد على المصنف في زعمه أنَّ إذا مجرورة بحتى، وذلك في الفصل الأول من باب المفعول المسمَّى ظرفًا[(١)].

ومن مجيء الفعل ومرفوعه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا﴾[(٢)]. وكذلك إذا جاء المضارع بعدها مرفوعًا، نحو قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[(٣)]، وقولِهم: سِرتُ حتى تَطلُعُ الشمسُ، بالرفع.

وليس معنى قولهم «حرف ابتداء» أنه يصحبها المبتدأ دائمًا، إنما معناه أنها بصدد أن يأتي بعدها المبتدأ، كما قال: هل ولكنْ وبل من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما المعنى أنها يصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وقد وقع للمصنف وهْمٌ في أول شرحه في حتى، فقال[(٤)]: «والجارَّة مجرورها[(٥)] إمَّا اسم صريح، نحو ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[(٦)]، و﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[(٧)]. وإما مصدر /مؤول من أنْ لازمة الإضمار وفعل ماض، نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾[(٨)]، أو مضارع، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾[(٩)]». فزعم أنَّ أنْ مضمرة بعد حتى في قوله (حتى عَفَوْا). [٥: ١٠٦/أ]

---

(١) تقدم ذلك في ٧: ٣١٩ - ٣٢٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٩٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٤. وهذه قراءة نافع، وقرأ بقية السبعة ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، بالنصب. السبعة ص ١٨١.

(٤) ٣: ١٦٦.

(٥) فيما عدا ك: «مجرور بها». وما أثبته موافق لما في شرح المصنف.

(٦) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٧) سورة القدر: الآية ٥.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٩٥. ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾.

(٩) سورة البقرة: الآية ١٨٧. ﴿وَكُلُوا وَٱشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾.

ونحن نقول: إنها حرف ابتداء، والذي نقول: إنها في مثل هذا حرف ابتداء، ولولا ظهور النصب في المضارع بعد حتى لم ندّع أنَّ أنْ مضمرة بعدها، ولهذا قال بعض شيوخنا[1]: «ضابط حتى أن تقول: إذا كان بعدها مفرد مخفوض أو فعل مضارع منصوب فهي حرف جر، وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، فإن وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء».

وقال أيضًا: «اعلم أنها إذا كانت حرفًا من حروف الابتداء فإنها تقع بعدها جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. وإذا وقع بعدها إنَّ كانت مكسورة، بخلاف الجارَّة والعاطفة، فإنها تكون مفتوحة. وإذا قلت: سِرتُ حتى أدخلُ المدينة، ورفعتَ أَدخُل - كانت حتى حرف ابتداء، وكان معناها معنى الفاء، كأنك قلت: سرتُ فأنا الآن أَدخُلُها لا أُمنع من ذلك، وسِرتُ فدَخَلتُها، ثم وُضع المضارع موضع الماضي، كما جاء[2]:

لَعَمْري لَقَوِمٌ قد تَرَى أَمْسِ فيهمُ ....»

انتهى.

وقد تقدم لنا ذكر الخلاف[3] في الجملة الابتدائية أهي في موضع جرّ أم لا موضع لها من الإعراب، ومذهب الجمهور أنها لا موضع لها من الإعراب. وإنما لم يجز أن تكون الجملة في موضع جرّ لأنَّ الجمل لا تدخل عليها حروف الجر في فصيح الكلام، لا يقولون: عجبتُ مِنْ يقومُ زيدٌ، ولا: عجبتُ مِن زيدٌ قائمٌ؛ لأنَّ ذلك ضرب من تعليق حروف الجرّ، وحروف الجرّ لا تُعَلَّق؛ ألا ترى كيف فحَّش س[4]: أشهد بِلَذاك.

(١) ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٢٩٩٨ أنَّ هذا قول ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح.
(٢) تقدم الشاهد في ٨: ١٥.
(٣) تقدم ذلك في ٩: ٢٠٤.
(٤) الكتاب ٣: ١٤٧. غ: بكذاك.

ص: ومنها الكاف للتشبيه، ودخولُها على ضمير الغائب المجرور قليلٌ، وعلى أنت وإيَّاك وأخواتهما أَقَلُّ. وقد تُوافِق «على». وقد تزاد إنْ أُمن اللَّبسُ. وتكون اسمًا، فتُجَرُّ، ويُسْنَدُ إليها. وإنْ وقعتْ صلةً فالحرفيَّةُ راجحةٌ. وتُزاد بعدها «ما» كافّةً وغير كافّة، وكذا بعدَ «رُبَّ» و«الباء»، وتُحدِث في الباء المكفوفة معنى التقليل، وقد تُحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نَصبت حينئذٍ مضارعًا، لا لأنَّ الأصل «كيما». وإنْ ولِيَ رُبَّما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبرُ مبتدأ محذوف و«ما» نكرة موصوفة بهما، خلافًا لأبي علي في المسألتين. وتُزاد «ما» غيرَ كافّة بعد «مِنْ» و«عَنْ».

ش: أي: ومن حروف الجرّ الكاف. والدليل على حرفيتها وصلهم الموصول بها في حال السعة، تقول: جاءني الذي كزيدٍ، كما تقول: جاءني الذي في الدار.

وليست الكاف كعلى وعن وفي ونحوها من الحروف التي تَجُرُّ المضمر، فيجوز حذفها وحذفه في الصلة، نحو: غضبتُ على الذي غضبتَ، تريد: عليه؛ لأنَّ جرّها المضمر لا يكون إلا ضرورة. ولا هي /مما إذا جَرَّت الظاهر يجوز حذفها، [٥: ١٠٦/ب] فيصل الفعل إلى مجرورها، فينصبه نصب المفعول، كما قال[1]:

.... لَقَضانِي

يريد: لقضى عليَّ، فيُستدلّ على حرفيتها بأحد هذين، فلذلك عدل النحويون إلى الاستدلال على حرفيتها بكونها يوصل بها في فصيح الكلام.

وقد استُدِلّ أيضًا على حرفيتها وانتفاء كونها اسمًا بمجيئها على حرف واحد؛ ولا تجيء على حرف واحد الأسماء الظاهرة إلا محذوفًا منها وعلى سبيل الشذوذ؛ وسيأتي خلاف الأخفش فيها إن شاء الله تعالى. والدليل القاطع على حرفيتها زيادتُها، ولا يزاد إلا الحروف.

---

(١) تقدم الشاهد في ٧: ١٢.

ومِن حيث هي حرف جرّ لا بدَّ لها مما تتعلق به. وذهب الأخفش - وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه - إلى أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور[1]: «جاءني الذي كزيد، ليس للكاف ما تتعلق به ظاهرًا؛ إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمرًا؛ إذ لا يُحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف، نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي استقرَّ في الدار؛ لأنَّ (في) للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي ضحكَ في الدار، أو أكلَ في الدار - لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدلُّ على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا الذي يناسبها، وهو التشبيه. ولو قلت: جاءني الذي أشبِّه كزيد - لم يجز؛ لأنَّ أشبِّه لا تتعدى بالكاف بل بنفسها، وأيضًا فإنَّ العرب لم تلفظ بالشَّبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً، فدلَّ ذلك على أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء» انتهى.

وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت جاءني الذي كزيد فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق، وهو الذي يقدَّر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا وكانت تامَّة، نحو: زيدٌ كعمرو، وزيدٌ من بني تميم، وزيدٌ على الفرس، والأمرُ إليك، والمالُ لزيدٍ، فجميع هذا وأمثاله العاملُ فيه مضمر، وهو الكون المحذوف المطلق، فإذا قلت زيدٌ كعمروٍ فتقديره: زيدٌ كائنٌ كعمروٍ، وكذلك جاءني الذي كزيد، تقديره: جاءني الذي كان كزيد، فإن كان حرف الجرّ ناقصًا لم يعمل فيه إلا الكون المقيَّد، ولا يجوز حذفه إلا إن أتى ضرورة، كما أنه لا يثبت الكون المطلق إلا في قليل من الكلام، لو قلت: زيدٌ عنك، تريد: راضٍ عنك، وزيدٌ فيك، تريد: محبٌّ فيك - لم يجز.

وقوله **ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل** قال المصنف في الشرح[2]: «الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده كـ(حتى) ، واستغني في الغاية مع المضمر

(١) النص بلفظه في شرح الجمل ١: ٤٨٢ - ٤٨٣.
(٢) ٣: ١٦٩.

بإلى عن حتى، واستغني في التشبيه مع المضمر بـ(مِثل) عن الكاف، إلا أنَّ الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام لخفَّتها، فجرَّت ضمير الغائب المتصل، كقول الشَّنْفَرَى[1]:

لئنْ كانَ مِنْ جنٍّ لَأَبْرَحَ طارِقًا وإنْ كان إنْسًا ما كَها الإنسُ تَفْعَلُ

/أي: ما مثلها الإنس تفعل. ومثله قول الراجز في وصف حمار وحش وآتُنٍ[2]: [٥: ١٠٧/أ]

ولا تَــــرى بَعْــــلاً ولا حَلائــــلا كَـــهُ ولا كَهُـــنَّ إلا حـــاظِلا»

انتهى. وقد تقدَّم لنا ذكر الخلاف[3] في جرّ حتى المضمر وأنه مذهب الكوفيين والمبرد.

ودلَّ كلام المصنف في المتن وفي الشرح أنه يجوز أن تجرّ الكاف مضمر الغائب على قِلَّة، وأصحابنا يَخُصُّونه بالضرورة[4]، ولا يَخُصُّون الجرّ في الضرورة بمضمر الغائب، بل يطلقون المضمر، وأنشدوا[5]:

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبَا

وقال آخر[6]:

---

(١) النوادر للقالي ص ٢٠٦ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٣٦ والخزانة ١١: ٣٤٣ - ٣٤٩ [٩٣٦]. إن كان: أي: هذا الطارق. وأبرحَ: أتى بالبَرْح، وهو الشدة.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ١٢٨ والكتاب ٢: ٣٨٤ والخزانة ١٠: ١٩٥ - ٢٠١ [٨٣٥]. البعل: الزوج. والحليلة: الزوجة. والحاظل: المانع من التزويج. ونسب في الكتاب للعجاج.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٤٧.

(٤) ضرائر الشعر ص ٣٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٤ والملخص ١: ٥٩١.

(٥) العجاج يذكر حمار وحش، وقبله: «نَحَّى الذِّنابات شِمالاً كَثَبَا». الكتاب ٢: ٣٨٤ وملحقات ديوانه ٢: ٢٦٩ وضرائر الشعر ص ٣٠٨ وشرح الجمل ١: ٤٧٤ والخزانة ١٠: ٢٠٢ - ٢٠٤ [٨٣٦]. نحى: أبعد. والذنابات: الجبال الصغار. والكثب: القُرب. وأم أوعال: هضبة في ديار بني تميم، ويقال لها ذات أوعال. كها: الضمير للذنابات.

(٦) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ٣٠٩ حيث ذكر أنَّ الفراء أنشده. وفي الخزانة ١٠: ١٩٨ أنَّ هشامًا نسبه لبشار. وليس في ديوانه.

وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تَكُــنْ كِــي حين تَدعو الكُمــاةُ فيهــا : نَــزَالِ

أدخل كاف التشبيه على ضمير المتكلم. وشذَّ إدخالها أيضًا عليه وعلى ضمير المخاطب في قول الحسن: أنا كَكَ وأنت كِي[1].

وأمَّا ما استدلَّ به هو وبعض أصحابنا من قوله:

كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا

فلا حجة فيه؛ إذ يحتمل أن يكون الأصل: كَهُوَ، فسكّن، وحذف، و«هو» ضمير رفع، كما قالوا: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا[2].

وحركة الكاف الفتح إلا مع الياء للمتكلم إذا دخلت عليه في الضرورة فالكسر، وقال س: «كِي، وكَيْ خطأ»[3].

وقوله **وعلى أنتَ وإياكَ وأخواتهما أقلُّ** قالت العرب: ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا، وقال الشاعر[4]:

قلتُ : إنِّي كأنــتَ ، ثُمَّــتَ لَمَّــا شَبَّتِ الحَربُ خُــضْتُها ، وكَعَعْتــا

وأنشد الكسائي[5]:

فأَحْسِنْ وأَجْمِــلْ في أَســيرِكَ إنــهُ ضَعيفٌ ، ولم يَأْسِرْ كإيَّــاكَ آسِــرُ

وأخوات أنت هي الضمائر المرفوعة المنفصلة، وأخوات إيَّاك هي الضمائر المنصوبة المنفصلة، ولا يعني بـ«أخوات أنت» ضمير المخاطب المرفوع المنفصل، وبـ«إياك» ضمير المخاطب المنصوب المنفصل.

والحكم بالأقلِّيَّة على أنتَ وإيَّاك وأخواتهما، وعلى ضمير الغائــب المجــرور بالقليلية، ليس كما ذكر. أمَّا دخولها على إيَّاك وأخواته فهو أقلُّ من دخولها علــى

---

(١) ضرائر الشعر ص ٣٠٩.
(٢) ضرائر الشعر ص ٣٠٨.
(٣) الذي في النسخ المخطوطة كلها! «كِي وكَي خطأ معًا»، والذي في الكتاب ٢: ٣٧٢ - ٣٧٣: «ما أنت كِي، والفتح خطأٌ»، وفي ٢: ٣٨٥: «ما أنت كِي، وكَيْ خطأ».
(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٦٩. كعَّ: جبن وضعف.
(٥) تقدم البيت في ٤: ٨٥.

ضمير الغائب المجرور، وأمَّا دخولها على أنت وأخواته فليس أقلّ من دخولها على ضمير الغائب المجرور، ودخولها على أنت إن لم يكن أكثر من دخولها على ضمير الغائب المجرور فلا أقلّ من أن يكونا سِيَّين.

وفي البسيط: «وقد ورد أيضًا في ضمير الرفع أيضًا في قولهم: أنتَ كأنا، وأنت كهو، قال الشاعر[1]:

فلولا المُعافاةُ كُنَّا كَهُمْ ... ولولا البَلِيَّةُ كانُوا كَنا

وأنكره الكوفيون، وقال الفراء: البيت مُولَّد لا حُجَّة فيه» انتهى. وعلى تقدير أنه من كلام العرب لا حجة في البيت؛ لأنَّ «هم» و«نا» مشتركة بين ضمير الرفع والنصب والجر، فلا يتعين أن يكون «هم» و«نا» ضميري رفع، بل يجوز أن يكونا ضميري جر.

وقوله **وقد تُوافِق على** هذا /مذهب للكوفيين والأخفش، زعموا أنَّ الكاف تجيء بمعنى «على». وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير[2]. وحكى الفراء[3]: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، يريد: على خير. وعلى هذا خرَّج الأخفش[4] قولهم: كُنْ كما أنتَ. قال: ولا يتصور أن تكون الكاف للتشبيه؛ لأنه لا يشبَّه بحاله، والتقدير: كن كالحال الذي أنت عليه، والكاف بمعنى على، و(ما) موصولة، و(أنت) مبتدأ محذوف الخبر، والجملة صلة لـ(ما). **[٥: ١٠٧/ب]**

ولا حجة في هذا كله. أمّا «كخير» فيحتمل أن يكون على حذف مضاف، لَمَّا قيل له: كيف أنت؟ قال: كخير، أي: كصاحب خير.

---

(١) هو أبو محمد اليزيدي اللغوي النحوي. الخزانة ١٠: ١٩٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٣٢٠.

(٣) معاني القرآن ١: ٤٦٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٣٢٠.

وأمّا «كُنْ كما أنتَ» فتحتمل[1] «ما» أن تكون زائدة، «وأنت» في موضع خفض بالكاف، ووقع ضمير الرفع المنفصل بعد الكاف، كقولهم: ما أنا كأنت، وتقدَّم ذلك، ومنه قوله[2]:

.... وأُكْرُومةُ الْحَيَّينِ خِلْـوٌ كَمـا هِيَـا

وقولُه[3]:

.... فتَترُكُه الأيامُ ، وَهْـيَ كمـا هِيـا

وقد زيدت «ما» بين الكاف ومجرورها، قال الكُميت[4]:

يَرْكُضْنَ في الْمَهْمَهِ اليَبـابِ كمـا أَقْـرَبِ أَرضٍ منـها أَباعِـدُها

أي: كأقرب أرضٍ لها أبعدُ أرضٍ منها. وقال الأعشى[5]:

كمـا راشـدٍ تَجِـدينَ امـرأً تَفكَّـرَ ، ثم ارْعَـوَى ، أو قَـدِمْ

وتكون على هذا شبَّهته فيما يستقبل بنفسه بما قبل ذلك، ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين.

ويحتمل[6] أن تكون «ما» كافَّة لها عن العمل ومهيئة لها الدخول على الجمل، مثلها في رُبَّما، وأنت مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كن كما أنت عليه. وقدّره بعض شيوخنا[7]: كما أنت كائنُه، أو كائن إيَّاه. وقدّره بعضهم: كما أنت معلوم، وحذف الخبر، ونظيره قول الشاعر[8]:

---

(١) هذا تأويل ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.
(٢) تقدم الشاهد في ٤: ١٠٦. وقد سقط هذا البيت من ك، وما بعده وهو قوله: وقوله.
(٣) صدر البيت: «ألا لا أرى ذا إمَّةٍ أصبحتْ به». وهو لزهير. ديوانه ص ٢١٠. الإمَّة: النِّعمة والحال الحسنة.
(٤) ليس في ديوانه، ولم أقف عليه. المهمه: المفازة البعيدة. واليباب: التي ليس فيها أحد.
(٥) الديوان ص ٨٥ والتنبيه ص ٩٣، وفيهما: تجدنَّ.
(٦) هذا تأويل ابن عصفور - ونسبه للأخفش - كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.
(٧) هو ابن أبي الربيع كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦ - ٣٠٠٧.
(٨) مجنون ليلى. ديوانه ص ١٧٤ والحماسة ٢: ٥٢. والحائمات: الطيور التي تحوم على الماء.

وإنَّ بنـــا ـ لـــو تَعلَمـــينَ ـ لَغُلَّـــةً إليكِ ، كَمـــا بالحائمـــاتِ غَليـــلُ

والكاف لتشبيه معنى الجملة التي قبلها بمعنى الجملة التي بعدها، وكأنه أمره أن يكون منه فيما يستقبل كونٌ يشبه كونه في الحال، وتكون المسألة نظير قوله: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[(١)]، فوقع بعد الكاف جملة يُفهم منها ما كان يُفهم من المنخفض بها من التشبيه.

ويحتمل[(٢)] أن تكون (أنت) مرفوعة بفعل مضمر، التقدير: كُنْ كما كنتَ، فلما حذف العامل انفصل الضمير، ونحو ذلك ما رواه هشام من قول الشاعر[(٣)]:

ومـــا زُرْتِنـــا في الـــدَّهرِ إلا تَعِلَّـــةً كما القابِسُ العَجْلانُ ، ثُـــمَّ يَغيـــبُ

أي: كما يزور القابسُ العجلان؛ ألا ترى قوله (ثُمَّ يَغيبُ)، معطوف على ذلك الفعل المحذوف. والكاف في هذا الوجه أيضًا على معناها من التشبيه. وقيل: التقدير: كالذي هو أنت، مثل قراءة من قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[(٤)].

وقوله **وقد تُزاد إنْ أُمنَ اللبسُ** مثاله / ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(٥)]، أي: ليس مثلَه شيءٌ ، ولا يجوز ألاَّ تكون زائدة ؛ لأنه يقتضي إثبات مِثلٍ لله، ولا مثلَ له تعالى. **[٥: ١٠٨/أ]**

ومِن الناس مَنْ جعل مِثلاً في الآية زائدة، وزعم أنَّ مِثلاً تزاد، ومنه قول العرب: مِثلُك يفعل هذا، تريد: أنت تفعل هذا. وهذا ليس بشيء، فرَّ من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم، وهو مبني على مذهب الكوفيين من أنَّ العرب قد تزيد

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

(٢) هذا تخريج ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٦.

(٣) عويف القوافي. الأشباه والنظائر للخالديين ١: ١٤١. والبيت بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص ١٠٢ والسيرافي ١٠: ١٥٨. التعلة: ما يتعلل به. والقابس: طالب النار.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٥٤. وهذه قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. المحتسب ١: ٢٣٤ والكشاف ٢: ٦٢ والقرطبي ٧: ٩٣ والإتحاف ٢: ٣٨.

(٥) سورة الشورى: الآية ١١.

الأسماء، وجميع ما استدلُّوا به متأوَّل. وأمَّا مِثلك يفعل هذا فكلام صحيح، و«مِثلك» فيه باقية على مدلولها؛ لأنَّ المقول له هذا له مِثل موجودٌ أو مقدَّر، بخلافه في الآية.

ويحتمل ألاَّ تكون الكاف في الآية زائدة، ويراد بـ«مِثل» الصفة؛ لأنَّ مِثْلاً ومَثَلاً قد يراد بهما الصّفة، ولَمَّا كان قد تقدمت أشياء مِن صفاته تعالى قيل: ليس شيءٌ - أي: من الصفات - كصفته ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]، فنفى شبه صفات العالم لصفته تعالى، وهذا معنى صحيح.

فأمَّا قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾[1] فزعم المصنف في الشرح[2] أنَّ الكاف زائدة، كهي في قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وكذلك زعم أنها زائدة فيما روي في الحديث (يكفي كالوجه واليدين)[3]، يريد: يكفي الوجهُ واليدان، وهي الرواية الأخرى.

وزيادتها لا تنقاس، فتارة تزاد خارجة عن معنى التشبيه، قال[4]:

لواحقُ الأَقْرابِ فيها كالْمَقَقْ

المعنى: فيها مققٌ، أي: طُول؛ لأنه إنما يقال: في الشيء طُول، ولا يقال: فيه كالطول.

---

(١) سورة الواقعة: الآيتان ٢٢ - ٢٣.

(٢) ٣: ١٧٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التيمم: باب التيمم للوجه والكفين ١: ٨٨ برواية: (يكفيك الوجهُ والكفَّان). وفي فتح الباري ١: ٥٣١ [دار الريان]: (يكفيك الوجه والكفَّين)، بنصب الوجه والكفين، وجرهما. وذكر في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠٠ وجهًا آخر في تأويله، وهو أن يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه.

(٤) رؤبة. ديوانه ص ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥. يصف خيلاً. لواحق: ضوامر. والأقراب: جمع قرب، والقُرُب: الخاصرة.

ومثله ما حكاه الفراء[1] من أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كَهَيْنٍ. يريد: هَيِّنًا.

وتارة يراد بها إذا زيدت التأكيد للتشبيه، كقوله[2]:

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ

زاد الكاف لتأكيد التشبيه المدلول عليه بِمِثْل، والكاف مع ما جرَّته في موضع خفض بِمِثْل.

وأمَّا قوله[3]:

وصالياتٍ كَكَما يؤَثْفَيْنْ

فالكاف الثانية زائدة لتأكيد التشبيه.

وذهب بعض شيوخنا إلى أنَّ الزائدة للتأكيد هي الأولى، والثانية هي اسم بمعنى مثل، وزعم أنّ «ما» موصولة، قال: وذلك أنه يريد أن يشبه أثافيَّ قد قدُمت بأثافيَّ مستعملة، فيكون التقدير: وصالياتٍ مثل اللائي يؤثفينَ الآن، أي: يُنصَبن، فيوقَد عليهنَّ؛ لأنَّ هذه قد انتقل أهلها عنها، وبقيت لا يوقَد عليها، إلا أنها مسودّات، ومعها رمادها لم يتغير، فصارت بذلك مشبهة لِما يوقَد عليه منها، والضمير في يُؤَثْفَين راجع إلى «ما» على المعنى. قال: وهذا أحسن من أن تجعل ما مصدرية، فيكون التقدير: كإثفائهنَّ، وفيه تشبيه العين بالمعنى، فيحتاج إلى تأويل في اللفظ وحذف مضاف، وعلى جعل «ما» موصولة اسمية لا تقدير فيه ولا حذف.

وقوله **وتكون اسمًا /فتُجرّ، ويُسنَد إليها** لا خلاف نعلمه في أنَّ كاف [٥: ١٠٨/ب]
التشبيه تكون حرفًا إلا ما ذهب إليه صاحب كتاب «المُشرق» - وهو أبو جعفر بن

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٦٦.

(٢) تقدم الشاهد في ٦: ٣٩.

(٣) هو خطام المجاشعي أو هِميان بن قحافة. الكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨، ٤: ٢٧٩ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، وفيه تخريجه. الصاليات: الأثافي. ويؤثفين: يجعلن أثافي للقدر.

مضاء - من أنَّ الأظهر في الكاف أن تكون اسمًا أبدًا؛ لأنها بمعنى مِثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم. وقد تقدَّم لنا ذكر الدليل على حرفيتها[1].

واختلفوا هل تكون اسمًا في الكلام؟ فأثبتَ ذلك الأخفش، وهو اختيار المصنف وظاهر قول الفارسيّ[2]. وذهب س[3] إلى أنها لا تكون اسمًا بمنْزلة مِثل إلا في ضرورة الشعر. فممَّا جاءت فيه مجرورة بالحرف قولُ الشاعر[4]:

بِكاللَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ ، فلَم أَكُـنْ ... لأُولَـعَ إلا بـالكَمِيِّ المُقَنَّـعِ

وقولُ الآخر[5]:

وَزَعْـتُ بِكـالهِراوةِ أَعْـوَجِيٍّ ... إذا وَنَـتِ الرِّيـاحُ جَـرى وَثابـا

وقولُ الآخر[6]:

ورُحْنا بِكابْنِ الماءِ ، يُجْنَبُ وَسْـطَنا ... تَصَوَّبُ فيه العَينُ طَـورًا ، وتَرتَقـي

وقولُ الآخر، وهو ذو الرمة[7]:

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) صرَّح في البغداديات ص ٣٩٦ والعضديات ص ٢١٩ والحلبيات ص ٢٤٢ بأنَّ ذلك يكون في ضرورة الشعر. ومثَّل في الإيضاح العضدي ص ٢٦٠ والبصريات ص ٥٣٧ - ٥٤٠ والشيرازيات ص ١٠٦ لاسميتها بشواهد من الشعر، ولم يصرِّح بقصر ذلك عليه.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٨.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٧٠ وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٧١. اللقوة: العُقاب. والشغواء: المعوجة المنقار.

(٥) نسب البيت لابن غادية السلمي في الاقتضاب ٣: ٣٣٤. ولربيعة بن مقروم الضبي في اللسان (شمعل). وهو بلا نسبة في سر الصناعة ص ٢٨٦، وفيه تخريجه. وزعت: كففت. الهراوة: العصا الغليظة. أعوجيّ: منسوب إلى أعوج، وهو فرس كريم. ونت: تعبت. ثاب: جاء يجري ثانيًا. وقوله: «الرياح» كذا في المخطوطات، والرواية المشهورة فيه: الرِّكاب.

(٦) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٧٦ وفي الاقتضاب ٣: ٣٣٥ أنَّ البيت ينسب أيضًا لعمرو بن عمار الطائي. ابن الماء: طائر. يجنب: يقاد. تصوَّب: تنحدر. وترتقي: ترتفع.

(٧) ديوانه ص ١٢١٠ وسر الصناعة ص ٢٨٧. ويروى: «يبيت على مثل النقا يتبطح». وبها يفوت الاستشهاد. النقا: الكثيب من الرمل.

أَبِيتُ على مَـــيٍّ كئيبًـــا ، وبَعْلُهـــا على كالنَّقـــا مِـــن عـــالِجٍ يَتَـــبطَّحُ

وقولُ الآخر[1]:

على كالخَنيفِ السَّحْقِ ، يَدعو بهِ الصَّدَى له قُلُــبٌ عُفًّـــى الحِيـــاضِ أُجُـــونُ

وقولُ الآخر[2]:

قَليلُ غِرارِ العَينِ ، حـــتى تَقَلَّـــصُوا على كالقَطا الجُونيِّ ، أَفْزَعَهُ الزَّجْـــرُ

وقولُ الراجز[3]:

يَبْسِمْنَ عن كالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

ومما جاءت فيه مجرورة بالإضافة قولُ الشاعر[4]:

تَيَّمَ القَلبَ حُبُّ كالبَدرِ ، لا بلْ فاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ القَلبَ حُبَّا

ومثالُ كونها يُسند إليها فاعلةً قولُ امرئ القيس[5]:

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عليكَ كَفاخِرٍ ضَعيفٍ ، ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثلُ مُغَلَّبِ

وقولُ الأعشى[6]:

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٨٣، أو بشامة - أو سلامة - البجلي، أو سلامة البجلي. ضرائر الشعر ص ٣٠٢ وسر الصناعة ص ٢٨٧. وهو ملفق من بيتين. يصف طريقًا مهجورًا. الخنيف: جنس من الكتان أردأ ما يكون. والسحق: البالي. والصدى: ذكر البوم. وقلب: آبار. وعفًّى: جمع عافٍ، أي: دارس. والأجون: التي تغير ماؤها من طول مكثه.

(٢) الأخطل. شعره ص ٢١٢. والبيت بلا نسبة في سر الصناعة ص ٢٨٧. قليل: صفة لسَفْر المذكور في البيت الذي قبله. والغرار: النون القليل. وتقلصوا: رحلوا. على كالقطا: على إبل تشبه القطا في سرعتها. والجوني: ضرب من القطا في لونه سواد، وهو أسرع أنواعه.

(٣) للعجاج في الخزانة ١٠: ١٦٦ - ١٦٩ [٨٣٠]، وعنه في ديوانه ٢: ٣٢٨. ولم ينسب في إصلاح المنطق ص ٢٥٥ والمفصل ص ٢٩٤. البرد: حب الغمام. والمنهمّ: الذائب.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ١٧٠.

(٥) ديوانه ص ٤٤.

(٦) ديوانه ص ١١٣ والمسائل الشيرازيات ص ١٠٦ وإيضاح الشعر ص ٢٨٩ - وفيه تخريجه - وسر الصناعة ص ٢٨٣. الشطط: الغلوّ. والفتل: جمع فتيلة، وهي هنا فتيلة الجراحة.

أَتَنتَهُونَ ، ولَن يَنهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعنِ ، يَذهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

وقولُ الآخر[1]:

فيا عَجَبا ! إنَّ الفِراقَ يَرُوعُنِي   بِهِ كَمَناقيشِ الحُلِيِّ قِصارُ

[٥: ١٠٩/أ] /وقولُ الآخر[2]:

وما هداكَ إلى أرضٍ كعالِمِها   وما أعانَكَ في غُرْمٍ كَغَرّامِ

وتقع اسم كان، قال[3]:

لو كان في قلبي كقَدْرِ قُلامةٍ   فَضْلاً لِغَيرِكِ ما أَتَتْكِ رَسائلي

ومبتدأة، قال[4]:

بِنا كالجَوَى مِمَّا نَخافُ ، وقد نَرَى   شِفاءَ القُلوبِ الصادِياتِ الحَوائِمِ

وقال امرؤ القيس[5]:

مُتَقَلِّدًا عَضْبًا مَضارِبُهُ   في مَتْنِهِ كَمَدَبَّةِ النَّمْلِ

وقال بعض شيوخنا: إنها تكون مفعولة، وذلك في قول النابغة[6]:

---

(١) البيت في إيضاح الشعر ص ٢٨٩ والحلبيات ص ٢٤٣ والشيرازيات ص ١٠٦ واللسان (نقش)، وروي: «بمثل مناقيش»، وبها يفوت الاستشهاد. يعني الغربان. المناقيش: جمع منقاش، وهو الآلة التي ينقش بها، أراد: مناقير كمناقيش الحليّ.

(٢) هو عمرو بن بَرَّاقة كما في أبيات المغني ٨: ٣٠ [٨٩٧] عن كتاب «الجواهر الكتابية» لأبي الفضائل محمد بن علي بن عبد العزيز الحموي. والبيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢: ١٠٣ [دار الكتب العلمية] وشرح المصنف ٣: ١٧١.

(٣) جميل بثينة. ديوانه ص ١٠٧ [دار صادر] والشعر والشعراء ص ٥٠٩. القلامة: ما قطع من طرف الظفر أو الحافر أو العود، وقلامة الظفر مثل في القلة والحقارة.

(٤) جرير. ديوانه ص ١٠٠٠. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٧١. الجوى: الهوى الباطن، وشدة الوجد. والصاديات: العطاش. والحوائم: التي تحوم حول الماء.

(٥) ديوانه ص ٢٣٧ وثمار القلوب ص ٤٣٥. العضب: السيف القاطع. ومتنه: ظهره.

(٦) ديوانه ص ١٠١. لا يبرمون: لا يكونون أبرامًا، والأبرام: جمع بَرَم، وهو من لا يدخل مع القوم في الميسر. والأمحال: جمع مَحْل، وهو القحط. والأدم: الجلود الحمر.

لا يَبْرَمُونَ إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ   بَرْدُ الشِّتاءِ مِنَ الأَمْحالِ كالأَدَمِ

وقوله[1]:

وإنِّي لأَلْقَى مِن ذَوِي الضِّغْنِ منهمُ   وما أَصبَحَتْ تَشكُو مِنَ الوَجْدِ ساهِرَهْ

كما لَقِيَتْ ذاتُ الصَّفا مِن حَلِيفِها   وما انْفَكَّتِ الأَمْثالُ في الناسِ سائِرَهْ

فالكاف في «كالأَدَمْ» مفعولة بـ«جلَّلَه»، وفي «كما لَقِيَتْ» مفعولة بقوله «لأَلْقَى».

ومِن النحويين مَن تأوَّلَ هذا السماع جميعه على حذف الموصوف وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامه، وقد أجاز ذلك الفارسي[2].

فمَن نظر إلى كثرة هذا السماع استدلَّ به على اسمية الكاف في الكلام[3].

ومَن نظر إلى أنه لم يقع في النثر خصَّ ذلك بالشعر، أو تأوَّلَه، فقدَّره: بِفَرَسٍ كاللَّقْوة، وكالهِراوة، وكابْنِ الماء، وعلى كَفَلٍ[4] [كالنَّقا][5]، وعلى طَرِيقٍ كالخَنِيف، وعلى خَيلٍ كالقَطا، وعن ثَغْرٍ كالبَرَد، وحُبٌّ محبوبٍ كالبَدر، وفاخِرٌ كفاخِرٍ ضَعيف، وناهٍ كالطَّعن، ومُرَوِّعٌ كمَناقيش، وهادٍ كعالِمِها، ومَوضِعٌ كقَدْرِ قُلامة، وبنا حُبٌّ كالجَوَى، وأَثَرٌ كمَدَبَّة.

والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلَّة؛ لأنَّ هذا تصرُّف كثير فيها من كونها تكون فاعلةً واسمَ كان ومفعولةً ومبتدأةً ومجرورةً بحرف جر وبإضافة؛ وهكذا شأن الأسماء المتصرفة، تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب. وفي

---

(١) النابغة. ديوانه ص ١٥٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٦. وساهرة: امرأة سهرت لما بها من الوجد. والصفا: الحجارة. وذات الصفا: الحيَّة التي تتحدث عنها العرب. انظر قصتها في مجمع الأمثال ٢: ١٤٥ - ١٤٦ [المثل: كيف أعاودك وهذا أثر فأسك].

(٢) المسائل العضديات ص ٢٢٠.

(٣) في الكلام: ليس في ك.

(٤) الكفل: العَجُز.

(٥) كالنقا: تتمة يلتئم بها السياق.

«البديع»[1]: «مثَّل س[2] على اسميتها: لا كزيدٍ أحدًا، بالنصب على أنه بدل من الكاف».

وقوله **وإن وقعتْ صِلةً فالحرفية راجحة** مثال وقوعها صلة قول الراجز[3]:

ما يُرتَجَى وما يُخافُ جَمَعا   فَهْوَ الذي كالغَيثِ واللَّيثِ مَعَا

قد تقدَّم لنا الدليل[4] على حرفيتها كونها تقع صلة في فصيح الكلام، بخلاف مِثل؛ لأنها حرف جرّ، وحرف الجرّ يقع صلة في فصيح الكلام، وأمَّا مِثل فلا تقع صلة لأنها مفرد، فإن /جاء مثل «جاءني الذي مثلُ عمرو» فهو على إضمار مبتدأ، **[٥: ١٠٩/ب]** ولا تقع إلا شذوذًا أو نادرًا إذا لم يكن في الكلام طول، ولا وقع في صلة، أي: على ما قرر في الموصولات.

وقوله **وتزاد بعدها «ما» كافَّةً وغير كافَّة** فإذا كانت كافَّة وليتْها الجمل الاسمية، وتكون من حروف الابتداء، قال الشاعر[5]:

أخٌ ماجِدٌ ، لَم يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ   كما سَيفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

وقال الآخر[6]:

أَلَمْ تَرَ أنَّ البَغْلَ يَتْبَعُ إلْفَهُ   كما عامِرٌ واللُّؤمُ مُؤْتَلِفانِ

وقال الآخر[7]:

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٢، ولفظه: «ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مِثلَه أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ. وإن شئتَ حملتَ الكلام على لا، فنصبت».

(٣) الرجز في شرح المصنف ٣: ١٧١ وشرح أبيات المغني ٤: ١٣٨ - ١٣٩ [٢٩٦].

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٥٤.

(٥) نَهْشَل بن حَرِّيّ الدارمي يرثي أخاه مالكًا. الحماسة ١: ٤٢١ [٢٩٠] وشرح أبيات المغني ٤: ١٢٧ - ١٢٩ [٢٩٣].

(٦) هو زياد الأعجم. شعره ص ١٠٣.

(٧) تقدم البيت في ص ٢٥٩.

وإنَّ بنـا - لـو تَعلَمِـينَ - لَغُلَّـةً   إليـكِ كَمـا بالحائمـاتِ غَلِيـلُ

وقال الآخر[1]:

لقد عَلِمَـتْ سَـمْراءُ أنَّ حَـديثَها   نَجيعٌ كمـا مـاءُ الـسَّماءِ نَجيـعُ

وقال زياد الأعجم[2]:

لَعَمْـرُكَ إنَّنِـي وأبـا حُمَيْـدٍ   كمـا النَّـشْوانُ والرَّجُـلُ الحَلـيمُ

أُريـدُ هِجـاءَه ، وأَخـافُ رَبِّـي   وأَعْلَـمُ أنَّـهُ عَبْـدٌ لَئـيمُ

وكون «ما» تكون كافَّة إذا وليتْها الجملة الاسمية هو مفرَّع على أنَّ «ما» المصدرية لا تُوصل إلا بالجملة الفعلية؛ أمَّا إذا فرَّعنا على أنها توصل بالجمل الاسمية فإنَّ «ما» لا تكون كافَّة في نحو هذه الأبيات، بل تكون مصدرية ينسبك منها مع الجملة التي بعدها مصدر، يكون في موضع جرّ بالكاف، وتكون إذ ذاك الكاف غير مكفوفة، وإذا كانت غير كافَّة انجرَّ الاسم بكاف التشبيه، وقد تقدَّم لنا ذكر ذلك في بيتي الأعشى والكميت. وأنشد أبو علي القالي[3]:

ونَنْـصُرُ مَولانـا ، ونَعْلَـمُ أنَّـهُ   كما الناسِ مجـرومٌ عليـه وجـارِمُ

قال س[4]: «وسألته عن قولهم: هذا حقٌّ كما أنَّك هاهنا، فزعم أنَّ العامل في (أنَّ) الكافُ، و(ما) لغوٌ، إلا أنها لا تُحذف كراهة أن يجيء لفظها كلفظ كأنَّ».

---

(١) نسب البيت في السمط ص ١٣٢ - ١٣٣ لعمرو بن حُكَيم بن مُعَيَّة التميمي - وفيه تخريجه - ونسب لغيره. وهو من قطعة لمسعود أخ ذي الرمة في أمالي اليزيدي ص ٦٣، وبلا نسبة في الأمالي ١: ٢٩.

(٢) شعره ص ٩٧. والبيتان له في مختار التذكرة ص ١٠٥ - وفيه تخريجه - وعجز الأول فيه: «لكالنشوان والرجلِ الحليم»، وأبيات المغني ٤: ١٢٥ - ١٢٧ [٢٩٢].

(٣) لعمرو بن برَّاقة الهمداني. الأمالي ٢: ١٢٢ والوحشيات ص ٣٣ والمؤتلف والمختلف ص ٨٨ وشرح أبيات المغني ٢: ٥٧ - ٥٩ [٩٤].

(٤) الكتاب ٣: ١٤٠.

وقد كررت «ما» بعدها زائدتين، قال[1]:

كَما ما امْرئٍ في مَعْشَرٍ غَيرِ قَومِهِ ... ضَعيفِ الكَلامِ ، شَخصُه مُتَضائِلُ

وقوله **وكذا بعدَ رُبَّ والباء** يعني أنَّ «ما» تزاد بعد رُبَّ وبعد الباء كافَّةً وغيرَ كافَّة، فمثال زيادتها بعد رُبَّ وهي كافة قول أبي دُواد[2]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ ... وعَناجيجُ ، بَينَهنَّ المِهارُ

وسيأتي الخلاف في هذه المسألة.

ومثالها غيرَ كافَّة قولُه[3]:/ [٥: ١١٠/أ]

ماوِيَّ ، يا رُبَّتَما غارةٍ ... شَعْواءَ كاللَّذعةِ بالْمِيسَمِ

وقولُه[4]:

رُبَّما ضَرْبةٍ بِسَيفٍ صَقيلٍ ... بَينَ بُصْرَى وطَعْنةٍ نَجْلاءِ

وقولُه[5]:

لقد رُزِئتْ كَعبُ بْنُ عَوفٍ ، ورُبَّما ... فتًى لم يَكُنْ يَرْضَى بِشيءٍ يَضيمُها

وقد اقتصروا بـ«رُبَّما» عن ذكر شيء بعدها، كقوله[6]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٦٨، ١٧٦ وإيضاح الشعر ص ٩٨ وضرائر الشعر ص ٦٨.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٠.

(٣) البيت لضَمرة بن ضَمرة النهشلي في النوادر ص ٢٥٣ والخزانة ٩: ٣٨٤ - ٣٨٧ [٧٦٠]. الشعواء: المنتشرة. والميسم: ما يوُسَم به البعير بالنار.

(٤) هو عدي بن الرَّعلاء. الأصمعيات ص ١٥٢ [٥١] والاشتقاق ص ٤٨٦ والخزانة ٩: ٥٨٢ - ٥٨٦ [٧٩٩]. بصرى: من أعمال دمشق. ونجلاء: واسعة.

(٥) البيت لسمعان بن مُسيكة في أمالي اليزيدي ص ٥٣. وبعده في ص ٥٤: «قوله وربما: أي: وربما أصيبت بمثله». وفي الشيرازيات ص ٦٠٨ سمعان بن سميكة.

(٦) هو عروة بن الورد أو حاتم الطائي. شعر عروة ص ١٤٧، وآخره فيها: «تكرّما»، وفي ص ٤٨، وآخره فيها: «فأجدرِ». والخزانة ١٠: ٩ - ١٥ [٨٠٣]. والبيت لحاتم في التذكرة الحمدونية ٢: ٤٠٣ - ٤٠٤. وهو من قطعة ميمية في الأغاني ٦: ٢٢١ [ترجمة ابن جامع] تحقيق د. إحسان عباس وزميليه.

فذلكَ إنْ يَلْقَ الكَريهةَ يَلْقَها حَميدًا ، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَرُبَّما

وقد اقتفى ذلك أبو تمام، فقال[1]:

عَسَى وَطَنٌ يَدنُو بِهِمْ ، ولَعَلَّما وإنْ تُعْقِبِ الأيامُ فِيهِمْ فَرُبَّما

ومثال زيادتها كافَّةً بعدَ الباء قولُه[2]:

فَلَئنْ صِرْتَ لا تُحيرُ جَوابًا لَبِما قد تُرى وأنتَ خَطِيبُ

ومثال زيادتها غير كافَّة قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[4].

وقوله **وتُحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل** قال المصنف في الشرح[5]: «وتُحدث (ما) الكافَّة في الباء معنى رُبَّما، فمعنى لَبِما قد تُرى وأنتَ خَطيب: رُبَّما قد تُرَى. ومثله قولُ كُثَيِّر[6]:

مَغانٍ يُهَيِّجْنَ الحَليمَ إلى الهَوَى وهُنَّ قَديماتُ العُهودِ دَواثِرُ

بِما قد أَرَى تلكَ الديارَ وأهلَها وهُنَّ جَميعاتُ الأَنيسِ عَوامِرُ

أراد: رُبَّما أرى، و«قد» مع المضارع تفيد هذا المعنى، ولكن اجتمعتا توكيدًا كما اجتمعت عَنْ والباءُ التي بمعناها في قول الشاعر[7]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِما بِهِ ....»

انتهى.

---

(١) ديوانه ٣: ٢٣٢.

(٢) هو مطيع بن إياس أو صالح بن عبد القدّوس. الأمالي ١: ٢٧٠ - ٢٧١ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٥٨ - ٢٦٣ [٥١١]. أحار الجواب: ردَّه.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٥٩. ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾.

(٤) سورة المائدة: الآية ١٣. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾.

(٥) ٣: ١٧٢ - ١٧٣.

(٦) الديوان ص ١٤٧ - ١٤٨، وبينهما بيت.

(٧) تقدم البيت في ٤: ٢٥٨ وفي ص ١٣٦، ٢٠٦، ٢٢٩ من هذا الجزء.

وما ذهب إليه من أنَّ «ما» فيما ذكر كافَّة وأنها أحدثتْ معنى التقليل غيرُ صحيح، بل «ما» في ذلك مصدرية، والباءُ للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل، ونظيرُه قولُ الآخر(١):

فَلَئِنْ فَلَّتْ هُذَيلٌ شَبَاهُ   لَبِمَا كَانَ هُذَيْلاً يَفُلُّ

والفعل الذي تتعلق به الباء مقدَّر مما قبلها، والتقدير: لانتفاء إحارتك جوابًا برؤيتك وأنت خطيب، وهنَّ قديماتُ العهودِ دَواثرُ برؤيتي تلك الديارَ، لَفَلَّتْه بما كان يَفُلُّها. والسببية ظاهرة في هذا البيت، وأمَّا في البيتين قبله فسبب خرسه بالموت كونه كان خطيبًا في الحياة؛ إذ ينشأ عن الحياة الموتُ؛ إذ مصير كل حيٍّ إلى الممات. وكذلك البيت الثاني، سببُ دُثور الديار كونها كانت عامرة بأهلها؛ إذ مصير العمران للخراب، ولذلك جاء(٢):

لِدُوا لِلموتِ، وابْنُوا لِلخَرابِ   ....

[٥: ١١٠/ب] وقوله **وقد تُحدِث في الكاف معنى التعليل** /يعني(٣): وقد تُحدث «ما» الكافَّةُ في الكاف معنى التعليل، فتخرج بذلك عن التشبيه. ومثَّل ذلك المصنف في الشرح(٤) بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾(٥). ونُقل ذلك عن الأخفش(٦) في قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾(٧) الآية، أي: كما أرسلنا فيكم

---

(١) البيت من قطعة لتأبط شرًّا، أو لابن أخته وهو الشنفرى، أو لخلف الأحمر. الحماسة ١: ٤٠٢ [٢٧٦] والتنبيه ص ٢٧٧ والأعلم ١: ٥٤١ [٣٢٣] والمرزوقي ٢: ٨٣٥ [٢٧٣]. الشبا: الحدّ. وفلّه: ثَلَمَه.

(٢) عجز البيت: «فكلُّكُمُ يَصيرُ إلى ذَهابِ». وهو لأبي العتاهية. أبو العتاهية أشعاره وأخباره للدكتور شكري فيصل ص ٣٣ والحماسة البصرية ٤: ١٦٨١ [١٦٢٦].

(٣) يعني وقد تُحدث ما الكافة في الكاف معنى التعليل: سقط من ك.

(٤) ٣: ١٧٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

(٦) معاني القرآن ص ١٥٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٥١.

رسولاً فاذكروني، [أي][1]: لِمَا فعلتُ هذا فاذكروني. وعن ابن بَرْهان[2] في ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾[3]، أي: أعجبُ لأنه لا يُفلح.

ومثَّل بعضهم[4] بقوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[5]، وقوله ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[6]، ومثل: جئني كما جِئتُك.

وزعم الخليل[7] أنَّ الكاف إذا لحقتها «ما» الكافَّة قد تجعلها العرب بمعنى لعلَّ، وتُصيِّرها «ما» للفعل كما صيَّرتْ رُبَّما للفعل، وجَعل من ذلك قولهم: انتظرْني كما آتيك، قال: «والمعنى: لعلِّي آتيك». وجَعل من ذلك قول الشاعر[8]:

قُلتُ لِشَيْبانَ : ادْنُ مِنْ لِقائِهْ ... كما نُغَدِّي القومَ مِنْ شِوائِهْ

أي: لعلَّنا. وقول الآخر[9]:

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ

أي: لعلَّك لا تُشتَم. وحكى س[10]: «كما أنه لا يَعلَمُ فتَجاوَزَ اللهُ عنه»، أي: لأنه لا يَعلم.

وذهب الفراء إلى أنَّ قولهم: «انتظرْني كما آتيك»، و«لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ»، الكاف فيهما للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي: انتظرْني انتظارًا

---

(١) أي: من شرح المصنف.
(٢) شرح اللمع ص ١٢٨.
(٣) سورة القصص: الآية ٨٢.
(٤) هو ابن هشام الخضراوي كما ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٨.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١١٠
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.
(٧) الكتاب ٣: ١١٦.
(٨) تقدم الشاهد في ٥: ١٧٨، وروايته ثم: «أنَّا نغدّي»، وبها يفوت الاستشهاد.
(٩) رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٨٣ والكتاب ٣: ١١٦ والخزانة ١٠: ٢١٣ - ٢١٤ [٨٣٨].
(١٠) الكتاب ٣: ١٤٠. «... لا يعلم ذلك ...».

صادقًا مثلَ إتياني لك، أي: فِ لي بالانتظار كما أَفي لك بالإتيان، وانْتَهِ عن شتم الناس كانتهائهم عن شتمك، وتشبيهُ الحدث بالحدث في مجرد كونه حدثًا أمرٌ مستبرد، إلا أنّ س نقل[1] عن العرب أنَّ من معاني «مررتُ برجلٍ مِثلِك»: تشبيهه بأنه رجل كما أنك[2] رجل، فالتشبيه في مجرد الجنسية، ولو كانت للتشبيه حقيقة لصرحوا بالمصدر؛ إذ «ما» مصدرية، ولم يظهروه قطُّ فيقولوا: انتظرْني كإتيانك، فلو كان الفعل هنا مع «ما» بمعنى المصدر لنُطق به يومًا ما، فهذا حمل س والخليل على أنها بمعنى لعلَّ.

والكاف في قولهم «انتظرْني كما آتيك» عند الخليل وس غير جارَّة وغير متعلّقة بشيء لكونها قد جُعلت بمنْزلة لعلَّما، وهو مذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وقال الزجاج: يشير س إلى أنَّ الكاف غير عاملة، وقال: هي عندي عاملة في الموضع، مثل: مررتُ برجلٍ يقوم، فـ«يقوم» في موضع جرّ.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ «كما» تأتي ظرفًا، قالوا: ائتِ المسجدَ كما يؤذن المؤذن، أي: حينَ يؤذن، واخرجْ كما يسلِّم الإمام، أي: حينَ يسلِّم.

وقوله **ورُبَّما نَصَبَتْ حينَئذٍ مضارعًا لا لأنَّ الأصل كَيْما** يعني أنها حين إذ حدثَ فيها معنى التعليل تنصب المضارع، وقد تقدَّم في «كما آتيك» و«كما لا تُشتَم» مجيء المضارع بعدها مرفوعًا.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وإذا حدثَ فيها معنى التعليل، ووليَها مضارع ـ نَصَبَتْه لِشَبَهِها بكَيْ، كقول الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٣.

(٢) الذي في المخطوطات: «أنه»، والتصويب من الكتاب.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٥٧.

(٤) ٣: ١٧٣ - ١٧٤.

(٥) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٠١ والتنبيه ص ٥٧٧، وفيه تخريجه.

وطَرْفَكَ إمَّا جِئتَنا فاصرِفَنَّهُ كما يَحْسبُوا أنَّ الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

/وزعم الفارسيُّ أنَّ الأصل كيْما، فحذفت الياء. وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه» انتهى. [٥: ١١١/أ]

وكان ينبغي أن يقول «ووليَها مضارعٌ نَصَبَتْه على قِلَّة» كما قال في المتن «ورُبَّما»، وكأنه اكتفى بتقييده في المتن بقوله «ورُبَّما» عن تقييده في الشرح.

وقوله «وزعم الفارسيُّ» هذا الذي ذهب إليه الفارسي هو مذهب الكوفيين[1]، زعموا أنَّ «كما نُغَدِّي» من قوله:

كما نُغَدِّي القومَ مِن شِوائهْ

في موضع نصب بـ«كما»، و«كما» محذوفة من كَيْما، وسَكَّنوا ياء نُغَدِّي ضرورة. واستدلُّوا بقوله «كما يَحسبوا»، يريد: كيما يحسبوا، ولذلك حذف النون.

وقوله «وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه» ليس كما ذكر، بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ«كما» في موضعٍ خلاف هذا المختلف فيه، فيُحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ«كيما». والعلة في كيما أصل، وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ«ما» ليس أصلاً، ولذلك وقع الخلاف في «انتظرْني كما آتيك» بين الخليل والفراء، فالأَولى أن يُعتقد أنَّ أصلها كيْما لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بِكَيْما.

وقوله **وإنْ وَلِيَ رَبَّما اسم مرفوع** إلى آخر المسألة[2]: هذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب المبرد[3]، زعم أنه تليها الجملة الاسمية والفعلية نحو إنَّما، تقول: رُبَّما قام زيدٌ، ورُبَّما زيدٌ قائمٌ، كما تقول في إنَّما.

---

(١) ذكر ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٠٧ - ٣٠٠٨ أنَّ ابن عصفور نسبه للكوفيين، ونسبه ابن جني في التنبيه ص ٥٧٧ للكسائي.

(٢) هو قوله: «وإنْ وليَ رُبَّما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره، لا خبرُ مبتدأ محذوف و«ما» نكرة موصوفة بهما، خلافًا لأبي علي في المسألتين».

(٣) المقتضب ٢: ٤٨، ٥٥ والكامل ١: ٤٤٢.

قال المصنف في الشرح[1]: «زعم - يعني الفارسي - في قول الشاعر[2]:

رُبَّمـــا الجامِـــلُ الْمُؤَبَّـــلُ فـــيهِمْ وعَنَـــاجِيجُ ، بَيـــنَهُنَّ الْمِهـــارُ

أنَّ «ما» فيه نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبرٍ مظهر. والصحيح أنَّ «ما» فيه زائدة كافَّة، هيَّأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيَّأتْها للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[3]، وفي قول الشاعر[4]:

لا يُضِيع الأَمـــينُ سِـــرًّا ، ولكـــنْ رُبَّمـــا يُحْـــسَبُ الخَـــؤونُ أَمِينـــا»

انتهى.

وهذا الذي قاله عن الفارسي هو مذهب الجمهور.

وابن عصفور خرَّج[5] البيت تخريج أبي علي، وهو الصحيح؛ إذ لو كان على ما اختاره المصنف لَسُمع من كلامهم: رُبَّما زيدٌ قائمٌ، بتصريح المبتدأ والخبر، ولم يُسمع ذلك فيما أعلم، فوجب تخريج البيت على ما خرَّجه الفارسي وابن عصفور.

ومثلُ قوله: رُبَّما الجاملُ ... البيت قولُ الآخر[6]:

طالِعـــاتٌ بِـــبَطْنِ قَفْـــرَةِ بَـــدًّى رُبَّمـــا ظـــاعِنٌ بِهـــا ومُقـــيمُ

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) ٣: ١٧٤.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٠.

(٣) سورة الحجر: ٢. خفَّف الباء عاصم ونافع، وشدَّدها بقية السبعة. السبعة ٣٦٦.

(٤) البيت في كتاب العزلة للبستي ص ١٧٧ [تحقيق ياسين السواس].

(٥) شرح الجمل ١: ٥٠٥.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١٢٠، واحذف من مصادره ثَمَّ معاني القرآن للأخفش، فقد ذكر سهوًا، والشاهد ليس فيه. وفي المخطوطات: «بدن» في موضع «بدى».

(٧) هذه الرواية في أساس البلاغة (قرح) لأبي ذؤيب، وهو في السكري ص ١٦٩ كما يلي:

هذا ومَرقبةٍ عَيطاءَ قُلَّتُها شَمَّاءُ ضاحيةٌ للشَّمسِ قِرْواحُ

أَمَّ الصَّبِيَّينِ ! ما يُدْرِيكِ أنْ رُبَما عَيْطاءُ ، قُلَّتُها شَمَّاءُ قِرْواحُ

العَيْطاء: الهضبة، وشَمَّاء: مرتفعة، وقِرْواح: جرداء. ويُتَأَوَّل هذان البيتان تأويل: /رُبَّما الجاملُ. [٥: ١١١/ب]

ومذهب س[١] أنها إذا كُفَّتْ بـ«ما» فلا يليها إلا الفعل، ولا تدخل على الجملة الابتدائية. وظاهرُ كلامه[٢] جواز دخولها على المستقبل، وقاله كثير من النحويين.

وزعم جماعة[٣] أن «رُبَّما» لا تكون إلا للماضي، كقول الشاعر[٤]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمالاتُ

وقال ابن يسعون[٥] في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾: «قد تكون (ما) نكرة موصوفة، أي: رب وُدٍّ يَوَدُّه الذين كفروا».

قال ابن هشام: وهذا باطل؛ لأنَّ (لو) تحتاج على هذا التقدير إلى جواب، ولا يكون إذًا من جنس ما قبلها، ولا يصحُّ هنا، وإنما هي بمنْزلة أنْ معمولة لِما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾[٦] ، و﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[٧] ، و﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ﴾[٨]. وقال الفراء: هي بمنْزلة أنْ.

---

(١) الكتاب ٣: ١١٥.

(٢) الكتاب ٣: ١١٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٦.

(٤) هو جذيمة الأبرش كما في الكتاب ٣: ٥١٧ - ٥١٨ والنوادر ص ٥٣٦ والخزانة ١١: ٤٠٤ - ٤٠٩ [٩٤٨]. والبيت بلا نسبة في الشيرازيات ص ٤٩٨. أوفيت على الشيء: أشرفت عليه. والعلم: الجبل. وشمالات: جمع شمال، وهي الريح التي تهبّ من جهة الشمال. ومعنى «ترفعن ثوبي شمالات» أنه ضامر، وهذا مدح عندهم.

(٥) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١: ٥٢٨.

(٦) سورة القلم: الآية ٩.

(٧) سورة النساء: الآية ٤٢.

(٨) سورة النساء: الآية ١٠٢.

وقال بعض شيوخنا: «وأمَّا إذا كانت كافَّة»، يعني ما إذا جاءت بعد رُبَّ، قال: «فإنها حينئذ تصير من الحروف الطالبة بالجمل الفعلية، فلا يقع بعدها إلا الفعل، ولا يكون إلا ماضيًا، ولا يكون إلا مقدَّمًا، نحو: رُبَّما قامَ زيدٌ، ورُبَّما ضربتُ زيدًا، ولا تقول: رُبَّما عمرًا ضربتُ إلا أن يأتي في الشعر، فيُقصر على موضعه، ولا تجد من حروف الجرّ ما كُفَّ عن مجروره إلا رُبَّ وكاف التشبيه على أحد الوجهين في قوله: كُنْ كما أنتَ. وأكثر ما يكون الكفّ في الحروف الداخلة على الجمل المؤثِّرة فيها».

وقال أيضًا: «إلا أنَّ العرب تُدخلها على المضارع، فيصير ماضيًا» انتهى. وقال الشاعر:

رُبَّمـــــا أُوفيـــــتُ في عَلَـــــمٍ تَـــــرْفَعَنْ ثـــــوبي شَـــــمالاتُ

وتلخَّص من كلام أشياخنا أنَّ رُبَّ إذا كُفَّت بـ«ما» فلا تليها الجملة الاسمية، بل الفعلية المصدَّرة بماض أو مضارع في معنى الماضي. ومَن أجاز أن تدخل رُبَّ على ما يكون العامل فيها مستقبلاً لم يحتج إلى تأويل في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾. ومن خَصَّه بالماضي - وهم أكثر النحويين - قالوا: لا تُخرجها (ما) عن المضيّ، كما لم يُخرج «لم» إلحاقُ (ما) الزائدة عن الدخول على لفظ المضارع، تقول: لم تقم[1]، ثم تقول: لَمَّا تقم، وتأوَّلَ الآية على أنها حكاية حال تكون، وساغ دخول رُبَّما على يَوَدُّ لِصِدق الوعد وقرب الدنيا من الآخرة من حيث لا فصل بينهما، فجعل لذلك وُدَّهم بمنْزلة الماضي الواقع.

والكوفيون يجعلون ذلك على إضمار كان، أي: رُبَّما كان يَوَدُّ. وبه قال أبو بكر[2]. ولا يجوز ذلك على مذهب س.

---

(١) لم تقم: سقط من ك.

(٢) الأصول ١: ٤١٩ - ٤٢٠. ق: أبو الحسن.

وقوله **وتُزاد «ما» غيرَ كافَّة بعدَ «مِنْ» و«عَنْ»** مثاله بعد مِنْ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[1]. ومثاله بعد عَنْ قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

وأَعْلَـــمُ أَنَّنِـــي عَمَّــا قَرِيـــبٍ سأنْـــشَبُ في شَـــبَا ظُفُـــرٍ ونـــابِ

/وإذا كانوا قد زادوا «ما» بين المضاف والمضاف إليه مع شدَّة الاتصال [٥: ١١٢/أ] بينهما لأنه كالجزء منه فلأن يزيدوها بين حرف الجر والمجرور أَولى؛ ومِـــن ذلك قولُ سُحَيم[4]:

مَساعِيرُ ما حَربٍ وأَيْـــسارُ شَـــتْوةٍ إذا الرِّيحُ أَلْـــوَتْ بـــالكَنِيفِ الْمُـــستَّرِ

وقولُ الخِرْنِق[5]:

مِن غيرِ ما فُحْـــشٍ يكـــونُ بِهِـــمْ في مُنْـــتَجِ الْمُهُـــرَاتِ والْمُهْـــرِ

ص: ومنها «مُذْ» و«مُنْذُ»، وقد ذُكرا في باب الظروف. ومنها «رُبَّ»، ويقال: رُبَ ورَبْ ورُبْ ورُبَّتْ ورَبَّتْ ورُبَتْ ورَبَّ ورَبَ ورَبَتْ. وليست اسمًا، خلافًا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليلُ بها نادرٌ. ولا يلزمُ وصفُ مجرورها، خلافًا للمبرد ومن وافقه، ولا مُضِيُّ ما تتعلق به، بل يلزمُ تصديرُها وتنكيرُ مجرورها. وقد يُعطَفُ على مجرورها وشبهِه مضافٌ إلى ضميريهما.

ش: تقدم الكلام[6] على مُذْ ومُنْذُ كما ذكر المصنف.

---

(١) سورة نوح: الآية ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٠٠. شبا كل شيء: حدّه.

(٤) ديوانه ص ٥٢. مساعير: يُسعرون الحرب. والأيسار: الذين يضربون بالقداح، واحدهم: يَسَرٌ. وألوت: عسَفت. والكنيف: الحظيرة من الشجر.

(٥) ديوانها ص ٤١ [دار صادر] وأشعار النساء للمرزباني ص ١٠٥.

(٦) تقدم في ٧: ٣٣٢ - ٣٥٦.

وقوله **ومنها رُبَّ** أي: من حروف الجر، ويأتي ذكر الخلاف فيها أهي اسم أم حرف. وذكر المصنف في الشرح[1] أنَّ «في رُبَّ عشر لغات: أربع بتشديد الباء، وست بتخفيفها، وقد ذُكرت» انتهى. وضبطها على ما يناسب: رُبَّ ورُبَّتْ ورَبَّ ورَبَّتْ ورُبَ ورُبَتْ ورَبَ ورَبَتْ ورُبْ ورَبْ.

وزاد غيره رُبُّ ورُبَّتا. وهذه أوردها مَن أوردها مِن النحويين على أنها لغات في رُبَّ.

وزعم أبو الحسن علي بن فَضَّال المجاشعي - وهو صاحب كتاب «الهوامل والعوامل»[2] - أنَّ فتح الراء في الجميع شاذّ، وأنَّ أبا حاتم نقل فتح الراء وتخفيف الباء مع فتحها ودون التاء ضرورة لا لغة. واستدلَّ على ذلك بأنَّ كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو هَلْ وبَلْ.

ولا حجة فيما ذكر؛ لأنَّا لا ندَّعي أنَّ أصل ربَ وُضعَ على حرفين، بل هي ثلاثية الوضع، وخُفِّفت، بخلاف هل وبل ونحوها، فإنها وُضعت في أصل الوضع على حرفين. وإذا وَقفتَ على ما فيه التاء منها فالوقف بالتاء، خلافًا لمن يقلبها هاء.

وقوله **وليست اسمًا خلافًا للكوفيين** هكذا نقله عنهم غيره[3]، ووافقهم على ذلك ابن الطَّراوة[4]، فهي عندهم اسم مبنيّ يُحكم على موضعه بالإعراب كسائر الأسماء المبنيَّة. واستدلُّوا على ذلك بالإخبار عنها، قال الشاعر[5]:

إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عارًا عليكَ ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

---

(١) ٣: ١٧٥.

(٢) هو الكتاب الذي نشر باسم «معاني الحروف»، ونسب خطأ للرماني، وقول ابن فضال الذي ذكره أبو حيان في ص ١٠٧ من كتاب «معاني الحروف» المذكور.

(٣) الإنصاف ص ٨٣٢ - ٨٣٤ [١٢١] وأمالي السهيلي ص ٧٢.

(٤) أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٤١، ١٠: ٣٧.

فـ«رُبَّ» عندهم[1] مبتدأ، وعارٌ: خبره.

وفي الإفصاح: زعم الفراء وجماعة من الكوفيين أن رُبَّ اسم معمولة لجوابها كـ«إذا» و«حين» في الظروف، وتقدَّمت عندهم لاقتضائها / الجواب. وهي مبنيَّة؛ [٥: ١١٢/ب] بدليل أنَّ مِن العرب مَن يُسكن آخرها. قالوا: وقد يُبتدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أفضلُ من عمرو، ويقال: رُبَّ ضربةٍ ضربتُ، بتقدير[2] المصدر، ورُبَّ يومٍ سرتُ، بتقدير الظرف، ورُبَّ رجلٍ ضربتُ، مفعول، ورُبَّ رجلٍ قام، مبتدأ، كما يكون ذلك في كَمْ.

وأجيب بأنه لا يمتنع أن يخبر عن مجرورها بخبر مفرد، فـ«رُبَّ قَتلٍ» مبتدأ، دخل عليه حرف الجر، و«عارٌ» خبرُه، وكذلك أفضل. ورُبَّ ضربةٍ ضربتُ، منصوب بضربتُ، وكذا باقيها.

وذهب البصريون إلى أنَّ «رُبَّ» حرفٌ. واستدلُّوا على بطلان مذهب الكوفيين بأنها لو كانت اسمًا لتعدَّى إليها بحرف الجر الفعلُ المتعدي بالحرف، فكما تقول في المتعدي: رُبَّ رجلٍ أكرمتُ، فتكون رُبَّ مفعولاً بها على زعمهم، فكان ينبغي أن يجوز: بِرُبَّ رجلٍ عالمٍ مررتُ؛ إذ ليس في كلامهم اسم يتعدَّى إليه الفعل بنفسه إلا ويجوز أن يتعدَّى إليه الفعل المتعدي بحرف الجرّ به. وبأنه لو كانت اسمًا لأُخبر عنها، وأُضيف إليها، وعادت الضمائر عليها، فجميع علامات الأسماء اللفظية مُنتَفية عنها.

وأمّا ما استدلُّوا به على اسميتها فلا حجة فيه؛ لأنَّ الرواية المشهورة هي «وبعضُ قتلٍ عارُ»، ولئن صحَّت تلك الرواية فعارٌ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو عار، والجملة في موضع الصفة لقتلٍ، أي: ورُبَّ قتلٍ هو عارٌ أوقعتَه بهم، وقد أُظهر هذا المبتدأ المضمر في قول الشاعر[3]:

---

(١) أمالي السهيلي ص ٧٢.

(٢) بتقدير المصدر، ورُبَّ يوم سرت بتقدير الظرف، وربَّ رجل ضربت: سقط من ك.

(٣) تقدم الشاهد في ١٠: ٣٧.

يا رُبَّ هَيْجا هي خيرٌ مِنْ دَعَهْ

وهذا على تقدير القول بأنَّ معمول رُبَّ تلزمه الصفة، وأمَّا على مذهب مَن لا يلزمه الصفة ف«عانٍ» خبرٌ عن مجرورِ رُبَّ، إذ هو في موضع مبتدأ. وكذلك الجملة من قوله «هيَ خيرٌ مِن دَعَه» هي: خبر عن هيجا المجرورة برُبَّ.

ومثال حذفِ الضمير المبتدأ الواقع هو وخبره صفةً قولُ الشاعر[1]:

قلـــتُ : أَجِيبِـــي عاشِـــقًا بِحُـــبِّكُمْ مُكَلَّـــفُ

أي: هو بِحُبِّكم مُكَلَّف.

وقال الأستاذ أبو علي: ومِنَ الدليل على أنها حرف أنهم لم يَفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وما تعمل فيه في الخبر مع الجرّ.

وقوله **بل هي حرفُ تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليلُ بها نادر** هذا خلاف ما يذهب إليه أصحابنا من أنها حرف تقليل. قال المصنف في الشرح[2]: «وأكثر النحويين يقولون: معنى رُبَّ التقليل». وكذا ذكر غيره أنه مذهب الجمهور. وقال بعض شيوخنا: هو مذهب البصريين.

وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل.

وذهب الفارسي في «كتاب الحروف» له إلى أنها تكون تقليلاً وتكثيرًا. وهو مذهب الكوفيين.

وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد /من سياق الكلام. [٥: ١١٣/أ]

وأصحابنا يزعمون أنها للتقليل في جنس الشيء أو لتقليل نظيره.

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٤٦٢ والزاهر ١: ٦٠٠. والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٦. وتفسير الطبري ١٨: ٣٠٠: سورة القصص: عند الآية ٦٨ [دار هجر]. ورواية الديوان تخالف رواية أبي حيان.

(٢) ٣: ١٧٥.

وزعم بعضهم[1] أنها تكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار.

فتلخَّص فيها أقوال: للتقليل، للتكثير مطلقًا. للتكثير في مواضع الافتخار، لهما، لم توضع لهما، بل حرف إثبات.

والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنه لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل، وإنما يُفهم ذلك من خارج. فمثال ما فهم من السياق التقليل قولُه[2]:

ألا رُبَّ مَولــودٍ ، ولــيسَ لــهُ أبٌ   وذي وَلَـــدٍ لم يَلْـــدَهُ أبَـــوانِ
وذي شامةٍ غَــرَّاءَ في حُــرِّ وَجهِــهِ   مُجَلِّلَـــةٍ ، لا تَنقَـــضي لأوانِ

يعني عيسى وآدمَ - عليهما السلام - والقمرَ. وقولُ الآخر، وهو زهير[3]:

وأَبْــيَض فَيَّــاضٍ ، يَــداهُ غَمامَــةٌ   على مُعْتَفيهِ ، مــا تُغِــبُّ فَواضِــلُهْ

يعني حِصن بن حُذَيفة بن بَدر الفَزاريّ؛ بدليل قوله[4]:

حُذَيفَــةُ يَنميــهِ وبَــدرٌ كِلاهُمــا   إلى باذِخٍ ، يَعْلُو على مَــنْ يُطاوِلُــهْ

وقولُ خَوَّات بن جُبَير[5]:

---

(١) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٠٠ بلا نسبة.

(٢) الأول لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢: ٢٦٦، ٤: ١١٥ والأعلم ص ٣٣٩. والبيتان له في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٥٣ - ٣٥٥ [٨٧] والخزانة ٢: ٣٨١ - ٣٨٧ [١٤٦] وشرح أبيات المغني ٣: ١٧٣ - ١٧٧ [٢٠٨]. وذكر العيني في المقاصد النحوية ٢: ٥٠٠ - ٥٠٢ [دار الكتب العلمية] أنَّ أبا علي الفارسي نسبه لعمرو الجنبي. وروي صدر البيت الأول: «عجبت لمولود». حرّ الوجه: ما بدا من الوجنة.

(٣) الديوان ص ١١١. الأبيض: الرجل النقيّ من العيوب. والفيّاض: السخيّ. والغمامة: السحابة. والمعتفون: الذين يأتونه يطلبون ما عنده. وما تغبّ: دائمة لا تنقطع.

(٤) الديوان ص ١١٤. باذخ: عالٍ.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٢٣ - وفيه المناسبة التي قال فيها القطعة التي هذا البيت منها - والحماسة البصرية ٤: ١٥٨٦ [١٥١١]. وأراد بذات العيال امرأة من تيم الله بن ثعلبة، وهي ذات النِّحيَين التي يُضرب بها المثل، فيقال: أشغل من ذات النحيين. وجار استها: فرجها. وخلجه: هزه هزًّا شديدًا.

وذاتِ عِيالٍ واثِقِينَ بِعَقْلِها خَلَجْتُ لها جارَ اسْتِها خَلَجاتِ

يعني ذات النِّحْيَين وحدها. وقولُ صَخر بن الشَّريد[1]:

وذي إخوةٍ قَطَّعتُ أَقْرانَ بَينِهِمْ كما تَرَكُونِي واحدًا لا أَخَا لِيا

يريد بذي الإخوة دُرَيد بن حَرْمَلةَ الْمُرِّيّ، وهو الذي قَتل أخاه معاوية، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر، وقوله «كما تَركوني واحدًا لا أَخَا ليا» يُبطل توهُّم الكثرة هنا؛ لأنَّ الذين تركوه بلا أخ هم بنو حَرمَلة، ولم يكن له أخ قُتل غير معاوية وحده. ونسبَه المصنف في الشرح[2] لعمرو بن الشَّريد أخي الخنساء، كذا قال. ونسبَه ابن عصفور لصَخر بن الشَّريد كما نسبناه نحن. وقولُ الآخر[3]:

ونارٍ قد حَضَأْتُ بُعَيدَ وَهْنٍ بدارٍ ، ما أُريدُ بِها مُقاما

يصف قصة جرت له وحده مع الجنّ على زعمه. وقولُ الآخر[4]:

ويومٍ على البَلْقاءِ ، لم يَكُ مثلَهُ على الأرضِ يومٌ في بَعيدٍ ولا دانِ

يريد يومًا كانت فيه وقعة بين غَسَّانَ ومَذْحِجَ في يوم يُعرف بالبَلقاء. وقال أبو طالب يمدح رسول الله ﷺ[5]:

وأَبْيَضَ ، يُستَسْقى الغَمامُ بِوَجهِهِ ثِمالُ اليَتامى ، عِصْمةٌ لِلأَرامِلِ

/ومما جاءت فيه رُبَّ لتقليل النظير قولُ امرئ القيس[6]: [٥: ١١٣/ب]

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٢٦٥.

(٢) ٣: ١٧٨.

(٣) هو شُمَيْر بن الحارث الضبي - وقيل: سُمير، وقيل: شمر، وقيل: سهم - أو تأبط شرًّا. النوادر ص ٣٨٠ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٩٠ - ٣٩١ والحماسة البصرية ٣: ١٣١٤ [١٢٠١]. حضأ: أشعل. والوهن: نحو من نصف الليل.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٧٨. ونسب في الجنى الداني ص ٤٤٢ لبعض شعراء غسان.

(٥) السيرة النبوية ١: ٢٧٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٤٤. ثمال اليتامى: معتمدهم.

(٦) الديوان ص ٨٦. القينة: الجارية الضاربة بالعود المغنِّية. والكران: العود الذي يضرب به.

فإنْ أُمْسِ مَكروبًا فيــا رُبَّ بُهْمــةٍ ... كَشَفْتُ إذا ما اسْوَدَّ وَجــهُ الجَبــانِ
وإن أُمْسِ مَكروبًــا فيــا رُبَّ قَيْنــةٍ ... مُنَعَّمــــةٍ أَعْمَلْتُهــــا بِكِـــــرانِ

وقولُ أَبي كَبير الهُذَليّ[1]:

أَزُهَيرُ ! إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ ... رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

ومما ظاهره استعمال رُبَّ في التكثير قول عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير ابن الخَطَفى[2]:

فإنْ تَكُنِ الأَيَّامُ شَيَّبْنَ مَفرِقي ... وأَكْثَرْنَ أَشْجاني ، وفَلَّلْنَ مِنْ غَربي
فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبتُ بِمَشْرَبٍ ... شَفَيتُ به عني الصَّدَى ، بارِدٍ عَذْبِ
وكَمْ لَيلةٍ قد بِتُّها غيرَ آثِمٍ ... بِساجيةِ الحِجْلَين مُفْعَمةِ القُلْبِ

ومَن تأَوَّلَ ذلك جعل رُبَّ لتقليل النظير، وراعى في كَم التكثير.

وقال المصنف في الشرح[3]: «الصحيح أنَّ معنى رُبَّ التكثير، ولذا تصلح كَمْ في كل موضع وقعت فيه رُبَّ غيرَ نادر». وأنشد[4] عدة أبيات، يصلح وضع كم فيها موضع رُبَّ. ونسب[5] هو وابن خروف[6] هذا المذهب إلى س، واستدلاَّ[7] على ذلك بقوله في «باب كم»: «اعلم أنَّ لِكَمْ موضعين: أحدهما

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٠ وإيضاح الشعر ص ٨٥ والخزانة ٩: ٥٣٥ - ٥٣٩ [٧٩٤]. زهير: مرخم زهيرة، وهي ابنته. والقذال: ما بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة. ومرس: ذو مَراسة وشدَّة. ولففت هيضل: جمعت بينهم في القتال.
(٢) تقدم البيت الثالث في ١٠: ٢١، والثلاثة في ٣٦. الصدى: العطش.
(٣) ٣: ١٧٦.
(٤) ٣: ١٧٦ - ١٧٧.
(٥) ٣: ١٧٧.
(٦) شرح الجمل له ص ٥٤٧.
(٧) شرح المصنف ٣: ١٧٧ - ١٧٨.

الاستفهام، والآخر الخبر. ومعناها معنى رُبَّ»[1]. وبقوله في الباب: «واعلم أنَّ كم في الخبر لا تَعمل إلا فيما تَعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ، ورُبَّ غير اسم»[2].

قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا نص س، ولا معارض له في كتابه، فعُلم أنَّ مذهبه كونُ رُبَّ مساويةً لـ(كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف في أنَّ معنى كم الخبرية التكثير. والذي دلَّ عليه كلام س مِن أنَّ معنى رُبَّ التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، فمِن النظم الأبيات التي تقدم ذكرها، ومن النثر قولُه عليه السلام: (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة)[4]، وقولُه عليه السلام: (رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، لا يُؤْبَهُ له، لو أَقْسَمَ على اللهِ لأَبَرَّه)[5]، ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: رُبَّ صائمِه لن يَصومَه، وقائمِه لن يَقومَه[6]. وقال الفراء[7]: يقول القائل إذا أَمَرَ فعُصي: أمَا واللهِ لَرُبَّ نَدامةٍ لكَ تَذكُر قولي فيها» انتهى.

أمَّا قول المصنف «وهذا نصُّ س، ولا مُعارضَ له في كتابه» فقال صاحب «البسيط»: «س يصرِّح في مواضع من كتابه بأنَّ كَمْ بمنْزلة رُبَّ، وكذلك في كائن، فيحتمل أن يريد في الجر، أو في جميع أحوالها معنًى ولفظًا» انتهى. وإذا كان كلام س محتملاً فكيف يقول المصنف: إنه نصّ.

(١) الكتاب ٢: ٥٦.
(٢) الكتاب ٢: ١٦١.
(٣) ٣: ١٧٨.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب العلم والعظة بالليل ١: ٣٧ وكتاب التهجد: الباب الخامس ٢: ٤٣ وكتاب الأدب: باب التكبير والتسبيح عند التعجب ٧: ١٢٣ وكتاب الفتن: الباب السادس ٨: ٩٠.
(٥) الحديث بهذا اللفظ في أسد الغابة ١: ٢٦٠ [دار إحياء التراث العربي].
(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥.
(٧) معاني القرآن ٢: ٨٢.

وقال في «البسيط»: ذهب /البصريون إلى أنها للتقليل، كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السراج[1] والجرمي والمبرد[2] والزجاج[3] والزجاجي[4] والفارسي[5] والرماني وابن جِنِّي[6] والسيرافي[7]، وجملةُ الكوفيين[8] كالكسائي والفراء وابن سَعدان وهشام، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب (العين)[9]، فإنه صرَّح بكونها للتكثير دون التقليل[10]، ولا ذكره غيره. وذكر الأعلم أنها للتقليل، إلا أنَّ التقليل يكون للذات تارة وللوجود أخرى وإن كثرت ذاته وعظمت، كقوله مفتخرًا: رُبَّ غارةٍ أَغَرتُ، ورُبَّ ناقةٍ كَوْماءَ نَحَرتُ. [٥: ١١٤/أ]

وقال ابن السِّيد: الشيء الذي له نقيض مستعمل في التقليل، [نحو][11]: رُبَّه رجلاً - على أصلِه، وهو كثير في كلامهم. وأمَّا موضوع التفخيم والتعظيم، نحو: رُبَّ يومِ سرورٍ شهدتُ - فهو للتكثير، ومنه[12]:

---

(١) الأصول ١: ٤١٦.
(٢) المقتضب ٤: ١٣٩.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٢، ٥: ٧٤.
(٤) الجمل ص ١٣٦.
(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٥١.
(٦) اللمع ص ٧٤.
(٧) شرح الكتاب ١: ١٣٧ - ١٣٨.
(٨) الأصول ١: ٤١٨.
(٩) كذا في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢: ٨٢١.
(١٠) لم أقف له على نص صريح في ذلك، ولعله يريد بذلك قوله في كم: «كم حرف مسألة عن عدد، وتكون خبرًا بمعنى رُبَّ، فإن عني بها رُبَّ جرَّت ما بعدها». كتاب العين ٥: ٢٨٦. وقال في ٨: ٢٥٨: «ورُبَّ كلمة تُفرِد واحدًا من جميع يقع على واحد يُعنى به الجميع، كقولك: رُبَّ خيرٍ لَقيته».
(١١) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.
(١٢) تقدم في ٨: ٣٦٧.

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ....

وفي «الإفصاح»: مذهب أبي عثمان وأبي العباس وأبي بكر وأبي إسحاق والرماني وابن جني والصَّيْمَريّ[1] والسيرافي وأبي علي أنها للتقليل ، وهو قول عيسى بن عمر ويونس وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والجرمي، وجِلَّة الكوفيين، كالكسائي والفراء ومعاذ الهرّاء وهشام وابن سَعدان. وبه قال من المتأخرين الزمخشريّ[2].

وقيل: إنها للتكثير. وبه قال جماعة، منهم صاحب العين وابن دُرُسْتُوَيْهِ، ويُروى عن الخليل، وقال به كثير من المتأخرين.

وقال بعض المتأخرين: هو من الأضداد، يكون للتقليل والتكثير.

وقال ابن الباذش: هي لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيرًا. وبه قال ابن طاهر.

وقال بعض أصحابنا: أكثر ما تقع للتقليل. وبنحو هذا قال أبو نصر الفارابي في «كتاب الحروف» له.

وقوله **ولا يلزم وصف مجرورها، خلافًا للمبرد**[3] **ومن وافقه** مَن وافقه[4] هم ابن السراج[5] والفارسي[6] والعَبديّ وأكثر المتأخرين[7]، منهم الأستاذ أبو علي[8]. وفي «البسيط» أنه رأي البصريين.

(١) التبصرة والتذكرة ص ٢٨٦.
(٢) المفصل ص ٢٩١.
(٣) الأصول ١: ٤١٨. وذكر في الارتشاف ٤: ١٧٤١ أنه اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة.
(٤) من وافقه: سقط من ك.
(٥) الأصول ١: ٤١٨.
(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٥٢ وإيضاح الشعر ص ١٠٩ - ١١٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ٢: ٨٦٤ - ٨٦٥.
(٧) شرح المصنف ٣: ١٨١.
(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٢٣ - ٨٢٥. وفي التوطئة ص ٢٤٥ ما نصه: «ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم».

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقَّشِي[1] وابن طاهر وابن خروف[2] إلى أنه لا يلزم الوصفُ. قيل[3]: وتضمين رُبَّ القلة والكثرة يقوم مقام الوصف. ووافقهم هذا المصنف. وهو ظاهرُ مذهب س[4]، ونصُّ الأخفش والمبرد فيما نقل ابن هشام، واختيارُ ابن عصفور[5].

واحتجَّ مَن قال بلزوم الوصف بأنَّ رُبَّ أُجريت مجرى حرف النفي، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في المجرور أن يوصف بجملة لذلك، وقد يوصف بما يجري مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول. ويدلُّ على جريانها مجرى حرف النفي أنها لا تقع إلا صدرًا، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور /بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وأنَّ المفرد الذي يجوز جمعه إذا [٥: ١١٤/ب] وقع بعدها قد يدلُّ على أكثر من واحد كما يكون ذلك في النفي.

وقالوا أيضًا: رُبَّ للتقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم، ووصفها يُحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه، فلزم الوصف لذلك. وأيضًا فقولك رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ردٌّ على من قال: مَا لقيتَ رجلاً عالِمًا، فلو لم تذكر الصفة لم يكن الردُّ موافقًا.

---

(١) مذهبه في شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢: ٨٢٤. وهو هشام بن أحمد بن هشام الكاتب المعروف بابن الوَقَّشيّ [٤٠٨ - ٤٨٩هـ]، من أهل طليطلة، كان من أعلم الناس باللغة والنحو ومعاني الأشعار والعروض وصناعة الكتابة. أخذ عن أبي عمر السَّفاقُسيّ وأبي عمر بن الحداد وغيرهما. وولي القضاء، وكان شاعرًا. ومن تآليفه: نُكت الكامل للمبرد. توفي بدانية. بغية الوعاة ٢: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) شرح الجمل له ١: ٥٤٨.

(٣) هذا قول ابن خروف كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٢٧.

(٤) الكتاب ١: ٤٢١، ٢: ١٥٦، ٢٧٤ وشرح المصنف ٣: ١٨٢ - ١٨٣.

(٥) اختار في المقرب ١: ١٩٩ وشرح الجمل ١: ٥٠٣ أنه لا بد للمخفوض بها من الصفة، وقد تحذف للدلالة.

وقال العبدي: «إنما وجب الوصف على طريق العوض من العامل المحذوف».
يعني أنَّ العامل الذي يتعلق به مجرور رُبَّ محذوف في الغالب، فلزمه الوصف ليكون عوضًا منه متى حُذف.

وما استدلُّوا به لا حجة فيه، أمَّا قولهم «إنها جَرَت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلا صدرًا» فليس بصحيح، قد وقعت خبرًا لـ«إنَّ»، وخبرًا لـ«أنْ» المخففة من الثقيلة، قال الشاعر[1]:

أماوِيَّ إنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ ... أَخَذتُ ، فلا قَتْلٌ لَدَيَّ ولا أَسْرُ

وقال الآخر[2]:

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امرئٍ ، خِيلَ خائنًـا، ... أَمِـين ، وخَـوَّانٍ يُخَـالُ أَمينـا

وأمَّا قولهم « إنه لا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور» فهو تفريع على أنَّ لـ«رُبَّ» ما تتعلق به؛ وهو شيء مختلَف فيه، وسيأتي، وعلى تقدير أنها لها ما تتعلق به فلا يدلُّ عدم تقدُّمه عليها على أنها مشبَّهة بحرف النفي؛ لأنَّ لنا ما لا يتقدَّم على المجرور الذي يتعلَّق به، ولا يلزم أن يكون جاريًا مجرى حرف النفي، نحو قولك: بِكَمْ درهمٍ تصدَّقتُ، تريد الخبرية. وأيضًا فحرف النفي على قسمين: منه «ما»، وهو الذي امتنع أن يتقدم عليها ما يعمل في الاسم المجرور. ومنه ما ذلك فيه هو الوجه، نحو: لم ولَمَّا ولن ولا وإنْ، نحو: لم أَمُرَّ بزيد.

وأمَّا قولهم« إنَّ المفرد إذا وقع بعد رُبَّ قد يدلُّ على أكثر من واحد كما يكون ذلك في النفي» فالقلَّة والكثرة لا تدلُّ عليهما رُبَّ بالوضع؛ وإنما ذلك يُفهم من سياق الكلام، كما يُراد العموم من النكرة في المثبت في نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[3]، وليس ذلك من مدلول النكرة في الإثبات، كذلك النكرة في رُبَّ.

(١) حاتم الطائي. الديوان ص ٢١٢ والحلبيات ص ٢٤٥ والخزانة ٤: ٢١٠ - ٢١٨ [٢٨٦].
(٢) تقدم البيت في ٥: ١٦٣.
(٣) سورة التكوير: الآية ١٤.

وأمَّا قولهم «رُبَّ للتقليل» إلى آخر الاستدلال بذلك فقد تقدَّم النِّزاع في أنها وُضعت للتقليل.

وأمَّا قول العَبديّ ودعواه أنَّ العامل الذي تتعلق به رُبَّ محذوف في الغالب، والوصف عوض منه - فليس ذلك بصحيح، بل الغالب ذِكره لا حذفه، ولو كانت الصفة عوضًا من المحذوف ما اجتمعا، وقد اجتمعا، فدلَّ على أنه ليس بعوض.

وأمَّا قولهم: «إنها جواب لمن قال: ما لقيتَ رجلاً عالِمًا» - فقال المصنف في الشرح[1]: «والصحيح أن تكون جوابًا وغير جواب، وإذا كانت /جوابًا فقد تكون جواب موصوف، وجواب غير موصوف، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمُجاب، فيقال لمن قال: ما رأيت رجلاً: رُبَّ رجلٍ رأيت، ولمن قال: ما رأيت رجلاً عالِمًا: رُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيت. وإذا لم تكن جوابًا فللمتكلم بها أن يصف مجرورَها وألاَّ يصفه. ومِن وقوعه غير موصوف قولُ أُمّ معاوية[2]: [٥: ١١٥/أ]

يـــــا رُبَّ قائلـــــةٍ غـــــدًا ... يـــــا لَهـــــفَ أُمِّ معاوِيَـــــهْ

ومثلُه[3]:

ألا رُبَّ مأخوذٍ بإجرامِ غيرِهِ ... فلا تَسأمَنْ هِجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما

ومثلُه[3]:

رُبَّ مُـــسْتَغْنٍ، ولا مـــالَ لـــهُ ... وعَظيمِ الفَقرِ، وهْـــو ذو نَـــشَبْ»

انتهى.

وهذه الأبيات التي أنشدها دلالة على أنَّ مجرور رُبَّ لا يحتاج إلى صفة لِمُدَّعٍ أن يقول: إنَّ الموصوف محذوف لفهم المعنى؛ ألا ترى أنَّ جميع ذلك صفات، وهي: قائلة، ومأخوذ، ومستغنٍ، فالتقدير: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، ورُبَّ إنسانٍ مأخوذٍ، ورُبَّ إنسانٍ مُسْتَغْنٍ.

---

(١) ٣: ١٨٢.

(٢) هي هند بنت عتبة. السيرة النبوية ٢: ٣٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٢١٢ - ٢١٤ [٢١٦].

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

واستدلَّ ابن طاهر على أنه لا يلزمه الوصف بقوله:

ألا رُبَّ مولودٍ ، وليس له أَبٌ ....

ألا ترى أنَّ مولودًا لم يوصف.

قال ابن عصفور: ومما يبين أنه لا يلزمه الوصف أنك تجد أماكن إن جعلتَ ما بعد المخفوض صفة لم يبق للمخفوض ما يعمل فيه لا في اللفظ ولا في التقدير؛ لأنَّ معنى الكلام لا يقتضي عاملاً محذوفًا، بل تجد المعنى مستقلاًّ من غير حذف، نحو قول امرئ القيس(١):

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ ولَيلةٍ بآنِسةٍ ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ

ألا ترى أنَّ المعنى مستقلٌّ بما في اللفظ خاصَّة، وإن رُمْتَ أن تتكلَّف حذف عامل، فقدَّرتَ: ظَفِرتُ بهما، أو تمتَّعتُ بهما - كانت زائدة غير مفيدة؛ لأنَّ ذلك المعنى حاصل من غير حذف؛ لأنَّ لهوك بالآنسة في ذلك اليوم وتلك الليلة ظفَرٌ بهما وتمتُّع.

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا أنك متى وصفتَ المخفوض برُبَّ بما لا يحتمل غير الوصف تعلَّقَت النفس بزيادة بيان؛ ولم تكتف بالصفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت رُبَّ رجلٍ قائل ذلك لم يجز الاكتفاء، بل لا بُدَّ من عامل مقدَّر، به يتمُّ الكلام. وإذا قلت رُبَّ رجلٍ يقول ذلك وجدتَ اللفظ مستقلاًّ غير مفتقر إلى حذف.

وكون رُبَّ قد عوملت معاملة حرف النفي لا يلزم عنه لزوم الوصف للمخفوض بها؛ لأنَّ العامل في الاسم المجرور بها يتنَزَّل منها منْزلة الجملة المنفيَّة من حرف النفي.

وهذا الذي ذكرناه من /أنَّ المخفوض برُبَّ لا يلزمه الوصف هو الذي يعطيه كلام س؛ ألا ترى أنه قال في «باب الجر»: «وإذا قلت رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك فقد [٥: ١١٥/ب]

(١) الديوان ص ٢٩.

أضفتَ القول إلى الرجل بِرُبَّ»[1]، فدلَّ ذلك من كلام س على أنه لم يجعل «يقول ذلك» صفة لـ«رجل»؛ لأنَّ اتصال الصفة بالموصوف يُغني عن ذلك.

وقال المصنف في الشرح[2]: «والذي يدلُّ على أنَّ وصف مجرورها لا يلزم عند س تسويته إياها بـ(كم) الخبرية، ووصف مجرور كم الخبرية لا يلزم، فكذا وصفُ ما سُوِّي بها، وتصريحه بكون (يقول) مضافًا إلى الرجل بِرُبَّ مانع كونَه صفة؛ لأنَّ الصفة لا تضاف إلى الموصوف، وإنما يضاف العامل إلى المعمول، فـ(يقول) إذًا عامل في (رجل) بواسطة رُبَّ، كما كان مررتُ من مررتُ بزيدٍ عاملاً في زيدٍ بواسطة الباء، وكما كان أخذتُ مِن أخذتُه مِن عبد الله عاملاً في عبد الله بواسطة مِن، وهما من أمثلة س[3] في باب الجر» انتهى.

وكان الأستاذ أبو علي يتأوَّل كلام س بأن يقول: لا يصحُّ أن يكون إلا صفة لرجل؛ لأنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى ظاهره؛ ألا ترى أنك لا تقول: بزيدٍ افتخرَ، تريد: بنفسه افتخرَ زيدٌ؛ لأنَّ فاعل افتخرَ ضمير يعود إلى زيد، فكذلك فاعل (يقول) ضمير يعود إلى رجل، فكيف يتعدَّى إلى رجل بحرف الجر، فلا بدَّ من متعلَّق محذوف إلا أنه لم يظهر، ونابت الصفة منابه، فلمَّا كان كذلك قال[4] س: إنَّ رُبَّ وصَّلَت يقول إلى رجل وإن كانت إنما وَصَّلَت وجدتُ المحذوفة، ونابت يقول منابها.

ومِن النحويين مَن خَطَّأَ س في تمثيله: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

(٢) ٣: ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) الكتاب ١: ٤٢١.

(٤) ك، غ: بيّن.

وقال ابن خروف: قول س «فقد أضفتَ القولَ إلى الرجلِ برُبَّ» كلام حسن، وهو كقوله[1]: «فقد أضفتَ الكينونةَ إلى الدار بفي»، وكقوله[2]: «فقد أضفتَ إليه الرَّداءة بفي»، يعني قوله: أنتَ في الدار، وفيكَ خَصلةُ سَوْءٍ، فرُبَّ أَوصلت القول إلى قليل الرجال وكثيرهم كما أوصلتْ في الكينونةَ إلى الدار، واستقرارَ الرداءة إلى المخاطب. وموضع المخفوض برُبَّ مبتدأ، ويقول: خبره، فكأنه على تقديره: كثيرٌ من الرجال يقولُ ذلك.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وقد يُسِّر لي - بحمد الله - تخريجُه بوجهٍ لا تخطئة فيه ولا تكلُّف، وذلك بأن يجعل يقول مضارع قال، بمعنى: فاقَ في المُقاولة، ويجعل ذلك فاعلاً أشير به إلى مرئيّ أو مذكور، كأنه قال: رُبَّ رجلٍ يفوقُ ذلك الرجلَ في المُقاولة. فبهذا التخريج يؤمَن الخطأ والتكلُّف، ويَثبت استغناء مجرور رُبَّ عن الوصف» انتهى.

وإنما أُمِن من الخطأ لأنه يكون إذ ذاك الفاعل غير ضمير رجل، فيكون رُبَّ رجلٍ يقول ذلك كقوله: رُبَّ رجلٍ ضربَ زيدٌ، فلم يتعدَّ فعل فاعل الضمير المتصل إلى ظاهره.

لكنَّ هذا التخريج بعيدٌ إرادته من قول /س: «رُبَّ رجلٍ يقول ذلك»، بل المتبادر إلى الذهن أنَّ «ذلك» منصوب لا مرفوع، وأنَّ الفاعل بـ«يقول» هو ضمير عائد على رجل، ولَمَّا كانت رُبَّ حرفًا محكومًا له بحكم الزيادة لم يتنَزل منْزلة الحرف الذي لم يُحكم له بحكم الزيادة، فاحتمل أن عاد الضمير فاعلاً على مجرورها، فليس نظير: بزيدٍ افتخرَ؛ لأنَّ بزيد في موضع نصب، وهذا ليس في موضع نصب، بل في موضع رفع بالابتداء، ورُبَّ كأنها حرف زائد. [٥: ١١٦/أ]

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

(٢) الكتاب ١: ٤٢١. والذي في النسخ: وبقوله. والتصويب من ناظر الجيش ٦: ٣٠٢٦.

(٣) ٣: ١٨٣.

وقال ابن خروف أيضًا: «لا يفتقر إلى الصفة كما زعموا؛ لأنَّ معنى التقليل والتكثير الذي دلَّت عليه يقوم مقام وصف مخفوضها كما كان ذلك في كم؛ ولذلك قلت: كم غلامٍ عندك، فابتدأت بنكرة». يعني أنَّ ما دلَّت عليه كم من التكثير سَوَّغ الابتداء بها مع أنها نكرة.

وقوله **ولا مُضيُّ ما تتعلق به** اختلفوا في زمان ما تتعلق به رُبَّ: فالمشهور أنه ماضي المعنى، وهو مذهب المبرد والفارسي[1]، واختاره ابن عصفور[2]، وتأوَّل[3] قوله ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[4]، وسيأتي الكلام عليه.

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، قال[5]: «ولا يجوز: رُبَّ رجلٍ سيقوم، ولَيَقومَنَّ غدًا، إلا أن تريد: رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا، تقول: رُبَّ مُسيءٍ اليومَ مُحسنٌ غدًا، أي: يوصف بهذا».

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون مستقبلاً وحالاً، والمضيُّ أكثر. وهو اختيار المصنف، قال في الشرح[6]: «وأمّا كونه - يعني المضيّ - لازمًا لا يوجد غيره فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلاً، كقول جَحْدَرٍ اللِّصِّ[7]:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سيبكي عليَّ مهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وكقول هند أم معاوية[8]:

يا رُبَّ قائلةٍ غدًا يا لهفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣ والمقتصد ٢: ٨٣٤ - ٨٣٥.
(٢) المقرب ١: ٢٠٠ وشرح الجمل ١: ٥٠٦.
(٣) المقرب ١: ٢٠٠ - ٢٠١ وشرح الجمل ١: ٥٠٦.
(٤) سورة الحجر: الآية ٢.
(٥) الأصول ١: ٤٢٠ وشرح المصنف ٣: ١٨٤.
(٦) ٣: ١٧٩.
(٧) تقدم البيت في ١: ١٠٦، ١٠: ٤٣.
(٨) تقدم البيت في ص ٢٨٩.

وكقول سليم القُشَيري[1]:

ومُعتَصِمٍ بالحَيِّ مِن خَشيةِ الرَّدَى ... سَيَرْدَى ، وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوبُ

وقال الراجز[2]:

يا رُبَّ يومٍ لِيَ ، لا أُظَلَّلُهْ ... أَرْمَضُ مِنْ تَحتُ ، وأَضْحَى مِن عَلُهْ

وقال آخر[3]:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطلُبُكُمْ ... لاقَى مُباعَدةً مِنكُمْ وحِرمانا»

قال[4]: «وقد يكون ما وقعت عليه رُبَّ حالاً، كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤٌ مستريح: رُبَّ امرئٍ في وقتنا مستريحٍ، ومنه قول ابن أبي ربيعة[5]:

فَقُمْتُ ولم تُعْلَمْ عليَّ خِيانةٌ ... ألا رُبَّ باغي الربحِ ليسَ بِرابِحِ

/ومثله[6]: [٥: ١١٦/ب]

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لكَ ناصحٍ ... ومُؤْتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أَمينِ»

وقد تأوَّل بيت جَحدر مَن ذهب إلى التزام مُضيِّه بأنه يكون على حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي؛ قال: «وكأنه قال: فإنْ أَهْلِكْ فرُبَّ فتًى بَكى عليَّ فيما مضى وإن كنتُ لم أَهلِك، فكيف يكون بكاؤه عليَّ إذا هلَكتُ؟ فأَوقع سيبكي موقع بكى لأجل الحكاية، وحَذف ما يتمُّ به الكلام لفهم المعنى. والدليل على أنَّ

---

(١) تقدم البيت في ص ١٢٦.

(٢) تقدم الرجز في ٨: ٨٦.

(٣) هو جرير. ديوانه ص ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٧.

(٤) ٣: ١٧٩ - ١٨٠.

(٥) الديوان ص ٤٦٤. وآخر الصدر في المخطوطات: «على خَشَياته». وأوله في الديوان: «فمُتُّ». ونسب لجميل بثينة. ديوانه ص ٣٠ [دار صادر]. كما نسب لكثير، وقيل: إنه تمثل به. ديوانه ص ١٠٨ [دار الجيل]، وأول العجز فيه: «وكم طالب للربح»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١١٧.

المستقبل قد يُحكى بالنظر إلى ما مضى أنك تقول: لِمَ تركتَ زيدًا وقد كان سيعطيك؟ ومِن ذلك قول امرأة من العرب ترثي زوجها[1]:

يــا مــوتُ ! لــو تَقبَــلُ افْتِــداءً كنـــتُ بِنفـــسِي ســـأَفْتَدِيهِ

وهذا التأويل إنما يحتاج إليه إن قدّر سيبكي جوابًا لرُبَّ لا صفة للمخفوض بها؛ وأمَّا إن قدَّرتَه في موضع الصفة للمخفوض برُبَّ، وجعلتَ لها جوابًا محذوفًا يراد به المضي - فلا يحتاج إليه، ويكون التقدير إذ ذاك: فرُبَّ فتًى سيبكي عليَّ مخضَّبٍ رَخصِ البَنانِ لم أَقضِ حقَّه، فحُذف ذلك لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله بعدُ[2]:

ولم أَكُ قد قَضَيتُ حُقــوقَ قَــومي ولا حَـــقَّ الْمُهَنَّـــدِ والـــسِّنانِ»

انتهى.

وأمَّا استدلال المصنف بقول أُمّ معاوية فقولها «يا رُبَّ قائلةٍ غدًا» هو من الوصف بالمستقبل لا من باب تعلُّق رُبَّ بما بعدها. وأمَّا «ومُعتَصِمٍ» فإنَّ«سَيَردَى» محتمل أن يكون صفة لا متعلقًا به رُبَّ. وأمَّا «لا أُظَلُّله» فهو صفة أيضًا. وكذلك «يا رُبَّ غابِطِنا». فجميع ما استدلَّ به على استقبال ما تتعلَّق به رُبَّ لا دليل فيه.

وأمَّا قوله«فقمتُ» البيت، وقوله«ألا رُبَّ» البيت - فهما مما وُصف فيهما المجرور بالحال لا مما تعلَّقَت به رُبَّ.

وفي قول المصنف «ولا مُضِيٌّ ما تتعلَّق به» نصٌّ على أنها تتعلق كحروف الجر غير الزوائد، وهذه مسألة اختُلف فيها:

فذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء، وحكاه شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع عن بعض المتأخرين، قال[3]: «إذا قلت: رُبَّ رجلٍ عالمٍ قد

---

(١) الحماسة البصرية ٢: ٧٣٩ [٥٧٢]، وفيه أنها قالت ذلك في أخيها. ك، ن: لو كنت تقبل.
(٢) انظر مصادر بيت جحدر اللص الذي تقدم في ١: ١٠٦، وذكر قريبًا أيضًا.
(٣) البسيط في شرح الجمل له ٢: ٨٦١.

لقيته - فرُبَّ حرف دخل على المبتدأ وخفضه، وهو بمنْزلة: بحسبك زيدٌ، فدخل حرف الجر، فانخفض المبتدأ، فكما أنَّ المجرور هنا لا يحتاج إلى متعلَّق كذلك رُبَّ رجلٍ عالمٍ لا يحتاج إلى متعلَّق».

وذهب الجمهور إلى أنه يتعلَّق.

واختلفوا[1] في موضع المجرور بها: فذهب الزجاج إلى أنه في موضع نصب أبدًا، فإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قد ضربتُ، ورُبَّ رجلٍ قد أتاني - كانت في موضع نصب بضربتُ وأتاني. وإن جعلتهما صفة كانت في موضع نصب بعامل محذوف.

[٥: ١١٧/أ] ورُدَّ ذلك بأنه يؤدي إلى تعدِّي الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله /بوساطة رُبَّ، وهو لا يحتاج في تعدِّيه إليها.

وأجاب الرماني بأنها دخلت على معمول الفعل كما دخلت اللام في ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[2]، لكنَّ هذا على سبيل الجواز لَمَّا كان التقديم والتأخير جائزين، ولَمَّا وجبَ تقديم الفضلة المجرورة بِرُبَّ على الفعل وجبَ دخول رُبَّ عليها.

ورُدَّ بأنَّ العامل إذا تقدَّم معموله عليه لم يُقَوَّ في وصوله إليه إلا باللام.

ورُدَّ أيضًا مذهب الزجاج بأنه يؤدي إلى تعدِّي الفعل المتعدي إلى ضمير المفعول وإلى ظاهره في نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه، ولا يجوز: بزيدٍ لقيتُه، وبأنه إذا كان المفعول يَلزم تقديمه لم يَلزم أن يُقَوَّى بالحرف، فيجوز: لأيِّ رجلٍ ضربتَ؟ وأيَّ رجلٍ ضربتَ؟

---

(١) كلام أبي حيان في هذه المسألة مختصر من كلام ابن عصفور في كتابه المفقود شرح الإيضاح، وقد أثبته ناظر الجيش في شرحه ٦: ٣٠٤٤ - ٣٠٤٨، وانظر شرح الجمل ١: ٥٠٧ - ٥٠٨.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤٣.

وذهب الأخفش والجرمي إلى أنها تزاد في الإعراب، ويُحكم على موضع مجرورها بالنصب والرفع على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه الاشتغال إذا كان العامل قد عمل في ضميره أو سببيِّه نصبًا، ويُعطف على لفظه وعلى موضعه، فإن كان رفعًا رُفع المعطوف، أو نصبًا نُصب. قال ابن عصفور[١]: «ومِن العطف على الموضع قولُ الشاعر[٢]:

وسِنٌّ كَسُنَّيْقٍ سَناءً وسُنَّمًا ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجيرِ نَهُوضِ

عطف سُنَّمًا على موضع سِنٌّ لأنه في موضع نصب على المفعول».

وقال الأعلم: «السَّناءُ: الارتفاع، وكذلك السُّنَّم، فعلى هذا يكون وسُنَّمًا معطوفًا على سَناء».

وقال أبو بكر عاصم بن أيوب البَطَلْيَوْسيّ: «مَن جعلَ سُنَّمًا اسمًا للبقرة عطفه على موضع وسِنٌّ؛ لأنه في موضع المفعول بذَعَرتُ؛ أراد: ذَعَرتُ بهذا الفَرَس ثَورًا وبقرةً، وهو بعيد عند بعض النحويين أن يُجعل لِرُبَّ موضع من الإعراب. انتهى».

ويدلُّ على أنها زائدة في الإعراب قولهم: رُبَّ رجلٍ عالم يقول ذلك، فلولا أنَّ «رُبَّ» زائدة في الإعراب ما جاز ذلك؛ لِما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فجَعلُ «رُبَّ رجلٍ» في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوَّغ ذلك. لا يقال: كيف يقال في رُبَّ إنها زائدة في الإعراب وهي تدلُّ على معنًى زائد؛ لأنَّ الزائد على قسمين: قسم إذا أزيل لم يتغير المعنى؛ لأنه إنما جيء [به][٣] للتأكيد،

---

(١) معناه في شرح الجمل له ١: ٥٠٨.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٧٦ وشرح أبيات المغني ٣: ١٩٠ - ١٩٦ [٢١٢]. السن: الثور الوحشي. والسنيق: الصخرة الصلبة، وقيل: جبل. وبمدلاج الهجير: بفرس يسير في الهجير.

(٣) به: تتمة يلتئم بها السياق.

وقسم إذا أُزيل تغيَّر المعنى، ويُسمَّى زائدًا في الاصطلاح باعتبار أنه يتخطَّى العامل إليه. مثال الأول: ليس زيدٌ بقائم، ومثال الثاني: جئتُ بِلا زادٍ، فيقول النحويون إنَّ «لا» زائدة، وهي لو أُزيلت لتغيَّر المعنى من النفي إلى الإثبات. فـ«رُبَّ» إذا كان معمولها مبتدأ لا تتعلَّق بشيء، ونظيرُها في ذلك «لولا» مع المضمر، و«لعلَّ» في لغة مَن جَرَّ بها في أنهما لا يصل بهما عامل إلى معموله، وكذلك: رُبَّ رجلٍ عالمٍ في الدار، فـ«في الدار» خبر عن «رجل»، و لم يصل بـ«رُبَّ» عامل إلى معموله. فأمَّا رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ فإنما قلنا إنَّ رُبَّ رجلٍ في موضع مفعول لأنَّ العامل في ذلك يطلبه /على جهة المفعولية، بخلاف «لولا» مع المضمر، و«لعلَّ» في لغة مَنْ جَرَّ بها، فإنه لا يكون ذلك أبدً إلا في موضعٍ لا يتعلَّق فيه بعامل. [٥: ١١٧/ب]

وأمَّا قول س[1] في رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك: «إنك قد أضفتَ القول إلى الرجل برُبَّ» - فمعناه أن يقول: إضافته رُبَّ إلى الرجل على معنى التقليل أو التكثير على الخلاف، كما تقول في لعلَّ زيدٍ قائمٌ: إنَّ لعلّ أضافت القيام إلى زيد على طريق الترجِّي.

وحروف الجر غير الزائدة متعلِّقةً كانت أو غيرَ متعلقةٍ معناها الإضافةُ، فإن كانت متعلِّقة أضافت العامل إلى المعمول، وإن كانت غير متعلِّقة أضافت الابتداء إلى المخفوض بها على المعنى الذي لها.

وحذفُ الفعل الذي يكون خبرًا لمجرور رُبَّ، أو عاملاً في موضعه، أو مفسِّرًا لعامل - نادرٌ وفاقًا لـ«س» والخليل[2]، لا كثيرٌ، خلافًا للفارسي[3] والجزولي[4]، ولا ممنوعٌ، خلافًا لِلُكْذة الأصبهاني؛ إذ زعم أنَّ ذكره واجب، ولَحَّن ما ورد من ذلك، وزعم أنه منحول للعرب.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.
(٢) الكتاب ٣: ١٠٣ - ١٠٤.
(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥١ - ٢٥٢.
(٤) المقدمة الجزولية ص ١٢٦.

قال س[١] في باب ما يجزم من الجوابات: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه وَجد في أشعار العرب رُبَّ لا جواب لها، ومن ذلك قول الشَّمَّاخ[٢]:

ودَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تَمَـــشَّى نعامُهـــا   كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ

ألا ترى أنه قد علم أنَّ مراده: قطعتُها، أو نحوه».

وقول الخليل يدلُّ على بطلان ما قاله الفارسيُّ ولُكْذَةُ. ومما يرد على لُكْذَةَ قولُهم: رُبَّ رجلٍ قائمٍ، ورُبَّ ابنةٍ خيرٍ من ابن، وفي المثل السائر: رُبَّ لائمٍ مُليمٍ[٣]، وقول الشاعر[٤]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَـــشُّهُ لـــكَ ناصـــحٍ   ومُـــؤْتَمَنٍ بالغَيـــبِ غـــيرِ أَمـــينِ

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع: «لا يمكن أن تجعل رُبَّ زائدة؛ لأنها تُحرِز معنًى، والزائد لا يُحرِز معنًى، وإنما هو مؤكِّد، ولا كل حرف خافض لا يكون إلا مُوصِّلاً، وإنما خَفض إذا كان زائدًا ليبقى عليه عمله الذي أنِس به، وما زادته العرب للتوكيد وليس له أصل فلا يكون خافضًا؛ لأنه ليس موصِّلاً، و«رُبَّ» خافضة، فلا بدَّ أن تكون موصِّلةً، أو منقولة منها إن جعلتها زائدة، فقد صحَّ بما ذكرته أنها لا بدَّ لها من فعل تتعلق به، فلا بدَّ أن يكون ظاهرًا أو محذوفًا، وإذا كان محذوفًا فيكون على وجهين:

---

(١) الكتاب ٣: ١٠٣ - ١٠٤. وعنوان الباب الذي ورد فيه هذا القول هو «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي».

(٢) الديوان ص ٨٣ والكتاب ٣: ١٠٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٦٠. الدوية: الفلاة الواسعة البعيدة الأطراف. وتمشَّى: أصله تَتَمَشَّى. واليرندج: الجلد الأسود. وقد ردّ على ما قاله الخليل بأنَّ الجواب في البيت الذي بعد هذا البيت، وهو:

قطعتُ إلى مَعروفِها مُنكَراتِها   إذا خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١: ٢٩٩ واللسان (لوم) برفع مليم. والمعنى: إنَّ الذي يلوم الممسك هو الذي قد ألام في فعله لا الحافظ له.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١١٧.

أحدهما: أن يكون قد ناب منابه شيء، فلا يظهر.

الثاني: ألاَّ ينوب منابه شيء، فيجوز أن يظهر، ويجوز أن تحذفه، فيكون ظاهرًا إذا لم يكن معك ما يدلُّ عليه، وإذا كان معك ما يدلُّ عليه، و لم تكن الصفة تقوم مقامه - فأنت بالخيار، إن شئتَ حذفته، وإن شئتَ أظهرته. وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار الفعل.

فمثال ما أنت فيه بالخيار أن تسمع إنسانًا يقول لك: ما لقيتَ رجلاً عالمًا، فتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولك ألاَّ /تذكر لقيت، فتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ، وتكتفي بكونه جوابًا. فإن كان ذلك منك ابتداء فلا بدَّ من إظهار الفعل. وأكثر ما تكون جوابًا، وإذا كانت غير جواب فهي على تقدير ذلك، إلا أنَّ الفعل يظهر لأنَّ سامعك لا يعلم ذلك الفعل إذا حذفتَه. [٥: ١١٨/أ]

ومثال ما يكون الفعل فيه لا يظهر لأنَّ الصفة تقوم مقامه قولُك: رُبَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة، لمن يقول لك: قد فهمتُها، فالتقدير: رُبَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة وجدتُ، لكنَّ مثل هذا لا يظهر. وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتأول كلام س، وهو: «إذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك، فقد أضفت القول إلى الرجل برُبَّ»[1]، فكان يقول: إنَّ يقول لا يصح أن يكون إلا صفة لرجل؛ لأنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى ظاهره، فلا بدَّ من متعلَّق محذوف، إلا أنه لا يظهر، ونابت الصفة منابه، فلمَّا كان كذلك قال س: إنّ رُبَّ وصَّلت يقول إلى رجل، وإن كانت إنما وصَّلت وجدتُ المحذوفة، ونابت يقول منابها»، انتهى ما نقلناه من كلام أبي الحسين.

فصارت المذاهب في الفعل المقدَّر عاملا في رُبَّ بالنسبة إلى الحذف خمسة: الندور، وهو مذهب س والخليل. والكثرة، وهو مذهب الفارسي. والمنع، وهو

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١.

مذهب لُكْذة. ونقل صاحب «البسيط» عن بعضهم أنه يلزم الحذف، فقال: «وادَّعى بعضهم لزوم الحذف لأنه معلوم، كما حُذف في: باسمِ الله، وتاللهِ لأفعلَنَّ». والتفصيل، وهو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع.

وقوله **بل يلزم تصديرُها** إن عنى أنه يلزم تصديرها على ما تتعلق به على ما زعم فهو صحيح، لا يوجد في كلامهم: لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ. وإن عنى أنه يلزم تصديرها أولَ الكلام فقد بيَّنّا أنَّ ذلك ليس بصحيح، وأنها قد وقعت خبرًا لـ«إنَّ» ولـ«أنِ» المخففة من الثقيلة.

وقوله **وتنكيرُ مجرورها** يعني أنه إذا كان مجرورها ظاهرًا فإنه يكون نكرة، سواء أكان معربًا أم مبنيًّا، نحو[1]:

رُبَّ مَنْ أَنضجتُ غيظًا صدرَه ....

وزعم بعض النحويين[2] أنها تَجرُّ الاسمَ المعرَّفَ بأل، فتقول: رُبَّ الرجلِ لقيتُ، وأنشدوا في ذلك قوله[3]:

رُبَّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ فيهمْ وعَناجِيجَ بَينَهنَّ المِهارُ

بخفض الجامل.

وقال مَن منع ذلك: الرواية الجاملُ بالرفع على أن تكون ما في موضع اسمٍ نكرة، والجاملُ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الجاملُ، والجملة في موضع الصفة لـ«ما». وقد تقدم تخريج المصنف[4] الرفع على أنه مبتدأ، و«ما» كافَّة لـ«رُبَّ».

قالوا: فإن صحَّت رواية الجرّ خُرِّج على زيادة أل، كأنه قال: رُبَّما جاملٍ مؤبَّلٍ فيهم، كما قالوا: إني لأَمُرُّ بالرجلِ مِثلِك فأُكرمه، أي: برجلٍ مثلِك.

---

(١) تقدم في ٣: ١١٨، ١٠: ٢٧، ١٢٢.

(٢) هذه المسألة ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٠٥.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٢٠، وفي ٢٦٨، ٢٧٤ من هذا الجزء.

(٤) تقدم في ص ٢٦٨، ٢٧٣ - ٢٧٤.

وقوله **وقد يُعطف على مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميريهما** مثال ذلك: رُبَّ رجلٍ وأخيه رأيت[1]. وشبه مجرورها هو المجرور بعد كَمْ، نحو: كم عبدٍ وأخيه أَعتَقت، وقال الشاعر[2]:/ [٥: ١١٨/ب]

وكم دُونَ بَيتِكَ مِنْ مَهْمَهٍ ... ودَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها

وكذا أيٌّ وكُلّ، قال[3]:

فأيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها ... .

وكذلك كُلّ، قالوا: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ[4].

وشرطُ جواز ذلك أن يكون ذلك في العطف من التوابع، وأن يكون العطف بالواو خاصَّة. وزعم الفارسي أنه يجوز ذلك في البدل، وأنشد[5]:

كأنَّهُمُ صابَتْ عليهِمْ سَحابةٌ ... صَواعِقُها لِطَيرِهِنَّ دَبيبُ

جعل صَواعقها بدل اشتمال من سَحابة، وجاء «لِطَيرِهِنَّ دَبيبُ» جملة في موضع الصفة، والجملة نكرة وُصفت بها المعرفة التي هي صواعقها. قال: «لَمَّا كان بدلاً من السحابة صار بمَنْزلة المعطوف، فدخله حكم المعطوف عليه» انتهى.

ولا يَثبت مثل هذا الحكم بهذا التأويل؛ لأنَّ الأَولى والظاهر أن يكون صواعقُها مبتدأ لا بدلاً[6]، و«لِطَيرِهِنَّ دَبيب» خبره، والجملة من «صَواعقها» وخبره صفة لسحابة.

---

(١) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.

(٢) تقدم في ١٠: ٢٩.

(٣) تقدم في ٨: ٧٧.

(٤) الكتاب ٢: ٥٥، ٨٢، ٣٠٠.

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٦. وأنشده أبو علي في إيضاح الشعر ص ٢٩٧، وفيه تخريجه، وفيه رأيه، لكن ليس فيه قوله التالي. صابت: مطرت. يقول: أصابتها الصواعق، فلم تقدر على الطيران من الفزع، فدبَّت تطلب النجاء.

(٦) أجاز أبو علي هذا الوجه أيضًا في إيضاح الشعر.

وسوّغ دخول رُبَّ على المضاف إلى ضمير مجرورها لأنَّ الإضافة غير محضة، فلم تتعرف النكرة بإضافتها إلى المعرفة، والعرب لا تَحكم للمضاف إلى ضمير النكرة بحكم النكرة إلا بشرطٍ أن يكون بعد لفظٍ يطلب بالتنكير، كـ«رُبَّ» و«كُلّ» و«أيّ» فيما ذكرنا، وشرطٍ أن يكون المضاف إلى النكرة معطوفًا على نكرة متقدِّمة معمولة لـ«رُبَّ» و«كم» و«أيّ» و«كُلّ».

وقال س[1]: «وهو على جوازه ضعيف». وهذا يقتضي ألاَّ يجوز القياس عليه. وأجاز الأخفش[2] القياس على ما جاء منه. وحكى الأصمعي ما هو أشدّ من هذا، وهو مباشرة رُبَّ للمضاف إلى الضمير، قال: قلتُ لأعرابية: أَلِفُلانٍ أبٌ أو أخٌ؟ قالت: رُبَّ أبيه، رُبَّ أخيه، تريد: رُبَّ أخٍ له، رُبَّ أَبٍ له، فجعلت إضافتهما إلى الضمير في نيَّة الانفصال. ووجهُ ذلك أنَّ الأخ والأب لَمَّا كانا من الأسماء التي يجوز الوصف بها قُدِّر فيهما الانفصال، كما قالوا: مررتُ بِفَرَسٍ قَيدِ الأَوابِدِ[3]، إلا أنَّ هذا من القلَّة بحيث لا يقاس عليه باتِّفاق. وكذلك: رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ[4].

ولو كان العطف بالواو في غير رُبَّ وكُلّ وأيّ وكم، نحو قولك: هذا رجلٌ وأخوه، تريد به الانفصال، أي: وأخٌ له، ويكون الأخ نكرة - ففي ذلك خلاف، قيل: والصحيح أنه يجوز؛ لأنه قد يشترك المعطوف مع المعطوف عليه، فينسحب عليه حكم ما عطف عليه، إلا أنه لا يثبت بذكر مثل هذا نصًّا كما يثبت بِرُبَّ وكم وأيّ وكُلّ؛ لأنَّ هذه لا تدخل إلا على نكرات، فيتبين فيها نصًّا التنكير، ولا يتبين في مثل: هذا رجلٌ وأخوه.

---

(١) الكتاب ٢: ٥٧ وشرحه للسيرافي ٦: ١٤١.

(٢) انظر رأي الأخفش في المسائل الحلبيات ص ٢٤٥.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٤٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٨. أي: مقيِّدة للأوابد. والأوابد: الوحوش. وأول من قال ذلك امرؤ القيس. شرح القصائد السبع ص ٨٢ - ٨٣.

(٤) الزاهر ١: ٣٣٨.

ص: وقد تَجُرُّ ضميرًا لازمًا تفسيرُه بمتأخِّرٍ منصوبٍ على التمييز مُطابِقٍ للمعنى. ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتَذكيرِه عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِه وتأنيثِه أشهرُ من المطابقة.

[٥: ١١٩/أ] ش: أَجْرَوا «رُبَّهُ رَجُلاً»[١] /في الإضمار قبل الذِّكر على شريطة التفسير مُجرى نِعْمَ لتقارب معنييهما، مِن حيث كان رُبَّهُ رجلاً يُستعمل في الثناء والمدح، كما أنَّ نِعْمَ رَجُلاً كذلك.

وقال الزَّجَّاج: «قولهم رُبَّهُ رَجُلاً معناه: أَقْلِلْ به في الرجال، وإنما فعلوا ذلك لِمَا في الإضمار قبل الذِّكر من الإبهام، والإبهامُ كثيرًا ما يُستعمل في موضع التعظيم» انتهى. فـ«رُبَّهُ رَجُلاً» أفخَمُ وأَمْدَحُ مِن: رُبَّ رَجُلٍ.

وفي قول المصنف «وقد تَجُرُّ» إشعار بأنَّ ذلك قليل، بل قد نصَّ في غير هذا الكتاب من مصنفاته أنَّ جرَّ ربَّ المضمرَ شاذٌّ.

والنحويون أوردوا ذلك على سبيل الجواز وأنه فصيح لا شاذٌّ ولا قليل، إلا إن كان عنى بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلَّة بالنسبة إلى جرها الظاهر، فهو صحيح؛ لأنَّ القياس في مضمر الغائب أن يتقدمه مفسره، وجرها الظاهر النكرة أكثر من جرها الضمير.

وقد اختلفوا في هذا الضمير أنكرة هو أو معرفة: فذهب الفارسي[٢] وكثير من النحاة إلى أنه معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول رُبَّ عليه لَمَّا أشبهها في أنه غير معيَّن ولا مقصود قصده.

وذهب بعض النحويين[٣] إلى أنه نكرة، وهو اختيار ابن عصفور، قال ما ملخَّصه[٤]: «ضمير النكرة معرفة إذا فسَّرَته نكرة متقدمة عليها لنيابتها مناب

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٥٣.

(٣) منهم الزمخشري في المفصل ص ٢٩١.

(٤) قاله في شرح الإيضاح كما في شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٨٠ - ٣٠٣٩.

المعرفة، نحو: لقيتُ رجلاً فضربتُه؛ لأنه نائب مناب: فضربتُ الرجلَ، فأضمروه فرارًا من التكرار. فإن فُسِّر بنكرة متأخرة فقد تضعه العرب موضع ظاهرٍ معرفة، فيكون معرفة لوقوعه موقعها، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فالضمير في نِعمَ واقع موقع ظاهرٍ معرَّفٍ بأل أو مضافٍ إلى ما هي فيه. وقد تضعه موضع ظاهرٍ نكرة، فيكون نكرةً لوقوعه موقعها، وذلك: رُبَّهُ رَجُلاً؛ لأنَّ المخفوض بـ(رُبَّ) إذا كان ظاهرًا لا يكون إلا نكرة، وكأنك قلت: رُبَّ شيءٍ، ثم فَسَّرتَ الشيء الذي تريده بقولك رَجُلاً» انتهى.

وقد خالف الفارسيُّ[1] في: نِعمَ رَجُلاً زيدٌ، فزعم أنَّ المضمر فيه لا يجوز إظهاره، وأنَّ قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ - ليس إظهارًا للضمير الذي في: نِعمَ رَجُلاً. واستدَلَّ على ذلك بقولهم: رُبَّهُ رَجُلاً، من جهة أنَّ الضمير معرفة، فلو كان واقعًا موقع الظاهر لوجب أن يكون ذلك الظاهر معرفة، و«رُبَّ» لا تعمل[2] في المعارف. وما ذهب إليه الفارسيُّ مِن كون هذا الضمير معرفة هو الجاري على مَهْيَعِ النحاة مِن أنَّ الضمير معرفة.

وقوله **لازمًا تفسيرُه** هذا التفسير مخالف لتفسير الضمير في نِعمَ؛ لأنه في نِعمَ قد روي حذفه لدلالة الكلام عليه، وهنا لا يجوز حذفه، لو قيل لك: هل رأيتَ رَجُلاً عالمًا؟ لم يجز أن تقول: رُبَّهُ، وأنت تعني: رُبَّهُ رَجُلاً عالمًا رأيتُ.

وقوله **بِمُتَأَخِّرٍ منصوب** قال[3]:

رُبَّهُ امْرَأً بِكَ نالَ أَمْنَعَ عِزَّةٍ وغِنًى بُعَيدَ خَصاصةٍ وهَوانِ

ونَصبُ هذا التمييز هو المعروف في لسان العرب، وقد سُمِع جرُّه، قال[4]:/ [٥: ١١٩/ب]

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) وربَّ لا تعمل ... هذا الضمير معرفة: سقط من ك.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٤. غ، ق: أمتع عزة.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٦٧، ٧: ٨٣.

واهٍ رأبتُ وَشيكًا صَـدْعَ أَعْظُمِـهِ   ورُبَّهُ عَطِبٍ أَنْقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهْ

ووجهُ الجر أنه نَوى مِنْ، كأنه قال: ورُبَّهُ مِن عَطِبٍ، كما قالوا: نِعمَ مِن رجلٍ، وذلك على سبيل الشذوذ، لا أنه جائز في الكلام.

وقوله **مُطابِقٍ للمعنى** أي: مطابق للذي يقصده المتكلم من إفراد وتذكير وغيرهما، فليس مطابقًا للفظ الضمير؛ لأنَّ لفظ الضمير مفرد مذكر، والتمييز مطابق لِما يريده من المعنى بالنسبة إلى التأنيث والتثنية والجمع.

وقوله **ولُزوم إفراد الضمير** إلى آخره[١] مذهب البصريين[٢] أنَّ الضمير مفرد مذكر وإن كان مميَّزًا بمؤنث أو مثنًّى أو مجموع؛ فتقول: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّهُ رَجُلَينِ، ورُبَّهُ رِجالاً، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ امرأتَين، ورُبَّه نساءً.

وأجاز الكوفيون[٣] هذا الوجه، وأجازوا مطابقة الضمير للتمييز، فأجازوا: رُبَّها امرأةً، ورُبَّهُما رَجُلَينِ، ورُبَّهُما امرأتَين، ورُبَّهُم رِجالاً، ورُبَّهُنَّ نِساءً.

قال ابن عصفور[٤]: «وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسًا، وذلك عندنا لا يجوز؛ لأنَّ العرب استغنَت بتثنية التميز وجمعه عنه، كما استغنَوا بتَركَ عن وَذَرَ ووَدَعَ» انتهى.

ولم يُجزه الكوفيون قياسًا، بل حَكَوه[٥] عن العرب. ومثالُ قولهم رُبَّهُ رِجالاً قولُ الشاعر[٦]:

رُبَّـهُ فِتيـةً دَعَـوتُ إِلـى مـا   يُـورِثُ الحَمـدَ دائمًـا، فأَجـابُوا

---

(١) هو قوله: ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتَذكيرِه عندَ تثنيةِ التمييزِ وجمعِه وتأنيثِه أشهرُ من المطابقة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٤.

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٢٤٧.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٠٤.

(٥) الأصول ١: ٤٢٢.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٤ وشرح أبيات المغني ٧: ٧١.

ومَن ذهب إلى أنَّ مجرور رُبَّ النكرة لا بدَّ له من الوصف لم يذهب إلى ذلك في: رُبَّهُ رَجُلاً. وسببُ ذلك فيما ذكره ابن أبي الربيع أنه استغنى بما دلَّ عليه الإضمار من التفخيم عن الوصف، فصار قولك رُبَّهُ رَجُلاً بمنْزلة رُبَّ رجلٍ عظيمٍ لا أَقدِر على وصفه.

وما يتعلق به رُبَّهُ رَجُلاً حكمُه عندي حكم رُبَّ رجلٍ مِن أنَّ حذفه ينبغي أن يكون نادرًا؛ إذ ظاهر قوله «رُبَّهُ امْرَأً» وما رَوَوا أيضًا من قوله «ورُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِه» بالنصب والجر، وقوله «رُبَّهُ فتيةً» الأبيات - فيه ذكر الفعل الذي تتعلق به رُبَّ.

وزعم ابن أبي الربيع أنَّ حذف هذا الفعل في رُبَّهُ رجلاً لازمٌ[1]، قال: «يحتاج إلى ما تتعلق به رُبَّ في رُبَّهُ رَجُلاً كما تحتاج: رُبَّ رجلٍ، وما تتعلق به محذوف، تقديرُه على حسب ما يكون جوابًا له، إلا أنه لا يظهر؛ لأنَّ الحذف في رُبَّ رجلٍ عالمٍ أكثر من الإظهار، فلزم في رُبَّهُ رجلاً لِما فيه من زيادة التعظيم».

ص: قد يلي عند غير المبرِّد «لولا» الامتناعيةَ الضميرُ الموضوعُ للنصب والجرِّ مجرورَ الموضع عند سيبويه؛ مرفوعَه عند الأخفش والكوفيين.

ويُجَرُّ بـ«لَعَلَّ» و«عَلَّ» في لغة عُقَيْل، وبـ«مَتَى» في لغة هُذَيْل.

ش: المشهور أنه إذا ولي لولا الامتناعيةَ ضميرٌ أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً[2]؛ لأنه ناب مناب الظاهر، والظاهر مرفوع، فوجب أن يكون /ضميرَ [٥: ١٢٠/أ] رفع، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3]. والخلاف فيه[4] كالخلاف في

---

(١) الذي في كتابه «البسيط في شرح الجمل» ٢: ٨٦٨ أنَّ حذفه ليس بلازم.

(٢) منفصلاً لأنه ... فوجب أن يكون ضمير رفع: سقط من ك.

(٣) سورة سبأ: الآية ٣١.

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ص ٦٨٧ - ٦٩٥ [٩٧].

الظاهر، أهو مرفوع بلولا، أو مرفوع بفعل محذوف، أو مبتدأ أغنى الجواب عن خبره، أو خبره محذوف لزومًا، أو فيه تفصيل[1].

وقوله **عندَ غيرِ المبرد** لأنَّ المبرد زعم أنَّ ذلك لحنٌ[2]، وأنَّ النحويين أخذوا ذلك من قول يزيد بن الحكم[3]، وقد أنشده س[4]:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحتَ كما هَوَى   بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

قال[5]: «وهذه القصيدة فيها لحن كثير».

قال الأستاذ أبو علي: «اتَّفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه[6]، والكسائي والفراء[7] - على رواية لولاك عن العرب؛ فإنكار المبرد هَذَيان، وإن يكن يزيد بن الحكم لحَّانًا كما قال فقد قال رؤبة[8]:

لَولاكُما لَخَرَجَتْ نَفْساهُما»

انتهى.

---

(١) تقدم في ٣: ٢٨١، ٣٠٠ أنه أمعن الكلام على هذه المسألة في «فصل حروف التحضيض» من «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

(٢) الكامل ٣: ١٢٧٨.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.

(٤) البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص ٢٨٤ - ٢٩٣، وانظر تخريجها في المسائل الحلبيات ص ٣٦. والبيت في الكتاب ٢: ٣٧٤ والكامل ٣: ١٢٧٧ والحلبيات ص ٣٨. طحت: هلكت. والأجرام: جمع جِرْم، وهو الجسم، وقيل: جمع جُرْم، وهو الذَّنْب. والنيق: أعلى الجبل، وقلَّته: ما استدقَّ من رأسه.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣.

(٦) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٦.

(٧) معاني القرآن ٢: ٨٥.

(٨) ليس في ديوانه، وهو له في الخزانة ٥: ٣٤١ عن شرح أبيات سيبويه للنحاس. وآخره في المخطوطات: «نفساكما»، والتصويب من الخزانة.

وأنشد الفراء[1]:

أَتُطْمِـعُ فينـا مَـنْ أَراقَ دِماءَنـا ... ولَولاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسابنا حَسَنْ

وأنشد أيضًا[2]:

.... لولاكَ هـذا العـامَ لَـمْ أَحْجُـجِ

وقال الأخطل[3]:

أَسْمَعْتُكُمْ يومَ أَدْعُو في مُوَدَّأةٍ ... لَولاكُمُ شاعَ لَحمي عندَها ودَمِي

وقال آخر[4]:

ويـومٌ بِجَـيّ تَلافَيْتَـهُ ... ولَـولاكَ لاصْطُلِمَ العَسْكَرُ

---

(١) معاني القرآن ٢: ٨٥ - وآخره فيه: «حسم»، وفي ق: عبس - وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٢. ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢: ٤٣٨ - ٤٤٠ [دار الكتب العلمية] لعمرو بن العاص من قصيدة يخاطب فيها عمرو بن معاوية بن أبي سفيان. وعجزه بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣.

(٢) صدره: «أَوْمَتْ بِعَيْنَيها مِنَ الهَودَجِ». وقد ورد الصدر في ق بعد العجز مسبوقًا بـ(قبله). وقد نسب في الإنصاف ص ٦٩٣ لبعض العرب، ونسب في كتاب الصناعتين ص ١١٤ وشرح المفصل ٣: ١١٩ لعمر بن أبي ربيعة، وهو أول بيتين في زيادات ديوانه ص ٤٨٧. وذكر ابن الشجري في أماليه ١: ٢٧٧ أنه جاء في شعر لأعرابي. وذكر التبريزي في شرح ديوان أبي تمام ١: ٣٠٠ أنه يُنسب للعرجي، وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ٥: ٣٣٣ - ٣٣٦ [٣٩٤] حيث نصَّ البغدادي على أنه في ديوان عمر، وليس في ديوان العرجي وإن كان له قصيدة على هذا النمط. والعجز بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٣ حيث ذكرا أنَّ الفراء أنشده. وليس في معاني القرآن للفراء. الهودج: مركب من مراكب النساء.

(٣) ديوانه ١: ٢٢٦. والذي في المخطوطات: «في موبأة»، والتصويب من الديوان. المودَّأة: الْمَهْلَكة والْمَفازة. وشاع: تفرَّق.

(٤) البيت لأعشى همدان يمدح عتّاب بن ورقاء الرياحي. وهو له في معجم البلدان (جيّ) ٢: ٢٠٣، وبلا نسبة في الكامل ٣: ١٢٧٥. جَيّ: مدينة ناحية أصبهان، كانت تسمَّى عند العجم شَهْرَستان، وعند المحدِّثين المدينة. واصطُلم: استُؤصل.

وقال جَحْدَرٌ[1]:

خَليلـــيَّ ! إنَّ العـــارِمِيَّ لَعـــارِمُ   ولَولاهُ ما قَلَّـــتْ لَـــدَيَّ الـــدَّراهِمُ

ويحتمل أن يكون «ولَولاهُ» من باب[2]:

فَبَيْنا هـُ يَشْرِي ....

أي: فَبَيْنا هُوَ يَشْرِي. فأمَّا قوله[3]:

ولَولا هُمْ لَكُنْـــتَ كَحُـــوتِ بَحْـــرٍ   هَـــوَى في مُظْلِـــمِ الغَمَـــراتِ داجِ

فيحتمل «هم» أن يكون ضمير رفع وضمير جرّ؛ لأنَّ «هم» ضمير يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. وعلى هذه اللغة تقول: لولاي ولولانا، ولولاكَ ولولاكِ ولولاكما ولولاكم ولولاكنَّ، ولولاه ولولاها ولولاهما ولولاهُم ولولاهُنَّ.

وقوله **الامتناعيةَ**[4] احتراز من «لولا» التحضيضية، فإنَّ التحضيضية لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا أو معمولُه.

وقوله **مجرورَ الموضع عند سيبويه**[5] لأنَّ هذا الضمير لا جائز أن يكون منصوبًا؛ لأنه لو كان منصوبًا لجاز أن تُوصل بنون الوقاية ياءُ المتكلم كالضمائر المتصلة بالحروف، ولا جائز أن يكون مرفوعًا؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع، فتعين الجر.

---

(١) لم أقف عليه في مصادري.

(٢) تقدم في ٦: ١٣٧.

(٣) هو عبد الرحمن بن حسان كما في العقد الفريد ٥: ٢٨٥ [دار إحياء التراث العربي] وشرح المفصل ٩: ١١٤.

(٤) وقوله الامتناعية ... مضمرًا أو معموله: قدِّم في غ على قوله السابق: «وقوله عند غير المبرد».

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤.

وقوله **مرفوعَه عند الأخفش**[1] **والكوفيين**[2] /ذهبوا إلى أنه مما استُعير **[٥: ١٢٠/ب]** الضمير المجرور عوضًا عن الضمير المرفوع، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا. وفي هذا المذهب إقرارُ «لولا» على ما استقرَّ فيها من مجيء المرفوع بعدها، ويترجَّح بهذا وبأنَّ الضمير فرع عن الظاهر، وإذا لم تَجُرّ الأصل فكيف تَجُرّ الفرع، وبأنك لو جعلتها حرف جرّ احتاجت إلى شيء تتعلق به، ولا شيء تتعلَّق به، ولأنَّ مدلول لولا أنت ولولاك واحد، وفي لولا أنت يكون الكلام جملتين، وفي لولاك يكون الكلام جملة واحدة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وفي ذلك - أي في الجر مع شذوذه - استيفاء حقّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجرّ الاسم مطلقًا، لكن مَنع من ذلك شَبَهُها بما اختصَّ بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجرُّوا بها المضمر المشار إليه» انتهى.

وقوله «إنها مختصة بالاسم» ليس كذلك؛ لأنها إنما هي داخلة على الجملة الابتدائية، فلم تختصّ بالاسم، وإذا لم تكن مختصة بالاسم فليس مقتضى ذلك أن تجرّ الاسم كما ذكر.

وإذا قلنا بأنَّ الضمير في لولاك وشبهه مجرور بلولا فذكرَ بعضهم أنها لا تتعلق بشيء، وهو مشكل؛ لأنَّ حرف جرٍّ ليس بزائد لا بدَّ أن يتعلق.

وذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت: لولاي لكان كذا - فالتقدير: لولاي حضرتُ، فألزقت ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها. انتهى.

---

(١) الكامل ٣: ١٢٧٨ والمقتضب ٣: ٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٨٣.
(٣) ٣: ١٨٥.

وكأنه لَمَّا رأى أنَّ لولا إذا ارتفع ما بعدها كان الخبر واجب الإضمار جعلَ الفعل[1] الذي تتعلق به لولا واجب الإضمار. وما ذهب إليه فاسد لأنَّ في ذلك التقدير تعدِّيَ الفعل الرافع للضمير إلى مضمره المجرور، وهو يجري مجرى المنصوب، فلا يجوز: فيَّ فكرتُ، ولا يجوز: لولاي حضرتُ.

والذي يظهر أنها لا تتعلق بشيء؛ ألا ترى أنَّ لعلَّ إذا جَرَّت لا تتعلق بشيء، ولا يلزم من عمل الحرف الجرَّ أن يتعلق بشيء وإن كان الغالب التعلق؛ ألا ترى أنَّ الزائد لا يتعلَّق بشيء، فكذلك بعض الحروف التي ليست بزائدة، والعمل إنما هو تأثير لفظي، فجاز أن يكون المجرور بعد لولا كالمرفوع؛ ألا ترى أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ المرفوع بعد لولا هو مرفوع بها[2]، فكذلك يكون مجرورًا بها، ولا يحتاج إلى تقدير، كما لا يحتاج المرفوع عند الفراء إلى تقدير شيء محذوف.

وقوله **ويُجَرُّ بلَعَلَّ وعَلَّ في لغة عُقَيْل** تقدَّم له الكلام[3] في ذلك في آخر الفصل الرابع من باب إنَّ وأخواتها، وذكرنا أنَّ بعض النحويين أنكر ذلك، وتأوَّل قول الشاعر:

.... لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنكَ قَريبُ

والصحيح ثبوت ذلك لغةً، حكاها الأخفش والفراء، وذكر أبو زيد أنها لغة عُقَيْل[4]. /وقد قال أبو موسى الجزولي في «قانونه»[5]: «وقد جَرُّوا بلَعَلَّ مَنْبَهةً على الأصل». [٥: ١٢١/أ]

---

(١) جعل الفعل الذي تتعلق به لولا واجب الإضمار: سقط من ك.

(٢) معاني القرآن ٢: ٨٤ - ٨٥. ونسب هذا القول في الإنصاف ١: ٧٠ للكوفيين.

(٣) تقدم ذلك في الجزء الخامس ص ١٨٠ - ١٨٤.

(٤) انظر ذلك في ٥: ١٨٠ - ١٨٤.

(٥) الجزولية ص ١٢٠.

وقوله **وبِمَتَى في لغة هُذَيْل** أمّا مَتَى فإنها ظرف زمان، وتكون شرطًا واستفهامًا، ونقل بعضهم أنَّ مَتَى تكون بمعنى وَسَط[1]، فتجرُّ ما بعدها، وحكى: وَضَعَها مَتَى كُمِّه، أي: وَسَطَ كُمِّه.

وقال أبو سعيد السُّكَّريّ[2]: «متى بمعنى مِنْ»، ولم ينسُبها لهذيل، وأنشد لأبي ذؤيب[3]:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْـرِ ، ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَى لُجَـجٍ خُـضْرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ

وأنشد أيضًا لغيره[4]:

مَتَـى مـا تَعْرِفُوهـا تُنْكِرُوهـا مَتَـى أَقْطارِهـا عَلَـقٌ نَفِيـثُ

قال أبو سعيد[5]: «أي: مِن لُجَجٍ، ومِنْ أَقْطارِها» انتهى.

ويحتمل أن تكون هنا في البيتين بمعنى وَسْط، فتبقى على ما استقرَّ فيها من الظرفية وإن لم تكن شرطًا ولا استفهامًا.

وقال المصنف في الشرح[6]: «وأمّا متى فهي في لغة هُذَيْل حرفُ جَرٍّ بمعنى مِنْ، ومنه قول الشاعر:

شَرِبْنَ بماء البحر ....»

البيت.

قال[6]: «ومِن كلامهم: أَخْرَجَها مَتَى كُمِّه، أي: مِنْ كُمِّه».

* * *

(١) في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ ما نصه: «ومتى في لغة هذيل وسط الشيء، تقول: أخرجتُه من متى كُمي أي: من وسطه».
(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، وقد نسبها لهذيل، وليس كما قال أبو حيان.
(٣) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩.
(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، والبيت لصخر الغي الهذلي في هذا الموضع وفي ص ٢٦٤. أقطارها: نواحيها. وعلق: دم. ونفيث: منفوث من الفم. يعني كتيبة.
(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، وليس فيه: «ومن أقطارها».
(٦) ٣: ١٨٦.

ص: فصل
في الجر بحرف محذوف

يُجَرُّ برُبَّ محذوفةً بعدَ الفاء كثيرًا، وبعدَ الواو أكثرَ، وبعدَ بَلْ قليلاً، ومع التجرُّد أقلّ. وليس الجرُّ بالفاء وبَلْ باتّفاق، ولا بالواو، خلافًا للمبرِّد ومَنْ وافقَه.

ش: مثال الجرّ بعد الفاء قولُ امرئ القيس(١):

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعًا ... فأَلْهَيْتُها عن ذي تَمائمَ مُغْيَلِ

وقولُ رَبيعة بن مَقروم(٢):

فإنْ أَهْلِكْ فَذي حَنَقٍ لَظاهُ ... يَكادُ عليَّ يَلْتَهِبُ الْتِهابا

وقولُ بعض طَيِّئ(٣):

إنْ يَثْنِ سَلْمَى ابْيِضاضُ الفَوْدِ عن صِلَتي ... فذاتِ حُسْنٍ سِواها دائمًا أَصِلُ

وقولُ الهُذَليّ(٤):

فإمَّا تُعْرِضِنَّ - أُمَيْمَ - عَنِّي ... ويَنْزِعْكِ الوُشاةُ أُولُو النِّباطِ

فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَواعِمَ، في الْمُرُوطِ وفي الرِّياطِ

---

(١) ديوانه ص ١٢ والكتاب ٢: ١٦٣. المغيَل: المرضَع وأمه حبلى.

(٢) الحماسة ١: ٢٨٤ [١٨٠] والمرزوقي ٢: ٥٤٤ [١٧٧] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤ - ٣٧ [٢٦٩]. الحنق: الغيظ والغضب. واللظى: النار استعيرت للحنق.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ١٨٩. الفود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٤) هو المتنخل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ وإيضاح الشعر ص ٦١. ينْزعُك الوشاة: يَوَدُّونك ويقرِّضونك. ظ، ق: «وينْزغك»، وهو صواب أيضًا، ومعناه: يُغريك. وأولو النباط: الذي يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. وعين: جمع عَيناء، وهي الواسعة العين. ومُروط: جمع مِرْط، وهو كساء من صوف أو خَزّ أو كتّان يؤتزر به. والرياط: جمع رَيطة، وهي الملحفة التي ليست بملفقة.

وقوله **وبعدَ الواو أكثرَ** هذا لا يحتاج إلى مثال؛ لأنَّ دواوين العرب ملأى منه.

وقول المصنف **يُجَرُّ بِرُبَّ محذوفةً بعدَ الفاء كثيرًا** ليس بكثير، بل هو قليل، يكاد ألاَّ يوجد منه إلا هذا الذي أنشدناه.

ومثالُ ذلك بعد بَلْ قولُ الراجز(١):

بَلْ جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

وقولُ الآخر(٢):

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلءِ الفِجــاجِ قَتَمُــهْ ... لا يُــشْتَرَى كَتَّانُــهُ وجَهْرَمُــهْ

/وقولُ الآخر(٣): [٥: ١٢١/ب]

بَلْ بلدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ

وقوله **ومع التَّجَرُّد أقلّ** يعني: ومع التجرد من الفاء والواو وبل، ومثالُه قولُ ذي الرمة(٤):

أَصْهَبَ ، يَمــشي مِــشيةَ الأَمــيرِ ... لا أَوْطَــفِ الــرأسِ ولا مَقْــرُورِ

وقولُ الآخر(٥):

---

(١) الشطر من أرجوزة لسؤر الذئب في اللسان (حجف) وشواهد الشافية ص ٢٠٠ - ٢٠١. وهو في معاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ والشيرازيات ص ٤٢٤ وسر الصناعة ص ١٥٩، ٥٦٣، ٦٣٧. الجوز: الوسط. وتيهاء: يتيه فيها سالكها. والحجفة: الترس من جلد.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ١٥٠ وإيضاح الشعر ص ٦٢، وفيه تخريجه. البلد هنا: القفر. الفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. وقتمه: غباره، وأصله قتامه، فخفف بحذف الألف. والجهرم: البساط من الشعر.

(٣) رؤبة. ديوانه ص ٦ والخزانة ١٠: ٣٢ - ٣٣ [٨٠٧]. البلد: القفر. والصُّعُد: جمع صَعود، وهو المرتفع من الأرض. والأصباب: جمع صَبَب، وهو ما انحدر من الأرض.

(٤) الديوان ٣: ١٧٧٨. أصهب: أي: بعير أصهب، والأصهب: الذي في بياضه حمرة. وأوطف الرأس: كثير شعر الرأس والوجه. ومقرور: مقشعرّ.

(٥) تقدم البيت في ١٠: ٢٣.

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْــتُ في طَلَلِــهْ   كِدْتُ أَقضي الغَــداةَ مِــنْ جَلَلِــهْ

أي: رُبَّ أَصْهَبَ، ورُبَّ رَسْمِ دارٍ.

وقوله **وليس الجرُّ بالفاء وبل بالاتفاق** قال المصنف في الشرح[1]: «ولا خلاف في أنَّ الجر في (فذي حَنَقٍ)، و(بل بَلَدٍ)، و(رَسْمِ دارٍ)، وأشباهها - برُبَّ المحذوفة» انتهى. وقال ابن عصفور: «ولم يختلف أحد من النحويين في أنَّ الخفض بعد الفاء وبعد بلْ بإضمار رُبَّ». فعلى هذين النقلين يظهر وهمُ مَن عدَّ الفاء وبلْ في حروف الجر، وأنَّ الجرَّ بها لنيابتها مناب رُبَّ.

وذكر صاحب[2] «كتاب الكافي» أنه لا يَعلم خلافًا بين النحويين في أنَّ الجرّ بعد الفاء بِرُبَّ مضمرة لا بالفاء. وذكر أنَّ العرب تحذفها، وتُبقي عملها بعد واو العطف، ولا يجوز إظهارها بعدها، قال: «وقد أجرت العرب الفاء مجرى الواو، فحذفت بعدها رُبَّ». قال: «وقد حُذفت قليلاً بعد ثُمَّ، والأصل في هذا كله الواو، والعرب أقامتها مقام رُبَّ في الموضع الذي ذكرت، ثم أَجْرَت العرب الفاء مجرى الواو، وكذلك أجرت العرب ثُمَّ. وسبب ذلك أنَّ هذه الثلاثة من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ، وما عداها من حروف العطف ليست بجامعة إلا في اللفظ».

وقوله **ولا بالواو خلافًا للمبرد** قال المبرد[3]: الواو بمنْزلة رُبَّ، والخفض بها، ولا يُنكَر أن يكون للحرف الواحد مَعانٍ كثيرة. ويدلُّ على أنها ليست للعطف مجيئها في أول القصيدة، نحو قوله[4]:

---

(١) ٣: ١٨٩.

(٢) هو ابن أبي الربيع. شرح ناظر الجيش ٦: ٣٠٥٨.

(٣) الكامل ١: ٤٧٤ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٧٠.

(٤) هذا مطلع أرجوزة لرؤبة في وصف المفازة. الديوان ص ١٠٤. القاتم: المظلم. والأعماق: نواحي الصحراء، يعني جوف الفلاة. والخاوي: الخالي. والمخترق: الممرّ.

وقاتمِ الأعماقِ خاوي الْمُخْتَرَقْ

ووافق المبردَ بعضُ[1] الكوفيين.

ورُدَّ ذلك بأنها لو كانت بمنْزلة رُبَّ، وأنها ليست للعطف - لَدَخَلَ عليها واو العطف كما تدخل على رُبَّ، فتقول: ورُبَّ، ولا تقول: ووَخَصْمٍ، وليس امتناع ذلك كراهة اتفاق اللفظين؛ لأنهم قد قالوا: وَوَاللهِ، فأدخلوا واو العطف على واو القسم. وبأنها قد أُضمرت بعد الفاء وبلْ وثُمَّ، ولم يختلفوا أنَّ الجرَّ بها لا بهذه الحروف، فلِلواوِ أسوةٌ بها. ولا يمنَع كونَها للعطف مجيئُها في أوائل القصائد؛ لإمكان إسقاط الراوي شيئًا قبلها من القصيدة، أو لإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه، ومثال ذلك قول زهير[2]:

دَعْ ذا ، وعَدِّ القَولَ في هَرِمٍ ....

العرب تُنشد هذه القصيدة، وأوَّلها عندهم: دَعْ ذا، ولا يعرفون قبلَها شيئًا، فهذا قد أشار بـ«ذا» إلى شيء في نفسه؛ إذ كانوا يستفتحون القصائد بذكر شيء من الغزل وذكر الأطلال وغير ذلك مما يجري في أوائل /قصائدهم. ومِن العرب مَن [٥: ١٢٢/أ]
يجعل[3] أول قصيدة زهير[4]:

لِمَــــنِ الــــدِّيارُ بِقُنَّـــةِ الحَجْـــرِ ....

والحجة في رواية مَن روى أولها: «دَعْ ذا وعَدِّ القولَ في هَرِمٍ». وإضمار رُبَّ بعد الواو والخفض بها مضمرة مذهب البصريين.

---

(١) المبرد بعض: سقط من ك.

(٢) عجز البيت: «خَيرِ الكُهولِ وسَيِّدِ الحَضْرِ». الديوان ص ٧٧. عَدِّ القولَ: اصرِفْه إليه. والحَضْر: أهل الحَضَر.

(٣) انظر ذلك في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٨٢ - ١٨٣ والبسيط لابن أبي الربيع ٢: ٨٦٩ - ٨٧٠ والخزانة ٩: ٤٤٤ - ٤٤٦.

(٤) تقدم في ص ١١٩، وهو مطلع القصيدة في الديوان.

ص: ويُجَرُّ بغير رُبَّ أيضًا محذوفًا في جوابِ ما تضمَّن مثلَه، أو في معطوفٍ على ما تضمَّنه بحرفٍ متصلٍ، أو منفصلٍ بـ«لا»[1]، أو «لو»، أو في مقرونٍ بعدَ ما تضمَّنه بالهمزة، أو «هلا»، أو «إنْ» أو الفاء الجزائيَّتَين. ويُقاسُ على جميعها، خلافًا للفراء في جوابِ نحو: بِمَنْ مررتَ؟

ش: هذه مسائل ذكرها المصنف، وزعم أنه يجوز حذف حرف الجرّ فيها وإبقاء عمله. مثال الأولى: زيدٍ، في جواب مَن قال: بِمَن مررتَ؟ قال[2]: «ومنه قوله - ﷺ -: (أقربِهما منكِ بابًا)[3]، جوابًا لِمن قال له: فإلى أيِّهما أُهدي؟ وكذلك: بلى زيدٍ، لِمن قال: ما مررتَ بأحدٍ، أو هل مررتَ بأحدٍ؟».

ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4]، وفي آخر الآية قوله: ﴿ءَايَٰتٌ﴾، فجرَّ ﴿اختلاف﴾ بـ«في» لاتصاله بالواو لتضمُّن ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ﴾[5] لفظ في. ونظيره: في الدارِ زيدٌ والقصرِ عمرٌو، أي: وفي القصر. ومثلُه قولُ الشاعر[6]:

ألا يا لَقَومي ، كلُّ ما حُمَّ واقعُ ... ولِلطَّيرِ مَجْرًى ، والجُنوبِ مَصارِعُ

---

(١) غ: بلما.

(٢) ٣: ١٩٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشفعة: باب أيّ الجوار أقرب ٣: ٤٧، وكتاب: باب بمن يُبدأ بالهدية ٣: ١٣٦، وكتاب الأدب: باب حق الجوار في قرب الأبواب ٧: ٧٩، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت يا رسول الله إنَّ لي جارين، فإلى أيِّهما أُهدي؟ قال: (إلى أقربِهما منكِ بابًا). ورواية المصنف وردت في مسند أحمد بن حنبل ٦: ١٧٥ [الحديث ٢٥٤٦٢] طبعة مؤسسة قرطبة بمصر.

(٤) سورة الجاثية: الآية ٥. ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٥) سورة الجاثية: الآية ٤. ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

(٦) البعيث. شعره ص ١٥ اللسان والتاج (حمم). وهو بلا نسبة في الزاهر ٢: ٢٥٠ وشرح المصنف ٣: ١٩٠. وآخره في الديوان: مضاجع. حُمَّ: قُدِّر. والجنوب: جمع جَنْب.

وقولُ الآخر[1]:

أَخْلِقْ بِذي الصَّبرِ أنْ يَحظَى بِحاجتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ لِلأبوابِ أنْ يَلِجا

وقولُ الآخر[2]:

كالتَّمرِ أنتَ إذا ما حاجةٌ عَرَضَتْ ... وحَنْظَلٍ كُلَّما اسْتَغْنَيْتَ خُطْبانِ

وقولُ الآخر[3]:

حُبِّبَ الجودُ لِلكِرامِ، فحُمْدُوا ... وأُناسٍ فِعْلُ اللِّئامِ فَلِيمُوا

وقولُ الآخر[4]:

لكَ مما يداكَ تَجمَعُ ما تُنْـ ... ـفِقه، ثُمَّ غَيرِك الْمَخْزُونُ

وقال المصنف في الشرح[5]: «ومن شواهد إضمار الجارّ في العطف بغير الواو قولُ الشاعر[6]:

أَيِّهْ بِضَمْرَةَ أو عَوفِ بْنِ ضَمْرَةَ أو ... أَمْثالِ ذَينِكَ، أَيِّهْ تُلْفَ مُنْتَصِرا»

قال[5]: «أراد: أو بأمثال ذينك أيِّهْ».

ولا يتعين ما قال؛ إذ يحتمل أن يكون «أو أمثالِ ذينك» معطوفًا على ما قبله، و«أيِّهْ» توكيد لقولك «أيِّه» المتقدمة.

---

(١) هو محمد بن بشير الخارجي كما في الحماسة ١: ٦٠٠ [٤٤١] والمرزوقي ٣: ١١٧٥ [٤٣٦]. وفي الشعر والشعراء ٢: ٨٧٩ أنّه محمد بن يسير - وهو غير محمد بن بشير - ورجحه محقق الحماسة البصرية ٢: ٧٨٦ - ٧٨٧ [٦٢٦]، وفيه تخريجه.

(٢) هو حمّاد عَجْرَد كما في عيون الأخبار ٣: ١٥٩. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. الحنظل الخطبان: الذي صار له خطوط تضرب إلى السواد، ولم يدخله بياض ولا صفرة، والواحدة خُطبانة.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٠.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. والتقدير: ثمَّ لِغَيرِك المخزون.

(٥) ٣: ١٩١.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩١. أيَّهت بالرجل: دعوته وناديته.

ومثالُ الثالثة قولُ الراجز[1]:

مـــا لِمُحِـــبٌّ جَلَـــدٌ إنْ هُجِـــرا ... ولا حَبيـــبٍ رأفـــةٌ فَيَجبُـــرا

ومثالُ الرابعة قولُ الشاعر[1]:

متى عُـــذْتُمْ بِنـــا ولـــو فئـــةٍ منَّـــا ... كُفِيتُمْ ، ولم تَخشَوا هَوانًا ولا وَهْنـــا

وحكى الأخفش في «المسائل» أنه يقال: جئْ بزيدٍ أو عمرٍو ولو كليهما، وأجاز في كليهما الجرّ على تقدير: ولو بكليهما، والنصبَ بإضمار ناصب، والرفعَ بإضمار رافع.

قال المصنف في الشرح[1]: «وأجود من هذا المثال الذي ذكر الأخفش أن يقال: جئْ بزيدٍ وعمرٍو ولو أحدِهما؛ لأنَّ المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد لو أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها، /كقول النبي - ﷺ -: (التمس ولو خاتمًا من حديد)[2]، وكقولهم: ائتني بدابَّة ولو حمارًا[3]». وجوَّز س[3] الجرَّ على ضعف. [٥: ١٢٢/ب]

ومثال الخامسة: يقال: مررتُ بزيدٍ، فتقول: أزيدِ بنِ عمرو؟

ومثال السادسة: يقال: جئتُ بدرهمٍ، فتقول: هلاَّ دينارٍ. حكاها الأخفش[4] في «المسائل»، قال: وهذا كثير.

ومثال السابعة قولهم: مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير: إلا أمرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، حكاه يونس[5]، وأجاز[6]: امررْ بأيِّهم هو أفضلُ إن

---

(١) شرح المصنف ٣: ١٩١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح: باب تزويج المعسر ٦: ١٢٢، وأوله فيه: «انظرْ»، وباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ١٢٩ - ١٣٠، وفي مواضع أخرى.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٢.

(٥) الكتاب ١: ٢٦٢.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٣. ولفظه: «امررْ على أيُّهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرٍو، يعني: إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرٍو».

زيدٍ وإن عمرٍو، على معنى: إنْ مررتَ بزيدٍ وإن مررتَ بعمرٍو. قال س[1]: «وهو قبيح». قال المصنف في الشرح[2]: «وجعلَ س[3] إضمار الباء بعد إنْ لتضمُّن ما قبلها إياها أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو، فعُلم بذلك اطِّراده عنده.

وشبيه بما روى يونس ما في البخاري[4] (مَن كان عنده طعامُ اثنين فليذهبْ بثالثٍ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ)، ويجوز رفعُ (أربعة) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجرُّها على حذف المضاف وبقاء عمله، ونظائر الرفع أكثر».

وقوله **خلافًا للفراء** قال المصنف في الشرح[5]: «ومنعه الفراء في نحو: زيدٍ، لمن قال: بمن مررتَ؟ والصحيح جوازه كقوله - ﷺ -: (أقربِهما منك بابًا)[6] - بالجرِّ - إذ قيل له[7]: فإلى أيِّهما أُهدي؟ وكقول العرب[8]: خيرٍ - بالجرّ - لِمن قال: كيف أصبحتَ؟ بحذف الباء وبقاء عملها؛ لأنَّ معنى كيف: بأيِّ حال؟ فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لُفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجر أولى».

انتهت هذه المسائل التي ذكرها المصنف، وينبغي أن يُتَثَبَّتَ في جوازها؛ لأنَّ أصحابنا نصُّوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجرِّ وإبقاء عمله إلا إذا عُوِّضَ منه،

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٢.
(٢) ٣: ١٩٢.
(٣) الكتاب ١: ٢٦٣ والسيرافي ٥: ٣٠.
(٤) أخرجه في صحيحه: كتاب مواقيت الصلاة: باب السمر مع الأهل والضيف ١: ١٤٩، وقد روي فيه بالجر والرفع.
(٥) ٣: ١٩٢.
(٦) تقدم في ص ٣١٨.
(٧) إذ قيل له ... خيرٍ بالجر: سقط من ك.
(٨) نسب هذا القول لرؤبة، ولفظه: «خيرٍ، عافاكَ الله» كما يأتي بعد قليل. الكامل ٢: ٦١٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٧: ٤٦ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٢ والخصائص ١: ٢٨٥، ٢: ٢٨١، ٣: ١٥٠.

وذلك في «باب القسم» و«باب كم» على ما قُرِّرَ في «باب كم»[1]، ويُقَرَّر في «باب القسم»[2]، وعلى خلافٍ في ذلك. وجعلوا قول العرب: «خيرٍ، عافاكَ اللهُ»، جواب: كيف أصبحتَ؟ من النادر الشاذّ الذي لا يقاس عليه.

وفي «البسيط»: «الهمزة لا يُحكى بها، ولا يُرفع ما بعدها على لغة بني تميم لأنها حرف، فإذا استَثبَتَّ بها فلك أن تعيد عامل الرفع وعامل النصب، ولك أن تحذفهما، فتقول في ضربتُ زيدًا: أضربتَ زيدًا؟ وأزيدًا، وكذلك في الرفع. فأمَّا من قال: مررتُ بزيدٍ - فتقول إذا حذفت الفعل: أبزيدٍ؟ ولا يجوز غيره، بخلاف المحكيّ» انتهى. يعني أنه لا يجوز حذف حرف الجرّ، فلا تقول: أزيدٍ؟ بخلاف المحكيّ، فإنه يجوز أن تقول لِمن قال مررتُ بزيدٍ: مَن زيدٍ؟ وما ذكره مخالف لِمَا قرَّره المصنف من جواز: أزيدِ بنِ عمرٍو؟ لِمن قال: مررتُ بزيدٍ، فتحذف حرف الجرّ بعد الهمزة.

وقال في «البسيط»: «إذا أردتَ استئناف الجملة بأسرها فلا يكون إلا بالهمزة وحدها، نحو: أضربتَ زيدًا؟» انتهى. ويجوز بـ«هل»، فتقول: هل ضربتَ زيدًا؟

ص: وقد يُجَرُّ بغير ما ذُكر محذوفًا، ولا يقاس منه إلا على ما ذُكر في باب «كم»، و«كانَ»، و«لا» المشبَّهة بإنَّ، وما يُذكَر في «باب القَسَم». وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور، ونَدَرَ في النثر الفصل /بالقَسَم بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ، والمضافِ والمضافِ إليه. [ه: ١٢٣/أ]

ش: مثال الجرِّ بغير ما ذُكر محذوفًا قولُ الشاعر[3]:

وكَريمــةٍ مِــن آلِ قَــيسَ أَلَفْتُــهُ ... حــتى تَبَــذَّخَ ، فــارْتَقَى الأَعْــلامِ

(١) تقدم ذلك في ١٠: ٢٣ - ٢٥.

(٢) انظر ما يأتي في ص ٣٤٦ - ٣٤٩.

(٣) تقدم في ٧: ١٦، ٢٥.

وقولُ الآخر[1]:

إذا قيلَ : أيُّ الناسِ شَرٌّ عِصابةٍ   أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصابِعُ

وقولُ الآخر[2]:

سألتُ الفَتى الْمَكِّيَّ ذا العِلمِ ما الذي   يَحِلُّ مِنَ التَّقبيلِ في رَمَضانِ

فقالَ لِيَ الْمَكِّيُّ : أَمَّا لِزَوجةٍ   فَسَبْعٌ ، وأَمَّا خُلَّةٍ فَثَمانِ

أي: في الأعلامِ، وإلى كُلَيبٍ، ولِخُلَّة.

قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا أجود؛ لأنَّ فيه حذف حرف ثابت مثله فيما قبله، ولكن لا يقاس عليه لكون العاطف مفصولاً بأمَّا، وهي تقتضي الاستئناف».

وقال أيضًا في الشرح[4]: «وفي صحيح البخاري[5] قول النبي - ﷺ -: (صلاةُ الرجلِ في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيتِه وسُوقِه خَمسٍ وعشرين ضِعفًا)، بخفض خمس، على تقدير الباء. ومثلُه في (جامع المسانيد) على أحد الوجهين قولُ النبي - ﷺ -: (خيرُ الخيلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ الْمُحَجَّلُ ثَلاثٍ)[6]، على أن يكون المراد: الْمُحَجَّلُ في ثلاثٍ. والأجود أن يكون أصله: الْمُحَجَّلُ مُحَجَّلُ ثَلاثٍ، فحُذف البدل، وبقي مجروره، كما فُعل بالمعطوف في نحو: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً» انتهى. وهذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلَّمنا معه في هذه المسألة.

---

(١) تقدم في ٧: ٢٤.
(٢) نسب المبرد البيتين في الكامل ١: ٣٧٤ لأعرابي، وذكر أنَّ أبا العالية أنشده إياهما.
(٣) ٣: ١٩٣.
(٤) ٣: ١٩٣ - ١٩٤.
(٥) كتاب الأذان: باب فضل صلاة الجماعة ١: ١٥٨، وفيه: «خمسًا وعشرين».
(٦) إعراب الحديث النبوي ص ١٧٤، وفيه تخريجه من جامع المسانيد. الأدهم: الأسود. الأقرح: الذي في غرَّته بياض قدر درهم أو دون. والأرثم: الذي في شفته العليا بياض. والمحجَّل: الذي ابيضَّت قوائمه، وجاوز البياض الأرساغ إلى نصف الوظيف أو نحو ذلك.

مسألة: قالت العرب: لاهِ أبوك[1]، يريدون: لِلَّه أبوك، حذف لام الجر وألْ، وهو شاذّ لا يقاس عليه. ثم قالوا: لَهْيَ أبوك[2]، وأصله لاهِ أبوك، قلبوا[3]، وأبدلوا من الألف ياء، كما قالوا في قلب قَفًا: قُوْفٌ، ووَجه: جاهٌ، رَدُّوا اللام إلى موضع العين. وإنما قلبوا إلى الياء لأنهم لَمَّا أرادوا أن يكون على بناء لاهِ لزم تحريك الألف، وكانت إلى حرف الياء أخفّ، والفتح للبناء كأينَ، فصارت اللام في لَهْيَ فاء الكلمة؛ لأنه لا يصحُّ أن تكون للتعريف؛ لأنَّ الاسم تضمَّنها، فلا تظهر، ولا تكون الجارَّةَ؛ لأنها تُكسَر مع المظهر، وهذه مفتوحة. ولا يقال: فُتحت لأجل الألف في لاهِ؛ لأنَّا نقول: يجب أن تُكسر في لَهْيَ أبوك لزوال الألف. ولا يقال: لَمَّا قُلب رُوعِي بناء الكلمة الأولى وأصلها؛ لأنَّا نقول: لا يُراعى في القلب ذلك؛ إذ لا يلزم في القلب أن يكون الثاني على مثال الأول؛ لأنهم قد قالوا في قلب قَفًا: قُوْفٌ، فثبت أنها فاء الكلمة. من «البسيط».

وزعم ابنُ وَلَّاد[4] أنَّ قولهم «لاهِ أبوك» محذوف من إله، ثم قالوا لَهْيَ أبوك، قُلب، وشُبِّهت الألف الزائدة بالمنقلبة عن الأصل. وهذا فاسد؛ لأنَّ الزائدة لا يُفعل بها هذا، ولا دليل /عليه. [٥: ١٢٣/ب]

وزعم المبرد[5] أنَّ المحذوف مِن لاهِ أبوك لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجرّ، وبقي من الكلمة حرفان أصليان، وهما ما الألف منقلبة عنه والهاء. قال: لأنَّ لام الجرِ لمعنًى، وفتحت للألف، وهذا أَولى من أن يقال: حَذف حرف المعنى - وهو حرف الجرّ - وأبقَى عمله. وأيضًا فإنَّ حذف حرف الجر شاذٌّ جدًّا خارج عن

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٨.

(٣) يريد القلب المكاني.

(٤) الانتصار ص ٢٣٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٧: ٤٤٦، و٤: ق ٢٣٣/أ [مخطوط].

القياس، وهو أيضًا حرف معنًى، فلا يُحذف. وأمّا اللام الأصلية فتُحذف تخفيفًا لأنها لا تُحرِز في الموضع معنًى، وقد يَحذفون من الأصول كثيرًا، كيدٍ ودمٍ، وأمّا لام التعريف فلا معنى تُحرِزه في الموضع؛ لأنَّ الكلمة قد صارت عَلَمًا، فلا تفتقر إليها.

ورُدَّ[1] على المبرد بقولهم: لَهْيَ أبوك؛ إذ كان ينبغي أن ترجع اللام لأصلها من الكسر، وقد نصَّ س[2] على أنَّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنَّ المحذوف لامُ الجر ولام التعريف. وقد استُدِلَّ لـ«س» ببناء لَهْيَ، ولا وجه لبنائه إلا تضمُّنه معنَى حرف الجرّ المحذوف، كما بَنَوا أَمْسِ لتضمُّنه معنَى لام التعريف.

ولأبي العباس أن يقول: بُني لكثرة ما تُصُرِّفَ فيه من الإخراج عن وضعه، وإذا كانوا يبنون «أيّهم» لخروجه عن نظائره فأَحرى هذا، وكان بناؤه على الفتح تخفيفًا؛ إذ كان آخره ياء.

وقوله **ولا يقاس منه إلا على ما ذُكر في «باب كم»** ذكر في «باب كم»[3] أنه يجوز الجرُّ بـ«مِن» مضمرة في تمييز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ؛ خلافًا لأبي إسحاق؛ إذ الجرّ فيه عنده بإضافة كم إليه، وأنه يجوز جر تمييز الخبرية بإضمار مِنْ على مذهب الفراء.

وقوله **و«كان»** مَثَّل المصنف[4] هذا بقوله «ولا سابقٍ شيئًا»، وذلك في بيت زهير[5]:

بدا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

---

(١) إيضاح الشعر ص ٥٦ - ٥٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ٢٣٣/أ [مخطوط].

(٢) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣ وشرحه للسيرافي ٧: ٤٥.

(٣) التسهيل ص ١٢٤.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٢.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٢٤٩ ، ٤: ٣٠٥، ٥: ١٩٧، ٦: ٣٣٢.

وتقدَّم لنا الكلام[1] على هذا البيت، وأنه من العطف على التوهم، وأنَّ العطف على التوهم لا ينقاس، فقياس المصنف ذلك ليس بجيد.

وقوله و«**لا**» **المشبَّهة بإنّ** مثَّل المصنف ذلك في الشرح[2] بقوله[3]:

ألا رَجُـــلٍ جَـــزاهُ اللهُ خَـــيرًا ....

وهذا من الندور والشذوذ بحيث لا يقاس عليه، والتقدير: ألا مِنْ رجلٍ. وهذا المصنف كثيرًا ما يتبع الشواذَّ والنوادر، ويقيس عليها.

وقوله **وما يُذكَر في باب القسم** هو لفظ الجلالة دون عوض[4]، ويأتي ذكر الخلاف للكوفيين إن شاء الله.

وقوله **وقد يُفْصَلُ إلى مجرور**[5] مثال الفصل بالظرف ما أنشده أبو عُبيدة[6]:

إنَّ عَمرًا لا خيرَ في - اليومَ - عمـــرٍو إنَّ عَمـــرًا مُخَبَّـــرُ الأحـــزانِ

ومثالُه بالجار والمجرور قولُه[7]:

مُخَلَّقَـــة ، لا يُـــستطاع ارتقاؤهـــا وليس إلى - منها - النُّـــزولِ سَـــبيلُ

[٥: ١٢٤/أ] /وقولُه[8]:

رُبَّ - في الناسِ - مُوسِـــرٍ كعَـــديمٍ وعَـــــديمٍ يُخـــــالُ ذا إيـــــسارِ

---

(١) تقدم في ٣: ٢٤٩ ، ٥: ١٩٧ - ١٩٨.
(٢) ٣: ١٩٢.
(٣) تقدم البيت في ٤: ٣٢٤، ٥: ٣٠٦، ٨: ٢٤.
(٤) وذلك كقول بعض العرب: اللهِ لأفعلنَّ. الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩.
(٥) هو قوله: «وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور».
(٦) شرح المصنف ٣: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٢.
(٧) البيت بهذه الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٧ والمقرب ١: ١٩٧ وضرائر الشعر ص ٢٠١. وهو بصدر مغاير في الخصائص ٢: ٣٩٥، ٣: ١٠٧ والتمام ص ٢١١.
(٨) شرح المصنف ٣: ١٩٤.

وقولُ الآخر[1]:

يقولون : في الأَكْفاءِ أَكبرُ هَمِّهِ   ألا رُبَّ - منهم - مَنْ يَعيشُ بِمالِكا

وأَبعدُ من ذلك الفصلُ بالمفعول بينهما، قال الفرزدق[2]:

وإني لأَطوي الكَشْحَ مِن ُدونِ مَنْ طَوى   وأَقْطَعُ بالخَرقِ الهَبُوعِ الْمُراجِمِ

أي: وأَقطَعُ الخَرْقَ بِالهَبُوع الْمُراجِم.

وقوله **ونَدَر في النثر** إلى آخره[3]: حكى الكسائي الفصل بين الجار والمجرور بالقسم، نحو: اشتريتُه بوَاللهِ درهمٍ، وهذا غُلامُ - واللهِ - زيدٍ[4]. وحكى أبو عبيدة: إنَّ الشاةَ تعرفُ ربَّها حين تسمع صوتَ - واللهِ - ربِّها[5]. انتهى[6].

ولا يجوز الفصل بالقسم بين رُبَّ ومجرورها، وأجاز الأحمرُ الفصل به بينها وبين مجرورها النكرة ، نحو : رُبَّ - واللهِ - رجلٍ عالمٍ لقيتُ . والأحمر هـــذا هو علي بن المبارك الأحمرُ الكوفيُّ تلميذُ الكسائي ومُسائلُ سيبويه مع الفراء في المجمع الذي جرى فيه ذكر المسألة الزُّنْبوريَّة.

---

(١) هو الأعشى. ديوانه ص ١٤١. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٤.

(٢) البيت له في رسالة الصاهل والشاحج ص ٤٧٤ وضرائر الشعر ص ٢٠٠ وشرح المصنف ٣: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في اللسان والتاج (هبع)، وقد أنشده ابن الأعرابي، وإنما أراد: وأقطع الخرقَ بالهبوع، فأتبع الجرَّ الجرَّ. الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف. وطوى كشحه عنه: أعرض عنه. والخرق: الأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح. والهبوع: البعير المادّ عنقه في السير. والمراجم: الذي يخبط بقوائمه.

(٣) هو قوله: «ونَدَرَ في النثر الفصلُ بالقَسَم بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ، والمضافِ والمضافِ إليه».

(٤) هذا المثال في الإنصاف ص ٤٣١.

(٥) الحكاية في الإنصاف ص ٤٣١: ولفظها فيه: «إنَّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوت والله ربها».

(٦) كذا! و لم يذكر البداية، وهذه الأمثلة الثلاثة من شرح المصنف ٣: ١٩٤.

ووهم ابن عصفور، فنسب هذا المذهب لأبي مُحرز خلف الأحمر البصري، فقال[1]: «وأجاز خلفٌ الأحمر». ووهَّمه في ذلك إطلاقهم الأحمر، فظنَّ أنه خلفٌ.

ولا يَبعُد ما قاله الأحمر من جواز الفصل بين رُبَّ ومجرورها النكرة بالقسم؛ لأنه قد فُصل به بين الباء ومجرورها في النثر مع أنَّ الباء على حرف واحد، ورُبَّ ثلاثية الوضع. وأيضًا فقد فُصل بينهما بالجارّ والمجرور غير القسم، فَلأَن يُفصَل بالقَسَم أَقربُ، ولكن الاحتياط ألاَّ يُقْدَم على ذلك إلا بسماع من العرب.

* * *

(١) شرح الجمل له ١: ٥٠٦.

ص: بابُ القَسَم

وهو صريح وغير صريح. وكلاهما جملة فعلية أو اسمية. فالفعليةُ غيرُ الصريحة في الخبر كعلمتُ وواثقتُ مضمنة معناه، وفي الطلب كنَشَدتُ وعَمَّرتُك، وأُبدل من اللفظ بهذه: عَمْرَك اللّهَ بفتح الهاء وضمّها، وقِعْدَكَ اللّهَ، وقَعيدَكَ اللّهَ، كما أُبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه.

ش: القَسَم استُعمل منه فعلٌ غير جارٍ عليه، وهو أَقْسَمَ، كأَشبَهَ وأَثْنَى من الشَّبَه والثَّناء. ويرادفه الحَلِفُ، واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، تقول: حَلَفَ. والإيلاءُ: واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، قالوا: آلَى. والأَلِيَّة: وليس له فعلٌ جارٍ، إنما الفعل آلَى. واليمينُ: و لم يُستعمل منه فعلٌ لا جارٍ ولا غيره؛ لأنه ليس بمصدر في الأصل فيشتق منه، وإنما هو اسم للجارحة، ثم سُمِّي القَسَم يمينًا؛ لأنهم كانوا إذا تحالَفوا أكَّدوا بأيمانهم بضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه تأكيدًا للعَقد؛ حتى سُمي الحَلِف يمينًا.

وينحصر الكلام في هذا الباب في القَسَم، وفي الْمُقْسَم به، وفي حروفه، وفي المقسَم عليه، وفيما يُتلقَّى به القَسَم.

فأمَّا القَسَم فهو جملةٌ تؤكَّد بها أُخرى خبريّةٌ غيرُ تَعَجُّبِيَّة. /فقولنا «جملة» [٥: ١٢٤/ب] يعني في اللفظ، نحو: أَقسَمتُ بالله، أو في التقدير، نحو: بالله، التقدير: أقسمتُ بالله. وتشمل الجملةَ الإنشائية، نحو: أَقسَمتُ، والخبريةَ، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وأَشهَدُ لَعَمرٌو خارجٌ، فالنحويون يقولون في هذا إنه جملة قَسَمية، وهي جملة خبرية تفيد الإخبار بالعلم وأنك شاهد وعالم، لكنَّها لَمَّا جاءت توكيدًا وتثبيتًا لمعنى الجملة التي بعدها سُمِّيت قَسَمًا.

وقولنا «تؤكّد بها أخرى» احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ[1]، فإنه يصدق عليها أنها جملة، لكنها ليست أخرى، بل هي هي. وقولنا «خبريةٌ» احتراز من غير الخبرية؛ لأنها لا تقع مُقْسَمًا عليها. وقولنا «غيرُ تعجبية» احتراز من التعجبية، فإنها خبرية تحتمل الصدق والكذب عند بعضهم، وأمَّا من لا يجعلها خبرية فلا يحتاج إلى ذكرها.

والمقسَم به كلُّ اسم معظَّم إن كان المقسِم يريد تحقيقَ ما أَقسَم عليه وتثبيتَه، فإذا كان مقصوده الحِنْث أَقسَم بغير معظَّم، نحو قوله[2]:

وحياةِ هَجرِكِ غيرَ معتمِدٍ إلا ابتغاءَ الحِنْثِ في الحَلِفِ
ما أنتِ أحسنُ مَن رأيتُ، ولا كَلَفي بحبِّك مُنتَهَى كَلَفي

أقسمَ بحياة هجرها، وهو غير معظَّم عنده، رغبة في أن يَحنَث فيموت هجرها. قال ابن عصفور[3]: «إلا أنَّ القَسَم على هذا الطريق يقلّ».

وأمَّا حروفه، والمقسَم عليه، وما يُتلقى به - فيأتي مفصَّلاً في شرح كلام المصنف إن شاء الله.

وقسم المصنفُ القَسَم إلى صريح وغير صريح، قال[4]: «والقسم الصريح ما يُعلم بمجرد لفظه كونُ الناطق به مُقسِمًا، كأَحلِف بالله، وأنا حالفٌ بالله، ولَعَمرُ الله، وايْمُنُ الله. وغير ذلك الصريح ما ليس كذلك، نحو: عَلِمَ اللهُ، وعاهدتُ، وواثَقتُ، وعليَّ عهدُ الله، وفي ذِمَّتي ميثاقٌ، فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يُعلم كونُه قسمًا بل بقرينة، كذكر جوابٍ بعده، نحو: عليَّ عهدُ اللهِ

---

(١) زيد قائم: سقط من ك.
(٢) هو أحمد بن أبي فَنَن كما في السمط ص ٢٤٥. والبيتان بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٣.
(٣) شرح الجمل ١: ٥٢٣.
(٤) ٣: ١٩٥ - ١٩٦.

لأنْصُرَنَّ دينَه، وفي ذِمَّتي ميثاقٌ لا أُعينُ ظالمًا، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[1]، وكقولِ الشاعر[2]:

إني عَلِمتُ على ما كانَ مِن خُلُقٍ ... لقد أرادَ هَوانِي اليومَ داودُ

وكقولِ الآخر[3]:

أرى مُحْرِزًا عاهَدتُهُ لَيُوافِقَنْ ... فكانَ كَمَنْ أَغْرَيتَهُ بِخِلافِ

وقولِ الآخر[4]:

واتَّقتُ مَيّةَ لا تَنْفَكُّ مُلْغِيَةً ... قولَ الوُشاةِ، فما أَلْغَتْ لهم قِيلا

ومنه ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾[5]، و﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[6].

ويدلُّ على أنه قسمٌ كسرُ إنَّ بعده، وتسميتُه يمينًا في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾[7]. ومنه قراءة ابن عباس: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ﴾[8]. وقال الفراء في ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ/لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[9]: «صار قوله ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ يمينًا، كما [٥: ١٢٥/أ]

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٢) هو ضُرَيب بن أسد القيسي كما في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٧. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٥.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٤٠ - ٢٤١ [٦٤٣]. غري بالشيء: أولع به.

(٤) شرح المصنف ٣: ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٨.

(٥) آل عمران: الآية ١٨٧.

(٦) سورة المنافقون: الآية ١.

(٧) سورة المجادلة الآية ١٦.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٨. معاني القرآن للفراء ١: ١٩٩ - ٢٠٠ وتفسير الطبري ٦: ٢٦٨ [تحقيق محمود شاكر].

(٩) سورة هود: الآية ١١٩.

تقول: حَلفي لأَضرِبَنَّك، وبدا لي لأَضرِبَنَّك، وكلُّ ما هو بتأويل: بَلَغَني، وقيلَ لي، وانتَهى إليَّ - فاللام تصلح فيه)[1] انتهى.

وقال س[2]: ((يَعْلَمُ اللهُ)). قال الأستاذ أبو علي: ((ليس في هذا قسم لا ملفوظ به ولا مقدر، لكنه لَمَّا أَشبَهَ القَسَمَ مِن جهة أنه تأكيد للخبر الذي بعده أُجيب بجوابه)).

قال ابن خروف: ((دخول معنى القَسَم في علِم ويَعلم لا يكون إلا مع اسم الله تعالى، ولا يؤخذ ذلك إلا بالسماع)).

وما ضُمِّنَ معنى القسم من نحو علِمتُ وأَشهَدُ فقيل: الجملة في موضع المعمول لعَلِمتُ وأَشهَد. وقيل: ليست معمولة؛ لأنَّ القسم لا يعمل في جوابه، وهذا مضمَّن معناه، فلا يعمل، فإن كانت معلَّقة ولم تُضَمَّن معنى القسم فهي في موضع معمول ولا بُدَّ.

وقوله **وفي الطلب كنَشَدتُ** قال المصنف في الشرح[3]: ((ومِن القَسَم غير الصريح نَشَدتُك وعَمَّرتُك، فللناطق بهما أن يقصد القَسَم وألاَّ يقصِده، فليس مجرد النطق بهما يدلُّ على كونه قَسَمًا، لكن يُعلَم كونه قسمًا بإيلائه (الله)، نحو: نَشَدتُك اللهَ، وعَمَّرتُكَ اللهَ، ولا يُستعملان إلا في قَسَم فيه طلب، نحو: نَشَدتُكَ اللهَ إلا أَعَنتَني، وعَمَّرتُك اللهَ لا تُطِعْ هَواك.

ويُستَعمَل أيضًا في الطلب عَزَمتُ وأَقسَمتُ، ولذلك قلتُ (كنَشَدتُ) تنبيهًا على أنَّ لِنَشَدتُ من الأفعال أخواتٍ سوى عَمَّرتُ)) انتهى. وتسمية هذا قَسَمًا لم أَرَه إلا لهذا المصنف.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣١، وآخره فيه: ((فإنَّ اللام وأن تصلحان فيه)).

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٤.

(٣) ٣: ١٩٦ - ١٩٨، وفيه حذف كبير بين الفقرتين.

وأمَّا أصحابنا فالجملة المقسَم عليها لا تكون إلا خبرية عندهم[1] كما قرَّرنا، فإن كانت غير خبرية لم تقع جوابًا للقسم، لا يجوز أن تقول: باللهِ هل قام زيدٌ، فأمَّا قولُ الشاعر[2]:

بالله رَبِّـكَ إنْ دَخَلـتَ فقُـل لـهُ   هذا ابـنُ هَرْمَـةَ واقِفًـا بالبـابِ

وقولُ الآخر[3]:

بدِينِكَ هل ضَـمَمْتَ إليـكَ لَيلَـى   وهل قَبَّلْـتَ قَبـلَ الـصُّبْحِ فاهـا

فليسا بقَسَمين؛ لأنَّ ما بعد المجرور ليس جملة خبرية، والمراد استعطاف المخاطب، وتقديره: أسألك بدينك، وأسألك بالله، أضمروا الفعل لدلالة المعنى عليه.

وقد يحذفون الباء وينصبون ضرورة، قال[4]:

أقولُ لِبَوَّابٍ علـى بـابِ دارِهـا   أميرَكَ ، بَلِّغْهـا الـسَّلامَ ، وأَبْـشِرِ

وفي بعض شروح الكتاب وقد ذكر عَمَّرتُك وعَمْرَك وقَعْدَك وقِعْدَك وقَعيدَك ما نصّه: «وزعم بعض النحويين أنَّ هذه أقسام». فالمصنف وافقَ مَن قال بذلك.

ويدلُّ على أنَّ هذا ليس بقَسَم كونُه لم يجئ في كلام العرب وقوعُ الحرف الخاصِّ بالقسم، نحو التاء، لم يقولوا: تاللهِ هل قام زيد، وأنَّ الفعل المختصَّ بالقسم

---

(١) الجزولية ص ١٣٦ والتوطئة ص ٢٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٠ والمقرب ١: ٢٠٤.

(٢) البيت لابن هرمة في المفصل ص ٣٦١، وهو بيت مفرد في شعره ص ٧٠، وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٨٣، وفيه تخريجه.

(٣) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٢٢٢ والمسائل الشيرازيات ص ٨٥ والحماسة البصرية ٣: ١١٤٣ [١٠٢٥] والخزانة ١٠: ٤٧ - ٥٦ [٨١٠].

(٤) البيت في الغرة لابن الدهان ٢: ١٨٤/ب [باب القسم]. وهو في الخزانة ١٠: ٤٨ ضمن نص لابن عصفور من شرح الإيضاح له، وفي شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٤ ضمن نص أبي حيان في الارتشاف. أميرك: أسألك بأميرك.

[٥: ١٢٥/ب] لم تُعلَّق به الباء، فلا يقال: أُقسم /بالله هل قام زيد، وأنَّ القسم لا يخلو من حِنْث أو بِرّ، ولا يُتَصَوَّر ذلك إلا فيما يصحُّ اتِّصافه بالصدق والكذب.

فأمَّا قولُه[١]:

أَجُهَّالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبيكَ أَم مُتَجاهِلينا

وقولُ الآخر[٢]:

أيا خيرَ حَيٍّ في البَرِيَّة كُلِّها ... أَبِاللهِ هل لي في يَمينيَ مِن عَقْلِ

فـ«لَعَمرُ أبيك» من ألفاظ القَسَم الخاصَّة به، وقد جاءت في جملة الاستفهام، و«بِاللهِ» أُتي بعده بجملة استفهامية.

والجواب أنَّ جواب «لَعَمرُ أبيكَ» محذوف، تقديره: لَتُخبِرَنِّي، وحُذف لدلالة الاستفهام عليه؛ لأنَّ المستفهِم إنما يَستفهم ليُخبَر. ولم يجعل «أبالله» يمينًا، وإنما معناه: أَسألك بالله هل لي في يميني إن حلفتُ أنكَ خيرُ حيٍّ من عَقْل؟ فإذا تقرر هذا فقولهم: نَشَدتُك اللهَ[٣]، وعَمَّرتُك اللهَ، وقِعْدَك اللهَ - ليس بقَسَم؛ لأنَّ ما يجيء بعدها ليس بجملة يُتَلَقَّى القسم بها؛ إذ جوابها يكون أحد ستة أشياء: استفهام، وأمر، ونهي، وأنْ، وإلاَّ، ولَمَّا[٤] بمعنى إلاَّ، والأصل في ذلك نَشَدتُك بالله، أي: سألتُك به، وطَلَبتُ منك به، لأنه يقال: نَشَدَ الرجلُ الضالَّةَ: طَلَبَها. وكان جوابُها تلك لأنَّ الأمر والنهي والاستفهام كلها بمعنى الاستدعاء. وكذلك أنْ؛ لأنها في صلة الطلب، كقولك: نَشَدتُك اللهَ أن تقوم، وكذلك: نَشَدتُك اللهَ قُمْ، ونَشَدتُك اللهَ لا تَقُمْ، ومن كلامهم: أَنْشُدُك إلا فَعَلتَ، وقال[٥]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٣٨.

(٢) الشيرازيات ص ٨٤ وابن يعيش ٩: ١٠٢ وشرح الجمل ١: ٥٢٢، وآخره فيه: من عقد.

(٣) الذي في المخطوطات: بالله.

(٤) قال ابن خروف: «ولَمَا مخففة». شرح الجمل له ١: ٥٢٠.

(٥) تقدم البيت في ٧: ١٦٣، ٨: ٣٠٥.

عَمَّرْتُكِ اللهَ إلا ما ذَكَرْتِ لنا هلْ كُنْتِ جارَتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وقال آخر[1]:

عَمَّرْتُكِ اللهَ الجليلَ ، فإنَّني أَلوي عليكِ لَوَ آنَّ لُبَّكِ يَهتَدي

وقد يُحذف هذا الفعل، نحو قوله[2]:

قالتْ لـه : بـاللهِ يـا ذا البُـردَيْنْ لَمَّا غنِثْتَ نَفَسًا أوِ اثْنَيْنْ

وإذا كان في الجواب «إلا» فالفعل قبلها بصورة الموجب، وهو منفيٌّ في المعنى. وقد تقدَّم كلامنا على «نَشَدتُك إلا فعلتَ» في باب الاستثناء[3].

قال المصنف في الشرح[4]: «ومعنى نَشَدتُك اللهَ: سألتُك مُذَكِّرًا اللهَ، ومعنى عَمَّرتُك اللهَ: سألتُ اللهَ تَعميرَك، ثم ضُمِّنا معنى القسم الطلبي» انتهى.

فإن عنى المصنف أنه تفسير معنًى لا إعراب فيمكن، وإن عنى تفسير إعراب فليس كذلك، بل نَشَدتُك اللهَ انتصابُ الجلالة فيه على إسقاط الخافض، لَمَّا سقط وصل إليه الفعل، فنصبَه، فليس منصوبًا بمُذَكِّر. وأمَّا عَمَّرتُك اللهَ فلفظ الجلالة منصوب بإسقاط الخافض، ووصل الفعل إليه، /فنصبَه، والتقدير: عَمَّرتُك باللهِ، [٥: ١٢٦/أ]
أي: ذَكَّرتُك بالله تذكيرًا يَعمُر القلبَ، ولا يخلو منه.

وقوله **وأُبدِل من اللفظ بهذه عَمْرَكَ اللهَ بفتح الهاء وضمّها** الإشارة بهذه إلى قولك عَمَّرتُك، وعَمْرَك مصدر على حذف الزوائد، والتقدير: تَعميرَك اللهَ، أي:

---

(١) هو عمرو بن أحمر. شعره ص ٥٤ والكتاب ١: ٣٢٣ والمسائل الشيرازيات ص ٥٤، وفيه تخريجه. ألوي عليك: أعطف عليك: لو أنَّ لبك يهتدي: لو أنَّ قلبك يقبل النصيحة.

(٢) تقدم الشاهد في ١: ١٠٣، ٨: ٣٧٨.

(٣) تقدم ذلك في ٨: ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٤) ٣: ١٩٧.

تَذكيرَك بالله، قال الشاعر[1]:

أيُّهــا الْمُــنْكِحُ الثُّرَيّــا سُــهَيْلاً   عَمْــرَكَ اللهَ ، كيــفَ يَلتقيــانِ

وقال آخر[2]:

عَمْرَكِ اللهَ - يــا سُــعادُ - عِــدِيني   بعضَ مــا أَبتَغــي ، ولا تؤْيِــسينِي

وقال آخر[3]:

يا عَمْــرَكِ اللهَ إلا قُلــتِ صــادقةً   أَصادِقًا وَصَــفَ المجنــونُ أَم كَــذَبا

وقال آخر[4]:

عَمْــرَكِ اللهَ ســاعةً حَــدِّثينا   ودَعينــا مِــن ذِكــرِ مــا يؤذينــا

وقال آخر[5]:

عَمْــرَكَ اللهَ ، أمــا تَعرِفُنِــي   أنــا حَــرَّاثُ المنايــا في الفَــزَعْ

وحكى بعض الثقات[6] عن أعرابي: عَمْرَكَ اللهُ، برفع اللهُ[7]. قال أبو علي: ((والمراد عَمْرَكَ اللهُ تعميرًا، فأضيف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل)).

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه [القسم المنسوب إليه] ص ٥٠٣ والكامل ص ٧٨٠ والمسائل الشيرازيات ص ٥٦، وفيه تخريجه. والذي في المخطوطات: ((أيها الناكح))، وصححت في غ.

(٢) شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٣) هو مجنون ليلى. الديوان ص ٦٧. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٤) شرح القصائد السبع ص ٢٠١ والزاهر ١: ٥٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٩٨ والمحتسب ١: ١٠٠ واللسان (عمر).

(٥) البيت بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص ١٠٨ والسيرافي ٥: ٩٩. وهو في البصائر والذخائر ٨: ١٤٥ [تحقيق وداد القاضي] من قطعة لبشار. وأنشده أبو علي في الشيرازيات ص ٥٧، ٨٧، وآخره فيهما: ((في الفتنْ)).

(٦) هذه الفقرة والتي تليها في شرح المصنف ٣: ١٩٧.

(٧) أجاز رفعه الأخفش، على تقدير: أسألك بما ذكَّرك اللهُ تعالى به. السيرافي ٥: ٩٨.

وقال الأخفش في «الأوسط»: «أصله: [أسألك][1] بِتعميرِكَ اللهَ، وحُذف زوائد المصدر والفعل والباء، فانتصب ما كان مجرورًا بها».

ويدلُّ على ما قاله الأخفش إدخالُ باء الجرّ عليه، قال عمر بن أبي ربيعة[2]:

بِعَمْرِكَ هــل رأيــتَ لهــا سَــمِيًّا فشاقَكَ ، أم لَقِيــتَ لهــا خَــدِينا

وفي (اللباب)[3]: إذا قلت عَمْرَكَ اللهَ بنصب اسم الله ففي إعرابه وجهان:

أحدهما: أنَّ التقدير: أسأَلُك تَعميرَك اللهَ، أي: باعتقادك بقاءَ اللهِ، فتَعميرَك مفعول ثانٍ، واللهَ منصوب بالمصدر.

والثاني: أن يكونا مفعولين، أي: أسألُ اللهَ تَعميرَك» انتهى.

وحكى ابن الأعرابي[4]: عَمرُكَ اللهَ، برفع راء عَمْرُك اللهَ، وعلى النصب رواه أهل العربية.

وفي «البسيط»: «وأمّا ما لم يتصرف فنحو: عَمْرَك اللهَ، وقَعْدَك اللهَ ورَيحانَه، وحَنانَيك، وهو على الدعاء، أي: عَمَّرَكَ اللهُ، فقيل: هو مصدر محذوف الزوائد، كأنه بدل من قولك: تَعميرَك اللهَ، وفعلُه عَمَّرَ، وهو العامل فيه. ومعنى عَمْرَكَ اللهَ: سألتُ اللهَ أن يُعَمِّرَكَ تَعميرًا مِثلَ تَعميرِك إيَّاه نفسَك، أي: مثلَ سؤالِك اللهَ تعميرَ نفسِك، فحُذف العامل ومعموله - وهو التعمير - وصفته، وأقيم التعمير محذوف الزوائد بمنْزلة ذلك، ثم حذفتَ نفسَك، /وأبدلتَ من إيَّاه الظاهر، وهو اسم الله [٥: ١٢٦/ب]
تعالى، فقلت: عَمرَكَ اللهَ، فالكاف للفاعل. وهو تقدير أبي علي[5]. وربما حُذف

(١) أسألك من شرح المصنف، والخزانة ١٠: ٥١.

(٢) الديوان ص ٤٠٣، وصدره فيه: «بربِّك هل أتاك لها رسول». شاقك: أعجبك. والخدين: الصاحب.

(٣) اللباب للعكبري ١: ٣٧٨.

(٤) حاشية الكامل ٣: ١٤٤٥ ضمن نص للمهلبيّ.

(٥) المسائل الشيرازيات ص ٥٥.

المفعول الثاني؛ لأنه بمنْزلة أعطيت، وجاز بناء المصدر على حذف الزوائد كما أنشد أبو علي[1]:

فإنْ يَبْرأْ فلم أَنْفِثْ عليهِ ... وإنْ يَهلِكْ فذلكَ كان قَدْري

أي: تقديري. ومنه على رأي: قَيدُ الأوابِد، أي: تَقييد الأوابد» انتهى.

ولا يقال هو قسم بمنْزلة قولك: عَمرُ اللهِ لأفعلنَّ، كما ذهب إليه بعضهم؛ لأنَّ هذا مصدر عَمِرَ الرجلُ يَعْمَرُ: إذا امتدَّ بقاؤه. ولم يستعملوا في القسَم إلا المفتوح، والأول من التعمير، ولا قَسَم فيه. ويدلُّ على ذلك أنه لا جواب له لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، وإنما أنت داعٍ له، كقولك:

.... عَمْرَكَ اللهَ كيفَ يَلْتَقِيانِ

و:

عَمَّرْتُكِ اللهَ الجَليلَ ....

ويجوز: لَعَمْرُ اللهِ، وعَمْرَ اللهِ لقد كان كذا[2]، ولا يجوز: لَعَمرُكَ اللهَ.

وقد أجاز أبو العباس[3] وأبو سعيد أن ينتصب هذا أيضًا على تقدير القسم، كأنه قال: أُقسم عليك بِعَمرِكَ اللهَ، أي: بِتَعميرك اللهَ، أي: بإقرارك له بالدوام والبقاء، ويكون محذوف الجواب، فتكون الكاف في موضع رفع.

قيل: ويحتمل أن يكون نصبًا على معنى: أسألك تعميرَ اللهِ إياك، فحذف الفاعل، وأضاف إلى المفعول، وانتصب لفظ الجلالة بإضمار فعل آخر. والظاهر من كلام س[4] أنه مصدر موضوع موضع الفعل على أنه مفعول به، كما قال المبرد.

---

(١) البيت ليزيد بن سنان المري. المفضليات ص ٧١ [١٣]، وقد أنشده أبو علي في الشيرازيات ص ٨١، وفيه تخريجه. وصدره في المخطوطات: «فإن شرًّا فلم ألبث عليه».

(٢) انظر هذه الأوجه في شرح القصائد السبع ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) المقتضب ٢: ٣٢٦ - ٣٢٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٩ - ١١٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٢٢.

وقال بعض أصحابنا: عَمْرَك اللهَ بمعنى تَعميرَك، وفَعْلٌ يأتي بمعنى التَّفْعيل، قال[1]:

فـــإن ينجـــو فلـــم أَنفِـــثْ عليـــه ... وإنْ يَهْلِكْ فـــذلكَ كـــان قَـــدْري

أي: تقديري. ومعناه: سألتُك بعَمْرِك كما تسألُ اللهَ بِعَمره، فهو مصدر تشبيهيّ على حدّ: ضربتُك ضربَ زيدٍ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل، والجلالة مفعول، وكأنه قال: سؤالك اللهَ بعَمره، أي: ببقائه، فعَمَّرتُك متعدٌّ إلى واحد، فيكون عَمْرَك اللهَ كذلك.

فإذا قلت عَمَّرتُك اللهَ فالكاف مفعولة، والجلالة منصوب بمصدر، كأنه قال: عَمْرَكَ اللهَ، ويكون من حذف الموصول وإبقاء الصلة، ولا يجوز إلا في الشعر، هكذا يتنزَّل إعرابه، وهذا هو المعنى. وقد يكون «عَمَّرتُكَ اللهَ» متعديًا إلى اثنين، كأنه قال: سألتُ اللهَ تَعميرَك مِثلَ ما تسألُ اللهَ تَعميرَك، فيكون «عَمْرَكَ اللهَ» على هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون الكاف مضافًا إليها على أنها فاعلة، وكأنك قلت: سؤالك اللهَ عَمرَك، ويحذف المفعول الثاني.

والثاني: أن تكون الكاف مفعولة، وكأنَّ المعنى: سؤالك اللهَ نفسَك، أي: حِفظَ نفسِك، ثم قدّمت نفسك، فاتَّصل، وكأنك قلت: تَعميرَك أنتَ اللهَ.

وأمَّا «قِعْدَكَ اللهَ» فمتعدٌّ إلى اثنين، والمعنى: سألتُ اللهَ تَقعيدَك، أي حِفظَك، كما تَسألُ اللهَ أنتَ حفظَك، وفُسِّرَ /القَعيد بالحفيظ؛ لأنَّ اللغة نطقت بذلك، قال [٥: ١٢٧/أ]
تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[2]، القَعيد: الحافظ. وهذا مذهب أبي علي الفارسي[3].

---

(١) تقدم في الصفحة السابقة. وقوله «ينجو» كذا في المخطوطات! ويكون كقوله: «ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ».

(٢) سورة ق: الآية ١٧ - ١٨.

(٣) الشيرازيات ص ٥٦.

وقوله وقَعْدَكَ اللهَ وقَعيدَكَ قال المصنف في الشرح[1]: «قيل: هما مصدران بمعنى المراقبة، كالحِسّ والحَسيس. وانتصاهما بتقدير أُقسم، أي: أُقسم بمراقبتك اللهَ. وقيل: قِعْدٌ وقَعيد بمعنى الرقيب الحفيظ، من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾، أي: رقيب حفيظ. ونظيرهما خِلّ وخَليل، ونِدّ ونَديد. وإذا كانا بمعنى الرَّقيب والحفيظ فالمعنيُّ بهما اللهُ تعالى، ونصبُهما بتقدير أُقسم معدًّى بالباء، ثم حُذف الفعل والباء، فانتصبا، وأُبدل منهما اللهُ» انتهى.

وقال أبو الحسن بن سيده[2]: «المعنى: أسألك بِقَعْدك اللهَ، وتَقعيدك اللهَ، ومعناه: بوَصفك اللهَ بالثبات والدوام، وهو مأخوذ من القواعد التي هي الأصول لِمَا يلبث ويبقى، ولم يُصرَّف منه فيقال: قَعَّدتُك اللهَ، كما قالوا: عَمَّرتُك اللهَ؛ لأنَّ العَمْر في كلام العرب معروف، وهي كثيرة الاستعمال له في اليمين، فلذلك تصرَّف، وكثُر مواضعه» انتهى. وكلام ابن سِيْده يدلُّ على أنهما مصدران.

وفي «البسيط»: ويدلُّ على القَسَم فيها قولهم: قِعْدَكَ اللهَ لأَفْعَلَنَّ. ويحتمل أن يكون بمعنى عَمْرَكَ اللهَ في الدعاء، أي: أَثبَتَك اللهُ، وإن لم يُتَكَلَّم له بفعل من لفظه بمنْزلة بَهْرًا المقدَّر له.

وهو عند س[3] بمنْزلة: عَمْرَكَ اللهَ، وكأنه وُضع مَوضِع فعل، كأنه قيل: قَعَّدتُكَ اللهَ، أي: سألتُك بِبَقاءِ اللهِ وثَباته.

وعن الأزهري[4]: قالت قُرَيْبة الأعرابية[5]:

---

(١) ٣: ١٩٧.

(٢) المخصص ١٧: ١٦٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) تهذيب اللغة ١: ٢٠٠، واللسان (قعد) ولفظه: «وأنشد غيره عن قُرَيبة الأعرابية ... ».

(٥) كذا أيضًا في الارتشاف ٤: ١٧٩٧. ويأتي قريبًا منسوبًا لقيس العامري، وكذا في شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٣، وروي أوله: «قعيدك ربَّ الناس». وآخره: «المعصِّب». وليس في ديوان قيس. المعصِّب: السيد، والرجل الفقير.

قَعيدَكِ ، عَمْرَ اللهِ ، يا بِنتَ مالِكٍ أَلم تَعلمينا نِعْمَ مَأْوَى الْمُحَصَّبِ

قال الأزهري(١): «ولم أسمع بيتًا جُمع فيه بين العَمْر والقَعيد إلا هذا».

وروى أبو عبيد(٢) عن الكسائي: يقال: قِعْدَكَ اللّهَ، مثل: نَشَدْتُكَ اللّهَ. وقال أيضًا: قِعْدَكَ اللّهَ، أي: اللّهُ معك. ومثله قَعيدٌ، وقيل: القَعيد: الْمُقاعِد، كأنه قال: أنتَ مُقاعِدٌ لله، أي: هو معك. وقال أبو عبيد: يقال: قَعيدَكَ لَتَفْعَلَنَّ كذا. وقال أبو الهيثم: قَعيدَك وقَعْدَكَ بفتح القاف، ولا أعرف كسرها. وأنشد(٣):

بِقَعْدِكِ أَلاّ تُسْمِعِيني مَلامةً ....

البيت. وأنشده الأصمعي: قِعيدَكِ.

ويقال: قَعَّدتُ الرجلَ وأَقعَدتُه: خدَمته، وقال الفرزدق(٤):

قَعيدَكما اللّهَ الذي أنتما لَهُ أَلم تَسْمَعا بالبَيْضَتَينِ الْمُناديا

وقال قيس العامري(٥):

قَعيدَكِ ربَّ الناسِ ، يا أُمَّ مالِكٍ أَلم تَعْلَمينا نِعْمَ مَأْوَى الْمُحَصَّبِ

/وقال آخر(٦): [٥: ١٢٧/ب]

قِعْدَكِ اللّهَ ، هل عَلِمْتِ بأَنِّي في هَواكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعَنًّى

---

(١) تهذيب اللغة ١: ٢٠٠.

(٢) فيما عدا ق: «أبو عبيدة». ومن أول هذه الفقرة إلى آخر بيت الفرزدق من تهذيب اللغة ١: ٢٠٠ - ٢٠١ باختصار.

(٣) يأتي بعد قليل كاملاً، وهو لمتمم بن نويرة. المفضليات ص ٢٦٩ [٦٧] والكامل ص ١١٨، ١٤٤٠ والشيرازيات ص ٥٧، ٨٧، ٨٩. نكأت القرحة: قشرتها.

(٤) الديوان ٢: ٨٩٥ وشرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٤. في معجم البلدان (البَيضَتان): البيضتان: موضع بين الشام ومكة على الطريق، وموضع فوق زبالة. والبيضتان - بكسر الباء -: ما حول البحرين من البرِّيَّة، وأنشد بيت الفرزدق.

(٥) تقدم قبل قليل. وآخره في ط: المعصب.

(٦) شرح المصنف ٣: ١٩٧ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٧٣.

وقال آخر[1]:

فقِعْـــدَكِ ألاّ تُـــسْمِعيني مَلامـــةً ... ولا تَنْكَئي قَـــرْحَ الفُـــؤادِ فَيِيْجَعَـــا

وقوله **كما أُبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ أو ما بمعناه** فالمصدر نحو قَسَمٍ وأَلِيَّة، والذي بمعناه يَمين وقَضاء ويَقين وحَقّ وغير ذلك، قال الشاعر[2]:

قَسَمًا لأَصْطَبِرَنْ على مـــا سُـــمْتِني ... ما لم تَـــسُومي هِجـــرةً وصُـــدُودا

وقال[2]:

أَلِيَّـــةً ليَحِـــيقَنْ بالْمُـــسيءِ إذا ... ما حُوسِبَ الناسُ طُرًّا سوءُ ما عَمِلا

وقال[3]:

يَمينًا لَـــنِعْمَ الـــسَّيِّدانِ ، وُجِـــدتُما ... على كُلِّ حالٍ مِنْ سَـــحيلٍ ومُبْـــرَمِ

وحكى ثعلب[4] أنَّ العرب تنصب قَضاءَ اللهِ، وتجعله قَسَمًا، فتقول على هذا: قضاءَ اللهِ لأقومَنَّ، وقال[5]:

ويَقينًـــا لأشـــرَبَنَّ بمـــاءٍ ... ورَدُوه فَعـــاجِلاً وتَئِيَّـــهْ

وقال تعالى: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[6]. فهذه كلها نابت مناب أُقْسِمُ وأَحْلِفُ.

ص: ويُضمَر الفعلُ في الطلب كثيرًا استغناءً بالمُقْسَم به مجرورًا بالباء، ويَختصُّ الطلب بها، وإن جُرَّ في غيره بغيرها حُذف الفعل وجوبًا، وإن حُذفا معًا نُصبَ المُقسَم به، وإن كان «الله» جاز جرّه بتعويض «آ» ثابت الألف، أو «ها» محذوفَ الألف أو ثابتها، مع وصل ألف «الله» وقطعها، وقد يُستغنى في التعويض

(١) أوله في غ: بقعدك. وقد تقدم الصدر قبل قليل.
(٢) شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٤.
(٣) تقدم البيت في ١٠: ١٣٠، ١٣٨.
(٤) مجالس ثعلب ص ٣٢٣ وشرح المصنف ٣: ١٩٨.
(٥) شرح المصنف ٣: ١٩٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٥. التئيّة: التلبّث والتمكّث.
(٦) سورة ص: ٨٤ - ٨٥.

بقطعها، ويجوز جرُّ «الله» دون عِوَض، ولا يُشارَك في ذلك، خلافًا للكوفيين، وليس الجرُّ في التعويض بالعِوَض، خلافًا للأخفش ومَن وافقه.

ش: مثال إضمار الفعل: باللهِ لا تخالفْ، باللهِ وافِقْ، التقدير: نَشَدتُك بالله.

وقوله **ويختصُّ الطلب بها** يعني بالباء، فلا يُستعمل فيه الواو والتاء واللام من حروف القسم.

وقوله **وإنْ جُرَّ في غيره بغيرها** أي: في غير الطلب بغير الباء من الحروف - وهي الواو والتاء واللام - **حُذف الفعل وجوبًا** قال تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[1]، ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، مِن ربي إنَّكَ لأَشِرٌ، لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ، وأنشد س لعبد مَناةَ الهُذَليّ[3]:

لِلّهِ يَبقَى على الأَيَّامِ ذو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ، به الظَّيَّانُ والآسُ

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يُضْمَر الفعل وجوبًا إذا جُرَّ المقْسَم به بغير الباء في بعضه خلاف: ذهب ابن كيسان[4] إلى أنه يجوز إظهار الفعل مع الواو، فأجاز: حَلَفتُ /واللهِ لأَقُومَنَّ، وأَقسَمتُ واللهِ لأَخْرُجَنَّ. وهذا لا يحفظه البصريون، [٥: ١٢٨/أ] فإن جاء تُؤُوِّل على أن [يكون][5] «حَلَفتُ» كلامًا تامًّا، ثم أتي بعد ذلك بالقَسَم، ولا يُجعل «واللهِ» متعلقًا بـ«حَلَفتُ».

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٣.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩١.

(٣) نُسب البيت في الكتاب ٣: ٤٩٧ لأمية بن أبي عائذ، وهو من قصيدة نسبت لأبي ذؤيب ولمالك بن خالد الخناعي. شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٧، ٤٣٩ والشيرازيات ص ٩٦ وشرح الجمل لابن خروف ١: ٥٠٧، وقد تتبعت في إيضاح الشعر ص ٦٦ - ٦٧ ما قيل في نسبة البيت. يبقى: يريد: لا يبقى. الحَيَد: الاعوجاج في قرن الوعل. ويروى: حِيَح، وهو جمع حَيْدة، وهي العقدة في قرن الوعل. والمشمخرّ: الجبل الشامخ العالي. والظَّيَّان: ياسمين البَرّ، وهو نبت يشبه النسرين. والآس: ضرب من الرياحين.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٦.

(٥) يكون: من شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٦.

وقوله **وإنْ حُذفا معًا نُصب المُقْسَم به** أي: وإن حُذف فعلُ القَسَم وحرفُ الجرِّ نُصب المقْسَم به، وهو أعمُّ من أن يكون المقسَم به لفظ الجلالة أو غيرَه. وظاهر كلام المصنف نصب المقْسَم به فقط.

وذكر بعض أصحابنا أنه يجوز فيه وجهان: الرفعُ على الابتداء، والخبر محذوف. والنصب بإضمار فعل القسَم، لَمَّا حُذف حرف الجر وصل إليه الفعل، فتقول: يَمينُ الله لأَفعلَنَّ، وعَهدُ اللهِ لأقومَنَّ، بالرفع، ومِن الرفع قولُه[1]:

إذا مــا الخُبــزُ تأدِمُــهُ بِلَحْــمٍ فَــذاكَ ، أمانــةُ اللهِ ، الثَّريــدُ

وقيل[2]: هذا البيت مصنوع، صنعه النحويون. وتقول: يَمينَ الله لأقومَنَّ، وقال[3]:

فقلتُ : يَمــينَ اللهِ أَبْــرَحُ قاعِــدًا ولو قَطعوا رأسِي لَدَيكِ وأَوْصــالي

روي برفع يمين ونصبه. وقدَّر بعضهم[4] الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قَسَمي يمينُ الله.

وزعم ابن عصفور في «شرح الجمل»[5] تابعًا لابن خروف[6] أنه يجوز فيه إذا نُصب أن ينتصب بفعل القسم كما ذكرناه، وأن ينتصب بفعل مضمر يصل بنفسه، تقديره: أُلزم نفسي يمينَ الله.

---

(١) الكتاب ٣: ٦١، ٤٩٨ والسيرافي ١٠: ٦٤ والأصول ١: ٤٣٣ وشرح الجمل : ٥٣٢ وشرح المصنف ٣: ٢٠٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٦١. وروي بنصب أمانة.

(٢) الكتاب ٣: ٦١.

(٣) تقدم البيت في ٨: ١٦١.

(٤) منهم أبو علي الفارسي في التعليقة ٤: ١٣، وابن عصفور كما ذكر أبو حيان في ٣: ٢٨٣. ورأيه هذا في المقرب ١: ٢٠٧ وشرح الجمل ١: ٥٣٣.

(٥) ١: ٥٣٢ - ٥٣٣، وخرّج فيه النصب على إضمار فعل تقديره: أُلزم، واختاره، ولم يذكر نصبه بفعل القسم. وكذا فعل في المقرب ١: ٢٠٧.

(٦) شرح الجمل ١: ٥٠٩، ٥١١، وخرجه على إضمار فعل من المعنى، وعلى نزع الخافض.

وإذا نصبتَ لفظ «الله»، فقلت: اللهَ لأَفْعَلَنَّ - فيجوز عند ابن خروف أن يكون الأصل: أُلزم نفسي يمينَ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ «أُلزِم» ليس بفعل قَسَم، وتضمين الفعل معنى القَسَم ليس بقياس، وساغ حذف الحرف ووصول فعل القسَم بنفسه لكثرة الاستعمال وطول الكلام بالجواب؛ كما ساغ حذف الفعل نفسه لذلك، ولأنه لَمَّا قَلَّ في كلامهم إضمارُ الفعل المتعدي بحرف الجرِّ وإبقاءُ الحرف في غير هذا الباب حذفوا الحرف؛ وأوصلوا الفعل المضمر بنفسه، ولذلك إذا أظهروا لم يحذفوا الحرف. وشَبَّه س[1] ذلك بحذف الحرف في قولهم: إنَّك ذاهبٌ حقًّا، والأصل: بِحَقٍّ، فحُذف الحرف، ونُصب الاسم بـ(ذاهب). ووجه الشَّبَه أنَّ المحلوف به يؤكَّد به الحديث كما يؤكَّد بـ(حَقّ) في: إنَّك ذاهبٌ حقًّا.

وقال الأستاذ أبو علي: ينبغي أن يُنصب بفعل من المعنى، كما قال الزَّجَّاجيّ[2]: أُلزم نفسي يمينَ الله. ويَضعف أن يقال: ما كان يتعدى إليه بالحرف أُوصِل بنفسه كما قال الفارسي[3]؛ لأنه لا يعمل ظاهرًا إلا بحرف، فكيف يكون مضمرًا أقوى منه مظهرًا. وحجة الفارسي في ذلك أن يقول: قد اتُّسع في هذا الباب كثيرًا، ولكنَّ الأَولى ما قلنا.

وذكر ابن عصفور في بعض تصانيفه أنه إذا حُذف الحرف /ولم يُقَدَّر لزمَ نصبُ المقسَم به بفعل القسم المضمر بعد إسقاط الحرف كما ذكره أبو علي؛ فإذا قلت: اللهَ لأَقُومَنَّ، أو يمينَ اللهِ لأَخْرُجَنَّ، فالتقدير: أَحلِف اللهَ، وأَحلِف يمينَ. [٥: ١٢٨/ب]

(١) الكتاب ٣: ٤٩٧.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٦٥.

وفي قول المصنف «وإن حُذفا معًا» دلالة على جواز حذف الفعل والحرف. وليس كذلك، بل إنما يجوز حذف الحرف بشرط ألاَّ يدخل الكلامَ معنى التعجب، فإذا قلت متعجبًا: تاللهِ لا يبقى على الأيام أحدٌ، أو لِلَّهِ - لم يجز حذف التاء ولا حذف اللام.

وقوله **وإن كان** «**اللّه**» - أي: وإن كان المقسَم به لفظ «الله» - **جاز جرُّه بتعويض** «آ» **ثابت**[1] **الألف** قال في الشرح[2]: «جاز جرُّه مع تعويض همزة مفتوحة تليها ألف، نحو: آللهِ لأفْعَلَنَّ». وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهامًا حقيقة.

وقوله **أو** «**ها**» **محذوفَ الألف أو ثابتَها مع وصل الألف وقطعها** فتجيء صور أربع: هَاللهِ، هَا اللهِ، هأَللهِ، هَا أللهِ: وأصحابنا يعبرون عن هذا بـ«ها» للتنبيه.

وقوله **وقد يُستغنى في التعويض بقطعها** يقول القائل: واللهِ لأَخْرُجَنَّ، فتقول: أفأَللهِ لَتَخْرُجَنَّ؟ وإن شئت: فَأَللهِ، بغير همزة استفهام، فهمزة القطع عوض من الحرف.

ولا تُستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلا الجرُّ، فلو جئتَ بشيء من هذه الأعواض الثلاثة فيما يُقسَم به من غير لفظ «الله»، وحذفتَ حرف الجر الموضوع للقَسَم - لم يكن إلا النصب، تقول: آلعزيزَ لأَفْعَلَنَّ، ومن كلامهم: لا هَا اللهِ[3]، وإي ها اللهِ[4]، يريدون: لا واللهِ، وإي واللهِ. ومَنْ مَدَّ، فقال: ها الله، فجمع بين الساكنين لأنَّ الثاني مشدَّد أجراه مجرى دابَّة. ومَنْ حذف

(١) الذي في المخطوطات: بتعويض إثبات.

(٢) ٣: ١٩٩.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٥٠٣ والبخاري: كتاب فرض الخمس (الباب ١٨) ٤: ٥٨، وكتاب المغازي (الباب ٥٤) ٥: ١٠٠.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٤، ٣: ٤٩٩، ٤: ٤٤٥.

الألف فهو القياس؛ لأنَّ العرب لا تجمع بين ساكنين في الوصل والأول حرف مدّ ولين والثاني مُشَدَّدٌ إلا إذا كانا في كلمة واحدة. ومَنْ قال هَاْ أللهِ فإنه لَمَّا قطع همزة الوصل لم يحذف ألف ها؛ لأنها لم تلتق ساكنًا. ومَنْ قال هَأَللهِ بحذف ألف ها وقطع همزة الوصل فليس بقياس، وقد حكاه الجرمي، لكنه توهم أنَّ همزة الوصل قد ذهبت ولم تقطع، فحذف.

وقوله **ويجوز جَرّ** «**الله**» **دون عِوَض** حكى س[1]: اللهِ لأَفْعَلَنَّ، يريد: واللهِ. وحكى الأخفش في معانيه[2] أنَّ مِن العرب مَن يجرُّ اسم الله مقسَمًا به دون جارّ موجود ولا عِوَض. وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: كَلاَّ اللهِ لأَخرُجَنَّ، يريد: كلاَّ واللهِ[3]. وأنشدوا على جرِّه دون حرف ولا عِوَض قولَ الشاعر[4]:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ - اللهِ - ناصحٍ ومُؤتَمَنٍ بالغَيبِ غيرِ أَمينِ

وأما رفعه فأجازه بعضهم[5]، تقول: اللهُ لأَقُومَنَّ. ومنعه بعضهم. قيل: لأنه لا خبر له. /وليس بشيء؛ لأنه يصح تقدير خبر له، كأنه قال: اللهُ قَسَمي به. **[٥: ١٢٩/أ]**

قال صاحب «البسيط»: وإنما امتنع لأنَّ هذا الموضع للفعل، فلا يكون فيه من الاسم إلا ما فيه معنى الفعل، كباب سَقيًا ورَعيًا، ولا تقع فيه الجملة التي مرفوعها ليس بمعنى الفعل ولا صُرِّح فيه بالفعل إلا سماعًا، نحو: ايْمُنُ اللهِ. وقد أجازه الكوفيون في غيره.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢) معاني القرآن ص ٢٧٠.

(٣) شرح المصنف ٣: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١١٧، وفي ص ٢٩٤، ٢٩٩ من هذا الجزء.

(٥) ذكر في الارتشاف ٤: ١٧٦٧ أنَّ الفراء حكاه.

وقد لحق هذا اللفظَ أنواع من التغيير في القسَم، قالوا: وَلَهِ لا أفعل، ووَلْهِ لا أفعل، كما غيَّروا في: لِلَّهِ أبوك، قالوا: لاهِ أبوك[1]، ووَلْهِ أبوك، ولَهْ أبوك، ولَهْيَ أبوك[2]، كما قالوا: لَهُ ربي، أي: اللهُ ربي.

وقوله **ولا يُشارَك في ذلك، خلافا للكوفيين**[3] قال المصنف في الشرح[4]: «زعم بعض أئمة الكوفة[5] أنَّ الأسماء كلها إذا أُقسم بها محذوفًا منها الواو تُخفَض وتُرفَع، ولا يجوز النصب إلا في حرفين، يعني: كعبةَ اللهِ، وقضاءَ اللهِ، وأنشد[6]:

لا ، كَعبــةَ اللهِ ، مـــا هَجَـــرْتُكُمُ ... إلا وفي الـــــنَّفسِ مِـــــنكُمُ أَرَبُ

ومذهب البصريين أنَّ المقسَم به إذا حُذف جارُّه بلا عِوض، ولم يُنْوَ المحذوفُ - جاز نصبه كائنًا ما كان».

وقال بعض شيوخنا: ولا يجوز إذا أَسقَطتَ الفعلَ إلا النصب في جميع الأسماء. يعني إذا حُذف حرف الجرّ. قال: إلا في اسم الله، فيجوز أن يُحذف حرف الجر ويبقى مجرورًا، ولا ينبغي أن يقاس عليه جميع الأسماء التي يُقسَم بها؛ لأنَّ لهذا الاسم اختصاصًا في هذا الباب بأشياء لا تكون لغيره لكثرة ما استعملته العرب، فمنها ما ذكرتُه مِن حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

وجاء الزمخشري، وقاس عليه غيره، وأجاز في جميع ما أُقسم به من الأسماء أن يُحذف حرف الجرِّ ويبقى مخفوضًا[7]. وليس هذا بصحيح، إنما يوقف عند ما سُمع، ولا يُتَعَدَّى؛ إذ لم يجئ على القياس.

---

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ٤٩٨.
(٢) الكتاب ٣: ٤٩٨.
(٣) الإنصاف ص ٣٩٣ - ٣٩٩ [٥٧].
(٤) ٣: ٢٠٠.
(٥) هو ثعلب. مجالس ثعلب ص ٣٢٣.
(٦) مجالس ثعلب ص ٣٢٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٦١.
(٧) كذا! والذي في المفصل ص ٢٩٦ لا يدل على ذلك.

وفي «البسيط» ما معناه: يجوز الجرُّ في اسم الله من غير عِوض، وأمَّا في غيره فلا يجوز على رأي البصريين، ويجوز على رأي الكوفيين وبعض البصريين.

وفي «الإفصاح»: حكى أبو عُمر أنَّ مِن العرب مَن يُضمر حرف الجرِّ مع كلِّ قَسَمٍ، كما أضمروا رُبَّ مع الواو وغيرها.

وقوله **وليس الجرُّ** إلى آخره[(١)]: ذكر الأخفش في «الأوسط» أنَّ الجرَّ بالعوض، وهو اختيار جماعة، منهم من المتأخرين ابنُ عصفور[(٢)] وابنُ أبي الربيع[(٣)]. وانتُصر لهذا القول بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في أنَّ الجرَّ بالواو والتاء، فكذلك ينبغي أن يكون الجرُّ بهذه الأعواض.

قال المصنف في الشرح[(٤)]: «والأصح كون الجرِّ بالحرف المحذوف وإن كان لا يُلفَظ به، كما كان النصب بعد الفاء والواو وأو وكي الجارَّة ولام الجحود بـ«أن» المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف».

وفي البسيط: «وقد يستغنون عن البدل - يعني بالبدل ما هو بدل من باء القسَم - بقطع همزة الوصل. وهو عند /الكوفيين مخفوض بتقدير الباء، والهمزة[(٥)] [٥: ١٢٩/ب]
للاستفهام، يخفضون بالباء بعدها، فإذا قلت (ألله) فكأنك قلت: أَبالله، وعليه يُنشَد قولُ أبي بكر رضي الله عنه[(٦)]:

أَجِــدِّكَ ، مــا لِعَينِــكَ لا تنــام ... كــأنَّ جُفُونَهــا فيهــا كِــلامُ»

ص: فإن ابتُدئ في الجملة الاسمية بمتعيِّن للقَسَم حُذف الخبر وجوبًا، وإلا

---

(١) هو قوله: «وليس الجرُّ في التعويض بالعِوَض، خلافًا للأخفش ومَن وافقه».

(٢) شرح الجمل ١: ٥٣١ - ٥٣٢.

(٣) البسيط في شرح الجمل ٢: ٩٣٤.

(٤) ٣: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) الذي في المخطوطات: وبالهمزة.

(٦) يرثي النبي ﷺ. جمهرة أشعار العرب ١: ١٦٢. كِلام: جمع كَلْم، وهو الجرح.

فجوازًا. والمحذوفُ الخبرِ إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدَّر، وإن كان «عَمرًا» جاز أيضًا ضمُّ عينه ودخولُ الباء عليه، ويلزم الإضافة مطلقًا.

ش: المتعيِّن للقسَم في الجملة الاسمية هو لَعَمْرُك ولايْمُنُ؛ لأنهما لا يُستعملان مقرونين باللام إلا مُقسَمًا بهما مرفوعين بالابتداء، فالتُزم حذف الخبر لفهم المعنى مع سدِّ الجواب مسدَّه، وكذا غيرهما مما تقترن به قرينة تعيِّنه أن يكون مُقسَمًا به يكون مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا؛ كقول من استُحلف: لَعَهدُ اللهِ لقد كان كذا.

وإنما أُعرب لَعَمْرُ ولايْمُنُ مبتدأ، خبره مضمر، تقديره: لَعَمرُك ما أُقسِم به، ولم يُعرب خبر مبتدأ محذوف ـ لدخول لام الابتداء عليه، ولا تدخل على الخبر إلا ضرورة، وليست هذه اللام جوابًا لقسَم محذوف؛ لأنَّ الجملة التي هي عَمْرُك وخبره المحذوف قسَم، والقسَم لا يدخل على القسَم، كذا قال بعضهم. ورُدَّ بقوله: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، فهذا قَسَمٌ قد دخل على قَسَم.

وقوله **وإلا فجوازًا** أي: وإلا يكن المبتدأ به في الجملة الاسمية متعيِّنًا للقسَم فإنه يُحذف الخبر جوازًا؛ كقول مَن لم يتعيَّن عليه يمين: عليَّ عَهدُ اللهِ، ويَمينُ اللهِ تلزمني، فيجوز في هذا حذفُ «عليَّ» وحذف«تلزمني»؛ لأنَّ ذكر الجواب دليل على أنك مُقسِم، وقد حكى س[2]: «عليَّ عهدُ اللهِ»، فأظهر الخبر، وهذا نصٌّ، فلا يُلتفَت إلى كلامِ مَن أنكَر من المتأخرين: عليَّ عَهدُ اللهِ، فيظهر الخبر.

وقوله **والمحذوفُ الخبرِ** يعني: إذا حُذفت اللام من لَعَمْرُ ولَعَهْدُ اللهِ وشبههما جاز نصبه بفعل مقدَّر؛ وهو فعل القسم. وإنما قال «جاز» لأنه قد يُقَرُّ مبتدأ، ويكون خبره محذوفًا، قال أبو شِهاب الهُذَليّ[3]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٧.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٣.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٦٩٥. تجلّ: تعظم. والكبائر: الأمور العظام. ومساعر: جمع مِسْعَر، وهو من يَسْعَر الحربَ ـ أي: يوقدها ـ كما تُسعَر النار.

فإنــكِ - عَمْــرُ اللهِ - إنْ تَــسأليهِمِ بأَحْــسابِنا إذ مــا تَجِــلُّ الكبــائرُ
يُنَبِّــوكِ أَنَّــا نَفْــرُجُ الهَــمَّ كُلَّــهُ بِحَقٍّ، وأنَّا في الحُــروبِ مَــساعِرُ

وقال آخر[1]:

فَــلا عَمْــرُ الــذي أُثْــني عليــهِ ومــا رَفَــعَ الحَجــيجُ إلى إلالِ
لَمَا أَغْفَلْتُ شُــكرَكَ، فانْتَــصِحْني وكيفَ، ومِنْ عَطائكَ جُــلُّ مــالي

يُروى بنصب عَمْر ورَفْعه، فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار أَحلِف بعد /إسقاط الباء، الأصل: فلا بعَمْرِ الذي. [٥: ١٣٠/أ]

وقال أبو جعفر النحاس: إذا قلتَ: عَمْر اللهِ، وعَمْرك[2] - جاز الرفع والنصب، وقد يجوز الخفض، تجعل الواو للقسم، وتقول: وَعَمْرِك[3]. واستعمال عَمْرٍ دون لام قليل. فأمّا قول الطائيّ[4]:

عَمْري لقد نصحَ الزمــانُ، وإنــه لَمِنَ العَجائبِ ناصِــحٌ، لا يُــشفِقُ

فيحتمل أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وخبره محذوف. ويحتمل أن يكون منصوبًا بفعل محذوف.

وقوله **وإن كان عَمْرًا** أي: وإن كان الذي كان متعيِّنًا للقسَم عَمْرًا، وحُذفت لامُه - جاز ضمُّ عينه، فتقول: عُمْرُك لقد كان كذا، وكذا كان القياس مع اللام، لكنَّ العرب التزمت الفتح لأنه أخفُّ من الضم.

وقوله **ودخولُ الباء عليه** قال[5]:

---

(١) هو النابغة. ديوانه ص ١٥١. إلال: جبل عن يمين الإمام بعرفة، وهو في المخطوطات بكسر أوله، وفي معجم البلدان بفتحه.

(٢) غ: وعمر الله وعمرك. ن: عمر الله وعمرك الله. الارتشاف ٤: ١٧٧٠: أو عمرك.

(٣) فيما عدا ك: ووعمرك.

(٤) هو أبو تمام. الديوان ٤: ٣٩٤.

(٥) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. الديوان ص ١٣٧ والمحتسب ١: ٤٣.

رُقَـــيَّ ! بِعَمْـــرِكُمْ ، لا تَهجُرينـــا   ومَنِّينـــا الْمُنَـــى ، ثُـــمَّ امْطُلِينـــا

وقال آخر[1]:

أَأَقـــامَ أَمْـــسِ خَليطُنـــا أم ســـارا   ســـائِلْ بِعَمـــرِكَ أيَّ ذاكَ اخْتـــارا

هكذا أنشدهما المصنف[2] شاهدًا على أنه تدخل الباء على عَمْر في القسَم. وهذا كما بيَّناه أول الباب ليس بقسَم، بل هو من باب السؤال والطلب؛ ألا تراه كيف جاء بعد «بِعَمْرِكم» جملة النهي، وهي قوله «لا تَهجرينا»، وكيف قال «سائلْ بِعَمْرِك»، فعلَّقه بـ«سائلْ»، وليس من أفعال القسَم.

وقوله **ويَلزم الإضافةَ مطلقًا** يعني إلى الظاهر والمضمر مع اللام ودونها.

وإنما حذفوا خبر «لَعَمْرُك» لزومًا لأنه ليس بخبر حقيقة، إنما يراد به القسَم، وهذا من التركيب الذي لفظُه لا يكون طِبْقَ معناه، بل لوحظ فيه المعنى، وهو أنه مقسَم به، فلم يكن له خبر موجود، كما قالوا حَسْبُك، فاستعملوه مبتدأ بلا خبر ملفوظ به لأنه في معنى الأمر.

وفي معنى عَمْر هنا قولان:

أحدهما: ما ذهب إليه البصريون مِن أنه بمعنى البقاء، تقول: طال عُمْرُك وعَمْرُك، وألزموه الفتح مع اللام في القسم، فعلى هذا يكون المجرور بعده فاعلاً، ويكون المصدر مضافًا إليه.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والهَرَويُّ في «الغَريبين»[3] مِن أنه مصدر ضدّ الخُلوّ، من عَمَرَ الرجلُ منْزلَه، والمقسِم يريد تعمير القلب بذكر الله تأكيدًا للصدق وتحذيرًا من الغفلة والوقوع في المأثم والحِنث. قال أبو زيد السهيلي:

---

(١) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٢٧. الخليط: المخالِط لهم في الدار، وهم الذين يخالطونك.

(٢) ٣: ٢٠٢.

(٣) لم أقف عليه فيه.

ولذلك قالوا[1]:

عَمَّرتُكِ اللهَ إلا ما ذَكَرتِ لنا ....

أي: ذكَّرتُكِ تذكيرًا يَعمُرُ القلبَ، ولا يخلو منه؛ لأنَّ الذكر قد يكون باللسان دون القلب، فعلى هذا لَعَمْرُ اللهِ في معنى التذكير به، فهو مفعول في المعنى، أي: ذاكِر أو مذكِّر. ونحو منه: «قِعْدَكَ اللهَ»، و[2]:

قَعيدَكُما اللهَ الذي أنتما له ....

أي: إنه /ثابت معك، يطَّلع على عيبك[3]، فاذكره، ولا تَحنَث. [٥: ١٣٠/ب]

وهذا القول إذا تدبَّرتَه هو لا شَكَّ مقصود العرب بهذه الكلمة؛ لأنهم فتحوا أولها كالمصادر الثلاثية، واشتقُّوا منها الفعل، فقالوا: عَمَّرتُك اللهَ، كما يُشتَقُّ من المصادر. وقَوَّى هذا المعنى قولهم: قِعْدَكَ اللهَ. ولو كان العَمر هنا محلوفًا به لقالوا: وعَمْرِ اللهِ، كما قالوا: وعَهْدِ اللهِ، ولو كان صفة لله يُحلَف بها لوُجدت في الكلام في غير القسَم، ولو كان بمعنى البَقاء لقالوا: وبَقاءِ اللهِ، وهم لا يحلفون ببقائه ولا قِدَمِه، لكن بعِزَّته وعظمته؛ لِمَا في ذلك من التعظيم. وأَشنَعُ ما حكى أصحاب هذا القول أنَّ العَمْر إنما هو للإنسان يعمِّره الله ما يشاء، ولا يضاف العَمْر إلى اللهِ، إنما يوصف بالبقاء.

ص: وإن كان «ايْمُنَ» الموصولَ الهمزةِ لَزِمَ الإضافةَ إلى «اللهِ» غالبًا، وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي، وقد يقال فيه مضافًا إلى «اللهِ»: ايْمُن وايْمَن وَأَيْمَن وَايْمُ وايْمِ وامُ وامِ، و«مُنُ» مثلث الحرفين، و«مُ» مثلثًا، وليست الميم بدلاً من واو، ولا أصلها «مَن»[4]، خلافًا لمن زعم ذلك، ولا «ايْمُن» المذكورُ جمع يَمين،

---

(١) تقدم في ٧: ١٦٣، ٨: ٣٠٥، ص ٣٣٥ من هذا الجزء.

(٢) تقدم في ص ٣٤١.

(٣) ط، ظ: على غيبك.

(٤) التسهيل: مِن.

خلافًا للكوفيين. وقد يُخبَر عن اسم الله مقسَمًا به بـ«لكَ» و«عليَّ». وقد يُبتدأ بالنَّذْر قَسَمًا.

ش: يريد: وإن كان المبتدأ في الجملة الاسمية المتعيِّن للقَسَم ايْمُنَ الموصولَ. ويعني بالموصول الذي همزته همزة وصل[1]، واحترز من أَيْمُن الذي همزته همزة قطع جِماع يَمين. وحكمُه حكم واحدِه إذا أُقسِم به مِن جواز جرِّه بالحرف، ونصبِه إذا حُذف الحرف[2]. ويدلُّ على أنَّ همزته همزة وصل[3] سقوطها إذا كان قبلها متحرك، قال الشاعر[4]:

فقالَ فَريقُ القومِ لَمَّا نَشَدتُهُمْ: نَعَمْ ، وفَريقٌ : لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري

ولا خلاف نعلمه أنَّ ايْمُن اسمٌ إلا ما حكي عن الرماني أنه حرف جرٍّ، وهذا خلافٌ شاذّ.

وجمهور النحويين على أنَّ «ايْمُن اللهِ» في القسَم التزَمَت العرب فيه الرفع على الابتداء، ولا يُستَعمل إلا كما استعملَتْه العرب.

وذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ إلى أنه يجوز أن يُجَرَّ بواو القسم، قال في كتابه المسمّى بـ«الهداية»: «واعلم أنَّ ما عدا الباء والواو والتاء أسماء يُقسَم بها كما يُقسَم بـ(الله)، وتدخل عليها الواو، إلا مُن ربي، ومِن ربي، فتقول: وايْمُنِ اللهِ، ويَمينِ اللهِ، وعَهْدِ اللهِ». قال: «ومُن ربي ومِن ربي إنما هما ايْمُن، حُذفت منه الهمزة والياء. وكذلك: امُ اللهِ، إنما هي يَمين أو ايْمُن». قال: «ولا يدخل على هذه الثلاثة حرف جرٍّ؛ لأنها أشبهت حروف المعاني لَمَّا حُذفت».

---

(١) فيما عدا غ، ط: همزته وصل.

(٢) ونصبه إذا حذف الحرف: سقط من ك.

(٣) فيما عدا غ، ط: همزته وصل.

(٤) هو نصيب بن رباح. ديوانه ص ٩٤ والكتاب ٣: ٥٠٣، ٤: ١٤٨ وشرح أبياته ٢: ٢٨٨ وفرحة الأديب ص ١٤٦ - ١٤٧.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه لم يَرِد به سماع من كلام العرب، فإجازته لذلك إنما هي بالقياس على الأسماء التي استعملَتْها العرب في هذا الباب مبتدأة وغير مبتدأة.

والذي عليه جمهور النحويين أنه لا يُستَعمَل في هذا الباب إلا مبتدأ كما استعملتْه العرب؛ لأنه اسم غير متصرف، ولعدم تصرُّفه شُبِّهَ بالحرف، /ففُتحَت همزة الوصل الداخلةُ عليه كما تُفتح إذا دخلتْ على الحرف في مثل الرجل والغلام، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنَّ العرب لم تَستعمله في موضع من المواضع التي تُستعمَل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصَّة، كما أنَّ الحرف لا يُستعمَل في موضع من المواضع التي تُستعمل فيها الأسماء، فإذا تُصُرِّفَ فيه كما يُتَصَرَّف في الأسماء، فاستُعمل مبتدأ وغير مبتدأ - لم يكن وجه لفتح همزة الوصل الداخلة عليه. [٥: ١٣١/أ]

وقوله **وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي** تقول: ايْمُنُ الكعبةِ لأَقُومَنَّ، ومن كلام عروة بن الزبير حين قُطعت رجله لداء كان اقتضى قطعَها: «لَيْمُنُكَ لئن ابْتَلَيْتَ لقد عافيتَ، ولئن أخذتَ لقد أَبقيتَ»[١]، وفي الحديث من قول رسول الله ﷺ: (وايْمُنُ[٢] الذي نفسي بيده).

وقد أضيفت لغير ما ذكره المصنف. وزعم الفارسي في غير «الإيضاح» أنها لا تضاف إلا إلى «الله» وإلى «الكعبة». وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد تضاف إلى غيرهما، أنشد الكسائي[٣]:

.... لَيْمُنُ أَبيهِمْ لَبِئْسَ العِذْرَةُ اعْتَذَرُوا

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٤٠٥ - ٤٠٦ وتهذيب اللغة ١٥: ٥٢٥ والصحاح (يمن).

(٢) ق، ن، د: «وايم». وفي صحيح البخاري: كتاب الأيمان والنذور: في الباب الثاني ٧: ٢١٧: (وايمُ الله)، وفي الباب الثالث ٧: ٢٢٠، ومسلم ٣: ١٢٧٦: (وايم الذي نفس محمد بيده).

(٣) الغرة لابن الدهان: باب القسم ٢: ق ١٨٩/ب [شهيد علي]. العِذرة: اسم من الاعتذار.

وهي عند البصريين معربة ملتزَم فيها الرفع على الابتداء. وقد تقدَّم مذهب ابن درستويه في جواز جرِّها بواو القسم.

وحكى المفضَّل[1] عن العرب: لَيْمُنِ اللهِ، بكسر النون إذا لقيها ساكن، فإن لم يلقها ساكن سكنت النون[2] كما في قوله «لَيْمُنْ أبيهم»، فعلى هذه الحكاية تكون مبنيَّة. وسبب بنائها هو السبب في فتح همزتها، وهو شبهها بالحرف.

وقد تصرَّفت العرب في لفظ ايْمُن تصرفًا كثيرًا، وذلك لكثرة استعمالهم؛ لأنَّ كثرة الاستعمال مَدعاة إلى الحذف. فتلخَّص من كلام المصنف فيه ثلاث عشرة لغة، هي مستخرجة من كلامه.

فأمَّا اَيْمُ - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون - فمنقولة عن تميم. وأمَّا اِيْمُ - بكسرها - فمنقولة عن سُلَيْم. وضمة الميم في هاتين اللغتين علامة رفع. وروي: اِيْمِ اللهِ، بكسر الهمزة والميم، وكسرةُ الميم جرٌّ عند الأخفش بحرف قسَم مقدَّر، وهو نحو: اللهِ لأَقُومَنَّ. ورُدَّ بأنه محذوف من ايْمُن، والعرب لم تَستعمل ايْمُن في القسَم إلا مرفوعًا على الابتداء. قال هذا الرادّ: والوجه عندي أن يكون مبنيًّا على السكون في لغة مَن بناها على السكون، وكُسرت لالتقاء الساكنين.

وأمَّا اِمُ - بكسر الهمزة وميم مضمومة - فمنقولة عن أهل اليمامة. وعن بعض العرب اِمِ، بكسر الهمزة والميم. وعن بعضهم: اَمُ اللهِ، بفتح الهمزة وضم الميم. وعن بعضهم: اَمِ اللهِ بفتح الهمزة وكسر الميم، وفتحُ الميم وكسرُها لالتقاء الساكنين، كما قيل في اِيْمِ. ونقل الفارسي: اِمُ اللهِ، واِمَ اللهِ، واِمِ اللهِ، بكسر الهمزة وفتح الميم وضمها وكسرها. وأغربها: هَمُ[3] اللهِ، بإبدال الهمزة هاء، كما أبدلوا في إيَّاك، قالوا: هِيَّاك.

(١) الغرة لابن الدهان ٢: ق ١٨٩/ب.

(٢) زيد هنا في ك: كما في قوله ليمن الله بكسر النون.

(٣) فيما عدا غ: هيمُ. وكذا في المصادر التي رجعت إليها، لكن ذكرها هاهنا يرجح ما في غ.

/وأمَّا مُنُ اللهِ[1] - بضمهما وفتحهما وكسرهما - فحكاها الجوهري[2] عن العرب. وقال بعض أصحابنا: ينبغي أن يُعتقد في فتح النون وكسرها أنَّ مَنَ اللهِ ومِنِ اللهِ مبنيَّان على السكون كايْمُنْ في لغة مَن بناها على السكون، والفتحة والكسرة حركتا التقاء الساكنين لا علامتا إعراب؛ لأنهما محذوفان من ايْمُن. [٥: ١٣١/ب]

وأمَّا مُ اللهِ ومِ اللهِ فحكاها الكسائي والأخفش، وسئل رجل من بني العنبر: ما الدُّهْدُرَّان؟ فقال: مُ ربي الباطل. وحكى الهروي: مَ اللهِ، بالفتح. وهو عند الأخفش[3] مبنيٌّ لأنَّ الميم حرف واحد، قال: وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يُعرب. فهذه ثماني عشرة لغة.

وزعم بعض النحويين أنَّ «من» و«م» بلغاتها حرفان، وليسا بقية ايْمُن. واستَدلَّ مَن ذهب إلى أنَّ مُن حرف جرّ لا بقية ايْمُن بأنها لو كانت بقية ايْمُن لم تُستعمل مضافة إلا إلى «الله» كما أنَّ ايْمُن كذلك، وهم يُدخلونها على «الرَّبّ»، فيقولون: مُن ربي لأفعلَنَّ. قال المبرد في «المدخل»: وتقول: اللهَ لأَفْعَلَنَّ، ومُنِ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، ومُن ربي لأَفْعَلَنَّ. وأيضًا لو كانت بقية ايْمُن لكانت معربة؛ لأنَّ الاسم المعرب إذا حُذف منه شيء بقي معربًا، ومُنْ مبنيَّة على السكون، ولذلك كُسرت حين دخلت على «الله»، فقالوا: مُنِ اللهِ؛ لالتقاء الساكنين. وقال المبرد: إنما دخلت اللام ومُن - يعني في القسَم - لأنَّ حروف الخفض يُبدَل بعضها من بعض، نحو: فلان بمكة، وفي مكة.

ومَن ذهب إلى أنها بقية ايْمُن قال: قد تُصُرِّفَ في ايْمُن تصرُّفًا كثيرًا، فيكون هذا منه، وهو أَولى من إثبات حرف خفض لم يستقرَّ فيها في موضع من المواضع.

---

(١) «وأما من الله ... وإذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب»: موضعه في ظ بعد قوله السابق: «وكسرت لالتقاء الساكنين».

(٢) الصحاح (يمن).

(٣) الغرة لابن الدهان ٢: ق ١٩٠/أ.

واستَدلَّ مَن ذهب إلى أنَّ «مِ» حرف جرٍّ بأنَّ الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى لا يبقى منه إلا حرف واحد؛ بل لا يُحفظ من ذلك إلا ما حكاه ابن مِقْسَمٍ[1] من قولهم: شَرِبتُ مًا، يريدون: ماءً، فبطَل أن يكون «مِ» اسمًا بقيَّة ايْمُن. وأيضًا فالاسم المقسَم به إذا حُذف منه حرف الجرِّ نُصب باتِّفاق، أو رُفع على خلافٍ سبَق ذكره، ولا يجوز جرُّه؛ لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام، فلو كان «مِ» اسمًا لكان منصوبًا أو مرفوعًا، لا يقال بُني على الكسر وهو في موضع نصب أو رفع؛ لِما تقدَّم مِن أنَّ الاسم المعرب إذا حُذف منه شيء بقي معربًا. وإذا ثبَت أنَّ الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة والمفتوحة.

وقوله **وليست الميم بدلاً من واو** يعني من واو القسم. قال المصنف في الشرح[2]: «وزعم بعضهم أنَّ الميم المفردة بدل من واو (واللهِ)، كالتاء. وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفُتحت كما فُتحت التاء، ولأنَّ التاء إذا أُبدلت من الواو في القسَم فلها نظائر في غير القسَم مطَّردة، كاتَّصفَ واتَّصلَ، وغير مطَّردة، كتُراث وتُجاه، وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضع شاذّ، وهو فَمٌ، وفيه

[٥: ١٣٢/أ] مع شذوذه /خلاف» انتهى.

أمَّا قوله «لو كانت بدلاً منها لفُتحت كما فُتحت التاء» فهو وغيره قد ذكروا الفتح فيها؛ ألا تراه قد قال: «ومِ مثلثًا»، فهي قد فُتحت، ثم تلاعبت العرب بها، فضمُّوها وكسروها.

وأمَّا قوله «ولأنَّ التاء ...» إلى آخره فهو مرتَّب على أنَّ التاء بدل من الواو، وهذا قول غيره من النحويين.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٨٧، ولفظه: «اسقني شربةَ مًا يا هذا».

(٢) ٣: ٢٠٣.

وقال السُّهَيلي: «يحتمل أن تكون حرفًا موضوعًا للقسَم، خُصَّ باسم الله - تعالى - كما خُصَّ بأشياءَ لا تكون لغيره». ثم ذكر أشياء كثيرة مما اختصَّ به هذا الاسم الشريف. ثم قال: «ويَضعُف عندي أن تكون بدلاً من الواو لِما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولسرٍّ آخر، وهو أنَّ التاء إنما أُبدلت من الواو حيث كثُرت زيادتها في تصاريف الكلمة؛ كتُراث وتُخَمة وتَتْرى وتَوْلَج؛ لأنهم قالوا: تَوارَثَ تَوارُثًا، وتَواتَرَ، واتَّلَجَ يَتَّلِجُ اتِّلاجًا، فكثر في التصاريف حتى قالوا: أَتْلَجَ أي: أَدخَلَ. ونحوٌ منه رَيْحان، قلبوا الواو ياء لكثرة انقلابها في مادة الكلمة، نحو الرِّيح والرِّياح ويُرِيح ويَستَرِيح، حتى صار كأنه من ذوات الياء، فجعلوا الواو ياء وإن لم يكن قبلها كسرة لِما ذكرناه، وواوُ العطف وواو القسَم لا تُقلب تاءً لعدم هذا الأصل» انتهى.

وزعم جمهور النحويين[1] أنَّ الواو بدل من الباء، وأنَّ الباء هي الأصل في حروف القسَم، قالوا[2]: «وإنما أُبدلت منها لأمرين:

أحدهما: أنَّ معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، والإلصاقُ جمع في المعنى.

والثاني: أنها من حروف مقدَّم الفم.

ولَمَّا كانت بدلاً منها لم تَتَصَرَّف تَصَرُّف الباء؛ لأنَّ الفرع لا يَتصرَّف تَصَرُّف الأصل، فجَرَّت الظاهر خاصَّة، ولم تَجُرّ المضمر».

وقال بعض أصحابنا: ليست الواو بدلاً من الباء؛ إذ لو كانت بدلاً ما اختلفتا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في وِشاح حين قالوا إشاح. وأيضًا لم توجد قطُّ الواو بدلاً من الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولِما بينهما من المضادَّة؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدَّة.

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢: ٩٢٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٢٥.

وزعم السُّهَيلي أنَّ واو القسم هي في الأصل واو العطف كواو رُبَّ، تعطف على منويٍّ إيجازًا، إذ كانوا يحلفون بأسماء كثيرة كما جاء في القرآن. قال: «ويقوّي ذلك أنَّ واو العطف لا تدخل على مضمر مخفوض البتَّة، وكذا واو القسم.

فإن قلت: فكيف تقول: وَوَاللهِ لأفعلنَّ؟ فالجواب أنَّ الواو إنما دخلت على الفعل المضمر، فكأنك قلت: وأَحلِفُ باللهِ، ثم عطفت» انتهى.

وهو قول متكلّف جدًّا؛ إذ يحتاج في كل مكان يُبدأ فيه بالقسَم بالواو أن يُتَكَلَّف قبل ذلك مُقسَم به محذوف هو والفعل الذي يتعلّق به حرف الجرّ؛ وهذا بعيد جدًّا.

وقوله **ولا أصلها مُن، خلافًا لمن زعم ذلك** قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم الزمخشري[2] أنها (مُن) المستعملة مع (ربي)، فحُذفت نونها. وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت إياها لاستُعملت في النقص مع ما استُعملت في التمام على الأشهر، كما لم /تُستعمل ايْمُن في النقص إلا مع ما استُعملت في التمام على الأشهر. [٥: ١٣٢/ب]
واحترزتُ بـ(الأشهر) من رواية الأخفش عن بعض العرب: من اللهِ، ومن: ايْمُن الكعبة، وايْمُنك، وايْمُن الذي نفسي بيده.

وقال الزمخشري[3] في مُ اللهِ: (ومِن الناس مَن زعم أنها مِن ايْمُن). قلتُ: لم يَعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو س، فإنه قال في (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم): (واعلمْ أنَّ بعض العرب يقول:مُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، يريد: ايمُ اللهِ)[4]. وفي عدم معرفة الزمخشري بأنَّ صاحب هذا القول هو س دليل على أنه لم يَعرف مِن كتابه

(١) ٣: ٢٠٣.
(٢) المفصل ص ٢٩٢، ٣٦٠.
(٣) المفصل ص ٣٦٠.
(٤) الكتاب ٤: ٢٢٩.

إلا ما يُعرف بتصفُّح وانتقاء لا بتدبُّر واستقصاء؛ فما أوفرَ تَبَجُّحَه وأَيسَرَ ترجُّحَه! عفا الله عنّا وعنه» انتهى كلام المصنف في الشرح.

وما رَدَّ به على الزمخشري غير صحيح، وعَنى أنه لو كانت محذوفة من «مُن» الداخلة على الرَّبِّ لدخلتْ على الرَّبّ، ولم يقولوا: مُ ربي، وقد تقدَّم[1] لنا أنَّ بعض العرب قال «مُ ربِّي الباطل» حين سئل: ما الدُّهْدُرّان؟ فقد دخلت «مُ» على ما دخلت عليه «مُن» من لفظ «الله» ولفظ «الرَّبّ».

وأمَّا قوله «إنَّ الزمخشري لم يَعرف مَن الذي زعم ذلك، وهو س»؛ لقوله: «ومِن الناس من زعم أنها من ايْمُن» - فليس كما ذكر المصنف، بل لا يدلُّ ذلك على الجهل بقائله، بل الظاهر أنه لَمَّا كان عنده هذا القول ضعيفًا تأدَّبَ مع س، فقال: «ومن الناس»، ولم يصرِّح باسمه إعظامًا له لَمّا خالفَه.

وأمَّا قول المصنف عن الزمخشري: «إنه لم يَعرف من كتابه - يعني س - إلا ما يُعرف بتصفُّح وانتقاء لا بتدبُّر واستقصاء» فهو كما قال، ولذلك وقع في «مفصَّله» أغلاط ومخالفة لـ«س»، وقد رَدَّ الناس عليه ذلك. لكن ما ذكره المصنف عن الزمخشري هو مشارِك له فيه، فكم مكانٍ خالف فيه نصوص س عن العرب، وكم نقلٍ جهله عنه، وكم مفهومٍ فهمه خلاف ما فهمه المعتنون بكتاب س والتفقُّهِ فيه، على أنه - رحمه الله - لم يقرأ كتاب س على أحد[2]، إنما كان يتصفَّح منه مواضع، وقد رحل الزمخشري من خُوارزم إلى مكة قبل العشرين وخمس المئة لقراءة كتاب س على رجل من أصحابنا من أهل الأندلس، يُعرَف[3] بأبي بكر بن طلحة

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣٥٧.

(٢) في حاشية ن هنا ما نصه: «لو قرأ الشارح الكتاب على أحد لذكر هنا أستاذه مع الأسانيد على ما يقتضيه مشربه».

(٣) عبد الله بن طلحة اليابُريّ [- ٥١٨هـ]. نحوي أصولي فقيه، روى عن أبي الوليد الباجيّ، وقرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه، وشرح رسالة ابن أبي زيد. واليابريّ: نسبة إلى يابُرة، مدينة من كور باجة الأندلس. البغية ٢: ٤٦ والروض المعطار ص ٦١٥ - ٦١٦.

اليابُريّ، كان مجاورًا بها، عالمًا بكتاب سيبويه، وله تصانيف، فقرأ عليه الزمخشري جميع الكتاب.

وأمَّا قوله «فما أَوْفَرَ تبجُّحَه وأَيْسَرَ ترجُّحَه»! فهو كما قال وافرُ التبجُّح، يسير الترجُّح، معظِّم نفسه على طريقة أمثاله من أهل بلاده.

وقوله **ولا ايْمُنُ المذكورُ جمعَ يَمين، خلافًا للكوفيين**[1] قال المصنف في الشرح[2]: «رأيهم في هذا ضعيف؛ لأنَّ همزة الجمع مقطوعة، وهذه همزة وصل لسقوطها مع اللام في: لَيْمُنُك، ولَيْمُنُ اللهِ، وليس هذا بضرورة لتمكن /الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام، ولأنَّ مِن العرب مَن يكسر الهمزة في الابتداء، وهمزةُ الجمع لا تُكسر، ولأنَّ منهم مَن يفتح الميم، فوزنه افْعَل، ولا يوجد ذلك في الجموع» انتهى. **[٥: ١٣٣/أ]**

وما نسبه المصنف للكوفيين مِن أنَّ ايْمُن جمع يَمين صحيح، لا خلاف عنهم في ذلك، وإن كان أبو القاسم الزَّجَّاجي[3] نسب ذلك إلى الفراء، فما ذلك - والله أعلم - إلا لأنه هو الذي أثاره، وشُهر به.

وقال بعض شيوخنا: «لو كان ايْمُن جمع يَمين لجاز فيه من الإعراب ما جاز في يَمين، وهم قد رفعوا ونصبوا في يَمين، والتزموا الرفع في ايْمُن» انتهى.

ولا حجة في ذلك؛ لأنهم قد يختصُّون بعض الألفاظ بأحكام، كما اختصُّوا غُدْوَةَ بأن نصبوها بعد لَدُنْ، وكما اختصُّوا بُكْرَةَ وغُدْوَةَ بمنع الصرف دون ضَحْوة، وكما اختصُّوا لعَمْرُك بفتح العين.

واحتُجَّ للكوفيين بأنَّ همزتها مفتوحة، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة، وبأنها على وزن أَفْعُل، وأَفْعُل بناء جمع، لا يوجد في أبنية الأسماء أَفْعُل

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٤٣، ٥: ١٧ [دار الكتب العلمية]، ونسبه أيضًا للزجاج، والأزهية ص ٣ - ٥ والإنصاف ص ٤٠٤ - ٤٠٩ [٥٩].

(٢) ٣: ٢٠٤.

(٣) الجمل ص ٧٤.

مفردًا، وقال س[1]: لا يكون أَفْعُلٌ مفردًا.

وأمَّا وصلُ همزتها في نحو لايْمُن فإنما وُصلت لكثرة الاستعمال، على أنَّ وصلها ليس حتمًا، حكى أبو الحسن في ألفه القطع، وزعم أنه جمع يَمين وإن كان س[2] قد حكى الوصل، فتحصل بحكايتهما أنَّ للعرب فيها الوصل والقطع. ويدلُّ على أنَّ أصلها القطع كونُهم أبدلوا منها الهاء، فقالوا: هَيْمُ[3] اللهِ، ولو كانت في الأصل همزة وصل لم تُبدل منها الهاء.

وأمَّا كسرها في قولهم اِيْمُن فهذا لا يدلُّ على أنها ليست في الأصل أَفْعُل الجمع؛ لأنَّ العرب تلاعبت بهذه الكلمة حتى غيَّرتْها نحوًا من ثمانية عشر تغييرًا على ما حكيناه، فهذا من بعض تلك التغييرات.

وزعم أبو الحسن فيما حكاه عنه بعضهم أنَّ همزة اَيْمُ اللهِ همزة وصل، وهمزة إيمُ[4] الله همزة قطع، قال: ولا أحملها على اَيْمُ اللهِ؛ لأنَّ تلك قد علمت أنها وصل بقولهم: لَيْمُ اللهِ، وليست همزة الوصل مطردة في الأسماء.

قال بعض أصحابنا: «والصواب أن يُعتقد فيها أنَّ ألفها موصولة؛ لأنه لا يُحفظ من كلامهم لإيمُ الله بإثبات الهمزة». قال: «وكذلك ينبغي أن يُعتقد في اَيْمُن اللهِ؛ لأنه لا يُحفظ من كلامهم لإيْمُنُ اللهِ».

وقال بعض شيوخنا: وأمَّا اِيْمُنُ اللهِ - بكسر الهمزة - فلا أعلم خلافًا أنَّ الألف فيها ألف وصل؛ لأنها لو كانت جمعًا لَمَا أمكنَ كسر الهمزة، ولأنَّ إفْعُلاً ليس في الكلام، لا مفردًا ولا جمعًا، ولا صفة ولا مصدرًا، ولا اسمًا ولا فعلاً، وأمَّا

---

(١) الكتاب ٤: ٢٤٥.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٣، ٤: ١٤٨.

(٣) غ: «هم». ويبدو أنَّ فيها لغتين. وانظر ما تقدم في ص ٣٥٦.

(٤) غ: إيَمَ.

ما حكَوه من إصبْع[1] فلم يثبت عند النُّظَّار في الأبنية[2].

وقال بعض أصحابنا: «فإن قال قائل: لا حجة في حذف همزها في الدرج على أنها همزة وصل لاحتمال أن تكون حُذفت /تخفيفًا لكثرة الاستعمال. [٥: ١٣٣/ب]

فالجواب أن تقول: التزام حذفها في الدرج يدلُّ على أنها همزة وصل؛ إذ لو كانت همزة قطع إلا أنها حُذفت تخفيفًا لجاءت مثبَتة في الوصل في بعض الأحوال؛ ألا ترى أنَّ العرب لَمَّا حذفتْ همزة «شيء» مع «أيّ» في قولهم: أَيْشٍ لك؟ تخفيفًا، ووَيْلُمِّه ـ لم تلتزم ذلك فيه؛ بل يجوز أن تقول: أيُّ شيءٍ لك؟ وويلُ أُمِّه، وكذلك جميع ما حُذف تخفيفًا يسوغ إثباته» انتهى.

وما ذكره مِن أنه لم تُقطع همزته ليس بصحيح؛ إذ قد حكى الأخفش فيها القطع، وقد تقدَّم لنا ذكر ذلك. وأمَّا دعواه أنَّ جميع ما حُذف تخفيفًا يسوغ إثباته فليس بصحيح؛ ألا ترى أنَّ قَيْدُودة ونظائرها هي في الأصل فَيْعَلُولة على مذهب البصريين[3]، فالأصل قَيْوَدُودة، اجتمعت واو وياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فأُدغمت، فصارت قَيَّدُودة، ثم خُفِّفت بحذف عين الكلمة، فصار قَيْدُودة، ومع هذا فلا يجوز فيه ولا في نظائره أن يرد إلى أصله فيقال قَيَّدُودة بالإدغام.

وقال الأستاذ أبو علي: ايْمُن مُغيَّر كامْرِئٍ وابْنٍ، فلا يُطالَب بوزنه وأنه ليس في الكلام مثله، كما لا يُطالَب بذلك في ابْن وامْرئ، إلا أنه لم يُنطق بالأصل. فقال أبو بكر بن طاهر: هو عنده ـ أي عند س ـ مُغَيَّر من يَمين. وقال غيره: بل هو مُغَيَّر من فَعْل، اسم مشتق من اليُمن، كامْرئ المغيَّر عن مَرْء، وهو أظهر. وقال ابن خروف: قال الأخفش: إن سمَّيت بايْمُن ثُمَّ صغَّرتَه قلت يُمَيِّن. وهو قول صحيح.

---

(١) الاستدراك على سيبويه ص ٦٣ والخصائص ١: ٦٨، ٣: ١٨٧.

(٢) الخصائص ٣: ٢١٢.

(٣) الكتاب ٤: ٣٦٥ ومجالس العلماء ص ٣١٠ والمنصف ٢: ٩ - ١٥ والتنبيه ص ٨ - والممتع ص ٥٠٢ - ٥٠١١. والقيدودة: الطول.

وقوله **وقد يُخبَر عن اسمِ اللهِ مُقْسَمًا به بـ«لَكَ» و«عليَّ»** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

لكَ اللهُ لا أُلْفَى لِعَهدِك ناسيًا ... فلا تَكُ إلا مِثلَ ما أنا كائنُ

وقولُ الآخر[2]:

لقد حَلِيَتْكَ العينُ أوَّلَ نَظْرةٍ ... فأُعْطِيتَ منِّي - يا بْنَ عَمّ - قَبُولا

أَميرًا على ما شِئتَ مِنِّي مُسَلَّطًا ... فَسَلْ - فَلَكَ الرحمنُ - تُمنَعُ سُولا

أي: لا تُمنَع سُولا. وقولُ الآخر[3]:

نَهى الشَّيبُ قلبي عن صِبًا وصَبابةٍ ... ألا - فعليَّ اللهُ - أُوجَدُ صابِيا

أي: لا أُوجَد صابيا.

وقوله **وقد يُبتدأ بالنَّذر قَسَمًا** مثاله قولُ الشاعر[4]:

عليَّ إلى البيتِ الْمُحَرَّمِ حَجَّةٌ ... أُوافي بها نَذْرًا ، ولم أَنْتَعِلْ نَعْلا

لقد مَنَحَتْ لَيلَى المَوَدَّةَ غَيرَنا ... وإنَّ لها منَّا المَوَدَّة والبَذْلا

وقال آخر[5]:

على أَحَدٍ مِنْ كُلِّ نَذْرٍ هَدِيَّةٌ ... تُحَلِّلُهُ ما قُلتُها يا مُهاجِرُ

/ص: المقسَم عليه جملة مؤكَّدة بالقَسَم، تُصَدَّر في الإثبات بلامٍ مفتوحة، أو «إن» مثقَّلة أو مخفَّفة، ولا يُستغنى عنهما غالبًا دون استطالة، وتُصَدَّر في [٥: ١٣٤/أ]

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٦.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٣٥٦ وبين البيتين بيت، وهما في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٧.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٦.

(٤) البيتان في الزاهر ٢: ٣٩٠ وشرح المصنف ٣: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٥٥ - ٨٥٦.

(٥) لم أقف عليه في مصادري.

الشرط الامتناعي بـ«لو» أو «لولا»، وفي النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»، وقد تُصَدَّرُ بـ«لن» أو «لم»، وتُصَدَّر في الطلب بفعله أو بأداته أو بـ«إلا» أو «لَمَّا» بمعناها. وقد تَدخل اللام على «ما» النافية اضطرارًا.

ش: الذي يُتَلَقَّى به القَسَم في الإثبات هو اللام المفتوحة وإن، وفي النفي «ما» و«لا» و«إن»، وذكر المصنف أنها قد تُصَدَّر بلَنْ ولم. وفي الشرط الامتناعي بلو أو لولا، ويأتي الكلام على ذلك مفصَّلاً، إن شاء الله.

وزعم الأخفش[1] أنَّ القسَم يجوز أن يُتَلَقَّى بلامِ كي، وجَعل مِن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[2]، وقولَه تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾[3]، والمعنى عنده: لَيُرْضُنَّكم ولَتَصْغَيَنَّ، وقال ابن عَنَّاب الطائي[4]:

إذا قال : قَدْني قُلتُ : بِاللهِ حَلْفةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائكَ أَجْمَعا

واختلف قول أبي علي: فأجاز ذلك في «العَسْكَرِيَّات»[5]، ورجع عن ذلك في «البَصْرِيَّات» و«التَّذكِرة»، قال في «العسكريات»[6]: قول ابن عَنَّاب: «باللهِ حَلْفةً لِتُغني» بالله: قسَم، وهو مبتدأ به، فلا بدَّ له من جواب، وليس متوسطًا

---

(١) معاني القرآن ص ٣٣٣ - ٣٣٤ والعسكريات ص ١٣١ وشرح الجمل١: ٥٢٠. ومن أول هذه الفقرة إلى آخر قوله: «حكى أبو الحسن من قولهم: أمَا واللهِ، ويحذفون ما يُقسَم عليه» من قول ابن عصفور في شرح الإيضاح كما في ناظر الجيش ٦: ٣٠٩٣ - ٣٠٩٤.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦٢.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ص ٣٣٤ ومجالس ثعلب ص ٥٣٨ وإيضاح الشعر ص ٢١٤، ٢٣٥، ٤٩٥ والشيرازيات ص ٥٩٧ والعسكريات ص ١٣٢ والبصريات ص ٣٥٧، ٤٠٥، ٥٢٣ والخزانة ١١: ٤٣٤ - ٤٤٩ [٩٥٣].

(٥) ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦) ص ١٣٣، وهذا معنى قوله لا لفظه.

فيحذف جوابه، نحو: زيدٌ - واللهِ - منطلقٌ، ولا جواب له في هذا البيت ولا فيما بعده[1]، فتعيَّن أن يكون الجواب «لِتُغني»، ولا يمنع من ذلك كونه في تقدير مفرد؛ لأنَّ الفعل والفاعل اللذين جَرَيا في صلة أنْ سَدَّا مَسَدَّ الجملة، كما سَدَّ[2] في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[3]، وعلمتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ، ولو أنَّك جِئتَني لأَكرَمتُك، وأَقائمٌ زيدٌ».

وقال في «البَصْريات»: لا يجوز تلقي القسَم بلام كي، ولا وردَ منه شيء في كلام العرب، فـ(لِيُرْضُوكُم) متعلق بـ(يَحلِفُون)، ولم يُرِد القسَم، إنما أراد أن يُخبر أنَّ الذين يُؤذون النبيَّ يَحلفون بالله للمسلمين ما عابوا النبيَّ لِيُرضُوهم بذلك.

وأمَّا (ولِتَصْغَى) فمحمول على ما قبله من المصدر، وهو (غُرور)[4]، والتقدير: لِلغُرورِ ولِتصْغَى.

وأمَّا «لِتُغْنِيَ عني» فيحتمل أن يكون «بالله» متعلقًا بفعل مضمر لا يكون قسَمًا، أي: حلفتُ باللهِ لِتُغنِيَ عني. ويحتمل أن يكون قسَمًا، وجوابه محذوف، أي: لَتشْرَبَنَّ لِتُغنِيَ عني، وحُذف الجواب لدلالة الحال عليه، فيكون إذ ذاك نحو ما حكى أبو الحسن من قولهم: أمَا واللهِ، ويحذفون ما يُقسَم عليه.

ورواه أبو علي في «البصريات»[5]:

إذا قال قَدْنِي قُلتُ آلَيتُ حَلْفةً ....

فيحتمل أن يكون «لِتُغنِيَ» متعلقًا بآلَيتُ، ولا يُراد بها القسَم بل الإخبار.

---

(١) الذي في المخطوطات: «قبله»، صوابه في العسكريات ص ١٣٣.

(٢) يعني المصدر المؤول.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ١- ٢.

(٤) ورد هذا في الآية ١١٢. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾.

(٥) ص ٣٥٧، ٤٠٥، ٥٢٣.

ورواه ثعلب[1] «لِتُغنِنَّ عني»، وهي لام الأمر، وجاء على لغة طيئ، ولغةُ غيرهم: لِتُغْنِيَنَّ عني، والمعنى: أَغْنِيَنَّ عني، فآلَيتُ لا يُراد بها القسَم.

وزعم بعض القدماء من النحويين[2] أنَّ القسَم قد يُتَلَقَّى بـ«بل»، واستَدلَّ بقوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾[3].

[٥: ١٣٤/ب] وهذا /باطل؛ لأنه بنى جواز ذلك على الآية، ولا حجة فيها؛ إذ يحتمل أن يكون الجواب[4] قوله: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ﴾[5]، وحَذف اللام - أي: لَكَم - لطول الفصل، كما حذفها من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾[6]، وهو جواب: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾[7].

وقال الفراء[8]: «ص معناها: وجبَ واللهِ، ونزلَ واللهِ، وحقَّ واللهِ، فهي جواب لقوله ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، كما تقول: نزلَ واللهِ». يريد أنها جواب للقسَم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، بل الجواب محذوف لدلالة ﴿صٓ﴾ عليه، كما أنَّ الجواب في قولك نزلَ واللهِ محذوف لدلالة نزلَ عليه.

وزعم ابن عصفور أنَّ من الحروف التي تربط القَسم بالمقسَم عليه «أنْ»، قال في «المقرَّب»[9]: «وأمَّا الحروف التي تربط المقسَم به بالمقسَم عليه فـ(أنْ) إن كانت

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٣٨ - ٥٣٩، وقد رواه: لِتُغني، وذكر أنه يروى: لِتُغْنِنَّ.

(٢) ذكره عنهم ابن عصفور في شرح الإيضاح. تمهيد القواعد ٦: ٣١٠٥ - ٣١٠٦. وهو قول قتادة من المفسرين. وانظر الأقوال في ذلك في التفسير البسيط ١٩: ١٣٧ - ١٤١.

(٣) سورة ص: الآيتان ١ - ٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧ ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٣١٩.

(٥) سورة ص: الآية ٣.

(٦) سورة البروج الآية ٤.

(٧) سورة البروج الآية ١.

(٨) معاني القرآن ٢: ٣٩٦.

(٩) ١: ٢٠٥. وكذا في شرح الجمل ١: ٥٢٨.

الجملة الواقعة جوابًا لِلَوْ وما دخلت عليه؛ نحو قوله[1]:

أَمَا واللهِ أنْ لو كُنتَ حُرًّا وما بِالحُرّ أنتَ ولا القَمينِ»

انتهى.

وردَّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الضائع، فقال: «نصَّ س[2] على أنّ أنْ في جواب القسم كاللام الأولى في: واللهِ لئنْ فَعَلتَ لأَفعَلَنَّ، فليست الرابطة للجواب بالقسَم، وإنما جواب القسَم على هذا ما زعم ابن عصفور أنه جواب لو، ولذلك لم تدخل اللام عليه في قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾[3]؛ لأنه جواب القسَم. ويدلُّ على صحة ذلك أنَّ لو كـ(إنْ)، فكما لا يجوز أن تكون (إنْ) وجوابها جوابًا للقسَم فكذلك لو، بل يكون جوابهما هو جواب القسَم. وأمَّا امتناع: واللهِ لقام زيدٌ لو قامَ عمرٌو، وجواز: واللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ إنْ قامَ عمرٌو - فالمضي والاستقبال فعلا[4] ذلك؛ لأنه يجوز: يقومُ زيدٌ إن قامَ عمرٌو، ولا يجوز: قامَ زيدٌ لو قامَ عمرٌو. وأظنَّ هذا هو الذي غَلَّطه، على أنَّ في لفظ السيرافي[5] ما يقتضي أنَّ أنْ مع لو جواب كما زعم ابن عصفور، فلينظر» انتهى.

وقوله «بل يكون جوابهما هو جواب القسَم» يريد به: بل ما كان يكون جوابهما لولا القسَم هو جواب القسَم، ولا يريد أنَّ نفس جواب إنْ ولو هو بعينه جواب القسَم.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٧.

(٣) سورة سبأ: الآية ١٤. وأولها: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾.

(٤) فيما عدا ط: فعل.

(٥) شرح الكتاب ١٠: ١٤٦.

وقد رجع ابن عصفور عمَّا في «المقرَّب» إلى ما قاله س، فقال[1]: «وقد يُدخلون أنْ على لو توطئةً بجعل الفعل الواقع بعدها جوابًا للقسَم، كما يُدخلون اللام على إن الشرطية؛ فيقال: أُقسم أنْ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، ومن ذلك قوله[2]:

فأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَينا وأنتمُ لكانَ لنا يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ»

انتهى.

والذي يظهر مِن نص س أنَّ أنْ ليست رابطة كما ذهب إليه ابن عصفور في «المقرّب»، ولا توطئة كما ذكره شيخنا ابن الضائع وابن عصفور[3] في ثاني قوليه، بل زائدة، دخولها كخروجها. قال في «هذا باب أنْ وإنْ» بعد كلام ذكر فيه بعض أقسام أنْ، فقال: «ووجهٌ آخر تكون فيه لَغوًا»[4]. ثم قال: «فأمَّا الوجه الذي تكون فيه لَغوًا فنحو قولك: لَمَّا أنْ جاء [ذهبتَ][5]، وأَمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لأُكرمتُكَ»[6] انتهى.

[٥: ١٣٥/أ] وقوله /**وتُصَدَّرُ في الإثبات بلام مفتوحة** ظاهر هذا الكلام إطلاق الإثبات في الجملة الاسمية والفعلية ، وكلامه في الشرح ، وفي قوله بعدُ : «**وإن كان أول الجملة مضارعًا**» ، وقولِه بعدُ : «**ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت**» - يدلُّ على أنه هنا عنى الجملة الاسمية ، قال في الشرح[7] : «كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ

---

(١) قال ذلك في شرح الإيضاح كما في الخزانة ١٠: ٨١ وشرح أبيات المغني ١: ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) هو المسيب بن علس. الكتاب ٣: ١٠٧ والخزانة ١٠: ٨٠ - ٧٤ [٨١٦] وشرح أبيات المغني ١: ١٥٣ - ١٥٧ [٣٩].

(٣) في المقرّب ولا توطئة كما ذكره شيخنا ابن الضائع وابن عصفور: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٥) ذهبت: ليس في المخطوطات، وهو في الكتاب.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٧) ٣: ٢٠٥.

أَعْلَمُ ﴾[1]، وكقول حسّان[2]:

فَلَئِنْ فَخَرتُ بِهِمْ لَمِثْلُ قَدِيْمِهِمْ　　فَخَرَ اللَّبيبُ به على الأَقوامِ

﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[3]، ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]. ويُستغنى عنهما قليلاً دون استطالة في المقسَم به، كقول أبي بكر[5]: (والله أنا كنتُ أظلمَ منه))).

وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يُتَلَقَّى القسَم بـ((إنَّ)) إلاّ إذا كان في خبرها اللام، فإن لم تكن اللام فُتحت أنَّ، وتقدَّم لنا نقل المذاهب في ذلك في الفصل الأول من ((باب إنَّ وأخواهّا))[6].

وقوله **دون استطالة** إن كان طالَ ما بينَ القسَم وجوابه فظاهر كلام المصنف أنه يُستغنى عن إنَّ وعن اللام. وليس كذلك، بل الأكثر الفصيح أنه لا بدَّ من أحدهما، وقد تُسوِّغ الاستطالةُ الحذفَ.

وقال في الشرح[7]: ((فلو كان فيه استطالة لحسُن الحذف، وكان جديرًا بكثرة النظائر، كقولِ بعض العرب: (أُقسِم بمن بعث النبيِّين مبشِّرين ومنذِرين، وختمَهم بالمرسَل رحمةً للعالمين، هو سيِّدهم أجمعين)، وقولِ ابن مسعود رضي الله عنه: (والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أُنزلت عليه سورة البقرة)[8]، والأصل: لَهذا،

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٠، وقبلها: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.

(٢) الديوان ١: ٣٢٦.

(٣) سورة الليل: الآية ٤، وقبلها: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾.

(٤) سورة الطارق: الآية ٤، وقبلها: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ﴿٢﴾ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ: الباب الخامس ٤: ١٩٢.

(٦) انظر الجزء الخامس ص ٦٩ - ٧٢، ٩٢ - ٩٣.

(٧) ٣: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج: باب رمي الجمار من بطن الوادي ٢: ١٩٣.

فحذف اللام لاستطالة القسَم والخبر بالصِّلَتين، ومنه قول الشاعر[1]:

وربِّ السَّمواتِ العُلا وبُرُوجِها ... والأَرْضِ وما فيها الْمُقَدَّرُ كائنُ

أي: لَلْمُقَدَّرُ كائن».

ولم يذكر أحد من أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن إنَّ في الجملة الاسمية، فينبغي أن يُحمل ذلك على النُّدور بحيث لا يقاس عليه.

وقوله **وتُصَدَّرُ في الشرط الامتناعي بلَوْ أو لولا** تقدَّم لنا أنَّ أصحابنا لا يجعلون لو شرطًا إلا إذا كانت بمعنى إن، وأمَّا إن كانت تعليقًا في الماضي فليست شرطًا. ومن التصدير بـ«لو» قول سُوَيد بن كُراع[2]:

فتاللهِ لو كُنَّا الشُّهودَ وغِبْتُمْ ... إذًا لَمَلأْنا جَوفَ خَبْرائهِمْ دَمَا

ومن التصدير بـ«لولا» قول عبد الله بن الزَّبير[3]:

فواللهِ لولا خَشيةُ النارِ بَغْتةً ... عليَّ لقد أَقْبَلْتُ نَحْرِيَ مِغْوَلا

وقالت امرأة[4]:

فواللهِ لولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُهْ ... لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّريرِ جَوانِبُهْ

/وقال راجز[5]: [٥: ١٣٥/ب]

واللهِ لولا اللهُ ما اهتَدَيْنا

وكلام المصنف يقتضي أنَّ جواب القسَم هو لو ولولا وما دخلتا عليه،

---

(١) شرح أبيات المغني ٧: ٢٤٦ [٨٢٦].

(٢) البيت له في شرح المصنف ٣: ٢٠٦. الخبراء: الأرض اللينة. د، ن، وشرح المصنف: جوف جيرانهم.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٠٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٩٤.

(٤) هي امرأة كانت في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وقيل: هي أم الحجاج بن يوسف. سر صناعة الإعراب ص ٣٩٤، وفيه تخريجه، وزد عليه الحماسة البصرية ٢: ٨٦٢ [٧١٠].

(٥) هو عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع. ديوان ابن رواحة ص ١٣٩، وتخريجه في ص ١٧٤ - ١٧٥. وبعده في ط: «ولا تصدَّقنا ولا صَلَّينا».

وكلامه في الفصل الأول من «باب عوامل الجزم»[1] يقتضي أنَّ جواب القسم محذوف، يُغني عنه جواب لو، وأنَّ الجواب لـ«لو» في نحو: واللهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، ولـ«لولا» في: واللهِ لولا زيدٌ لأكرَمتُك، فاضطرب كلام المصنف في هذه المسألة، وقد تكلَّمنا عليها هناك حيث تعرَّض المصنف لها.

ونقول: إنَّ كلام أصحابنا نصٌّ في أنَّ القسَم ولو أو لولا إذا اجتمعا وتقدَّمَ القسَمُ كان الجواب له؛ كتقدُّمه على أداة الشرط، فليست الجملة المتصدرة بلو أو لولا جوابًا له، ولا الجواب لِلَوْ ولا لِلَوْلا، ولكنه للقَسَم، ويلزم أن يكون ماضيًا؛ لأنه مُغنٍ عن جواب لو ولولا المحذوف ودالٌّ عليه، وجوابهما لا يكون إلا ماضيًا، فوجب أن يكون الدالُّ عليهما ماضيًا، فتقول: واللهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، وواللهِ لو قامَ بكرٌ ما قام خالدٌ، وكذلك لولا.

قال بعض أصحابنا: وقد يَحذفون القسَم قبل لو ولولا، ويكون مُرادًا، وذلك إذا كان الجواب موجبًا، ودخلت عليه اللام، فتكون اللام والفعل جواب القسَم المحذوف، ولا يجوز حذفها، ويدلُّ على حذف القسَم قبل لولا إدخالُهم لام التوطئة الدالَّة على القسَم المحذوف عليها كما تدخل على إن الشرطية، قال[2]:

لَلَوْلا حُصينٌ عَيْنُهُ أنْ أَسوءَهُ ... وأنَّ بَني سَعْدٍ صَديقٌ ووالِدُ

وقال آخر[3]:

لَلَوْلا قاسِمٌ ويَدا بَسِيلٍ ... لقد جَرَّتْ عليكَ يَدٌ غَشُومُ

إلا أنَّ ذلك لم يجئ إلاَّ في الشعر كراهية اجتماع لامين. وإن لم تُقَدَّر قبلهما قسَمًا محذوفًا كانت اللام جوابًا لهما، ويجوز حذفها إذ ذاك.

---

(١) التسهيل ص ٢٣٩.

(٢) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣٥ وسر الصناعة ص ٤٠٨، وفيه تخريجه.

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ص ٤٠٨، وفيه تخريجه. قاسم وبسيل: رجلان. وجرَّ عليهم جريرة: جنى جناية. وغشوم: جائرة.

فلو كان الجواب منفيًّا بـ«ما» لم يجز حذف القسَم؛ لأنه لا يُحذف إذا كان جوابه منفيًّا، فقولك: لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرٌو، هو جوابٌ لِلَوْ لا لقسَم محذوف، ولو قلت: لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو كان جواب لو؛ لأنه إذا كان جواب قسَم لم تدخل اللام على «ما» إلا في ضرورة، وهم يقولون لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو في فصيح الكلام وفي الشعر، ومنه قول الشاعر(١):

ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا ولكنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالي

ولو قلت: لو قامَ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو، كان جواب لو؛ لأنَّ القسَم لا يجاب بِلَمْ. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **وفي النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»** أمَّا الجملة الاسمية فتُنفَى بـ«ما»، ولا تُنفى بـ«لا»، والنظر يقتضي أن تُنفى بـ«إنْ»، فتقول: واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، أي: ما زيدٌ /قائمٌ. وذكر المصنف في «شرح الشافية الكافية» له أنَّ الجملة الاسمية تُنفى بما وإنْ ولا، قال(٢): «لا فرق في ذلك بين الجملة الفعلية والاسمية، إلا أنَّ الاسمية إذا نُفيت بـ(لا)، وقُدِّم الخبر، أو كان المخبَر عنه معرفة - لزم تكرارها في غير الضرورة، نحو: واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ولَعَمري لا أنا هاجِرُك ولا مُهينُك» انتهى. وكونُ الجملة الاسمية تُنفى بـ«لا» غلطٌ ووَهْم. [٥: ١٣٦/أ]

والثلاثة تُنفى بها الجملة الفعلية، إلا أنَّ «لا» لا تدخل على الماضي، فلا تقول: واللهِ لا قامَ زيدٌ. وزعم المصنف في الشرح أنه يُنفى بـ«لا»، قال(٣): «ومِن وُروده في المنفيِّ بـ«لا» قولُ الشاعر(٤):

رِدُوا ، فَوَاللهِ لا ذُدْناكُمُ أبدًا ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لِنُزَّالِ»

---

(١) شرح أبيات المغني ٥: ١١١ [٤٣٦].

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٣.

(٣) ٣: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) تقدم في ١: ١١١.

وقد بحثنا معه في تأويل هذا البيت في آخر الباب الأول من هذا الكتاب بما يوقَف عليه هناك.

وإذا تقدَّم الماضيَ المنفيَّ بما أو بإنْ قَسَمٌ يليه شرطٌ صار ذلك الماضي مستقبل المعنى، كقوله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ (١)، وقوله ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ (٢).

وقوله **وقد تُصَدَّر بلَنْ أو لم** قال المصنف في الشرح (٣): «ونَدرَ نفي الجواب بلَنْ في قول أبي طالب (٤):

والله لن يَصِلُوا إليكَ بجَمعِهِمْ حتى أُوارَى في التُّرابِ دَفينا

وبـ(لم) فيما حكى الأصمعي (٥) أنه قال لأعرابي: أَلَكَ بنون؟ قال: نعمْ، وخالِقِهم لم تَقُم عن مِثلِهم مُنْجِبة» انتهى. لا يقاس على شيء من ذلك البتة.

وليس للمصنف سلفٌ فيمن أجاز ذلك إلا ما حكي عن ابن جني (٦) أنه زعم أنه قد يُتلقى القسَم بلَمْ وبلَنْ في الضرورة. واستَدلَّ على ذلك بقولِ زياد بن مُنقِذ (٧):

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٥.
(٢) سورة فاطر: الآية ٤١.
(٣) ٣: ٢٠٦.
(٤) الكشاف ٢: ١٢ والقرطبي ٦: ٢٦١ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٨ - ١٥٩ [٤٦٢].
(٥) انظر الخبر مفصلاً في الأمالي ١: ٥٢.
(٦) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٩٢، ٤٤٠ - ٤٤٢. ويظهر لي أنَّ أبا حيان لم يقف على كلام ابن جني في كتابه التنبيه، وإنما وقف عليه في شرح الإيضاح لابن عصفور، ولذا قال: «وحكي عن ابن جني». انظر شرح ناظر الجيش ٦: ٣١٠٦ - ٣١٠٨.
(٧) الحماسة ٢: ١٣٤ - ١٣٩ [الحماسة ٥٨٣] والتنبيه ص ٤٤٠ - ٤٤٢ والحماسة البصرية ٢: ٥٠٦ - ٥١١ [الحماسة ٣٥٩]. رويق: مرخم رُوَيْقة الذي تقدم ذكره في بيت سابق.

رُوَيْقَ ! إنِّي وما حَجَّ الحَجيجُ لهُ — وما أَهَلَّ بِجَنَبَيْ نَخْلَةَ الحُرُمُ
لم يُنْسِنِي ذِكرَكُمْ مُذْ لم أُلاقِكُمُ — عَهدٌ ، سَلَوتُ به عنكم ، ولا قِدَمُ

وبقول الأعشى[(١)]:

أَجِـــدَّكَ لم تَغْـــتَمِضْ ســـاعةً — فَتَرقُـــدَها مَـــعَ رُقّادِهـــا

أَجِدَّك عنده من قبيل الأقسام. وقال آخر[(٢)]:

أَجِـــدَّكَ لَـــنْ تَـــرى بِثُعَيْلِبـــاتٍ — ولا بَيْـــدانَ ناجِيَـــةً ذَمُـــولا

وهذا غلط من ابن جني؛ لأنَّ القسَم بعد إنَّ يجوز فيما بعده أن يكون خبرًا لإنَّ، ويُحذف جواب القسَم، ويجوز أن يكون جوابًا للقسَم، فيكون القسَم وجوابه في موضع خبر إنَّ. وقوله «لم يُنْسِنِي» ليس جوابًا للقسَم، بل هو خبر إنَّ، وجواب القسَم محذوف، فهو نظير قولك: إنَّ /زيدًا - واللهِ - لقائمٌ، فقوله «لم يُنسِنِي» لا يصلح أن يكون جوابًا للقسَم كما لا يصلح «لَقائمٌ»، وفي قولك: إنَّ زيدًا واللهِ لَيَقُومَنَّ، فيتعين أن يكون لَيَقُومَنَّ جواب القسَم. ومنه ما يحتمل الوجهين، نحو قول طرفة[(٣)]: [٥: ١٣٦/ب]

إنِّي وجَدِّكَ مـــا هَجَوتُـــكَ والـــ — ـــأنْـــصابُ يـــسفَحُ بَيـــنَهنَّ دَمُ

يجوز أن يكون «ما هَجَوتُكَ» خبرًا لإنَّ، ويحتمل أن يكون جوابًا للقسَم. وقال الكميت[(٤)]:

إنِّـــي لَعَمْـــرُ أَبِـــي سِـــوا — كَ مِـــنَ الـــصَّنائعِ والـــذَّخائِرْ

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٢١٠، وقد استدل به ابن جني في التنبيه ص ٢٩٢، ٤٤٢.
(٢) تقدم البيت في ٤: ٣١٧، ٧: ٢١٠، وقد استدل به ابن جني في التنبيه ص ٢٩٣.
(٣) الديوان ص ١٠٦. الأنصاب: حجارة كانوا ينسكون لها. ويسفح: يصبّ.
(٤) هذا بيت مفرد في ديوانه ص ١٤٦. وهو له في أساس البلاغة (أبى).

وقال الآخر[1]:

إنَّـــكَ واللهِ لَـــــذُو مَلَّـــــةٍ   يَطْرِفُـــكَ الأَدْنَـــى عَـــنِ الأَبْعَـــدِ

فهذا يتعين أن يكون خبرًا لإنَّ.

وأمَّا قول العرب: أَجِدَّكَ لم تفعل كذا، ولن تفعل كذا، فلا يراد به القسَم، وهو عند س من باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لِمَا قبله، نحو قولك: هذا عبدُ اللهِ حَقًّا، قال س في هذا الباب[2]: «ومثل ذلك في الاستفهام: أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا؟ كأنه قال: أَحَقًّا لا تفعلُ كذا»؟ قال[3]: «وأصلُه من الجِدّ، كأنه قال: أَجِدًّا؟ ولكنه لا يتصرف، ولا يفارق الإضافة، كما كان ذلك في لَبَّيْكَ ومَعاذَ اللهِ».

قال بعض أصحابنا[4]: «وإنما جعله - يعني س - من هذا الباب وإن كان أَجِدَّكَ ليس قبله كلام يؤكَّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعده النيةُ به أن يكون مقدَّمًا عليه من جهة أنَّ المصدر في هذا الباب منصوب بفعل مضمر تدلُّ عليه الجملة التي المصدرُ توكيدٌ لها؛ وذلك الفعلُ أَحُقُّ أو ما جرى مجراه، وذلك أنك إذا قلت (هذا عبدُ اللهِ) فالظاهرُ أن يكون هذا الكلام قد جرى على يقين منك وتحقيق، فدلَّ الكلام بظاهره على أَحُقُّ أو ما في معناه، فلمَّا كانت الجملة دالَّة على الفعل المضمر الناصب للمصدر كان الوجه فيها أن تكون متقدمة على المصدر؛ لأنَّ الدليل بابُه

---

(١) البيت لجارية من الأنصار في العباب الزاخر (طرف). وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩٩، ٢٥٩ وتهذيبه ص ٤٧١، ٥٧٤ وتهذيب اللغة ١٣: ٣٢٠ والصحاح (طرف) و(ملل). ونسبه ابن بري لعمر بن أبي ربيعة، وقال: صواب إنشاده: عن الأقدم، وبعده:

قلتُ لها : بل أنتِ مُعتلَّةٌ   في الوصل - يا هند - لكي تصرمي

اللسان (طرف) و(ملل). قلت: صدر بيت عمر المذكور ليس فيه قسم، وهو مخالف لصدر هذا البيت. ديوان عمر ص ٢١٢. المَلّة: الملل. ويطرفك: يصرفك.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) هذا القول يلي قوله السابق بلا فاصل.

(٤) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح. شرح ناظر الجيش ٦: ٣١٠٦ - ٣١٠٩.

أن يكون متقدمًا على المدلول، وإنما التُزم في أَجِدَّك لا تفعل كذا تقديمُ المصدر لأنه خالفَ المصادر المؤكِّدة لِما قبلها في التزامهم فيه الإضافة؛ والتغيير كثيرًا ما يأنس بالتغيير، فلم يتصرَّفوا فيه لذلك، بل ألزموه طريقة واحدة، فجعلوه مجاورًا لهمزة الاستفهام مقدَّمًا على ما يؤكده، وصار التقديم الذي كان في غيره ضعيفًا لا يجوز غيره فيه» انتهى.

والمحفوظ أنَّ الفعل المنفيَّ بعد أَجِدَّك يكون نفيه بـ«لَمْ» وبـ«لَنْ» كما أنشدْنا قبلُ، وبـ«لَمَّا»، قال زهير[1]:

أَفي كُلِّ أَخْدانٍ وإلْفٍ ولَذَّةٍ سَلَوتَ، وما تَسلُو عَنِ ابْنةِ مُدْلِجِ
وَلِيدَينِ، حتى قالَ مَنْ يَزَعُ الصِّبا: أَجِدَّكَ لَمَّا تَسْتَحِي أو تَحَرَّجِ

وبـ«لا» كما قال س[2]: أَجِدَّكَ لا تَفعَل كذا؟[3].

[٥: ١٣٧/أ] /وأمّا ما استَدلَّ به المصنف من قول العربي «نَعَمْ، وخالِقِهم لم تَقُمْ عن مِثلِهم مُنْجِبة» فليس «لم تَقُم» جوابًا للقسَم، بل جواب القسَم محذوف، يدلُّ عليه سؤال السائل: أَلَكَ بَنُونَ؟ فقال: نَعَمْ، وخالِقِهم لَبَنُونَ لي، ثم استأنفَ مَدْحَهم، وأخبرَ أنه لم تَقُم عن مِثْلِهم مُنْجِبة.

فهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنه قد تُصَدَّر في النفي بِلَمْ ولَنْ لا سلفَ له فيه إلا ابن جني، فإنه أجاز ذلك في الضرورة، واستَدلَّ بما ذكرناه، وتقدَّم الردُّ عليه.

---

(١) الديوان ص ٢٣٦. الأخدان: جمع خِدْن، وهو الصاحب، والصديق في السر. والإلف: الصاحب الذي تألف. ويزع: يكفّ ويزجر. والصبا: الصَّبوة. وتحرَّج: أصله: تتحرَّج، أي: تتجنب الإثم والحرج. وقوله «أفي كل أخدان» كذا في المخطوطات وأصل الديوان، وقد صوبه محقق الديوان إلى «أعن».

(٢) الكتاب ١: ٣٧٩.

(٣) وبلا كما قال س أجدك لا تفعل كذا: انفردت به ق.

وكان أبو عبد الله محمد بن خَلَصة الكفيف[1] يُجيز أيضًا أن يُتَلَقَّى القسَم بلَمْ. وقد رَدَّ عليه ذلك أبو محمد بن السِّيد.

واعتلُّوا لكون «لن» لم يُتَلَقَّ بها القسَم - وإن كانت كـ«لا» في نفي المستقبل - بأنَّ قولك «لن يَفعل» نفيٌ لـ«سَيَفعل»، فلمَّا كانت في مقابلة السين لم يَتَلَقَّوا بها القسَم كما لا يُتَلَقَّى بالسين.

وقوله **وتُصَدَّر في الطلب بفعله أو بأداته أو بإلا أو لَمَّا بمعناها** تقدَّم لنا الكلام على ما يكون جوابًا لفعل الطلب وأنه ستة أشياء في أوائل هذا الباب[2]؛ ومثالُ فعل الطلب قولُ الشاعر[3]:

بِعَيشِكِ - يا سَلْمَى - ارْحَمي ذا صَبابةٍ ... أَبَى غيرَ ما يُرضيكِ في السِّرِّ والجَهْرِ

ومثالُ الأداة قولُه[4]:

بِربِّكِ ، هل لِلصَّبِّ عِنـدكِ رأفـةٌ ... فيرجُوَ بعد اليـأس عَيـشًا مُجَـدَّدا

ومثالُه بإلا قوله[4]:

بـاللهِ ربِّـكِ إلا قُلـتِ صـادقةً ... هل في لِقائكِ لِلمَشغُوفِ مِنْ طَمَـعِ

ومثالُ لَمَّا[5]:

قالتْ له : باللهِ - يـاذا البُـرْدَيْنْ - ... لَمَّـا غَنِثْـتَ نَفَـسًا أَوِ اثْنَـيْنْ

وقوله **وتَدخل اللام على «ما» النافية اضطرارًا** مثالُه قول الشاعر[6]:

---

(١) الشَّذوني. أخذ عن ابن سِيدَه، وبرع في اللغة والنحو، وكان من الشعراء المجوِّدين. توفي سنة ٤٧٠هـ أو قبلها. جذوة المقتبس ص ٥١ وبغية الوعاة ١: ١٠٠.

(٢) تقدم ذلك في ص ٣٣٤.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٠٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٢٥ [٨١٦]. العيش هنا: الحياة.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠٧.

(٥) تقدم في ١: ١٠٣، ٨: ٣٧٨، وزد على ما ذكر ثَمَّ جمهرة اللغة ١: ٤٢٨ وشرح المصنف ٣: ٢٠٧.

(٦) شرح المصنف ٣: ٢٠٧.

لَعَمْرُكِ - يا سَلْمَى - لَمَا كُنتُ راجيًا حيــاةً ، ولكــنَّ العَوائــدَ تُخْــرَقُ

وقال النابغة[1]:

فــلا عَمْــرَ الــذي أُثْنــي عليــهِ ....

البيتان، وتقدم إنشادهما.

ص: وإن كان أولُ الجملة مضارعًا مثبتًا مستقبلاً غيرَ مقارنٍ حرفَ تنفيسٍ ولا مقدَّمٍ معمولُه لم تُغْنِه اللامُ غالبًا عن نون توكيد؛ وقد يُستغنى بها عن اللام، وقد يؤكَّد المنفيُّ بـ«لا». ويَكثُر حذفُ نافي المضارعِ المجرَّدِ معَ ثُبوتِ القسَم، ويَقِلُّ معَ حَذفِه. وقد يُحذف نافي الماضي إن أُمِنَ اللَّبسُ، ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفيٍ على القسَم، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتًا. وقد يُحذف لأَمنِ اللَّبْسِ نافي الجملةِ الاسمية، /وقد يكون الجواب قَسَمًا. [٥: ١٣٧/ب]

ش: قال المصنف في باب نوني التوكيد ما نصه[2]: «وهما خفيفة وثقيلة، تلحقان وجوبًا المضارعَ الخاليَ من حرفِ تنفيسٍ المقسَمَ عليه مستقبلاً مثبتًا غيرَ متعلِّقٍ به جارٌّ»، فكرَّر معظم أحكام المضارع، وخالفه بأنه قال هناك «تلحقه وجوبًا»، وقال هنا «لم تُغْنِه اللام غالبًا». وقال هناك «غيرَ متعلِّقٍ به جارٌّ» وقال هنا «ولا مُقَدَّمٍ مَعمولُه». وقد شرحنا ما في باب نوني التوكيد، ونتكلم على هذا هنا، فنقول:

احترز بقوله «مُثبَتًا» من أن يكون منفيًّا، وذكر بعدُ أنه قد يؤكَّد المنفيُّ بـ«لا». واحترز بقوله «مُستَقبَلاً» من أن يكون حالاً. قال المصنف في الشرح[3]: «فإن أُريدَ به الحال قُرِنَ باللام، ولم يؤكَّد بالنون؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل، فمِن

---

(١) تقدم مع بيت بعده في ص ٣٥١.

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) ٣: ٢٠٨.

شواهد إفراد اللام لكون الحال مقصودًا قولُ الشاعر[1]:

لئنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكُم بُيوتُكُمْ   لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِيَ واسِعُ

ومثلُه[2]:

لَعَمْري لأَدري ما قضَى اللهُ كَونَهُ   يكونُ ، وما لم يَقضِ ليسَ بِكائنِ

ومثلُه[3]:

وعَيشِكِ - يا سَلْمَى - لأُوقِنُ أَنَّني   لِمَا شِئتِ مُسْتَحْلٍ ولو أَنَّهُ القَتْلُ

ومثلُه[4]:

يَميناً لأُبْغِضُ كُلَّ امرئٍ   يُزَخرِفُ قَولاً ، ولا يَفْعَلُ»

انتهى.

وأورد المصنف هذه المسألة كأنها مجمع عليها، وهي مسألة خلاف:

فمنهم من قال: إنَّ الحال لا يجوز أن يُقسَم عليه؛ لأنَّ مشاهدته أَغنَت عن أن يُقسَم عليه. وحكاه الزجاج عن المبرد، قال: ولذلك لم تَدخل عليه إحدى النونين. ورَدَّ ذلك عليه بأن قال: لو كان امتناع دخول النون على الحال لأنها لا يُحلَف عليها لكانَ كُلُّ مَن يحلف عند القاضي لا يجب أن تُقبَل يمينه؛ لأنه يَحلف أنه في حالٍ ليس عليه شيء، ولامْتَنع قولُك: واللهِ لأنتَ أفضلُ الناسِ؛ إذ هو في حال فضل، وقولُك: واللهِ لزيدٌ يُصَلِّي بحذائي، ولامْتَنع ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[5].

---

(١) هو الكميت بن معروف. معاني القرآن للفراء ١: ٦٦، ٢: ١٣١ والخزانة ١٠: ٦٨ - ٧١ [٨١٤].

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) أنشده ابن مالك أيضًا في شواهد التوضيح ص ١٦٦.

(٤) شواهد التوضيح ص ١٦٦.

(٥) سورة المنافقون: الآية ١.

وقال ابن عصفور وقد ذَكر مذهب مَن مَنع أن يُقسَم على الحال، قال[1]: «وهذا باطل؛ لأنه قد يَعوق عن المشاهدة عائق، فيُحتاج إذ ذاك إلى القسَم، نحو قولك: واللهِ إنَّ زيدًا في حال قِيام، لمن لا يُدرِك قيام زيد. والصحيح أنه يجوز أن يُقسَم عليه، إلا أنه إن كان موجبًا فإنك تُنشئ من الفعل اسم فاعل، وتُصيِّره خبر المبتدأ، ثم تُقسِم على الجملة الاسمية، فتقول: واللهِ إنَّ زيدًا لَقائمٌ، واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، واللهِ لَزيدٌ قائمٌ. وإنما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتُدخل اللام لأنك لو قلتَ واللهِ لَيَقومُ زيدٌ لأدَّى ذلك إلى الإلباس /في بعض المواضع؛ وذلك أنك إذا قلت إنَّ [٥: ١٣٨/أ] زيدًا واللهِ لَيَقومُ لم يُدْرَ هل يقوم خبر إنَّ أو جواب القسم. ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول: إنَّ زيدًا واللهِ لَيَقُومَنَّ؛ لأنَّ النون تُخَلِّص للاستقبال.

وقد تدخل عليه اللام وحدها، ولا يُلتَفَت إلى اللَّبس، إلا أنَّ ذلك قليل جدًّا، بابُه الشعر، قال الشاعر[2]:

تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حلفةً لَيَرُدُّني ... إلى نِسْوةٍ، كأنَّهُنَّ مَفائدُ»

وقال ابن عصفور أيضًا: «وإن كان المقسَم عليه حالاً موجبًا دَخلتْ عليه اللام، ومن ذلك قراءة قُنْبُل ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3]، والأكثر فيه إذ ذاك أن يُجعل خبرًا لمبتدأ، فتصير الجملة اسمية».

وقال في «المقرّب»[4]: «وإن كان موجبًا فلا بُدَّ من وقوعه خبرًا لمبتدأ، فتكون الجملة إذ ذاك اسمية، نحو: واللهِ إنَّ زيدًا لَيَقومُ الآنَ».

وقال ابن أبي الربيع[5]: «وأمَّا في الإيجاب فتردُّ الفعلية اسميةً بتقديم الفاعل،

---

(١) شرح الجمل ١: ٥٢٨.

(٢) تقدم البيت في ١: ١٠١.

(٣) سورة القيامة: الآية ١. السبعة ص ٦٦١.

(٤) المقرب ١: ٢٠٧.

(٥) الملخص ١: ٥٤٢ والبسيط في شرح الجمل ٢: ٩١٧.

فتقول: واللهِ لزيدٌ يقومُ».

وقال أيضًا[1]: «وقد يأتي قليلاً: واللهِ لَيَقومُ زيدٌ، وواللهِ لقد يقومُ زيدٌ، كما قال[2]:

كَذَبتَ ، لقد أُصْبي على المرءِ عِرسَهُ   وأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزَنَّ بها الخالي»

وقوله **غيرَ مُقارِنٍ حرفَ تَنفيسٍ** احتراز من أن يقترن به حرف تنفيس، فإنه إن اقترن به دخلته اللام فقط، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

فَوَرَبِّي لَسَوفَ يُجْزَى الذي أسْـــ   ـــلَفَهُ المــرءُ ســيِّئًا أو جَمــيلا

وحكم السين في ذلك حكم سوف، فتقول: واللهِ لَسَيَقُومُ زيدٌ. هذا مذهب البصريين، قالوا ذلك بالقياس على سوف، و لم يُسمَع.

ولا يُجيز ذلك الفراء[5]، قال: لأنَّ اللام كالجزء مما تدخل عليه، ولذلك جاز في فصيح الكلام: لَهْوَ قائمٌ، بتسكين الهاء تخفيفًا إجراءً لها مُجرى عَضْد، فلو قلت واللهِ لَسَنَقُومُ لأدَّى ذلك إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك مرفوض في كلامهم، ولذلك سكَّنوا آخر الفعل في ضربْتُ.

قال بعض أصحابنا: «والصحيح جوازه بدليل قول العرب: (واللهِ لَكَذَبَ زيدٌ كَذِبًا ما أَحسبُ أنَّ اللهَ يَغفِرُه له)[6]، فكما احتملوا ذلك في هذا وأمثاله، و لم يجعلوا اللام كالجزء من الكلمة - فكذلك يجوز: واللهِ لَسَيَقُومُ زيدٌ» انتهى.

---

(١) الملخص ١: ٥٤٢.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٢٨. أُصبي: أذهب بفؤادها. وعرس الرجل: امرأته. ويُزَنّ: يُتَّهَم. والخالي: العَزَب، وقيل: مقلوب الخائل: فاعل من الخيلاء.

(٣) سورة الضحى: الآية ٥.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٥.

(٥) معاني القرآن ٣: ٢٧٤.

(٦) المقتضب ٢: ٣٣٥.

وينبغي أن يزيد: ((ولا قد))، فإنه تدخله اللام فقط، نحو: واللهِ لقد يقوم زيد، حكم قد حكم سوف.

وقوله **ولا مُقدَّمٍ معمولُه** احتراز مِن أن يتقدَّم المعمول، فإنه إن تقدَّم دخلَتْه اللام فقط، ومنه قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:/ [٥: ١٣٨/ب]

يَمينًا لَيَومًا يَجتَني المرءُ مـا جَنَـتْ يَداهُ ، فَمَسْرُورٌ ولَهْفانُ نـادِمُ

وقال الآخر[2]:

جَوابًا بِهِ تَنجـو اعْتَمِـدْ ، فَوَرَبِّنـا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَـيرُ تُسـألُ

وقال آخر[2]:

قَسَمًا لَحِينَ تُشَبُّ نـيرانُ الـوَغَى يُلْفَى لَـدَيَّ شِـفاءُ كُـلِّ غَليـلِ

ولو قال المصنف ((غيرَ مَفصولٍ بينَه وبينَ اللام لم تُغْنِه غالبًا)) كان أَخصرَ وأَحْصَرَ؛ إذ نقصه أن يقترن بـ((قد)).

وقوله **لم تُغنِه اللام غالبًا عن نونِ توكيد** هذا الذي اختاره هو مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون[3] فلا بُدَّ عندهم من اللام والنون إلا في الضرورة، فقد يُستغنى بإحداهما عن الأخرى.

وتبع أبو علي[4] الكوفيين، فأجاز أن تذكرهما معًا أو أحدهما، أي شيء أردت منهما.

وادَّعى ابن هشام الإجماع على أنه لا بُدَّ منهما، وأنَّ أبا علي لم يسبقه أحد إلى ما ذهب إليه. وليس كما ذكر؛ إذ مذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما ذكرنا، ونصوص س[5] على لزومهما معًا.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨. ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.
(٢) شرح المصنف ٣: ٢٠٩.
(٣) انظر ما تقدم في ١: ١٠١.
(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٦٥.
(٥) انظر على سبيل المثال الكتاب ٣: ١٠٤.

فمثال ما النفي فيه باللام وحدها قول الشاعر[1]:

تَـــأَلّى ابـــنُ أَوْسٍ حَلْفَـــةً لَيَرُدُّنِـــي ....

وقد تقدَّم إنشاد ابن عصفور هذا على أنَّ «لَيَرُدُّنِي» فعلُ حالٍ دخلتْ عليه اللام، وذلك قليل جدًّا، وأنشده[2] على أنه فعلُ مستقبل، فاضطرب في فهمه فيه.

قال المصنف في الشرح[3]: «وقلت (في الغالب) احترازًا من قول النبي - ﷺ - (لَيَرِدُ عليَّ أَقوامٌ أَعرِفُهم ويَعرِفُوني)[4]، ومِن قول الشاعر:

تألى ابنُ أوسٍ حلفةً ليردّني ....

ومِن قول ابن رواحة رضي الله عنه[5]:

فـــلا وأَبِـــي لَنَأْتِيَهـــا جَميعًـــا ولـــو كانـــتْ بها عَـــرَبٌ ورُومُ»

وقوله **وقد يُستغنى بها عن اللام** مثاله قوله[6]:

وقَتِيـــلُ مُـــرَّةَ أَثْـــأَرَنَّ، فإنَّـــهُ فِـــرْغٌ، وإنَّ أخـــاكُمُ لم يُثْـــأَرِ

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٨٢.

(٢) المقرب ١: ٢٠٦.

(٣) ٣: ٢٠٩.

(٤) أخرجه بهذه الرواية البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب الحوض ٧: ٢٠٨ وكتاب الفتن: الباب الأول ٨: ٨٧. وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: الباب التاسع ٤: ١٧٩٣ برواية «ولَيَرِدَنَّ».

(٥) الديوان ص ١٤٩ - والتخريج في ص ١٨٠ - وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٦ - ٣٥٨ [٨٧٧]. وصدره في الديوان: «فلا وأبي مآب لنأتيَنْها». والبيت من قطعة قالها في معركة مؤتة عندما نزل الناس في مَعان من أرض الشام، ورأوا كثرة جيش العدوّ.

(٦) كذا روي في إيضاح الشعر ص ٦٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤١، ٥٢٦. والبيت من قصيدة دالية لعامر بن الطفيل في المفضليات ص ٣٦٤ [المفضلية ١٠٧] والأصمعيات ص ٢١٦ [الأصمعية ٧٨]، وآخره فيهما: «لم يُقصَد». وكذا في الخزانة ١٠: ٦٠ - ٦٤ [٨١٢]. قتيل مرة: حنظلة بن الطفيل أخوه. والفِرغ: الهَدَر. لم يقصد: لم يقتل. وآخره في المخطوطات: «لن يثأرا».

وأنشده الأستاذ أبو علي[١] «وإنّ أخاهم لم يُضْهَدِ»، وأنشده غيره «لم يُقْصَدِ»[٢]، وأنشد قبله[٣]:

وَلأَثْـــأَرَنَّ بِمالِـــكٍ وبِمالِـــكٍ ... وأَخي الْمَـــرَوراةِ الـــذي لم يُـــسْنَدِ

وقال آخر[٤]:

وهُمُ الرِّجالُ، وكُلُّ مَلْـــكٍ مِنـــهُمُ ... تَجِـــدَنَّ في رُحْـــبٍ وفي مُتَـــضَيَّقِ

[٥: ١٣٩/أ] وقال آخر[٥]:/

ليتَ شِعْري! وأَشْـــعُرَنَّ، إذا مـــا ... قَرَّبُوهـــا مَنْـــشُورةً، ودُعِيـــتُ

وقال آخر[٦]:

فَلَيَـــأْزِلَنَّ، وتَبْكَـــأَنَّ لِقاحُـــهُ ... ويُعَلَّلَـــنَّ وَليـــدُهُ بِـــسَمارِ

وقد اعتلّ الفارسي في «تذكرته»[٧] لعدم دخول إحدى النونين مع السين

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٦٥. لم يضهد: لم يظلم، أو لم يقهر.
(٢) ضرائر الشعر ص ١٥٧. وانظر ما سبق في تخريج البيت.
(٣) المفضليات ص ٣٦٤. وأوله في المخطوطات: «فلأثأرنَّ»، والتصويب من المفضليات والأصمعيات؛ لأنه معطوف على بيت آخر أوله: فلأثأرنَّ. مالك ومالك: رجلان من قومه أصابتهما غطفان. وأخو المروراة: أخوه الحكم بن الطفيل. والمروراة: موضع ظفرت فيه ذبيان ببني عامر. ولم يسند: لم يدفن، وترك للسباع تأكله.
(٤) القطامي. الديوان ص ١١١ والعمدة ٢: ١٠٦٢.
(٥) السموءل. الأصمعيات ص ٨٦ [٢٣] وطبقات فحول الشعراء ص ٢٨٠، وروي آخره: فَقُرِيتُ. الضمير في قربوها يعود إلى مفهوم من السياق، يعني صحف أعماله يوم القيامة.
(٦) هو أبو مُكْعِت الأسدي كما في العباب الزاخر (بكأ) والتاج (بكأ، أزل). واسمه منقذ بن خُنيس، وقيل: الحارث بن عمرو. التاج (كعت). والبيت بلا نسبة في كتاب الإبل للأصمعي ص ٩٠ وغريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٣٩٢ وجمهرة اللغة ٢: ١٠٧١ وكتاب اللامات للزجاجي ص ١١١. أزَلَ فلانٌ يأزِل: صار في ضيق وجدب. وبكأت الناقة وبكُؤت: قلَّ لبنها. والسَّمار: اللبن الممزوج بالماء. وفي مصادر الشاهد: «ويعلَّلَنَّ صبيَّه»، بالبناء للفاعل ونصب المفعول.
(٧) مختار التذكرة ص ٢٠٠ - ٢٠١.

وسوف حين يتقدم المعمول، نحو ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، ومع «قد» على المنفي بـ«لا» - بما ملخَّصه: «أنَّ كلاً من السين وسوف ولا تخلِّص الآتي من[2] فعل الحال، فاستُغني عن النون إذ هي مخلِّصة أيضًا، وبأنَّ قد حرف غير عامل كالسين وإن كانت قد خالفَتها في أنها لا تدلُّ على الاستقبال» انتهى. ويعني أنَّ «قد» حرف مختص بالفعل، جُعل كالجزء منه كالسين.

وقوله **وقد تؤكِّد المنفيَّ بـ«لا»** قال المصنف في الشرح[3]: «إن كان المضارع المجاب به القسَم منفيًّا لم يؤكَّد بالنون إلا إن كان نفيه بـ«لا»، فحينئذ قد يؤكَّد بها، كقول الشاعر[4]:

تـــاللهِ لا يُحْمَــدَنَّ المــرءُ مُجْتَنِبًـــا فِعْلَ الكِرامِ وإنْ فاقَ الوَرَى حَـسَبا

والأكثر ألاَّ يؤكَّد، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[5]» انتهى.

ولو حُذفت «لا» كان كإثباتها في تأكيد الفعل بالنون، كما قال الشاعر[6]:

بإصْرٍ يَتْرُكَنِّي ....

وقوله **ويَكثُر** إلى قوله **معَ حذفه**[7] مثالُه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[8]، وقال حسّان[9]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨. ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

(٢) فيما عدا غ: مع.

(٣) ٣: ٢١٠.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٥) سورة النحل: الآية ٣٨.

(٦) هذا مطلع بيت لمشعَّث العامري كما في الأصمعيات ص ١٤٨ [٤٨]، وهو:

بإصْرٍ يَتْرُكَنِّي الحَيُّ يومًا رَهينةَ دارِهِمْ وهُمُ سِراعُ

الإصر هنا من صيغ القسم.

(٧) هو قوله: «ويَكثُر حذفُ نافي المضارعِ المجرَّدِ معَ ثُبوتِ القسَم، ويَقِلُّ معَ حَذفِه».

(٨) سورة يوسف: الآية ٨٥.

(٩) الديوان ١: ٢٩.

أَقْسَمتُ أَنْساها ، وأَتْــرُكُ ذِكْرَهــا حتى تُغَيَّــبَ في الــضَّريحِ عِظــامِي

ولو كان الفعل المنفيُّ بـ«لا» مؤكَّدًا بالنون لم يَجز حذف «لا» لإلباسه بالمثبت؛ بل الذي يتبادر إلى الذهن هو الإثبات.

وقد أطلق المصنف في نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسَم، ولا يخلو من أن يكون النافي «لا» أو «ما»، فإن كان «لا» فالحكم كما ذَكر، وإن كان «ما» فمِن النحويين مَن أجاز حذفها حملاً على «لا»، ومِن النحويين مَن مَنَعَ ذلك لعدم ورود السَّماع به، ولِما فيه من اللَّبس؛ لأنه لا يُعلَم إذا حُذفت هل القسَم على النفي في الحال أو في المستقبل.

ومثالُ حذف «لا» والقسَم محذوف قولُ الشاعر(١):

وقَولِي إذا ما أَطلَقُوا عــن بَعيرِهِــمْ تُلاقُونَــهُ حــتى يَــؤُوبَ الْمُنَخَّــلُ

أراد: واللهِ لا تُلاقونه. إلا أنه لا يجوز حذفها والقسم محذوف إلا إذا كان المعنى لا يصحُّ إلا بتقدير النفي، كالبيت الذي أنشدناه، هكذا قال المصنف(٢)، وفهم أنَّ قَبْلَ «تُلاقونه» قَسَمًا محذوفًا.

[٥: ١٣٩/ب] وقال بعض أصحابنا: «ولا يجوز حذفها منه ـ أي حذف /لا من المضارع ـ في غير القسَم إلا في ضرورة؛ لأنه لا يوجد فيه من كثرة الاستعمال والتفرقة اللازمة بين الإيجاب والنفي ما يوجد في القسَم. ومما جاء من ذلك قولُ النَّمِر بن تَوْلَب:

وقَولِي إذا مــا أَطلَقُــوا ....

البيت. يريد: لا تُلاقونه. وقولُ الآخر(٣):

---

(١) النمر بن تولب. ديوانه ص ٩٩ [دار صادر]. المنخَّل: هو القارظ العنزيّ من بني عنزة، يضرب به المثل فيمن لا يرجى إيابه، وهو رجل خرج يجتني القرظ، فلم يسمع له خبر.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢١١.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٤٦، ٤: ١١٩.

تَنْفَـــكُّ تَـــسْمَعُ مـــا حَيِيْـــــــتَ بِهالِـــكٍ حـــتى تَكُونَـــهْ

يريد: لا تَنْفَكُّ» انتهى. فلم يجعل تُلاقونه ولا تَنْفَكُّ جواب قسَم محذوف.

وقوله **وقد يُحذَف نافي الماضي إنْ أُمِنَ اللَّبس** مثاله قول أُمَيَّةَ بن أبي عائذٍ الهُذَليّ[1]:

فـــإنْ شِـــئت آليـــتُ بـــينَ الْمَقـــا م والـــرُّكنِ والحَجَـــرِ الأَسْـــوَدِ

نَـــسِيتُكِ مـــا دام عَقْلـــي معـــي أَمُـــدُّ بـــه أَمَـــدَ الـــسَّرْمَدِ

قال المصنف في الشرح[2]: «أراد: لا نَسِيتُكِ، فحَذف النافي لأنَّ المعنى لا يصحُّ إلا بتقديره، وأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نَسِيتُكِ، أو لَنسِيتُكِ. وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدُّم نفيٍ آخَرَ على القَسَم قَليلٌ» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: إن دخلتْ على لفظ الماضي، نحو قولك: واللهِ لا فعلتُ هذا أبدًا - لم يَجز حذفها إلا في ضرورة، لا يجوز أن يقال في الكلام: واللهِ فعلتُ هذا أبدًا. ومما جاء في الضرورة قوله[3]:

فلا وأَبي دَهْمـــاءَ زالَـــتْ عَزيـــزةً على قَومِها ما فَتَّـــلَ الزَّنْـــدَ قـــادِحُ

يريد: فلا وأَبي دَهماءَ لا زالَتْ عَزيزةً.

وزعم الكوفيون أنَّ «لا» غير محذوفة في البيت، وإنما هي مقدَّمة من تأخير، والتقدير: فَوَأَبي دَهْماءَ لا زالَتْ عَزيزةً.

وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنَّ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القسَم لا يجوز تقديمها على القسَم. ومما يدلُّك على أنَّ «لا» محذوفة في البيت روايةُ مَن رَوى[4]:

لَعَمْرُ أَبي دَهْمـــاءَ زالَـــتْ عَزيـــزةً ....

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٤٩٣ وشرح المصنف ٣: ٢١١. السرمد: الدائم.

(٢) ٣: ٢١٢.

(٣) تقدم البيت في ٤: ١٢٠، ١٢١، ١٢٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٧ وضرائر الشعر ص ١٥٦.

وقوله **ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفيٍ على القَسَم** أي: ويَكثُر حَذفُ نافي الماضي، قال[1]:

فلا والإلـهِ نـادَى الحَـيُّ ضَـيفِي هُــدُوًّا بالْمَـساءةِ والعِـلاطِ

أي: فلا والإلهِ لا نادَى، فحذف الثاني استغناء عنه بالأول. وقد يجتمعان، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، وكقول أبي ذَرٍّ: (فلا واللهِ لا أسألهم دُنْيا، ولا أسْتَفتيهم[3] عن دين)[4].

وقوله **وقد يُحذَف لأمنِ اللَّبسِ نافي الجملة الاسمية** مثالُه قولُ الشاعر[5]:

فواللهِ ما نِلْتُمْ، ومـا نيـلَ مِـنكُمُ بِمُعْتَـدِلٍ وَفْـقٍ ولا مُتَقـارِبِ

أراد: ما ما نِلتُم، فحَذف «ما» النافية، وأَبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدخول الباء الزائدة /في الخبر ولدلالة العطف[6]. [٥: ١٤٠/أ]

ويجوز على مذهب الكوفيين أن تكون «ما» الباقية النافية والمحذوفة الموصولة، ولا يجوز هذا على مذهب البصريين؛ لأنهم لا يُجيزون بقاء الصلة بلا موصول في اللفظ وإن دلَّ عليه دليل، قاله المصنف في الشرح[7].

---

(١) هو الْمُتَنَخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٩ وشرح المصنف ٣: ٢١٢. هدوًّا: بعد هدوء. والعلاط: أصله سمة في عنق البعير بمنْزلة القلادة، يقال: عَلَطه بشرّ: إذا وسمه ولطخه به.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٥. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

(٣) فيما عدا غ: استعنتهم.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب ما أُدِّي زكاته فليس بكنْز ٢: ١١٢.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٧٠. وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٢٣٥ إلى حسان، وفي ٣: ٢١٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٦ إلى عبد الله بن رواحة، وليس في ديوانيهما.

(٦) يريد قوله: ولا متقارب.

(٧) ٣: ٢١٢ - ٢١٣.

ونصوص أصحابنا على أنَّ «ما» و«إنِ» النافيةَ إذا دخلَتا على الجملة الاسمية لا يجوز حذف واحدة منهما؛ فلا يجوز في: واللهِ ما زيدٌ قائمٍ، ولا: واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، أن تقول: واللهِ زيدٌ قائمٌ.

وقوله **وقد يكون الجواب قَسَمًا** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، التقدير: واللهِ لَيَحْلِفُنَّ.

منعَ بعض أصحابنا أن يكون القسَم جوابًا للقسَم، قال: لأنَّ القسَم لا يدخل على القسَم. قال ذلك في لَعَمْرُكَ، وقد تقدَّم.

ص: ولا يخلو دون استطالةٍ الماضي الْمُثبَتُ الُمجابُ به مِنَ اللامِ مَقرونةً بـ«قد» أو «ربما» أو «بما» مرادفتها إن كان متصرفًا، وإلا فغير مقرونة، وقد يلي «لقد» و«لَبما» المضارعُ الماضي معنًى، ويجب الاستغناءُ باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي كما استُغني بالداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع.

ش: قال «دون استطالة» لأنه إذا كان ثَمَّ استطالة جاز حذف اللام، كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[2]، وهو جواب لقوله ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾، وقولِه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[3] جواب ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾.

ولا يحتاج إلى هذا القيد، فقد جاء في كلام الفصحاء حذف هذه اللام وإبقاء «قد»، قال الشاعر، وهو زهير[4]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٧.

(٢) سورة البروج: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾.

(٣) سورة الشمس: الآية ٩. ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾.

(٤) الديوان ص ٩٩. العنن: جمع عُنَّة، وهي حظيرة من شجر، تُعمل حول البيت لتردَّ الريح. والمعترك: المزدحم. وخبَّ: جرى. والسفير: ما انحتَّ من الورق وتناثر. والبَطِن: النَّهِم.

تاللهِ قد عَلِمَتْ قَيسٌ إذا قَذَفَتْ　　ريحُ الشِّتاءِ بُيوتَ الحَيِّ بالعُنَنِ
أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الحَيِّ الجِياعِ إذا　　خَبَّ السَّفيرُ ومَأْوَى البائسِ البَطِنِ

وقال أيضًا[1]:

تـــاللهِ قـــد عَلِمَـــتْ سَـــراةُ بَـــني　　ذُبْيـــانَ عـــامَ الحَـــبْسِ والأَصْـــرِ
أنْ نِعْـــمَ مُعْتَـــرَكُ الجِيـــاعِ إذا　　خَـــبَّ الـــسَّفيرُ وســـابئُ الخَمْـــرِ

واحترز بقوله «الْمُثْبَت» من المنفيّ، فإنه لا تدخله اللام إلا اضطرارًا، وتقدَّم ذكره، ولا يُنفى إلا بـ«ما» و«إنْ»، ولا يجوز نفيه بـ«لا»؛ لأنَّ «لا» لا يُنفى بها الماضي في غير القسَم إلا في قليل من الكلام أو في ضرورة شعر، فلم يُسمَع لذلك نفي الماضي بها في القسَم إلا أن يكون الماضي واقعًا موقع المستقبل، فيجوز أن يُنفى بـ«لا» رَعْيًا لمعناه، فتقول: واللهِ لا فعلتُ كذا أبدًا، أي: لا أَفعَل.

وقوله **مقرونةً بقد** مثاله ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾[2]. وظاهره أنك مخيَّر أن تأتي بـ«قد» وحدها أو اللام. وغيره يقول: ويجوز أن تصلَ اللام بقد إذا كنتَ مخاطبًا لمن يَتوَقَّعُ خبَرَك، فتقول: واللهِ لقد قامَ زيدٌ.

ومثال اقتران اللام **برُبَّما** قولُ الشاعر[3]:/ [٥: ١٤٠/ب]

لـــئنْ نَزَحَـــتْ دارٌ لِلَيلَـــى لَرُبَّمـــا　　غَنِينـــا بِخَـــيرٍ ، والـــدِّيارُ جَميـــعُ

وقوله **أو بـ«ما» مرادفتها** أَنشد شاهدًا على ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

فلـــئنْ بـــانَ أَهْلُـــهُ　　لَبِمـــا كـــانَ يُؤْهَـــلُ

وتقدَّم لنا الكلام في نظائر هذا البيت في حروف الجرّ عند قوله «وكذا بعدَ رُبَّ والباء، وتُحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل»[5].

---

(١) الديوان ص ٧٧ - ٧٨. سابئ الخمر: المشتري.
(٢) سورة يوسف: الآية ٩١.
(٣) مجنون ليلى. الديوان ص ١٥٢. نزحت: بعُدت. وغنينا: أقمنا.
(٤) الديوان ص ٣٤٠. وفيه: فبما.
(٥) تقدم ذلك في ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

وملخَّص ما ذكرناه أنَّ ثَمَّ بعدَ اللام فعلاً محذوفًا لدلالة ما قبله عليه، وتقديره في هذا البيت: لَبانَ بما كان يُؤهَل، فاللام دخلتْ على ذلك الفعل المحذوف، والباء سببية، و«ما» مصدرية، فعلى هذا لا تكون «لَبِما» بمعنى رُبَّما.

وقوله **إن كان متصرفًا** احتراز من أن يكون جامدًا، فإنه لا يُقرن بـ«قد» ولا بـ«رُبَّما» ولا بـ«ما»، بل باللام، قال الشاعر[1]:

لَعَمْري لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عليهمُ بما لا يُواتيهم حُصَينُ بنُ ضَمْضَمِ

وقوله **وإلا فغير مقرونة** أي: تكون باللام وحدها إن لم تُقرن بـ«قد» ولا بـ«رُبَّما» ولا بـ«ما»، ولا كان غير متصرف، فتقول: واللهِ لقامَ زيدٌ، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾[2]، وفي الحديث من كلام امرأة من غِفار (واللهِ لَنزَلَ رسول الله - ﷺ - إلى الصُّبحِ فأَناخَ)[3]، وفي حديث سعيد بن زيد: «أَشهَدُ لَسَمِعتُ رسولَ الله - ﷺ - يقول: (مَن أخذَ شِبرًا مِن الأرضِ ظُلْمًا)»[4] الحديث، وقال الشاعر[5]:

لَكَلَّفْتَني ذَنْبَ امرئٍ، وتَرَكْتَهُ كَذِي العُرِّ، يُكْوَى غَيرُه، وَهْوَ راتِعُ

وحكى س: «واللهِ لَكَذَبَ»[6]. ولا يجوز حذف اللام و«قد»، فتقول: واللهِ كَذَبَ.

وفصَّل ابن عصفور، فقال[7]: «إن كان قريبًا من زمان الحال أَدخَلْتَ عليه

---

(١) تقدم في ٩: ١٨٢.

(٢) سورة الروم: الآية ٥١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٦: ٣٨٠ [الحديث ٢٧١٨٠] طبع مؤسسة قرطبة.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في سبع أرضين ٤: ٧٤، وتتمته: (فإنه يُطَوَّقُه يومَ القيامة من سبع أَرَضينَ).

(٥) تقدم البيت في ٩: ١٩٣. وهو جواب لقوله في مطلع بيت قبل أربعة أبيات: «حلفتُ».

(٦) الكتاب ٣: ١٠٥.

(٧) شرح الجمل ١: ٥٢٦ - ٥٢٧.

اللام وقد، فقلتَ: واللهِ لقد قامَ زيدٌ؛ لأنَّ قد تُقرِّبه من زمان الحال. وإن كان بعيدًا أتيت باللام وحدها، فقلت: واللهِ لَقامَ زيدٌ، قال[1]:

حَلَفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنامُوا ، فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أنها لا بُدَّ أن تصحبها «قد» ظاهرةً أو مقدَّرة، وقاسَها على اللام الداخلة على خبر إنَّ، فكما لا تَدخل تلك على الماضي كذلك لا تَدخل هذه».

ورَدَّ[2] ذلك بأنَّ لام إنَّ قياسها ألاَّ تَدخل على الخبر إلا إذا كان هو المبتدأ في المعنى، نحو: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، أو مشبَّهًا بما هو المبتدأ في المعنى، نحو: إنَّ زيدًا لَيقوم؛ وذلك أنه لَمَّا تعذَّر دخولها على المبتدأ دخلتْ على ما هو المبتدأ في المعنى أو ما هو مشبَّه به، وليست كذلك اللام التي في جواب القسَم.

[٥: ١٤١/أ] قال ابن عصفور[3]: «وأيضًا فإنَّ قد تُقرِّب من زمان الحال، فإذا /أردنا القسَم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يَجز الإتيان بها».

وقوله **وقد يلي لقد ولبما المضارعُ الماضي معنًى** مثالُ «لقد» قولُه[4]:

لـئنْ أَمْـسَتْ رُبُـوعُهُمُ يَبابًـا لقد تَـدعُو الوُفـودُ لهـا وُفُـودا

ومثال «لَبِما» قولُه[5]:

فَلَـئِنْ تَغَيَّـرَ مـا عَهِـدتُ ... .

البيتان.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٣٢٥.

(٢) يعني ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٥٢٧.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٢٧.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٢.

(٥) هذه قطعة من بيتين لعمر بن أبي ربيعة، وهما:

فَلَئنْ تَغَيَّرَ ما عَهِدتُ ، وأَصبَحَتْ صَدَفَتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسُورُ
لَبِما تُساعِفُ في اللِّقاءِ وَلِيَّها فَرِحٌ بِقُربِ مَزارِها مسرورُ

الديوان ص ٢٣١ - ٢٣٢ وشرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٢.

وتقدَّم لنا تأويل لَبِما[1].

وقوله **ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي** مثاله قول أمِّ حاتم[2]:

لَعَمْري لَقِدْمًا عَضَّني الجُوعُ عَضَّةً فآليتُ ألاَّ أَمْنَعَ الدَّهرَ جائعا

وقوله في مثل هذا «إنه استغناء باللام» ليس استغناء، بل هذه اللام هي الداخلة على الماضي، فُصل بينهما بمعموله.

وقوله **كما استُغني بالداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع** قال المصنف في الشرح[3]: «وقد اجتمع في قول عامر بن قدامة[4]:

فلَبَعْدَهُ لا أَخْلُدَنَّ ، وما لَهُ بَدَلٌ إذا انْقَطَعَ الإخاءُ ، فَوَدَّعَا

شذوذان: أحدهما عدم الاستغناء بتقدُّم اللام عن النون، والثاني دخولها على جواب منفيّ، فلو كان مثبتًا لكان دخولها عليه مع تقدُّم اللام أسهل» انتهى. يعني: لو قيل: زيدٌ واللهِ لَبَعْدَه أَقوم - كان أسهل.

ص[5]: وإذا تَوالَى قَسَمٌ وأداةُ شَرطٍ غيرِ امتناعيٍّ استُغنِي بجواب الأداة مطلقًا إن سَبَق ذو خبر؛ وإلا فبجواب ما سَبَق منهما، وقد يُغني حيئنذٍ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقَسَم.

وقد يُقْرَنُ القَسَمُ المؤخَّر بفاء، فيُغني جوابُه. وتُقرَن أداةُ الشرط المسبوقة بلامٍ مفتوحةٍ تُسَمَّى المُوَطِّئة، ولا تُحذَف والقَسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً. وقد يجاء بـ«لَئِنْ» بعد ما يُغني عن الجواب، فيُحكَم بزيادة اللام.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) عيون الأخبار ١: ٣٣٦ وذيل الأمالي ص ٢٣ وشرح المصنف ٣: ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٤١. واسمها عنبة بنت عفيف، وقيل: غنية، وقيل: عتبة.

(٣) ٣: ٢١٥.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٥) في التسهيل وشرح ناظر الجيش جُعل هذا فصلاً.

ش: كَرَّر المصنف مسألة توالي القسم وأداة الشرط في الفصل الأول من «باب عوامل الجزم»، فقال[1]: «وإن تَوالى شَرطانِ أو قسَمٌ وشرطٌ استُغني بجواب سابقِهما، وربما استُغني بجواب الشرط عن جواب قسَمٍ سابق، ويتعين ذلك إن تقدَّمهما ذو خبر أو كان حرف الشرط لو أو لولا» انتهى ما ذكر في هذه المسألة في ذلك الفصل، وكنا شرحناه في «كتاب التكميل لشرح كتاب التسهيل»، ونحن نتكلم على ما ذكر هنا، وإن كان قد تكلَّمنا عليه هناك، فلعلّنا نأتي بمزيد في الشرح، فنقول:

قوله **غيرِ امتناعيٍّ** هو قوله هناك «أو كان حرفُ الشرط لو أو لولا»، ومذهبه في ذلك أنه يُستَغنَى بجواب لو ولولا عن جواب القسَم مطلقًا، نحو: واللهِ لو فعلتَ لَفَعَلتُ، ولو فَعَلتَ واللهِ لَفَعَلتُ، وقد تقدَّم لنا من قول بعض أصحابنا[2] أنه إذا تقدَّم القسَم على لو ولولا فالجواب للقسَم، وجواب لو ولولا محذوف /لدلالة جواب القسَم عليه. [٥: ١٤١/ب]

وقوله **مطلقًا إن سَبق ذو خبر** يعني أنَّ الجواب لأداة الشرط سواء أتقدَّم القسَم على الشرط أم تقدَّم الشرط عليه إذا تقدَّمَهما ذو خبر؛ وهو قوله هناك: «ويتعيَّن ذلك - أي الاستغناء بجواب الشرط - إن تقدَّمَهما ذو خبر». وتمثيل ذلك: زيدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، وزيدٌ إنْ يَقُمْ واللهِ أَقُمْ معه.

وذكرَ غيره أنَّ ذلك ليس على سبيل التعيين بل على سبيل الجواز، فيجوز أن تقول: زيدٌ واللهِ إنْ قامَ يَقُمْ عمرٌو، وزيدٌ واللهِ إنْ قامَ لَيَقومَنَّ عمرٌو.

وقال المصنف في الشرح[3]: «فإن تقدَّم عليهما ذو خبر استُغني بجواب الشرط، تقدَّم على القسم أو تقدَّم القسم عليه. وكان الشرط حقيقًا بأن يغني

(١) التسهيل ص ٢٣٩، وفي وسطه حذف.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٧٣.

(٣) ٣: ٢١٦.

جوابه مطلقًا لأنَّ تقدير سقوطه مُخِلٌّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مُخِلٍّ لأنه مَسُوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففُضِّل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقًا إذا تقدَّم عليه وعلى القسم ذو خبر».

وقوله **وإلا فبجواب ما سَبَق منهما** وهذا هو قوله هناك «استُغني بجواب سابقهما». ومعنى قوله «وإلا» أي: وإلا يَسبق ذو خبر. مثاله: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لأَقُومَنَّ، وإنْ قامَ زيدٌ واللهِ أقمْ.

وإذا أَغنى جواب القسَم عن جواب الشرط لزِم أن يكون جواب القسَم مستقبلاً؛ لأنه مُغْنٍ عن مستقبل ودالٌّ عليه، ولزِم أن يكون فعل الشرط بصيغة الماضي أو منفيًّا بِلَمْ؛ لما تَقَرَّرَ مِن أنَّ جواب الشرط لا يُحذف إلا إذا كان فعل الشرط على ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ لأَقُومَنَّ، ولا: واللهِ إلا يَقُمْ زيدٌ لأَقُومَنَّ، ولا: واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لَقُمتُ، إلا أن يكون الماضي وقع موقع المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾[1]، أي: لَيَظَلُّنَّ.

وإذا تقدَّم على القسَم وحده ما يطلب خبرًا أو ما يطلب صلة جاز أن يُبنى ما بعده على طالب الخبر وطالب الصلة؛ وجاز أن يُبنى على القسَم، ففي الأول يكون جواب القسَم محذوفًا لدلالة الخبر والصلة عليه، وفي الثاني يكون الخبر والصلة القسَم وجوابه. مثال ذلك: زيدٌ واللهِ يقوم، وجاءني الذي واللهِ يقوم، وزيدٌ واللهِ لَيَقُومَنَّ، وجاءني الذي والله لَيَقُومَنَّ.

وقوله **وقد يُغني حينئذٍ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقسَم** هذا هو قوله هناك: «وربَّما استُغني بجواب الشرط عن جواب قسَم». قال المصنف في الشرح[2]: «ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخُّره، ومن شواهد ذلك قولُ الفرزدق[3]:

(١) سورة الروم: الآية ٥١.

(٢) ٣: ٢١٦.

(٣) ديوانه ١: ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٩٠. الجناب: الجانب. والجديب: الممحل.

لئنْ بَلَّ لي أَرضي بِلالٌ بِدُفعةٍ مِنَ الغَيثِ في يُمنَى يَدَيهِ انْسِكابُها
أَكُنْ كالذي صابَ الحَيا أَرضَهُ التي سَقاها ، وقد كانت جَديبًا جَنابُها

[٥: ١٤٢/أ] ومنها قولُ ذي الرُّمَّة[1]:/

لئن كانتِ الدُّنيا عليَّ كما أَرَى تَباريحَ مِن مَيٍّ فلَلْمَوتُ أَرْوَحُ

ومنها قولُ الأعشى[2]:

لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبٍّ مَعركةٍ لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ»

انتهى.

وهذا الذي أجازه المصنف هو مذهب الفراء، وقد منعه أصحابنا والجمهور، وقالوا: لا يجوز جعل الفعل جوابًا للشرط المتوسط بينه وبين القسَم. قالوا: فأمَّا قولُ الأعشى: لئن مُنِيتَ بنا. البيت، وقولُ امرأة فصيحة من بني عُقَيْل[3]:

لئنْ كان ما حُدِّثتَهُ اليومَ صادِقًا أَصُمْ في نَهارِ القَيظِ لِلشَّمسِ باديا
وأَرْكَبْ حِمارًا بينَ سَرْجٍ فَرْوةٍ وأُعْرِ مِنَ الخَيْتامِ صُغْرى شِماليا

فاللام في «لئنْ» ينبغي أن تكون زائدة كالتي في قوله[4]:

.... أَمْسَى لَمَجْهُودا

وكالتي في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ أَنَّهُم لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[5]، وكالتي في قوله[6]:

---

(١) الديوان ٢: ١٢١٢. تباريح: عذاب ومشقة.
(٢) تقدم البيت في ص ٢٢٥.
(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٦٧، ٢: ١٣١ والخزانة ١١: ٣٣٦ - ٣٤١ [٩٣٤]. وركوب الحمار بين السرج والفروة هيئة من يندَّد به ويُفضَح بين الناس.
(٤) تقدم في ٥: ١٢١.
(٥) سورة الفرقان: ٢٠. والقراءة منسوبة له في الأصول ١: ٢٧٤ وشرح الكافية ٢: ١٢٧٢.
(٦) هو أمية بن أبي الصلت. الديوان ص ٣٤٣ وإيضاح الشعر ص ٦٧، ٩٨.

طَعـــامُهُمُ لـــئنْ أَكَلُـــوا مُعَـــنٌّ   ومـــا إنْ لا تُحـــاكُ لهـــمْ ثِيـــابُ

وعلى ذلك حملها الفارسي[1].

وأمَّا قول الآخر[2]:

حَلَفتُ لها إنْ تُدْلِجي الليلَ لا يَزَلْ   أَمامَكِ بَيتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سائرُ

فليس «حَلَفتُ» فيه قسمًا كما ذهب إليه الفراء[3]، بل هو خبر محض غير مراد به معنى القسَم؛ لأنَّ القسَم إذا تقدَّم على الشرط بُني الجواب عليه، ولم يُبْنَ على الشرط. وإنما لم يُبْنَ الجواب على المتأخر منهما لأنك لو فعلتَ ذلك لكنتَ قد حذفتَ جواب الأول لدلالة الثاني عليه؛ والباب في المحذوفات التي يفسِّرها اللفظ ألاَّ يُحذَف منها شيء إلا لتقدُّم الدليل عليه.

وقوله **وقد يُقرَن القسَمُ المؤخَّرُ بفاء، فيُغني جوابُه** قال المصنف في الشرح[4]: «فيجب الاستغناء بجوابه؛ لأنَّ الفاء تقتضي الاستئناف وعدمَ تأثُّر ما بعدها بما قبلها، ومنه قول قيس بن العَيزارة[5]:

فإمَّا أَعِشْ حتى أَدِبَّ علـــى العَـــصا   فَـــوَاللهِ أَنْـــسَى لَـــيلتي بالْمَـــسالِمِ

وأجاز ابن السراج[6] أن تُنوى هذه الفاء، فيُعطى القسَم المؤخَّر بنيَّتها ما أُعطي بلفظها، فأجاز أن يقال: إنْ تَقُمْ يَعلمُ اللهُ لأَزورَنَّكَ، على تقدير: فيعلمُ اللهُ لأزورَنَّك، ولم يَذكر عليه شاهدًا، فلو لم تُنْوَ الفاءُ لأُلغيَ القسَم، فقيل: إن تقُمْ يعلمُ اللهُ أَزُرْكَ» انتهى.

---

(١) إيضاح الشعر ص ٦٧.

(٢) الراعي. الديوان ص ١١٥. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٦٩، ٢٣٦ والخزانة ١١: ٣٤١ - ٣٤٢ [٩٣٥]، وأوله فيهن: «حلفت له إن تدلج».

(٣) معاني القرآن ١: ٦٩، ٢٣٦.

(٤) ٣: ٢١٧.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٢: ٦٠١.

(٦) الأصول ٢: ١٩٨.

وقول المصنف «فيُغني جوابُه» وقوله في الشرح «فيجب الاستغناء بجوابه» يدلُّ على أنَّ للشرط جوابًا محذوفًا؛ أغنى عنه جواب القسَم. وليس كذلك، بل الجملة القسَمية هي نفس جواب الشرط، ولذلك دخلت الفاء، و لم يُغْنِ عنه جواب الشرط لأنه[1] مصرَّح به، فكيف يقال إنه يغني عنه جواب الشرط، وذلك أنَّ جواب الشرط قد يكون بالقسَم، /نحو: إنْ تَجئْني فَوَاللهِ لأُكْرِمَنَّك، فلذلك لزمت الفاء؛ لأنها تلزم كل جواب لا يمكن أن تُباشره أداة الشرط. [٥: ١٤٢/ب]

وأمَّا تجويز ابن السراج حذفها فينبغي ألاَّ يجوز؛ لأنَّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ....

وقوله **وتُقرَنُ أداةُ الشرط** إلى قوله **إلا قليلاً**[3] أداة الشرط أعمُّ من أن تكون إنْ أو غيرها، إلا أنَّ قَرنَها بإنْ كثير، قال تعالى: ﴿لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾[4]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[5].

ومثال دخولها على غير «إنْ» من أدوات الشرط قولُ القطامي[6]:

ولَمَا رُزِقتَ لَيأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ جَلَبًا ، وليسَ إليكَ ما لم تُرزَقِ

وقولُ الآخر[7]:

---

(١) لأنه مصرح به، فكيف يقال إنه يغني عنه جواب الشرط: سقط من ك.

(٢) عجز البيت: «والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ». وهو لحسان أو لابنه عبد الرحمن أو لكعب بن مالك. الكتاب ٣: ٦٤ والنوادر ص ٢٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٤.

(٣) هو قوله: «وتُقرَن أداة الشرط المسبوقة بلامٍ مفتوحةٍ تُسَمَّى الْمُوَطِّئة، ولا تُحذَف والقَسَم محذوف إلا قليلاً».

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٠٩. ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾.

(٥) سورة الحشر: الآية ١٢.

(٦) الديوان ص ١١٢. جلبًا: عفوًا يساق إليك.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ٢١٨ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٦٣ - ٣٦٤ [٣٨٤].

لَمَتى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لــك صــالحٌ ولتُجْـــزَيَنَّ إذا جُزِيـــتَ جَمـــيلا

وعلى ذلك حَمل المصنف[1] وغيره قوله تعالى ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾[2].

وقوله **المسبوقةُ** أي: بقسَم ملفوظ به أو مقدَّر، فالملفوظ به ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ﴾[3]، والمقدَّر ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[4] الآية.

وقوله **تُسَمَّى المُوطِّئةَ** أي: وَطَّأتِ الجوابَ للقسَم المذكور قبلها أو المنويّ، وتُسمى أيضًا المؤْذنة، أي: آذَنَت بالقسَم.

وقوله **ولا تُحذف والقسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً** وقال س[5]: «فلا بدَّ من هذه اللام مظهرة أو مضمرة». وقال أصحابنا: أنت بالخيار في إدخال هذه اللام على الأداة. ومن حذفها قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[6]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[7]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

فإنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قــد صَــنَعتُمُ لأَنْتحِـــيَنَّ العَظـــمَ ذو أنـــا عارِقُـــهْ

لم يقل: فلئنْ.

---

(١) ٣: ٢١٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨١. وأولها: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾.

(٣) سورة النور: الآية ٥٣. ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٦٠. ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾.

(٥) الكتاب ٣: ٦٦.

(٦) سورة المائدة: الآية ٧٣. ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٧) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

(٨) سورة الأرحام: الآية ٢٣. ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

(٩) تقدم البيت في ٣: ٥٢.

وقد شَبَّهَ بعضهم إذْ بإنْ، فأدخل عليها هذه اللام، قال[1]:

غَضِبَتْ عليَّ وقد شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ   فلإذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

وهذه اللام زائدة للتأكيد، وموطِّئة لدخول اللام على الجواب، ودالَّة على القسَم إذا حُذف، وليست التي يُتَلَقَّى بها القسَم، هذا مذهب البصريين.

وزعم الفراء[2] أنَّ هذه اللام لمّا دخلت على الشرط أجيبت بجواب القسم.

واستُدلَّ لمذهب البصريين بجواز إسقاطها، وبرفع الفعل بعدها في نحو قول كُثَيِّر[3]:

لئنْ عادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها   وأَمْكَنَنِي مِنها إذًا لا أُقيلُها

فرفعُ أُقيلُها يدلُّ على اعتماد القسَم عليه، ولو كانت لام لئنْ هي جواب القسَم لانْجزَمَ: لا أُقيلْها، كما تقول: إنْ تَقُمْ إذًا لا أَقُمْ.

وقال بعض أصحابنا: «ومما يدلُّ للبصريين أنَّ الفعل الواقع جوابًا للقسَم المحذوف إذا كان منفيًّا لم يجز حذفها إذ ذاك؛ لأنها لو حُذفت / لم يكن في اللفظ ما [٥: ١٤٣/أ] يدلُّ على القسَم المحذوف، فإذا وُجد من كلام العرب (إنْ قامَ زيدٌ لا يقومُ عمرٌو) لم يُحمل على القسَم، بل لا بدَّ مِن إدخال اللام على أداة الشرط إذا أُريد به معنى القسَم، كما جاء في بيت كثيِّر، وقولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾[4]» انتهى.

وينبغي أن يُقيَّد قول المصنف «ولا تُحذَف والقسَمُ محذوفٌ إلا قليلاً» بهذه المسألة السابقة؛ إذ يجب إثباتها، وذلك إذا كان الفعل الواقع جوابًا منفيًّا بـ«لا».

---

(١) البيت لأعرابي يذكر امرأته. الأمالي ١: ١٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٧، وفيه تخريجه. الجزَّة: ما يُجزُّ من صوف الشاة في كل سنة.

(٢) معاني القرآن ٢: ٦٩.

(٣) الديوان ص ٣٠٥ والكتاب ٣: ١٥ وسر الصناعة ص ٣٩٧ والحلل ص ٢٦٦. بمثلها: بمثل خطة الرشد المذكورة في بيت متقدم على الشاهد. ولا أقيلها: لا أردّها.

(٤) سورة الحشر: الآية ١٢.

وقوله **وقد يُجاء بلَئنْ** إلى آخره[1]: مثال ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة[2]:

أَلْمِمْ بِزَينَبَ ، إنَّ البَينَ قد أَفِدا   قَلَّ الثَّواءُ لئنْ كان الرَّحيلُ غَدا

وقولُ الآخر[3]:

فلا يَدْعُني قَومي صَريحًا لِحُرَّة   لئنْ كنتُ مَقتولاً ويَسْلَمُ عامِرُ

اللام في لئنْ زائدة، وما قبل لئنْ دليل على جواب الشرط المحذوف.

ص: لا يتقدَّم على جواب قسَمٍ معمولُه إلا إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. ويُستغنَى للدليل كثيرًا بالجواب عن القسَم، وعن الجواب بمعمولِه أو بقَسَمٍ مسبوقٍ ببعضِ حروفِ الإجابة، والأصحُّ كون «جَيرِ» منها، لا اسمًا بمعنى حَقًّا، وقد تُفتح راؤها، وربَّما أَغنَتْ هي و«لا جَرَمَ» عن لفظِ القَسَمِ مُرادًا، وقد يُجاب بـ«جَيْرِ» دون إرادة قسَم.

ش: قال المصنف في الشرح[4]: «إن تعلَّق بجواب القسَم جارٌّ ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه، كقوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ ، تَحالَفا   بِأَسْحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتَفَرَّقُ

فإن تعلَّق به مفعول لم يَجز تقديمه، فلا يجوز في واللهِ لأَضربَنَّ زيدًا: واللهِ زيدًا لأَضربَنَّ» انتهى.

وقد أطلق المصنف في جواب القسَم، وجوابُ القسَم إن كان بـ«ما» أو بـ«إنَّ» فلا يجوز أن يتقدَّم المعمول عليهما، فإذا قلت: واللهِ ما يقومُ زيدٌ الآنَ، أو في

---

(١) هو قوله: «وقد يجاء بلئن بعد ما يُغني عن الجواب، فيُحكَم بزيادة اللام».

(٢) ديوانه ص ٣٩١ وشرح المصنف ٣: ٢١٨. ألمم بزينب: زرها. وأفد: دنا.

(٣) قيس بن زهير بن جَذيمة. الكتاب ٣: ٤٦ وشرح المصنف ٣: ٢١٨.

(٤) ٣: ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

(٦) تقدم البيت في ٨: ١١.

البيت، أو: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ الآنَ، أو في البيت - لم يَجز تقدُّم «الآنَ» ولا «في البيت» على «ما يقوم»، ولا على «إنَّ زيدًا قائمٌ».

وإن كان بـ«لا» داخلةً على المضارع ففي المسألة خلاف: منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقًا من ظرف ومجرور ومفعول عليه. ومنهم من منع ذلك مطلقًا، وهو الصحيح.

وإن كان باللام داخلةً على جملة اسمية فلا يجوز التقدم أيضًا مطلقًا. هذا نصُّ أصحابنا.

وإن كان ما دخلت عليه اللام مضارعًا فالنصُّ من أصحابنا أنه لا يجوز مطلقًا. وأجاز هذا المصنفُ ذلك، ومثَّل[1] به في قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾.

[٥: ١٤٣/ب] وفي «البسيط»: «وهذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، /وقد أجازه الفراء[2] وأبو عبيدة[3]، ومنه قوله تعالى ﴿فالحَقَّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[4]، جوَّزوا في الأول أن يكون منصوبًا بـ(لأَمْلأَنَّ) ، كأنه قال: لأَمْلأَنَّ حقًّا. والصواب أنه منصوب بفعل القسَم، أمَّا اللام فهي لام الجواب، وليست لام الابتداء» انتهى.

وقوله **ويُستَغنَى للدليل كثيرًا بالجواب عن القسَم** قال المصنف في الشرح[5]: «كوقوعه بعد (لقد)، أو بعد (لئن)، أو مصاحبًا بلام مفتوحة ونون توكيد» انتهى.

ووجدتُ بخطي أنَّ ذلك لا يجوز إلا بشرط أن يكون الجواب باللام أو بإنَّ،

---

(١) ٣: ٢١٨.

(٢) معاني القرآن ٢: ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) كذا! والذي في مجاز القرآن ٢: ١٨٧: «نصبُها على: قال حقًّا، ويقول الحق». وفي إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٧٤: «الفراء وأبو عبيد».

(٤) سورة ص: الآيتان ٨٤ - ٨٥. ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وعاصم في رواية المفضل: ﴿فالحقَّ والحقَّ أقولُ﴾، وقرأ عاصم وحمزة: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾. السبعة ص ٥٥٧.

(٥) ٣: ٢١٩.

فليس يُحذف القسَم إذا كان متلقّى بحرف غيرهما، كـ«ما» و«لا» و«إنْ».

وقد اختُلف في نحو قولك «لَزيدٌ منطلقٌ» من غير قسم في اللفظ: فالمنقول عن البصريين أنها ليست لام قسَم بل لام ابتداء. وقال الكوفيون: هي لام قسَم. قالوا: والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات، كقولك: لَطعامَك زيدٌ آكلٌ، وليس الطعام بمبتدأ. وحجة البصريين أنَّ اللام إذا دخلت على مفعول ظننتُ ارتفعَ بالابتداء، ولا يمكن تقدير القسَم فيه لأنَّ ظننتُ لا يُلغى بالقسَم، فعُلم أنَّ تعليق ظننتُ لتحقق الابتداء كما تُعلَّق بالاستفهام، كقولك: علمتُ أَيُّهم قائمٌ، وأمَّا قولهم لَطعامَك زيدٌ آكلٌ فإنما جاز لأنها في حيز الخبر؛ إذ كان معموله متقدمًا عليه، فكأنها داخلة على المبتدأ.

وقوله **وعن الجواب بمعموله** قال المصنف في الشرح[1]: «ويُستَغنَى عن الجواب بمعموله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾[2]، أي: لَتُبْعَثُنَّ يومَ تَرجُف الراجفة» انتهى.

ولا يتعين ما قاله في الآية، ولا يَثبت هذا الحكم بمحتمل؛ إذ يجوز أن يكون جواب ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾، قوله: لَتُبْعَثُنَّ، حُذف لدلالة ما بعده عليه، ولا يكون ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ معمولاً لقوله لَتُبْعَثُنَّ، بل منصوبًا بقوله ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾. ويجوز أن يكون منصوبًا بقوله ﴿وَاجِفَةٌ﴾ من قوله ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾، وكرّر ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على سبيل التوكيد.

ويحتمل أن يكون جواب القسم قوله ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾، وحذف اللام لطول الكلام، أي: والنازعاتِ لَقُلوبٌ يومئذ واجفةٌ، ويكون ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ اعتراضًا بين القسَم وجوابه. ويجوز أن يكون معمولاً لـ﴿وَاجِفَةٌ﴾، وسهَّل تقديمَه كونُه ظرفًا، وكونُ اللام التي هي في الجواب محذوفة.

---

(١) ٣: ٢١٩.

(٢) سورة النازعات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝٤ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨﴾.

وقوله **أو بِقَسَمٍ مَسبوقٍ ببعض حروف الإجابة** قال المصنف في الشرح[1]: «وهي: بلى، ولا، ونَعَمْ، ومرادفاتها: إي وإنَّ وأجل وجَيرِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾[2]، وكقولك لمن قال: أتفعلُ كذا؟ لا واللهِ، ونَعَمْ واللهِ، وإي والله، وإنَّ واللهِ، وأجل واللهِ، وجَيرِ والله» انتهى. وتقدَّم لنا ذكر الخلاف في «إنَّ»، هل تكون من حروف الإجابة، في شرح أول الفصل الثالث من «باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»[3].

[٥: ١٤٤/أ] /وظاهر كلام المصنف أنه يُستَغنَى عن الجواب بأحد هذين، إمَّا بالمعمول أو بقَسَمٍ مسبوق ببعض حروف الإجابة. والضابط أنه لا يُستَغنَى عنه إلا إذا وقع القسَم بين متلازمين، كالشرط وجزائه، والمبتدأ وخبره، والموصول وصلته، وما أشبهَ ذلك، أو عَقِبَ كلامٍ يدلُّ عليه.

وقوله **والأصحُّ كون جَيْرِ منها لا اسمًا بمعنى حَقًّا، وقد تُفتَح راؤها** قال المصنف في الشرح[4]: «زعم قوم أنَّ جَيْرِ اسم بمعنى حَقًّا. والصحيح أنها حرف بمعنى نَعَمْ؛ لأنَّ كل موضع وقعتْ فيه جَيْرِ يصلح أن تُوقع فيه نَعَمْ، وليس كل موضع وقعتْ فيه يصلح أن تُوقع فيه حَقًّا، فإلحاقها بنَعَمْ أَولى. وأيضًا فإنها أَشْبَهُ بِنَعَمْ في الاستعمال، ولذلك بُنيت، ولو وافقت حَقًّا في الاسمية لأُعرِبت، ولجاز أن تَصحَبها الألف واللام، كما أنَّ حَقًّا كذلك، ولو لم تكن بمعنى نَعَمْ لم يُعطَف عليها في قول بعض الطائيين[5]:

أَبَى كَرَمًا ، لا آلفًا جَيْـرِ أو نَعَـمْ   بأحسنِ إيفـاءٍ ، وأَنْجَـزِ مَوْعِـدِ

---

(١) ٣: ٢١٩.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٣٠.

(٣) ٥: ١٢٨ - ١٣٢.

(٤) ٣: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٥) البيت في شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٣.

ولا أُكِّدَتْ «نَعَمْ» بها في قول طُفَيْل الغَنَويّ[1]:

وقُلنَ على البَرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ ، جَيرِ ، إنْ كانتْ رِواءً أَسافِلُهْ

ولا قُوبِل بها (لا) في قول الراجز[2]:

إذا يقــولُ (لا) أبــو العُجَيْــرِ يَــصْدُقُ ، لا إذا يقــولُ (جَــيرِ)

فهذا تَقابُل ظاهر، ومثله في التقدير قول الكُمَيت[3]:

يَرجُونَ عَفْوي ، ولا يَخشَونَ بادِرتي لا جَيْرِ لا جَيْرِ ، والغِربانُ لم تَشِبِ

أراد: لا يَثْبُت مَرْجُوُّهم، نَعَمْ تَلحَقُهم بادِرتي. وقريبٌ منه اجتماع (أَجَلْ) و(لا) في قول ذي الرُّمَّة[4]:

تَرَى سَيفَه لا يَنْصُفُ الساقَ نَعلُهُ (أَجَلْ) (لا)، ولو كانت طِوالا مَحامِلُهْ»

انتهى.

وكان[5] قد شَنَّعَ على الزمخشريِّ في قوله «ومِنَ الناس» بأنه جَهِلَ مَن هو قائل ذلك، وهو س، فيقال له: وأنت أيضًا جَهِلتَ مَن قال فيها «إنها اسم» - وهو س[6] - بقولك: «وزعمَ قوم». وقد استُدلَّ[7] على أنها اسم بتنوينها.

---

(١) ديوانه ص ١١٥ [دار صادر] وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٦٥. البردي: موضع. والرِّواء: المرويَّة. والأسافل: حيث يستقر الماء.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٧١ [١٧٧].

(٣) ديوانه ص ٧٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٤. والبيت بلا نسبة في أمالي اليزيدي ص ١٣٥.

(٤) الديوان ص ١٢٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٥. لا ينصف الساق نعله: لا يبلغ نصفها. ونعل السيف: ما يكون في أسفل جفنه من حديدة أو فضة. والمحامل: حمائل السف، الواحد محمِل.

(٥) أي: المصنف. انظر شرحه ٣: ٢٠٣. وتقدم ذلك في ص ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٦) الكتاب ٣: ٢٨٦، ٤: ١٥٢.

(٧) الجزولية ص ٣٢٣ والملخص ١: ٥٣٨.

قال الأستاذ أبو علي[1]: ((ويمكن أن يكون التنوين في جَيرِ في البيت[2] جاء شاذًّا كمجيء التنوين في اسم الفعل في الخبر في قولهم: فِداءٍ لك، بكسر الهمزة. وأيضًا فيمكن أن يكون من تنوين الترنم الذي يلحق القوافي عوضًا من ياء، ولا بدَّ منها في الوزن)).

وقال بعض أصحابنا: ((وأمَّا عَوْضُ وجَيْرِ فمبنيَّان، حُذف منهما حرف القسَم، فيجوز أن يُحكم على مواضعهما بالنصب بإضمار فعلٍ، أو بالرفع على الابتداء، أو على خبر ابتداء مضمر، قياسًا على نظائرهما من الأسماء المحذوف منها حرف القسَم. /وما ذكره الزجاجي[3] مِن أنَّ عَوْضُ تُستَعمَل في القسَم مذهب كوفي، والبصريون لا يعرفون القَسَم به)) انتهى. [٥: ١٤٤/ب]

ومما لخَّصتُه من كتاب ((الملَخَّص))[4]: ((يُعَوَّضُ من القسَم (عَوْضُ) اسمَ دهر مبنيًّا على الضمّ لقطعه عن الإضافة، أو على الفتح لأنه أخفّ، كحَيثُ، ولا يقال: عَوْضُ واللهِ لأفعَلَنَّ، وإن جاء فقليل إذ هو الأصل، وفيه الجمع بين العِوض والمعوَّض منه.

و(جَيرِ)[5]، وليست حرفًا[6] بمعنى نَعَمْ لتنوينها، خلافًا لزاعمه. وقيل: مصدر، والمعنى: حَقًّا لأفعَلَنَّ. وبُنيت لقلَّة تمكنها؛ لأنها لا تُستَعمَل إلا في القسَم، بخلاف سُبْحانَ؛ لأنها لا تخصُّ باب التعظيم، قد تُوجد تعجُّبًا وإنكارًا.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٣٩١ - ٣٩٢ [رسالة].

(٢) يعني البيت المنسوب لذي الرمة الذي يأتي قريبًا، وفيه: ((وقائلة أَسِيتَ فقلتُ جَيرِ)).

(٣) الجمل ص ٧٤.

(٤) الملخص ١: ٥٣٨ - ٥٤٠.

(٥) انظر المذاهب فيها في شرح أبيات المغني ٣: ٥٨ وما بعدها.

(٦) ذهب إلى حرفيتها صاحب معاني الحروف ص ١٠٦ المنسوب للرماني، وهو لابن فضال المجاشعي، واسمه: العوامل والهوامل.

وقيل: اسم فعل[1]، وبُنيت لأنه الأصل على الكسر، على أصل التقاء الساكنين.

وقيل: ظرف، وبني لقلّة تمكُّنه، وكأنه قال: لا أفعلُ هذا أبدًا، وتكون بمنْزلة عَوضُ.

وهذه الأقوال [الثلاثة][2] تتقارب، والأول يَبعُد لأنَّ تنوينها للتنكير، وهو لا يوجد إلا في الصوت واسم الفعل، فيَغلب على الظن أنها اسم فعل» انتهى.

والذي يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التي استَدلَّ بها المصنف.

وقوله **ورُبَّما أَغْنَتْ هي و«لا جَرَمَ» عن لفظ القَسَم مُرادًا** مثال الاستغناء بـ«جَير» قول الشاعر[3]:

قالُوا : قُهِرتَ ، فقلتُ : جَيرِ لَيُعْلَمَنْ   عَمَّـــا قَليـــلٍ أيُّنـــا الْمَقْهُـــورُ

وحكى الفراء[4] أنَّ العرب تقول: لا جَرَمَ لآتيَنَّك، ولا جَرَمَ لقد أَحسَنتَ. يريد أنهم يَستغنون بها عن القسَم قاصدينَ بها معنى حَقًّا، وقد صَرَّحَ بعض الأعراب بالقسَم مع: لا جَرَمَ، قال لِمرْداس: لا جَرَمَ واللهِ لا فارَقتُك.

فأمَّا قوله تعالى ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[5]، فـ(لا) عند الخليل وس[6] رَدٌّ، و(جَرَمَ) فعلٌ، فاعله أنَّ وما بعدها. وقال الكوفيون[7]: لا: نافية، وجَرَمَ: اسم لا، وأنَّ على تقدير مِنْ.

---

(١) نسب هذا القول إلى الفارسي. الخزانة ١٠: ١١٢ - ١١٤ وشرح أبيات المغني ٣: ٦١.

(٢) الثلاثة: تتمة من الملخص ١: ٥٣٩.

(٣) شرح المصنف ٣: ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٢.

(٤) معاني القرآن ٢: ٨.

(٥) سورة النحل: الآية ٦٢.

(٦) الكتاب ٣: ١٣٨ وشرحه للسيرافي ١١: ٤٩. ومعنى جرم: حَقَّ.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١١: ٥٠.

وقوله **وقد يُجابُ بـ«جَيْرِ» دون إرادة قسَم** قال الشاعر[1]:

وقائلةٍ : أَسِيتَ ، فقلتُ : جَيْرٍ　　أَسِيٌّ ، إنَّني مِن ذاكِ إنَّهْ

يجاب بها كما يجاب بأخواتها إلا «إي»، فلا يُعلم استعمالها إلا مع قسَم.

مسألة: قالت العرب[2]: لا ها اللهِ ذا، فالخليل[3] يَجعل ذا مِن جملة ما أُقسِمَ عليه، والتقدير: لَلأمرُ ذا. والأخفش[4] يجعله توكيدًا للقسَم، كأنه قال: ذا قسَمي. ويدلُّ على صحة هذا القول ذكر المقسَم عليه بعد «ذا»، فيقولون: لا ها اللهِ ذا ما كان كذا[5]، وإتيانهم بعده بالمقسَم عليه نفيًا، ولو كان هو المقسَم عليه لم يكن مطابقًا، وأنشد س[6]:

تَعَلَّمَنْ ها ـ لَعَمْرُ اللهِ ـ ذا قَسَمًا　　فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

أي: لَعَمْرُ اللهِ لَلأَمرُ ذا أُقسِم قَسَمًا، فتأكيد القسَم بعده يدلُّ على أنه المحلوف عليه.

[٥: ١٤٥/أ] /وقال الأستاذ أبو علي: «وأمَّا قولهم (ذا) فزعم غير الخليل أنها من جملة ما أُكِّد المقسَم به، أي: هذا ما أُقسِم به، فإن جاء بعده جواب صحَّ هذا القول، وإن لم يجئ عنهم أصلاً صحَّ قول الخليل.

وتلخيصه أنَّ أصل الكلام: إي واللهِ لَلأمرُ هذا[7]، ثم حُذف حرف القسَم،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٨٥ والخزانة ١٠: ١١١ - ١١٧ [٨٢٢] وشرح أبيات المغني ٣: ٧٢ - ٧٥ [١٧٨]، وفيه أنَّ ابن السكيت نسب القطعة التي منها الشاهد إلى رجل من بني أسد، ولم يذكر اسمه. أسيت: حزنت.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢، ٣: ٥٠٣.

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢: ١١٩٤ - ١١٩٥.

(٥) ك، غ، ن: لكان كذا. وفي السيرافي: ها اللهِ ذا لقد كان كَذا وكذا.

(٦) تقدم البيت في ٣: ١٩٩، ٦: ٣٢.

(٧) هذا أصل قولهم: إي ها اللهِ ذا.

وقُدِّمت «ها» من «هذا» كما قُدِّمت في: ها أنا ذا، وحُذفت لام القسَم مع المبتدأ وإن كانت لا تُحذف وحدها، وهذا له نظائر بحذف الشيء الذي لا يجوز حذفه مفردًا إذا حُذف معه ما يَسوغ حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[1]، هذا مذهب الخليل». انتهى.

وقال أبو عمرو بن تَقِيّ: جعلها الخليل إشارة إلى المحلوف عليه، وهو الجواب، أشار إليه قبل ذكره لأنه أمر وشأن. وجعلها الأخفش إشارة إلى المقسَم به؛ لأنَّ موضع الإشارة إنما هو الأسماء لا الجمل.

وقال السيرافي[2]: «وأبو الحسن يجعل ذا هو المحلوف به، وهو من جملة القسَم، والتقدير عنده: ها اللهِ ذا قسَمي. قال: والدليل على ذلك أنهم يقولون: ها اللهِ ذا لقد كان كذا، وها اللهِ ذا لَتَفْعَلَنَّ».

وقال الفارسي في «التذكرة»: «الذي يَعضد مذهب الخليل أنه قد ورد: لا ها اللهِ ذا، فهذا إن كانت فيه ذا كما قال أبو الحسن فسيكون كمن يقول (واللهِ)، ولا يأتي بالمقسَم عليه، وهذا لا يجوز، فتعيَّن أنه مقسَم عليه، فأمَّا (لا ها اللهِ ذا لأَفْعَلَنَّ) فعلى قسَم آخر، كما يجوز أن تقول مبتدئًا: لأَفْعَلَنَّ». انتهى.

والذي أختاره مذهب الأخفش، ويدلُّ عليه مجيء المقسَم عليه بعده، وحملُه على إضمار قسَم آخر خلاف الظاهر، وقال زهير:

تَعَلَّمَــنْ هـــا لَعَمْـــرُ اللهِ ذا قَـــسَمًا ....

وجوابه قوله بعد ذلك[3]:

لَيَأْتِيَنَّـــكَ مِنِّـــي مَنْطِـــقٌ قَـــذِعٌ ....

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٢) شرح الكتاب ١٤: ١٤.

(٣) تقدم في ٦: ٣٢.

ووجه الدلالة أنه أكَّدَ مضمون الجملة القسمية - وهي: لَعَمْرُ اللهِ ذا - بقوله «قَسَمًا»، كما تقول: له عليَّ دينارٌ اعترافًا. وجاز ذلك بعد قوله «ذا»، فلو كان «ذا» من الجملة المقسَم عليها لم يُفصل بين جملة القسَم ومصدره المؤكد به بالجملة المقسَم عليها، فدلَّ على أنَّ «ذا» إشارة إلى القسَم وتوكيد له كما أكّد بقوله قَسَمًا. ويحققه الإتيان بجواب القسَم بعده.

وأمَّا إن سُمع «لا ها اللهِ ذا» مقتصرًا عليه فإنما ذلك من حذف الجملة المقسَم عليها لدلالة معنى الكلام عليه؛ وعليه (لا ها اللهِ ذا لا يَعمِد إلى أَسَدٍ من أُسدِ اللهِ يُقاتل في سبيل الله، فيُعطي غيرَه سَلَبَه)[1]، وهو من كلام أبي بكر الصديق، فالظاهر أنَّ «لا يَعمد» هو الجواب.

وقال الأعلم[2]: «تقديره: لَعَمْرُ اللهِ هذا ما أُقسم به». فاختار مذهب الأخفش.

مسألة: إذا أخبرتَ عن قسَمِ غيرك فلك أن تقول: أَقسَمَ زيدٌ لَيَضرِبَنَّ عَمرًا، ولك أن تحكي فتقول: لأَضْرِبَنَّ.

مسألة: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾[3]، الواو في ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾، وفي ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ - للعطف لا للقسَم[4]؛ إذ لو كانت للقسَم لاحتاج كل قسَم إلى جواب على حِدة، وكان كل قسَم مستأنفًا منفصلاً مما قبله، ولَمَّا كان المقسَم عليه واحدًا لم يَقْوَ أن تقدّر منه جوابًا لكل قسَم؛ لأنَّ في ذلك من التكرار لغير فائدة ما لا خفاء به، وإنما أراد: وهذه الأشياء

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فرض الخمس: باب من لم يخمس الأسلاب ٤: ٥٨، وفي مواضع أخرى من صحيحه، والرواية فيها كلها: (لا ها الله إذًا)، وآخره (يُعطيك سلبه).

(٢) تحصيل عين الذهب ص ٥١٤.

(٣) سورة الليل: الآيات ١ - ٤.

(٤) هذا قول الخليل. الكتاب ٣: ٥٠١.

جملة إنَّ سَعْيَكم لَشَتَّى. ولو نَويتَ بها القسَم مستأنفًا لكنت تأتي بواو العطف؛ ألا ترى أنك تقول: واللهِ لأفعلَنَّ، وَوَاللهِ لأفعلنَّ، فإذا كانت واو قسَم مستأنف لم تجئ بواو العطف قبل ذكر جواب الأول، وكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ بعمرٍو إلا بالتشريك فكذلك هذا؛ لأنَّ المقسَم عليه واحد، وإنما يجوز ترك التشريك في الجمل، نحو: زيدٌ قائمٌ عمرٌو ذاهبٌ، وإنما أَقسم على شيء واحد، فالكلام جملة واحدة.

ودليل ما قال الخليل أنَّ العرب لا تقول: تاللهِ بالنَّبيِّ لأَفْعَلَنَّ كذا، فلا تأتي بقسَم حتى تُوفِيَ الأولَ جوابَه، فتقول: تاللهِ لأَفْعَلَنَّ، بالكعبةِ لأَفْعَلَنَّ.

وقال أبو الحسن: يجوز أن تجمع أيمانًا كثيرة على شيء واحد، لو قلت «واللهِ باللهِ تاللهِ لا أفعلُ» لجاز، كما تقول: واللهِ واللهِ لا أفعلُ.

قال الفارسي: «ليس هذا خلافًا لـ«س»؛ لأنه قد أجازه في آخر الباب على التأكيد، إلا أنه ضعيف» انتهى.

وليس كما قال، إنما أجاز ذلك مع اتحاد حرف القسَم والمقسَم به، قال[1]: «ولو قال وَحَقِّكَ وحَقِّكَ على التوكيد جاز، وكانت الواو واو جرّ».

وقال الأستاذ أبو علي: تلخيص كلام الخليل أنه لا يَجتمع مُقسَم بهما إلا أن يكون الثاني هو الأول على التوكيد؛ ودليله أنَّا إذا قلنا: وحَقِّكَ وحَقِّ زيدٍ لأَفْعَلَنَّ كذا، إذا لم تجعل الواو عاطفة فهو يحتمل وجوهًا أربعة:

الأول: أن تجعل «وحَقِّ زيدٍ» توكيدًا لجملة المقسَم به. وهو فاسد؛ لأنه ليس /توكيدًا لفظيًّا ولا معنويًّا؛ إذ ليس لفظ الأول ولا معناه. [٥: ١٤٥/ب]

والثاني: أن تجعله متعلقًا بمحذوف، والجملة توكيد لجملة المقسَم به. وفيه

(١) الكتاب ٣: ٥٠٢.

تأكيدُ الشيء قبل أن يتمّ، ولا يؤكَّد الشيء، ولا يُحمل عليه شيء من الأشياء إلا بعد استقلاله، والمؤكَّد هنا هو جملة القسَم والجواب، فهما في هذا القصد كالمفرد، فلا يؤكَّدان حتى يتمَّا ويتقدَّما، وأمَّا أن يُفصل بالتوكيد فهو كالفصل بين أجزاء المفرد بالتوكيد، وذلك لا يجوز.

والثالث: أن تجعلهما جملتين منقطعتين، لكن جوابهما واحد. وهو واضح الفساد؛ إذ كل قسَم لا بدَّ له من جواب لأنهما منقطعان، إذ ليس الثاني تأكيدًا للأول.

والرابع: أن تقدِّرهما جملتين، ولكل واحدٍ جواب، إلا أنه حُذف جواب أحدهما، وأُكِّدَتْ بإحداهما الأخرى بعد أخذ الجواب.

ولا يخلو في هذا الوجه أن تَجعل جواب الأول هو المحذوف، والذي في اللفظ جواب الثاني، أو تَعكس. فإن قدَّرت الأول ففيه مضعِّفان: حَذفُ الأوَّل لدلالة الثاني، وليس مطَّردًا، فإنه كالإضمار، فليس إلا في نحو أبواب الاشتغال، وبالجملة فهو لا ينبغي؛ إذ لا يُحذف الشيء حتى يكون قد عُلم. والمضعِّف الثاني التأكيد مع الحذف، وهما متناقضان. فقد امتنع أن تكون الواو هنا واو قسَم على الوجوه الثلاثة من كل وجه، وعلى الرابع يضعف، ويكون شاذًّا، فلم يبق إلا العطف. ولهذا الرابع تعرض الخليل أن يتكلم عليه، وضعَّفه، فتدبّره؛ لأنَّ الآخرَ بَيِّنُ الفساد. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

مسألة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين إلا فيما يذكر، ففاعل الفعل في الجواب على حسب الفاعل في غيبة وخطاب وتكلُّم، نحو: واللهِ لَيقُومَنَّ زيدٌ، واللهِ لَتقُومَنَّ، واللهِ لأَقُومَنَّ.

وفي الاستحلاف يجوز: أستحلفه لَيفْعَلَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، هذا في الغائب، واستَحلَفتُكَ لَتفْعَلَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، في المخاطب.

* * *

تم بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء الحادي عشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الثاني عشر، وأوله:

«باب الإضافة»

فهرس الموضوعات